وزارة التعلـــــــيم العـــالي والبـــحـــث العلـــمي

جـــامعـــــة محمـــــد خيضـــر- بـــــسكرة-

كليـــة الحقـــوق و العلـــــــوم السياسيـــة

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: سياسة مقارنة

إعداد الطالبة: ناصري سميرة

إشراف الدكتور: بخوش مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة:

د. فرحاتي عمر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	رئيسا
د. بخوش مصطفى	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
د. لعجال محمد لمين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
د.مفتاح عبد الجليل	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عـــنابة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2009-2010

مقدمة:

تمثل نهاية الحرب الباردة تحولا استراتيجيا لا مثيل له منذ بروز الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أدى هذا التحول إلى بروز نظام راجت تسميته بالعولمة، حيث شهد هذا الأخير ظهور فواعل جديدة أضيفت إلى الفواعل التقليدية في العلاقات الدولية لا تقل أهمية من حيث نفوذها عن الدول.

في هذا المنظور نجد أن الدولة القومية التي سيطرت على الساحة الدولية منذ اتفاقية واست فاليا عام 1648 أصبحت الآن في تنافس مع فواعل تمثل الرأس المال العالمي والتي تسعى لإيجاد نظام قائم على الحرية الاقتصادية التامة وفق المبادئ النيوليبرالية.

ومع ما تحظى به هذه الفواعل من أهمية ووزن تبقى الدولة الفاعل الأساسي القادر على السيطرة والتحكم فيها باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تمتلك حق استعمال السلاح ولا يحق لأي فاعل استعماله إلا بترخيص منها.

إن النظام الدولي الذي دخل عصر العولمة يتميز بتفاوت كبير بين الدول المكونة له، فمثلا من حيث القوة نجد في قمة الهرم الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قادرة على التأثير في أي نقطة من العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ثم ما اصطلح على تسميتهم الدول الكبرى كألمانيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين واليابان إلى الأقل أهمية في الهرم العالمي مثل الهند وباكستان والبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية وإسرائيل، ثم دول تحاول إيجاد مكانة لها في مناطقها مثل الجزائر والسعودية و مصر وجنوب إفريقيا ونيجيريا وفي القاعدة العدد الأكبر من الدول التي يمكن أن نصنفها في مجموعات تشترك في الفقر والتخلف والضعف مثل أفغانستان والصومال وتشاد وغيرها.

بانهيار الاستقرار الذي قام على أساس الثنائية القطبية كان على العالم الجديد أن يبحث على استقرار يجنبه السقوط في الفوضى التي وجد على حافتها مع نهاية الحرب الباردة ولا سيما انه يفتقر لمؤسسات قادرة على امتصاص النزاعات والتوترات والفوضى الناتجة على انهيار النظام القديم. هذا من جهة ومن جهة ثانية، ولإظهار مكانتها كقوة مهيمنة سخرت الولايات المتحدة الأمريكية كل قوتها محاولة استخدام المؤسسات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والحلف الأطلسي، وبالمقابل سعت العديد من الدول التي تنتمي إلى مستويات متفاوتة القوة بأساليب مختلفة خلق عالم متعدد الأقطاب.

يتميز عالم اليوم بتحول ابستمولوجي لبعض المفاهيم القديمة نحو اطر معرفية جديدة وتحول بعضها تحولا جذريا كون التنافس اليوم يتم في بيئة يحتل فيها التعاون مساحة هامة داخل المنظمات الدولية.

ورغم استمرار العديد من النزاعات التقليدية باحتلال الصدارة في العلاقات الدولية، اعتقد أغلب الدارسين أن مفهوم النزاع الدولي قد طرأت عليه تطورات هامة من شأنها أن تحد من الطبيعة العنيفة، وأن كل ما يهم

الدولة والفواعل الجديدة أصبح تحقيق رفاهية شعبها من خلاله ومن هنا اعتقد الكثيرون أن نوع التراع الـــذي سيطغى على الساحة الدولية هو الصراع الاقتصادي.

في الوقت ذاته ساد الاعتقاد لفترة طويلة نسبيا أن مفهوم الأمن لم يعد مرتبطا بالتراعات بل بالرفاهيـــة بالدرجة الأولى وأن أهم وسيلة لتحقيق الأمن هو الشراكة في جميع الميادين خاصة الاقتصادية ورأى الكثير أن المهام الأمنية الجديدة لم تعد ترتبط بالاعتداء والعدوان والحرب بل أصبحت مرتبطة بمسائل اقتصادية وسياسية يمكن السيطرة عليها من خلال عملية بناء السلام *PEACE BUILDING* والتي تقوم على مفاهيم عديـــدة أهمها الانتقال إلى الديمقراطية واعتماد أسلوب الانتخاب في التداول على السلطة والتنمية الاقتصادية.

كما أن الأحداث العالمية المتسارعة كأحداث الحادي عشر من سبتمبر جاءت لتعيد الأولوية للقضـــايا الأمنية في سياسة الدولة حيث أصبحت الاهتمامات الأمنية تسيطر على السياسة الخارجية الأمريكية وهذا في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، من أجل تحقيق السلام العالمي.

ما يمكننا قوله في المعطيات الإستراتيجية العالمية الجديدة هو أن العالم الذي قام على أنقاض الحرب الباردة عالم يتميز بهيمنة أمريكية على اتخاذ القرار على الساحة العالمية، إلا أن هذا العالم غير مستقر حيث ظهر نـــوع جديد من التراعات كالتراعات العرقية وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الاستقرار السياســـي، وهشاشـــة الاقتصاد وانتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، وكذا الخلط بين الإرهاب الـــدولي والجماعـــات المتطرفة الإسلامية والإسلام كدين واستمرار التراعات الاثنية *ETHNIC CONFLICT* كما يحدث الآن في القرن الإفريقي.

ولقد استوجبت طبيعة الأخطار الأمنية الجديدة مراجعة وسائل وأساليب عمل الدبلوماسية وهذا مـــن أجل التخفيف من حدة التراع وإدارته نحو ما يحقق السلم والأمن الدوليين.

وفي ظل هذه المتغيرات تعاظم دور المنظمات الدولية كهيئة الأمم وكذا المنظمات الإقليمية وأصـــبحت الأمم المتحدة بعد قمة مجلس الأمن التي عقدت في يناير 1992 والتي طرح فيها الأمين العام بطرس بطـــرس غالي أجندة من اجل السلام *AGENDA FOR PEACE* لإيجاد سياسة قائمـــة علـــى حفـــظ الســـلام *PEACE KEEPING* وفرض السلام *PEACE ENFORCEMENT* بموجب أحكام الفصل السادس والفصل السابع من أحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة، حيث شهدت الوقاية من التراعات تطورا فيمـــا يتعلـــق بالممارسة فلم تعد الأمم المتحدة وحدها تقوم بتسوية التراعات وإنما تم تفويض المنظمـــات الإقليميـــة وشـــبه الإقليمية بنص أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد عملت الدبلوماسية الوقائية *PREVENTIVE DIPLOMACY* في إدارة التراعات الدوليـــة – وهذا تكملة لما كانت تلعبه الدبلوماسية منذ القديم– على حل التراعات وإدارتها منذ واستفاليا إلى فينا 1961 حيث تم وضع الأسس القانونية لها في مؤتمر فينا.

تماشيا لما تقوم به من اجل إحلال السلام بين الدول شهدت الدبلوماسية الوقائية تطورا من حيث الاستراتيجيات إذ لم تعد إستراتيجيتها تمارس بشكلها التقليدي كالوساطة والمحايدة النقية *NEUTRAL OR PUR MEDIATION* بل أصبحت تمارس بصورة أكثر فاعلية في شكل وساطة نافذة ورئيسية *PRINCIPAL OR POWER MEDIATION* واتخذ التحفيز أشكالا عديدة تصب كلها في مصلحة الدولة أو الطرف أو الجماعة المراد التأثير عليه لدرء الأزمة ودرء النزاع أو تسويته، واقترن أسلوب التحفيز مع أسلوب الوعيد بحيث عاد من جديد استخدام ما يسمى بسياسة العصا والجزرة لتطويع الدول و الجماعات المارقة *ROGUE OR PARIAH STATES* ،هذه الاستراتيجيات التحفيزية والردعية أعطت اكبر دول العالم من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية دورا هاما لإدارة النزاعات.

لقد أسهم الوقائيون *PRENTORS* في تطوير أساليب و استراتيجيات وأدوات إدارة النزاعات وأحيانا حلها خاصة في جانب الدبلوماسية الوقائية، وهكذا تضافرت جهود كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحث لتسمى بالدبلوماسية المتعددة المسارات *MULTI TRACK DIPLOMACY* في إشارة واضحة لتكامل جهود الدبلوماسية الرسمية القطرية والمتعددة الأطراف *TRACK ONE DIPLOMACY* والدبلوماسية غير الرسمية *TRACK TWO DIPLOMACY* ، ثم دبلوماسية القواعد الجذرية (الزعامات والقيادات الحضرية والمراكز العاملة في مجال السلام) من اجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وترتب عن تلك النزاعات ظاهرة القتل الجماعي، والنزوح واللجوء وانتهاكات سافرة لحقوق الإنسان وكذا اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية وتحلل النسيج الاجتماعي وانهيار هياكل الدولة ما أدى إلى بروز ظاهرة التدخل الإنساني في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي أبرزت شكلا جديدا من التدخل يتم تحت مسوغ الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات وتقديم المساعدات الإنسانية، ولا سيما أن منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على نشر القيم الليبرالية وحمايتها متمثلة في قيم حقوق الإنسان والنموذج الديمقراطي واليات اقتصاد السوق الحر. ولذلك ازدادت حالات التدخل الدولي تحت ما يسمى"التدخل الإنساني" كمدخل لتغيير القواعد القانونية الدولية (التي افرزها نظام القطبية الثنائية)، من خلال إيجاد السوابق التي تمهد لتغيير تلك القواعد القانونية بما يتماشى والقدرات المادية والمصالح الوطنية للدول الرأسمالية حيت أن الدول النامية التي هي موضع التدخلات الإنسانية مازالت تتمسك بالقواعد القانونية التي تعد التدخل العسكري عملا غير مشروع مادامت الأكثر قدرة على حماية مصالحها وهذا من اجل السلم والأمن الدوليين.

ونظرا لما تقدم فإننا ارتأينا الحديث عن موضوع **"تغير مضامين الدبلوماسية في إدارتها للنزاعات الدولية بعد الحرب الباردة"** الذي يطرح نفسه على الساحة العالمية من أجل إحلال السلم والأمن العالمي لما ظهر من نزاعات تمس بالمنظومة الدولية.

1. **أهمية الموضوع**: تكتسب دراسة تغير مضامين الدبلوماسية في إدارتها للنزاعات الدولية أهميتها من عدة أسباب:

- **أولها**:إن الفكر الغربي أو الثقافة الغربية هي التي تسيطر على عملية إدارة النزاعات من منطلق امتلاكها للقوة الاقتصادية والعسكرية وسيطرتها على آليات الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن إذ أصبحت هذه الدول تقود زمام المبادرة سواء باتفاق مع المجتمع الدولي أو بصفة قطرية أو فردية بواسطة المضامين الجديدة للدبلوماسية.
- **ثانيا**: أصبحت إدارة النزاعات بصفة عامة والدبلوماسية بصفه خاصة قبلة الدراسات والبحوث من قبل عدد من الباحثين الاكاديميين والممارسين، فميدان الدراسة في هذا المجال لم يغلق ومازال الأمل معقود على الأجيال الحاضرة والقادمة لتطوير هذا العلم وممارسته.

2. **أسباب اختيار الموضوع**:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

- **أسباب موضوعية**: مع اشتداد التنافس السياسي و الاقتصادي من جهة واتساع نطاق التعاون من جهة أخرى، ازداد النشاط الدولي مما أعطى للدبلوماسية -كإحدى الأدوات السياسية- أهمية خاصة بعد أن ألقت عليها هذه التطورات أعباء جديدة لم تكن موجودة من قبل وفي مختلف المجالات، وكذا تسليط الضوء نحو النزاعات التي ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة وكيفية إدارتها من قبل أهم منظمة عالمية وهي الأمم المتحدة وكذا المنظمات الإقليمية ومدى جدية هذه المبادرات في إحلال السلم والأمن الدوليين، وما راج تسميته بحفظ الحقوق الإنسانية.
- **أسباب ذاتية**: لقد اخترنا موضوع الدبلوماسية وربطه بإدارة النزاعات الدولية لما يكتسبه من أهمية حيث أصبح العالم كله في الوقت الحاضر يتكلم عن تحقيق السلم ورفاهية الشعوب، وان جانب الدبلوماسية ليس ثابت الآليات وإنما يتطور بتطور استخدامها في النزاعات وإدارتها لهذا فإنا فضلنا التطرق إلى هذا التغير ومدى نجاعته في نشر الأمن والسلم الدوليين، وذلك يعود إلى تعلقي الشديد بموضوع الدبلوماسية، ومحاولة إضافة الجديد في هذا المجال.

3. **أدبيات الدراسة**:

بعد التحولات العالمية الكبرى التي حصلت بنهاية الحرب الباردة عرفت أدبيات الدراسات السياسية في موضوع الدبلوماسية وإدارة النزاعات تطورا كبيرا، ودعمت بمراكز ومؤسسات بحثية يمكن أن نذكر على سبيل المثال: معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات *The Institute for Multi-Track Diplomacy* بالولايات المتحدة الأمريكية، المؤسس سنة 1992، والذي يشرف عليه السفير السابق جون ماكدونالد، و يهتم هذا

المعهد بالصراعات العرقية وكيفية إيجاد حلول لها، ضمن دبلوماسية المتعددة الأطراف والتي تتعاون مع الدبلوماسية الرسمية نحو حل سلمي لهذه النزاعات كي لا تتعدى إلى دول الجوار.

كما تكمن غزارة الدراسات لوجود مراكز البحوث ومعاهد الدراسات من أبرزها كارنيجي *Carnegie Commission* بالولايات المتحدة الأمريكية، ومعهد ستوكهولم *Stockholm*، والتي تكون في شكل دوريات أو محاضرات أو أوراق عمل، أو ملتقيات دولية أو كتب سنوية.

ولعل ابرز ما استنتجناه من دراستنا لمعظم هذه الدراسات هو إعطاء إطار مفاهيمي للظاهرة وتطبيقه الحلول بنماذج عملية و نقد تلك الحلول لو أدت لفشل إدارة النزاع، وهو ما يظهر بارزا في البحوث التي يقدمها مركز كارينجي. دون أن ننسى المؤسسات الدولية وما تنشره من وثائق وتقارير مثل هيئة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

تضاف إلى هذه الدراسات المتخصصة دراسات عامة في شكل كتب باللغات العربية والأجنبية ومنها على سبيل المثال:

- The structure of international conflict.
- Universalism Us Particularism on the Limits of Major Power.
- NGO Diplomacy.
- Sustainable Peace: the role of the UN and regional Organization in preventing conflict.
- Preventive Diplomacy at the UN.
- Armed conflict at the end of cold war, 1989-92.

وما يميز هذه الكتب ما تقدمه من إطار نظري ثم مفاهيمي لظاهرة إدارة النزاعات والطرق الدبلوماسية في درئها.

أما في ما يخص المراجع العربية فنذكر على سبيل المثال :

- فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية،السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة.
- النظام العالمي الجديد – ملامح ومخاطر–.
- الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، سوسيولوجيا العلاقات الدولية.
- السياسة الخارجية.
- التدخل الإنساني في العلاقات الدولية.

وتناولت هذه الكتب فترة نهاية الحرب الباردة وما ميزها من استخدام وسائل واليات واستراتيجيات جديدة لإدارة النزاعات الدولية. بالإضافة إلى إعطاء نماذج عن دول برزت في النزاع وكيفية الحلول المقترحة في تلك النماذج.

كما نجد المراكز الدراسية العربية والتي تناولت هي الأخرى هذا الموضوع مثل مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، والمركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

بناء على ما سبق، تبرز أصالة وجدة موضوع البحث ولهذا حاولنا تسليط الضوء على جانب استراتيجيات هذه الدبلوماسية في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة وهذا بناء على جدة نوعية المراجع المعتمدة والمقاربات والمفاهيم المستعملة.

4. الإشكالية:

وسط القصور الذي تجلى في طرق معالجة النزاعات الدولية وحلها، كان لا بد من إعادة النظر في الآليات الدبلوماسية المعتمدة، ومحاولة الوصول إلى طرق جديدة تضمن عدم عودة الدول للنزاع من جديد.

وتناقش هذه الدراسة أهم المقاربات التي تم تطويرها لفترة ما بعد الحرب الباردة سعيا لصقل أدوات فعالة لترسيخ فكرة السلم والأمن الدوليين، وهذا ما قادنا لطرح الإشكال التالي:

ما طبيعة المضامين الجديدة للدبلوماسية وكيف استطاعت التحكم في إدارة النزاعات بعد الحرب الباردة؟ وضمن هذا الإشكال يمكن طرح التساؤلين التاليين:

1. فيم تتمثل التحولات الدولية فيما بعد الحرب الباردة ؟ وما هي نتائجها في تغير استراتيجيات الدبلوماسية لإدارة النزاعات الدولية.
2. ماهي استراتيجيات الدبلوماسية ما بعد الحرب الباردة في إدارة النزاع؟

5. الفرضيات:

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الفرضيات التالية:

1. طبيعة وأهداف كل من الدبلوماسية الوقائية ودبلوماسية المسارات والتدخل الإنساني في تحقيق السلم والأمن الدوليين تسبب بإيجاد آليات فعالة.
2. لقد كان لتغير موازين القوى في النظام الدولي دورا فعالا في تطوير آليات إدارة النزاع على المستوى الإقليمي والدولي.
3. كلما زاد تفعيلنا لآليات الدبلوماسية بمختلف أنواعها وتكاملها مع بعضها كلما تحكمنا في مسارات النزاع نحو درءه وحله.

6. المقاربة المنهجية:

سنعتمد في هذه الدراسة على منهجين هما المنهج التحليلي والمنهج التاريخي، الأول نستخدمه لرصد وتتبع مختلف الظواهر المرتبطة بموضوع الدراسة، ثم ربطها وتحليلها للوصول إلى استنتاجات بخصوصها، ونركز على الجانب التفسيري الذي يمكن أن يمدنا به هذا المنهج، والثاني نوظفه للاستفادة من معرفة كل الأحداث التاريخية من اجل فهم ما يحصل بالإضافة إلى المقاربات المعتمدة بالفصل الأول.

وقد حاولنا مناقشة كل جوانب موضوع هذه الرسالة اعتمادا على خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية ، و فيه قمنا بالتأصيل النظري للدراسة وكذلك قمنا بتحديد مضامين المصطلحات المستخدمة في الدراسة وضبطها، فدرسنا التأصيل النظري للدراية بالمبحث الأول وأعطينا المقاربات التي استعنا بها بهذه الدراسة من مقاربة الأمن الإنساني والدولة الفاشلة ومقاربة الواقعية الاثنية والمقاربة الليبرالية ، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة مفهوم الدبلوماسية ونشأتها وأنواعها وأساليبها، وتناولنا في المبحث الثالث إدارة النزاعات الدولية وكل ماله علاقة بالنزاعات الدولية خصوصا بعد الحرب الباردة.

أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، فدرسنا في المبحث الأول التغيرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة ، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة التغيرات الجيو اقتصادية بنهاية الحرب الباردة، وتناولنا في المبحث الثالث التحولات القيمية في فترة ما بعد الحرب الباردة .

و أخيرا يتمحور الفصل الثالث حول دراسة حدود الأطر الممارستية لتحول مضامين الدبلوماسية بعد نهاية الحرب الباردة ، وتناولنا في مبحثه الأول مكانة الدبلوماسية الوقائية في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، ودرسنا في المبحث الثاني دبلوماسية المسارات بعد الحرب الباردة ، أما المبحث الثالث فخصصناه للحديث عن التدخل الإنساني الدولي .

تمهيد:

يعتبر التكوين النظري والمنهجي من المنطلقات أو الدعائم الأساسية ذات الأهمية البالغة في عملية البحث العلمي في كافة مجالات المعرفة، خاصة في مجال علم السياسة، نظرا لحداثته كحقل معرفي مستقل من ناحية، ونظرا لخصوصيات طبيعة موارده العلمية من ناحية أخرى (كتعدد الأطر الفكرية، والمداخل النظرية والأطر التحليلية...)

لذا تم تكريس هذا الفصل لضبط الإطار النظري والمفاهيمي لهذه الدراسة من خلال ثلاثة مباحث يخصص الأول منها لإلقاء الضوء على التأصيل النظري لدراسة الدبلوماسية في إدارتها للنزاعات الدولية، بينما يتم خلال المبحثين الآخرين تقديم الإطار المفاهيمي لكل من الدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية.

المبحث الأول: التأصيل النظري للدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الحديث عن أهم النظريات المعتمدة ببحثنا هذا في دراسة الدبلوماسية وفي إدارتها للنزاعات الدولية، وقد اعتمدنا على أربعة مقاربات، هي مقاربة الأمن الإنساني، مقاربة الدولة الفاشلة، مقاربة الواقعية الاثنية وأخيرا مقاربة النيوليبرالية.

المطلب الأول: مقاربة الأمن الإنساني

لقد برز مفهوم الأمن الإنساني كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لما أصبحت تواجهه الدولة من تهديدات جديدة، تجاوزت العديد من الاعتبارات حتى العسكرية منها، فالدولة تواجه الآن تحديات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، وبيئية...

ويرى في هذا السياق كل من مريام جرفي *Myriam Gervais* وستيفان روسال *Stéphane Roussel* بأن التحولات في النظام الدولي أحدثت تغييرات جذرية في تلقي التهديد وموضوع الأمن نفسه. الذي يشير إلى قطيعة مع الأمن التقليدي[1].

كما نجد تصور السلام الإيجابي *"La paix positive"* مرتبط بالأمن الإنساني لأن السلام الإيجابي يقدم ضمانات لحماية واحترام حقوق الإنسان الأساسية وأيضا العدالة الاجتماعية[2].

وتعرف لجنة أمن الإنسان الأمن الإنساني بأنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته. فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية –تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة– وتعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة "القاسية و"المتفشية" الواسعة النطاق". وجوهر الحياة الحيوي هو مجموعة حقوق وحريات أولية يتمتع بها الناس، ويتفاوت بين الأفراد والمجتمعات ما يعتبره الناس "حيويا " أي ما يعتبرونه "جوهريا للحياة" و"حاسم الأهمية "[3].

ويرى الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان في تصريح له: بأن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، بل إن تصور السيادة الوطنية هو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سببا في وجود الدولة وليس العكس، فمن غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة [4].

وترجع فكرة الأمن الإنساني بصفة عامة لتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية *PNUD* لسنة 1994 وكذلك المقاربة الكندية، وسنتناولهما على النحو التالي:

الأمن الإنساني من وجهة نظر الأمم المتحدة

ترجع هذه النظرة لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية لسنة 1994 بالاشتراك مع الاقتصادي محبوب الحق، الذي لعب دورا هاما في بناء دعائم التنمية الإنسانية، وقد ظهرت هذه المقاربة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 تحت عنوان *New Imperative Of Human security*[5].

فلقد تم في هذا التقرير الإجابة عن سؤال "الأمن لمن؟ فالأمن الإنساني ليس متعلق بالدولة، ولكن متعلق بالأفراد والشعب، ويقدم هذا حجة على أن العالم دخل في تصور جديد وهو الأمن الإنساني أين؟ أي أن التصور التقليدي عرف تغيرا دراميا[6].

و بالتالي وضع تقرير التنمية هذا في أولوياته، أمن الشعب على أمن الدولة، فحاجات الأمن الإنساني تنعكس في حياة الشعوب وليس في تسلح الدولة.

هذا التصور الجديد له قيم متعلقة بحماية الصحة، فالأمن الإنساني يتمثل في:

_تحقيق السعادة من خلال أن يصبح الفرد بحالة أفضل، فلكل فرد الحق في مترل، عمل، سلامة البيئة.... ويتحقق الأمن الإنساني –حسب محبوب الحق– من خلال تحقيق المساواة في التنمية الإنسانية، توسيع المشاركة، وإدراج السلام على أجندة الأمن الإنساني.

_التقريب بين الشمال و الجنوب على ركيزة العدالة وحكومة شاملة يعاد بناؤها على أساس متطلبات المؤسسات العالمية مثل (هيئة الأمم المتحدة، والبنك وصندوق النقد الدوليين) وأخيرا تنمية أو تطوير دور المجتمع المدني العالمي.

المقاربة الكندية للأمن الإنساني:

تركز كندا على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب دون التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمفهوم حيث تراه يدخل ضمن مفاهيم التنمية، ويعد لويد اكسورثي *Lloyd Axworthy* وزير الخارجية الكندي الأسبق، من أبرز المدافعين عن المفهوم إذ يرى أن الأمن الإنساني هو طريقة بديلة لرؤية العالم، حيث يجعل الأفراد محور الاهتمام بدلا من التركيز فقط على أمن الأراضي والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر[7] .

ومن هذا المنطلق تركز هذه الرؤية على أمرين **أولهما** الربط بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الدولي الإنساني **والثاني** يتمثل في طرح المبادرة الكندية لمفهوم بناء السلم.

خصائص الأمن الإنساني

لا شك في أن توفير الأمن الداخلي للأفراد يعتبر من مظاهر نزع الخوف على الحياة والملكية والحرية الإنسانية والذي يمكن أن ينشأ عن أي تهديد خارجي أو داخلي. فحق توفر الأفراد على الحياة الكريمة وعلى نمط مناسب للحياة تعتبر سمة أساسية للأمن الإنساني.

وقد حدد تقرير "*UNDP*" أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي:

1. أن الأمن الإنساني شامل وعالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.
2. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.
3. الأمن الإنساني يمكن من الوقاية المبكرة و مثال ذلك أزمة أنغولا عام 1993 ورواندا عام 1994، وبالتالي الوقاية المبكرة لها نتائج إيجابية أفضل من التدخل اللاحق.

4. الأمن الإنساني محوره الإنسان، أي هو أمن متعلق بالإنسان الفرد كوحدة تحليل ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وقد حدد التقرير مكونات الأمن الإنساني، فالأولى هي التحرر من الحاجة، والثانية هي التحرر من الخوف، وهذه الأخيرة يوجد مضمونها في القرآن الكريم.

فالتشريع الإسلامي قائم على مبدأ حفظ النفس والأرض والنسل والمال والدين والعقل... واعتبر الإسلام الأمن من القضايا التي يترتب على وجودها استمرارية الحياة كما تبنى عليها سعادة الإنسان واحترام كرامته وآدميته؛ مما يعني أن الدين الإسلامي كان سباقا لهذا الموضوع قبل الاهتمام به من طرف الغربيين.

يعبر الأمن الإنساني عن خاصية لصيقة بحاجة الأفراد والجماعات للتواجد والاستمرارية وحفظ النوع. وبالتالي فإنه يتعلق بتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والاجتماعي، واحترام الحقوق الفردية والحريات الأساسية، والحماية من كل ما يهدد الحياة، حسب الإمكانيات المتاحة للعيش ولتحقيق كرامة الإنسان.

كما يتميز الأمن الإنساني بتركيزه على الظروف الداخلية التي يجب توفرها لضمان الأمن الشخصي والسياسي للأفراد، ويهتم أيضا بالظروف الواجب تحقيقها لضمان الاستقلالية السياسية، والتي غالبا ما ترتبط بالنمط الديمقراطي الذي تنتهجه الدولة، والذي يشمل المشاركة السياسية التنافسية ما بين القوى والفعاليات السياسية المختلفة وحرية التعبير، وكذلك تلك الحقوق التي تضمن الأمن على الصعيد الشخصي مثل الضمانات المتوفرة ضد الاعتقال التعسفي والتوقيف والنفي والتعذيب، بالإضافة إلى حرية الوصول للطعام والعناية الصحية والتعليم والإسكان وعليه فإن الأمن الإنساني له صورة شاملة يعبر عنها ضمن مفاهيم الديمقراطية، والتكامل والحرية الشخصية ضمن حدود القانون والتنمية البشرية.

والأكثر أهمية هو أن الأمن الإنساني يرتكز على: "بناء عالم ذو وجه إنساني خالي من الأخطار". وبالتالي فإنه يؤكد على تطوير احترام حقوق الفرد وحقوق الإنسان العالمية، وتدعيم دولة القانون والتسيير الصحيح و تفضيل ثقافة السلم وحل النزاعات سلميا ومراقبة أدوات العنف وإنهاء اللاعقوبة ضد الذين يتعدون على حقوق الإنسان العالمية.

أبعاد الأمن الإنساني

يقر تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأن تصور الأمن الإنساني له وجهتين متكاملتين بحيث أنه يضم من ناحية، الحماية من التهديدات المزمنة، مثل المجاعة، الأمراض، القمع، ويضم من ناحية أخرى الحماية من كل أحداث العنف التي لها آثار سلبية على الحياة العادية فتشكل اضطرابات وتجلب أضرارا للمجتمعات.

ويظهر تقرير التنمية سبعة أبعاد للأمن الإنساني[9]:

- **الأمن الاقتصادي:** ويتعلق بضمان حد أدنى من فرص العمل، وتحقيق التنمية.
- **الأمن الغذائي:** الذي يتعلق بالحق في الغذاء، والذي يجب أن يكون كافيا وصحيا وبصفة مستمرة، أي الحق لكل فرد في أن يؤخذ كل يوم غذائه الأساسي.

- **الأمن الصحي**: ويتعلق بالحق في العلاج، والقضاء على الأمراض المعدية والجرثومية وتوفير حد أدنى من العلاج.
- **الأمن البيئي**: ويهدف للوقاية من تأثيرات التصنيع المكثف والنمو السريع للسكان.
- **الأمن الفردي "الاجتماعي"**: ويهدف إلى الحماية الإنسانية في مواجهة العديد من أشكال العنف المفاجئ و غير المتوقع وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية التي تفرضها المجتمعات التسلطية والاضطهاد ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري كما جاء في نص المادة الأولى من الفقرة الثالثة من إعلان هيئة الأمم المتحدة "تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز للجنس أو اللون أو الدين".
- **الأمن الثقافي**: الحق في حرية المعتقد، والسلامة من التمييز بسبب الصفة الدينية أو الثقافية.
- **الأمن السياسي**: هدفه حفظ الحقوق الأساسية "حق المشاركة، حق الانتخاب..." ضف إلى ذلك أن هذا النوع من الأمن المتعلق بالجانب السياسي يكسب بعدا جد واسع لأنه يجمع بين قمع الدولة ضد المواطنين والمساواة حول مختلف الإجراءات ضد الفرد وضد حرية التعبير والإعلام و الأفكار.

المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة

تعتبر الدولة الفاشلة إحدى المقاربات النظرية التي ظهرت ما بعد الحرب الباردة بسبب التغيرات التي طرأت على النظام الدولي والتي أدت إلى تفكك العديد من الدول فبدأ الحديث عن مستقبل الدولة القومية.

وقد دخل هذا المشروع حيز النقاشات الإستراتيجية منذ 1990 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما شهده العالم من نزاعات كان السبب فيها الدولة مثل ما حدث بالصومال والأزمات الإنسانية في (هاييتي، ليبريا، رواندا...) فنتج عن ذلك الانتقال من نزاعات مابين الدول إلى نزاعات داخل الدول.

وقد أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" *B.Clinton* لوصف الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية مما جعلها تشكل خطرا على الأمن والسلام العالميين [10].

وقد تعددت تعريفات مصطلح الدولة الفاشلة نظرا لحداثته في حقل العلاقات الدولية فبالنسبة ل وليام أولسون *William Olson* يعرف الدولة الفاشلة على أنها "هي الدولة التي تواجه مشاكل حقيقية تعرض وحدتها واستمرارها للخطر"[11].

ويعرف مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية الدولة الفاشلة بأنها "حالة انهيار، أو الدولة العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية أمنها وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها"[12].

بينما يشير معهد *Strategic Assessment* الأمريكي إلى أن الدولة الفاشلة هي: "الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الإثنية العشائرية، القبلية، أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون أو حركة اللاجئين" [13].

ويصف بطرس بطرس غالي الدولة الفاشلة على أنها تتميز بسمات من بينها انهيار مؤسسات الدولة وخاصة الجهاز القضائي و الشرطة، مما يؤدي إلى شلل الحكم، والفوضى العامة وهذا ما يؤدي إلى خلق فوضى في النظام الدولي وانهيار السلم والأمن الدوليين.

وعليه فإن الدولة الفاشلة هي: الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ للقوة، وتفشل حكوماتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، فضلا عن فشلها في التعامل بفاعلية مع المجتمع الدولي، وعادة ما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة.

مؤشرات الدولة الفاشلة

تعد مجلة *Foreign Policy* الأمريكية مؤشرا سنويا، باسم دليل الدولة الفاشلة على أساس 12 عاملا وهي[14]:

1- الضغوط الديموغرافية من قبيل سوء توزيع السكان وتعدادهم والنزاعات بينهم بالإضافة إلى توزيع المواد الغذائية لحفظ البقاء، فكثافة المناطق المأهولة تؤثر على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية، التنقل، التفاعلات الاجتماعية.

2- اللاجئون والمهجرون والمشاكل الناشئة عن الهجرة و اللجوء من انتشار للأمراض، وندرة المياه الصالحة للشرب، مما يؤدي لمشاكل إنسانية واسعة داخل الدولة الواحدة والتي بدورها تهدد دول الجوار ومن ثم تهدد الأمن الإقليمي في تلك المنطقة لتشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين.

3- تغليب النظام السياسي لصالح أقلية معينة يوفر لها حقوقا على حساب الأكثرية المحرومة ما يؤدي إلى انتشار الفساد داخل مؤسسات الدولة من قبيل الرشوة، وهو ما ينتج عنه غياب ثقة المواطن في المؤسسات التي تحكمه.

4- هجرة العقول من أوطانهم وهي تتعلق بطبقة المثقفين والمعارضين السياسيين والاغتراب داخل المجتمعات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية.

5- غياب التنمية الاقتصادية وعدم المساواة بين السكان في الوظائف والتعليم وتوزيع المداخيل وزيادة عدد الوفيات والفقر.

6- وجود تراجع اقتصادي حاد واختلال في الميزان التجاري وضعف في سعر صرف العملة المحلية وانخفاض في المعدلات الاستثمارية وهبوط في الدخل الإجمالي.

7- فقدان شرعية الدولة وفساد الحكام وغياب المحاسبة و الشفافية وضعف الثقة بالمؤسسات.

8- تدهور حاد في تقديم الخدمات العامة للجمهور حيث الدولة لا تؤدي وظائفها مثل التعليم، الشرطة، وخدمات النظام الصحي.

9- انتهاك القانون وحقوق الإنسان.

10- تشتت الأمن-دولة داخل دولة- من قبيل سيطرة نخبة عسكرية داخل الجيش، وتكون قوى أمنية خاصة واندلاع نزاعات مسلحة بين مراكز القوة المختلفة.

11- تنامي الانشقاقات داخل النخب الحاكمة نفسها وحدوث انقسامات دستورية.

12- تدخل دول أخرى في الشؤون الداخلية من خلال دعم تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية أو من خلال الاستعانة بقوات دولية أو بقوات حفظ السلام

المطلب الثالث: مقاربة الواقعية الاثنية

بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت وحدة التحليل تتجه من الدولة إلى الجماعات الاثنية ذلك لأن الدولة لم يعد بالإمكان اعتبارها وحدة مركزية في الشكل الجديد للنزاعات، حيث إنها في كثير من الأحيان لم يعد لها وجود نتيجة للنزاع.

فعند الواقعيين الفوضى هي السمة الأساسية للنظام الدولي ففرضية الفوضى في النظام الدولي، يمكن أن تنسحب على الدول التي تعيش الحرب الاثنية، فهي تعني بالأساس غياب التسلسلية حيث يتمتع كل فاعل بحق الاعتراض ويسعى لتنفيذ خياراته بشكل منفرد، مما يؤدي إلى صورة من صور المأزق الأمني *Security Delemma* بين أقطاب مجتمعيين يتقاسمون إقليما مشتركا[15].

ويعتبر مفهوم المأزق الأمني الناجم عن الادراكات السيئة والتي يطرحها *Jervis* إحدى المفاهيم الواقعية الرائدة، فعندما يدرك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإدارة حماية الجميع، فإنهم يلجئون إلى شكل تنظيمي آخر وهو المجموعة الاثنية كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم، وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة أية مجموعة إثنية تعزيز أمنها يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركية – حسب *Barry Posen*– تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية. حيث تشن مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الاثنية، وذلك بذريعة الدفاع عنها من قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى حرب شاملة، وذلك ما أبرزته تجربة ما بعد الحرب الباردة خاصة في البوسنة.

وحسب "بوزان" هناك أربع أسباب أساسية تشرح درجة تفاقم المعضلة الأمنية في النزاعات الاثنية[16]:

1- صعوبة التمييز بين القدرات الدفاعية والهجومية للجماعات.

2- أولوية الهجوم على الدفاع.

3- صعوبة التفرقة بين دعم الدولة لهوية اثنية، وخلق قوة عسكرية أكثر فعالية.

4- في حالة انهيار دولة متعددة الاثنيات فإن وضعية دولة أخرى حساسة جدا بالنظر لما يمكن أن تقوم به الجماعات الأخرى.

المطلب الرابع: المقاربة الليبرالية

وستقتصر دراستنا على الاتجاه النيوليبرالي الذي يرى أنه عندما تتطابق الحدود الدولية مع الهويات الوطنية والمجموعاتية، يسود التعايش والاعتراف المتبادل، وإذا ما تم إسقاط هذه الافتراضات على الواقع الدولي، فإنه يمكن فهم قيام النزاعات، ومطالبة المجموعات بحقها في تقرير المصير، لأن العالم اليوم يضم أزيد من 1000 اثنية تتوزع على أقل من 200 دولة.

ويوضح رواد مقاربة الاعتماد المتبادل إمكانيات الحيلولة دون انتشار النزاعات الاثنية عبر الدول، من خلال التأثير في الدور الذي تلعبه مجموعات الشتات باتجاه تحسين العلاقات بين المجموعات وممارسة الضغط على المجموعات التي تميل نحو العنف، وذلك بدل لعب دور عراب لمصالح اثنيتها، وفي ذات الاتجاه، ومن منظور المجتمع العالمي، فإن ظاهرة التدفقات عبر الدولية يفترض استثمارها لتعزيز ثقافة الحوار البناء والتعايش بين الاثنيات، من خلال تبادل وجهات النظر واستشفاف آليات تضمن الاحترام المتبادل و الرفاه للجميع[17].

وعلى هذا المستوى توضح الليبرالية البنيوية كيفية تفعيل منظومة احترام حقوق الأقليات عبر التركيز على دور الأبعاد المسار الهرمي ــ ونعني بالمسار الهرمي هو نظام كتلي يقوم على تعدد مركز القوة في النظام الدولي دون أن يصاحب ذلك حدوث عملية استقطاب فيما بينها،إذ تتغلب عوامل التجانس والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر ومن ثم تتوحد مركز القوة فيما بينها ولكنها تترتب على نحو هرمي تكون فيه ــ في تعزيز قيم السلام والتعاون، ومثال ذلك، استغلال التدفقات عبر الدولية لإزالة الادراكات السيئة بين مختلف المجموعات من خلال إقامة اتصالات بين أعضاء فئة اجتماعية متماثلة كرؤساء الطوائف الدينية، رجال الأعمال المحليين وصغار المقاولين، وهذا لخلق فرص تنسيق وتعاون تزيد من هامش الولاء عبر الاثنية بالموازاة مع تقليص المكاسب المرجوة من التصعيد.

وبخصوص متغير الولاء، تفترض النيوليبرالية التجارية أن النمو الاقتصادي يصاحب ظهور مقاولين ينشئون شبكات أعمال على قاعدة الانتماء الاثني، وذلك لأنها تزيد من الثقة وتقلص تكاليف فرص الاتفاقيات التجارية، كما تقلص من فرص التملص منها، إلا أن ذلك كله يكون على حساب المجموعات الأخرى، فيبرز صدامات بينها وبين المجموعات الأخرى المنافسة حول الموارد التي تتعرض للاستنفاذ، فمثل هذه النزاعات يصعب إدارتها، لأن المجموعات الاثنية تتميز بانخفاض كبير لتكاليف التنسيق الداخلي، وسهولة تجنيد مقاتلين جدد، وفي ظل وضع كهذا فإن دور الطرف الثالث يجب أن يتجه نحو دعم التمردات الداخلية، وتجنب مباشرة تدخلات غير فعالة لأنها تحسن من قدرة المتمردين على التجنيد.

أما الأطروحات المندرجة ضمن النمط المؤسساتي فهي تنطلق من النسق المعرفي للأفراد إلى النسق الدولي والمنظمات الدولية لتفسير سلوكات الفاعلين والكيفية التي يمكن أن تلعب من خلالها الأنساق دورا في التحكم بها بشكل ايجابي، ويعرف *Krasner* الأنساق الدولية بأنها "مجموعة المبادئ والضوابط وإجراءات صناعة القرارات الصريحة أو الضمنية والتي تتقارب حولها أمال الفاعلين في مجال معين للعلاقات بين الدول".

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، صدقت افتراضات المؤسساتيين إلى حد كبير إذ أنه تم مأسسة العديد من أنساق حماية حقوق الإنسان والأقليات سواء إقليميا أو عالميا، فتم إنشاء محكمة دولية خاصة بمجرمي الحرب، كما تم تحويل دور الناتو على نحو يتلاءم مع طبيعة هذه التهديدات في هذه الفترة، بحيث لعب دورا متميزا في حماية ألبان كوسوفو وفي ردع مخططي التصفيات الاثنية، كما طورت منطقة الأمن و التعاون في أوروبا مجموعة آليات للتعامل مع خروقات حقوق الإنسان[18].

أما على المستوى الوطني، فإن المؤسساتية تزودنا بآليات عملية على صعيد تغيير السياق المؤسساتي بما يتلاءم وتقاسم السلطة بزيادة مستوى الضمانات الملموسة لكل أطراف النزاع بتوزيع متناسق للموارد الحكومية والوظائف، لكن وإذا كانت مختلف هذه الأطر المؤسساتية التعاونية تقيد من سلوكات أعضاءها، فإن ما أخفق النمط المؤسساتي في تفسيره يتمثل في السبب الذي يقف وراء إخفاق المجموعات الاثنية في حل خلافاتها في الإطار المؤسساتي ولجوؤها إلى قنوات بديلة، إضافة إلى السبب الذي يدعو القوى العظمى للتملص من التزاماتها الدولية تجاه حماية الأقليات.

لقد قدم النيوليبراليون فهما أفضل حول دراسات النزاعات الاثنية، فقد قدمت النيوليبرالية، بمختلف اتجاهاتها، فهما أفضل حول نشوء النزاع، كما فسرت بشكل جيد دور الشبكات والمجموعات الاثنية والإيديولوجية والحوافز التي تدفع بهما نحو تبني خيارات تنازعية.

هذا وبعد عرضنا لهذه المقاربات يتضح جليا أن الأمن الإنساني يرى أن الإنسان هو مدار كل شيء فلابد من المحافظة عليه، ليتم بناء عالم إنساني خال من الأخطار، بينما تعتبر الدولة الفاشلة أن سبب النزاعات يرجع أساسا لعجز الدولة عن مطالب الإنسان سواء كانت داخلية أو خارجية، وتميل الواقعية الاثنية إلى أن سبب النزاعات ما بعد الحرب الباردة يعود إلى الجماعات الاثنية داخل الدولة، بينما يعتمد النيوليبراليون على فكرة تحقيق السلم والأمن عن طريق درء النزاعات الاثنية، وذلك بتبني استراتيجيات تخفف من هاته الأخيرة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية

في هذا المبحث سنتحدث عن الإطار المفاهيمي للدبلوماسية وهذا من أجل توضيح هذا المصطلح وإزالة كل الغموض عنه بإعطاء ما له صلة به من تعريفه ونشأته وأنواعه وأساليبه.

فماذا نعني بكلمة "دبلوماسية"؟ ومتى نشأت؟ وما هي أنواعها وأساليبها؟

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

إن التعريف بالدبلوماسية يتطلب أولا الإحاطة بمعنى هذه الكلمة ثم التعرف على استخداماتها المختلفة، وما يرتبط بهذه الاستخدامات من دلالات ثم تحديد ماهيتها بناءا على المعطيات التالية:

أولا : معنى الدبلوماسية

استخدم لفظ الدبلوماسية *Diplomacy* لأول مرة في بلاد اليونان ليشير إلي الوثائق المطوية التي يتبادلها حكام المدن الإغريقية في علاقاتهم الرسمية. كما أطلقت علي التصاريح التي كان يمنحها القاضي أو الحاكم لبعض الأفراد. ويرى **هارولد نيكلسون** أن هذه الكلمة مشتقة من الفعل اليوناني *diploma* ومعناها يطوي. وهى تشير إلى الوثائق المطوية بشكل معين التي قد صدرت عن السلطة العليا في الإمبراطورية الرومانية لتمنح حامليها امتيازات معينة في تنقلاتهم عبر طرقها، كما اعتاد الملوك والأمراء علي منح بعض الإفراد صكوكا ووثائق مطوية تسمح لهم بالتمتع بامتيازات خاصة.[19]

ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت كلمة الدبلوماسية تأخذ معناها المتعارف عليه الآن، وخاصة بعد مؤتمر فينا سنة 1815، حيث ظهرت كوادر دبلوماسية متميزة عن رجال السياسة والحكم.[20]

ثانيا: اصطلاح الدبلوماسية

إن تطور مدلول الدبلوماسية ونطاقها وأساليبها ناتج عن تطور المجتمع الدولي نفسه، بحيث أصبح اصطلاح دبلوماسية يطلق للدلالة علي معان متعددة منها تعريفات المفكرين التالية:[21]

- **تعريف أرنست ساتو** *Satow*: بأنها ("تطبيق الذكاء وحسن التصرف في توجيه العلاقات الرسمية للدول المستقلة بما في ذلك علاقاتها مع المستعمرات".
- **تعريف معجم الليتريه**: بأنها "معرفة العلاقات الدولية ومعرفة المصالح المتبادلة بين الدول."
- **تعريف برادیه فودریه** *P.Fodere*: بأنها "فن تمثيل الحكومات ومصالح الدول من قبل الحكومات والدول الأجنبية، ومراقبة حقوق المواطن ومصالحه وكرامته حتى لا تمس في الخارج، وكذلك إدارة الشؤون الدولية، وإدارة المفاوضات السياسية أو تتبعها وفقا للتعليمات الصادرة بشأنها."

- **تعريف سموحي فوق العادة:** "أنها مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسيم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي، أي الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم ممارسة مهامهم الرسمية والأصول التي يترتب عليهم إتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه، والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الاتفاقات والمعاهدات.[22]"

- **تعريف معجم أكسفورد:** "عملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة، وهى طريق تسوية وتنظيم هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، كما أنها المهمة الملقاة على عاتق الدبلوماسي أو قل إنها فنه"[23].

فالدبلوماسية هي أساسا إدارة العلاقات الرسمية بين الدول، فهي تقوم على الاتصالات فهي علم وفن: علم يدرس كيفية إدارة وتنظيم تلك العلاقات وتبادل البعثات وتسوية الخلافات، وهى فن يعكس أسلوب ممارسة العلاقات الدبلوماسية بواسطة السفراء و المبعوثين كل بطريقته الخاصة.

وقد يطلق اصطلاح الدبلوماسية على الأسلوب أو الطريقة التي تدار بها الاتصالات الخارجية فيقال: الدبلوماسية الرئاسية أو الدبلوماسية السرية ودبلوماسية التنقل (المكوك) أو دبلوماسية المؤتمرات[24].

كما تحمل الدبلوماسية في طياتها الوظيفة التي يقوم بها الدبلوماسي الذي يتصف بالحكمة والخبرة والمسؤولية والمعرفة بمجال السياسة الخارجية لبلده والعلاقات الدولية السائدة فيها[25].

إن كلمة الدبلوماسية تعنى الوسيلة أو أداة العلاقات الدولية التي تقوم بتسوية أو إنهاء النزاع بواسطة وسائل خاصة، فالوساطة هي الأسلوب الأول للحوار والتفاهم بين طرفي النزاع.

وعليه فإن الدبلوماسية هي الأداة التي من خلالها تستطيع الدول إنشاء علاقات فيما بينها وهي الوسيلة التي من خلالها يتم حل النزاعات عن طريق المفاوضة و الوساطة.

ثالثا: الدبلوماسية وعلاقتها ببعض المفاهيم ذات الصلة

1. الدبلوماسية و السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية لدولة ما هي: الخطط والأعمال التي تقوم بها الدولة في علاقاتها الخارجية, فالدولة عندما ترسم سياساتها الخارجية تضع في اعتبارها مصالحها القومية بالدرجة الأولى. وهى تستند في ذلك على مقوماتها الداخلية، وظروفها التاريخية، وأوضاعها الجغرافية والإستراتجية.

ومن هنا كان الفارق الأساسي بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية هو أن الأخيرة تضعها المؤسسات الدستورية في الدولة ممثلة في رئيس الدولة، والأجهزة التشريعية، والوزارة، تعبيرا عن إرادة الشعب. أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها.[26]

ويحدث أحيانا تداخل بين مفهوم السياسة الخارجية والأداة الدبلوماسية المنفذة لها، فيستخدم اصطلاح الدبلوماسية للدلالة على السياسة الخارجية لدولة ما. وخاصة الدول الكبرى ولعل سبب التجاوز في استخدام كلمة دبلوماسية، يرجع أنها ليست في الواقع بمعزل عن تشكيل السياسة الخارجية.

وإن كانت الدبلوماسية هي الطريق الطبيعي لتنفيذ السياسة الخارجية، فإنها ليست الطريق الوحيد، فقد تلجأ الدولة من أجل تحقيق أهدافها الخارجية إلى وسائل الضغط المختلفة فتلجأ إلى الضغط بواسطة الوسائل الاقتصادية أو العمل العسكري، فتخلق واقعا يدعو الدول الكبرى وأجهزة الأمم المتحدة المكلفة بحفظ السلام العالمي إلى تدارك الأمر والتدخل.

2. الدبلوماسية والعلاقات الدولية:

من المسلم به أن أي دولة لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن باقي دول العالم، بل إن لها مصلحة محققة في الاتصال الدائم والمستمر بالدول الأخرى، وهى بذلك تحمى وتدعم مصالحها القومية والتجارية و الثقافية، وترعى حقوق مواطنيها بالخارج، و تحافظ على إقرار السلام العالمي. و لكي تدير الدولة علاقاتها الدولية، فهي بحاجة إلى جهاز متخصص لتمثيلها و التعبير عن رأيها و تبادل المصالح مع غيرها، و من هنا نلجأ إلى الدبلوماسية بمعناها الوظيفي لتحقيق هذا الهدف، فالدبلوماسية هي نتاج العلاقات الدولية، ولا بد للمشتغل بها أن يدرس هذه العلاقات. ومع تشعب هذه الأخيرة اتسع نطاق الدبلوماسية بحيث لم تعد مقصورة على الجانب السياسي من التعامل بين الدول، بل امتدت إلى النواحي الاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها، ومن هنا كانت دراسة العلاقات الدولية مفتاح الدبلوماسية الناجحة[27].

3. الدبلوماسية والقانون الدولي:

المعروف أن هناك خلاف بين الكتاب حول تعريف القانون الدولي. ويرجع ذلك إلى ما يعقده البعض من مقارنة بين القانون الداخلي الذي يسود ويفرض سيطرته داخل الدولة، وبين القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول، ويعجز الكثير من الأحيان أن يفرض سيطرة مماثلة على الدول، إلا أنه يمكن القول أن القانون الدولي هو: مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول كما تبين قواعد التنظيم الدولي.

والدبلوماسية هي: مجموعة من قواعد السلوك والعرف الدبلوماسي، وبعض هذه القواعد مقنن, بحيث أصبح يشكل جزءا من القانون الدولي. ولكن الدبلوماسية ليست هي قوانين ولوائح الخدمة في وزارات خارجية، أو تنظيم أجهزتها وبعثاتها في الدول والمنظمات الدولية، فهذه عملية تنظيمية، يغلب عليها الطابع الإداري لتحقيق الهدف من الدبلوماسية الناجحة، أما الدبلوماسية ذاتها فهي ممارسة تتطور مع تطور الحياة الدولية[28].

والارتباط قائم بين الدبلوماسية والقانون الدولي، وهو في بعض الأحيان وثيق، فكثير من أحكام القانون الدولي المستقرة كانت في البداية عرفا دبلوماسيا، مثل أساليب المفاوضة وكل ما يتصل بالمبعوثين الدبلوماسيين

تعيينهم ومزاياهم وحصانتهم وغيرها. ولكن تبق الدبلوماسية أكثر مرونة وحركة من القانون الدولي وهي مصادر أحكامه.

من هنا يبقى للدبلوماسية دورها الفعال في التقريب بين وقائع العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي[29].

4. الدبلوماسية والحرب:

الأصل في الدبلوماسية أنها تسعى لتحقيق أهداف السياسية الخارجية للدولة، ومن ثم تعمل على الحفاظ على العلاقات الودية مع الدول فهي رسالة سلام تسعى لتحقيقه وإقراره وتزدهر بازدهاره. ولكن العمل الدبلوماسي لا يتوقف بالضرورة بقيام العمل العسكري، بل إن هناك صورا كثيرة للعمل الدبلوماسي المكثف خلال الحرب.

والواقع أن الأمر يتوقف على ما إذا كانت الدولة مشتركة بذاتها في الحرب، أو إنها دولة كبرى مثلا، لها مصالحها ولها مسؤوليات خاصة بالنسبة لحفظ الأمن والسلام العالمي[30].

فالدولة التي تلجأ للعمل العسكري، قد تواكبه بحملة دبلوماسية واسعة لتبرير وتفسير لجوئها لذلك العمل, فهي قد تحتاج لتعبئة أكبر عدد ممكن من الدول للوقوف بجانبها, أو على الأقل تحييدها وعدم وقوفها إلى جانب خصمها وقد تلجأ لمحاولة كسب الرأي العام العالمي لصفها. والنماذج على تنشيط الدبلوماسية المباشرة أو دبلوماسية المحافل الدولية خلال الحروب المحلية متوافرة في العلاقات الدولية، ومن أمثلتها: النزاع العسكري بين الهند وباكستان أواخر عام 1971. والتدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974، والاشتباكات العسكرية الواسعة بين العراق وإيران عام 1980، والنزاع العربي الإسرائيلي وما تخلله من حروب.

5- الدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي:

التاريخ الدبلوماسي هو الذي يهتم بدراسة ماضي الشؤون الدبلوماسية لتتبع المراحل المختلفة التي مرت بها فهو يهتم بوصف الوجه السلمي للعلاقات الدولية، كالمفاوضات والمعاهدات والمعالجات السلمية لكافة قضايا التفاعل الدولي[31].

المطلب الثاني: نشأة وتطور الدبلوماسية

تفيد الدراسات أن الباحثين لا يختلفون في أن الدبلوماسية تعتبر ظاهرة قديمة قدم التاريخ, غير أنهم يختلفون في طريقة تصنيفهم وتقسيمهم لمراحل التطور التاريخي لهذه الظاهرة. ففي عام 1935 نشر الأستاذ موات *Mowat* كتابا في الدبلوماسية بعنوان "الدبلوماسية والسلام" *" Diplomacy And Peace"* ميز فيه بين ثلاث مراحل[32] :

- **المرحلة الأولى:** وتبدأ من عام 476م وتنتهي عام 1475 وهي تشمل فترة العصور المظلمة.

- **المرحلة الثانية:** وهي تبدأ من عام 1475 وتنتهي عام 1914 وهذه المرحلة صاحبت ما كان يسمى بـ "نظام الدول الأوربية".

- **المرحلة الثالثة:** وتبدأ مع إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق *ودرو ولسون W.Wilson* لمبادئه الأربعة عشر والتي أطلق عليها "الدبلوماسية الديمقراطية" "*Democratic Diplomacy*" كما برز فيها دور الدبلوماسيين التابعين لعصبة الأمم في المفاوضات الدولية عبر هذه المنظمة.

وهناك من يصنف مراحل تطور الدبلوماسية إلى ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة العصور القديمة, العصور الوسطى, ومرحلة العصور الحديثة.

وفي دراستنا هذه نفضل إتباع التصنيف الأخير لشموليته وتوافقه مع التصنيف السائد في تحقيب عصور التاريخ إضافة إلى كونه الأكثر شيوعا في أدبيات الدبلوماسية .

أولا: الدبلوماسية في العصور القديمة

- تعتبر الدبلوماسية قديمة قدم التاريخ ويشير هارولد نيكلسون *Harold Niclson* في هذا الصدد إلى أن الدبلوماسية كظاهرة مارستها الجماعات البشرية منذ القدم، بل وإنه حتى في فترات ما قبل التاريخ كانت الجماعات البدائية تشعر بالحاجة إلى التفاوض مع الجماعات البدائية الأخرى بقصد وقف القتال لأجل إتاحة الفرصة لنقل الجرحى ودفن الموتى. وذكر المؤرخ *فون سكالا Von Scala* ستة عشر ميثاقا هاما أبرمت بين مصر وبابل ومملكة الحيثيين وسوريا وآسيا الصغرى في الفترة ما بين القرنين الخامس عشر والقرن التاسع قبل الميلاد ومن بين هذه المعاهدات المعاهدة التي أبرمت بين رمسيس الثاني ملك مصر وبين حتثار الثالث ملك الحيثيين في 1278 ق.م[33] .

1. عند الإغريق:

يرجع معظم الكتاب الغرب بداية الدبلوماسية إلى الإغريق والعلاقات بين المدن اليونانية القديمة. و يستدلون على ذلك بعدد الكلمات اليونانية القديمة التي استخدمت في مجال الاتفاقيات مثل التسوية والمصالحة والاتفاق والمعاهدة والسلام.

كما عرف أسلوب المفاوضات والحياد والتحكيم في المنازعات بين المدن, وكانت تختار أحيانا مدينة للتحكيم في النزاع بين مدينتين أو شخص ذو سمعة طيبة من الفلاسفة أو الحكماء.

ورغم نجاح الإغريق في إرساء مبادئ الدبلوماسية, إلا أنه كان يعيبهم الميل الشديد للخلاف والتنافر, واعتمادهم في المفاوضة على المهارة المبالغ فيها والتي تصل إلى حد الخداع، مما يقوض أساس المفاوضة وهو الثقة[34].

وهكذا فإنه يمكن القول إن اليونانيين القدماء قد أسهموا في تطور الدبلوماسية في أكثر من جانب.

2. عند الرومان :

ترك الرومان تراثا غنيا للتقدم الإنساني في مجالي الثقافة والقانون, ولكنهم لم يعملوا على تطوير الأسلوب الدبلوماسي، و لم يتركوا لمن بعدهم مجموعة من القواعد الدبلوماسية المستقرة ولعل السبب في ذلك هو أسلوب الرومان في فرض آرائهم عن طريق السيطرة لا عن طريق الحجة والإقناع والمفاوضة واتجاه الإمبراطورية الرومانية إلى فرض عاداتهم على الشعوب المستعمرة بالقوة والقهر، ومن هنا نجحوا في وضع صيغ قانونية تربط الأمم التابعة لهم عن طريق المعاهدات والالتزام بها واحترام نصوصها[35].

ثانيا : الدبلوماسية في العصور الوسطى

عند التحدث عن الدبلوماسية في العصور الوسطى يلزم معرفة القوى البارزة في حركة التفاعل الخارجي في تلك العصور، ذلك أن الدبلوماسية ترتبط بالسياسة الخارجية، أي بالتحرك الخارجي للوحدات الدولية. وفي هذا الصدد نذكر الدبلوماسية الإسلامية والدبلوماسية البيزنطية.

1. الدبلوماسية عند العرب وفي الإسلام:

إن التراث العربي الإسلامي حافل بالجانب الدبلوماسي، سواء من حيث أساليب الدبلوماسية ومفهومها، أو تطبيقها وأهدافها, ولا زال مجال البحث العلمي في هذا الميدان متسعا للدرس والتحقيق.

أما كلمة دبلوماسية فهي حديثة الاستعمال في العربية, شأنها شأن المصطلحات الكثيرة التي اندمجت في القاموس العربي. كما عرفت الدبلوماسية في الجاهلية، فقد ساعد موقع شبه الجزيرة العربية كملتقى لطرق القوافل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، على قيام علاقات تجارية وروابط بين العرب وجيرانهم .

و في صدر الإسلام في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أخذت الدبلوماسية مظهرا جديدا مغايرا. و إذا كانت سفارات العرب في الجاهلية قد استهدفت أساسا الروابط التجارية، فإن السفارات الإسلامية في عهد الرسول استهدفت الدعوة إلى الإسلام ونشر رسالته.

كذلك لم يغفل المسلمون مبدأ عدم التدخل من جانب المبعوث الدبلوماسي في الشؤون الداخلية للدولة المعتمد لديها، لأن ذلك يخرج عن الغرض الذي أرسل من أجله المبعوث والمهمة المنوطة به.

وهكذا يتضح لنا، أن الحضارة العربية الإسلامية مارست العمل الدبلوماسي كغيرها من الحضارات المعاصرة لها[36].

2. الدبلوماسية في عهد البيزنطيين:

ظهرت الدبلوماسية البيزنطية بعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى دولتين : دولة رومانية غربية، وأخرى شرقية (بيزنطية) في القسطنطينية. وقد شهدت تلك الحقبة التاريخية قيام عدد من الدول الإسلامية القوية: الدولة العباسية في بغداد و الدولة الأموية في الأندلس، وظهور شارلمان في غرب أوروبا ومحاولته التحالف مع بابا روما، مما حفز الأباطرة البيزنطيين إلى إنشاء إدارات خاصة في الحكومة لتداول العلاقات الخارجية, وإعداد "كوادر" متخصصة من المفاوضين المدربين والدبلوماسيين المحترفين لتمثلهم لدى بلاط الدول الأجنبية .

وأخيرا لجأ البيزنطيون إلى استخدام السفارات من أجل التجسس وتدبير المؤامرات ومحاولة التأثير على الأوضاع الداخلية في البلاد الموفدة إليها، مما رسخ في الأذهان الخلط بين الدبلوماسية والجاسوسية[37].

ثالثا: الدبلوماسية في العصور الحديثة

شهدت العصور الحديثة تطورات مهمة في تاريخ الدبلوماسية كظهور التمثيل الدبلوماسي الدائم وانعقاد المؤتمرات، وقيام المنظمات الدولية وما نجم عنها من تطورات ايجابية في العمل الدبلوماسي.

1. تطور الدبلوماسية من القرن الخامس عشر حتى مؤتمر فيينا عام 1815:

يتفق الباحثون على أن بداية ممارسة التمثيل الدبلوماسي الدائم كانت قد ظهرت في الجمهوريات الإيطالية في منتصف القرن الخامس عشر. بيد أنهم يختلفون في التحديد الدقيق لهذه البداية من حيث الزمان والمكان.

وبدأ نظام التمثيل الدبلوماسي الدائم, الذي أخذت به الدويلات الإيطالية ينتشر بصورة تدريجية إلى بقية دول أوروبا. وكان لمعاهدة "واستفاليا" لسنة 1648 أهمية قصوى حيث أوجدت نوعا من التوازن الدولي الأوروبي لصيانة السلام، هذا التوازن يتطلب ضرورة المراقبة الدائمة والمتبادلة بين الدول وهو ما لا يتأتى إلا عن طريق وجود ممثلين لكل منهما لدى الآخر على وجه دائم، كما نشرت معاهدة "واستفاليا" فكرة المساواة الحقوقية بين الدول[38].

ويذكر أن هذه المرحلة استمرت حتى مؤتمر فيينا عام 1815، وعليه فالدبلوماسية الدائمة أنشئت ولكن لم يكن لها قواعد ثابتة.

2. العلاقات الدبلوماسية من مؤتمر فيينا عام 1815 إلى القرن العشرين:

في المراحل السابقة ظهرت عدة مبادئ وقواعد تتعلق بتنظيم السلك الدبلوماسي، وقد شعرت الدول الأوروبية بضرورة إبرام معاهدة جماعية تبين الوضعية الخاصة لممثليها في الخارج من الوجهة القانونية، وأول نص تعرض لهذا الموضوع هو الإتفاق الذي حصل في فيينا عام 1815، فقد وقعت الدول المشاركة في المؤتمر على معاهدة تبين اختصاصات السفراء والامتيازات التي يتمتعون بها، وألحقت بهذه المعاهدة معاهدة أخرى وقعت في مؤتمر إكس لاشابيل* في 19 أكتوبر 1818 والذي كان أحد المؤتمرات التي لجأت إليها القوى الأوروبية الكبرى خلال القرن التاسع عشر فيما يتعلق بخريطة أوروبا الدبلوماسية(39) .

كما أن للحرب العالمية الأولى دور في تطور نطاق العلاقات الدبلوماسية، بدأت ملامحه منذ انتهاء هذه الحرب، وخلال الفترة التي مرت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ثم انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهذا التطور الجديد جعل بعض الكتاب يصفون الدبلوماسية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى بالدبلوماسية التقليدية، وذلك لتمييزها عن الدبلوماسية الحديثة التي بقيت قائمة إلى جانب الدبلوماسية الحديثة ولكن بعد أن اعتراها الاضمحلال, ويرجع تطور الدبلوماسية في هذه الفترة إلى :

- إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون لمبادئه الأربعة عشر في 8 جانفي 1918 والتي تضمنت الدعوة إلى انتهاج الدبلوماسية العلنية(40).

وبعد انتهاء الحرب العالمية وقيام منظمة الأمم المتحدة في عام 1945 شهدت الدبلوماسية بعض التطورات على الصعيد التنظيمي بفضل جهود الأمم المتحدة.

المطلب الثالث: أنواع وأساليب الدبلوماسية

مما زاد من أهمية الدبلوماسية تنوع أنماطها وتعدد أشكالها وأساليبها فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية وإنما توسعت وأخذت أشكالا وأنماطا وأساليب مختلفة.

أولا: أنواع الدبلوماسية

1. الدبلوماسية من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها:

1.1. الدبلوماسية الثنائية:

تعتبر الدبلوماسية الثنائية من أشكال النشاط الدبلوماسي الذي تمارسه كل الدول في هذا العصر الذي يتسم بظاهرة تنامي الشعور بالتعاون الدولي ونمو روح المصالح المشتركة بين الأمم, الأمر الذي يفرض على الوحدات الدولية ضرورة التفاعل في حركية الاعتماد المتبادل[41]. ولا تزال الدبلوماسية الثنائية تشكل ركيزة أساسية في التعامل الدولي وذلك لاعتبارات عديدة أهمها[42]:

- تحرر الدولة بدرجة كبيرة في تحديد أهدافها ومصالحها من تلك القيود التي تفرضها الارتباطات الدولية.
- سرعة وسهولة إجراء الاتصالات الثنائية مقارنة بتلك التي تجري بين أطراف متعددة.
- أنها أكثر فاعلية في كثير من الأحيان من الدبلوماسية متعددة الأطراف أو الدبلوماسية البرلمانية لأنها – أي الدبلوماسية الثنائية- محصورة في طرفين فقط. و كثيرا ما يفقد النقاش والجدل بين الأطراف المتعددة حول موضوع معين أهمية ذلك الموضوع. وتفقد القرارات الناجمة عنها حيويتها لعدم الالتزام بها.

2.1.الدبلوماسية متعددة الأطراف *Multilateral Diplomacy*:

لا نستطيع القول بأن هذه الدبلوماسية تمثل صورة جديدة تماما في التعامل الدولي، فقد شهدت العصور القديمة والوسطى اتصالات متعددة الأطراف وذلك كلما بدا لعدد من الدول أن هناك مصالح مشتركة تجمع بينهما. ولم تبدأ ملامح هذه الدبلوماسية في الظهور إلا في العصور الحديثة مع انعقاد مؤتمر وستفاليا عام 1648، و مؤتمر أوترخت عام 1713 وما تمخض عنهما من نتائج، وبرزت الدبلوماسية متعددة الأطراف في أوربا من جديد و بشكل واضح في أعقاب الثورة الفرنسية من خلال ممارسة عدد من الدول لدبلوماسية المحالفات. ثم أخذت تتكرر بعد ذلك دبلوماسية المؤتمرات الدولية *Conference Of Diplomacy* لبحث المشكلات السياسية، ومن أهم المؤتمرات الدولية الحديثة مؤتمر فينا عام 1815 ، واكس لا شاييل عام 1818 وتروباو عام 1820 و لبياخ عام 1821 وفيرونا عام 1822 ولندن عامي 1830 و1852 وباريس عام 1856 وفينا عام 1864 وبرلين 1878 ومؤتمري لاهاي عامي 1899 و1907 وباريس عام 1919 وسان فرانسيسكو عام 1945[43] .

إن النظرة الموضوعية لهذه الدبلوماسية تبين أنها أدت إلى عدة نتائج رغم ما انطوت عليه من سلبيات ومن أبرز أثارها:

– إرساء أسس القانون الدولي من خلال وضع القواعد المختلفة المتعلقة بالسلم والحرب وتبادل الأسرى، والحياد وحقوق المحايدين وواجباتهم .

– وضع الأسس الثابتة لنظام المؤتمرات الدولية من خلال القواعد و الإجراءات الخاصة بانعقاد المؤتمرات وما يرتبط بها من أجهزة .

2. الدبلوماسية من حيث الجهات التي تمارسها:

1.2. دبلوماسية المبعوثين *Envoys Diplomacy*:

نقصد بهذا الاصطلاح تلك الدبلوماسية التي تتم من خلال المبعوثين أو الممثلين الدبلوماسيين، وتمتد جذورها إلى ما قبل التاريخ عندما كان بعض الأشخاص يوفدون في مهام محددة كممثلين شخصيين لرؤساء قبائلهم وذلك لمعالجة بعض القضايا أو المشاكل(44).

وكان المبعوثون الدبلوماسيون في مستوى واحد و يحملون لقب سفراء أو نواب. وعقب استقرار التمثيل الدائم ظهرت فئة من المبعوثين تقوم بمهام دبلوماسية استثنائية تتمتع أثناء أدائها لمهامها بصفة تمثيلية تنتهي بانجاز تلك المهام، فاخذ يجرى التمييز بين نوعين من الممثلين الدبلوماسيين المبعوثون الدائمون أو العاديون، و المبعوثون فوق العادة. و كان أفراد الفئة الثانية يتمتعون بأفضلية في الدرجة على أفراد الفئة الأولى نظرا للصلاحيات الواسعة التي تمنح لهم لانجاز مهامهم، لكن هذا التمييز انتهى بتوقيع اتفاقية فينا لعام 1815 حيث نصت المادة الثالثة منها على أنه ليس للدبلوماسيين المبعوثين فوق العادة أفضلية في الدرجة بسبب هذا اللقب(45) .

2.2 دبلوماسية القمة *Summit Diplomacy*:

يقصد بها المؤتمرات الدبلوماسية التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة، وقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النمط من الدبلوماسية. فنحن نسمع ونقرأ من وقت لآخر مؤتمر قمة عربي، و آخر إسلامي، و ثالث لدول عدم الانحياز وهذا النوع من النشاط الدبلوماسي يعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول و اهتمام حكومات دول العالم بالبعد الدولي. لقد جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت و الجهد لقرارات هامة. إن معظم إن لم يكن كل الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم الوصول إليها بعد الحرب العالمية الثانية و كان لها أثر على مجرى العلاقات الدولية كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول(46) .

3.2. الدبلوماسية الشعبية *Common Diplomacy* :

وهي تلك النشاطات الدبلوماسية التي تتجه إلى مخاطبة الجماهير الشعبية بوسائل شعبية لإيجاد علاقات مباشرة بين الشعوب و كسب تأييدها، وقد ساعد على ظهور الدبلوماسية الشعبية التقدم العلمي و التكنولوجي في وسائل الاتصال المختلفة، حيث أوجدت فرصا جديدة للاتصال الجماهيري وتعتمد الدبلوماسية الشعبية على وسائل عديدة أهمها[47] :

- الإذاعة المسموعة والمرئية والصحافة.
- الاتحادات والروابط, كالاتحادات الإنسانية وجماعات أنصار الإسلام واتحادات الأدباء والفنانين والاتحادات العمالية الطلابية والروابط المهنية الأخرى فكلها تنظيمات شعبية تمتلك القدرة على التحرك والاتصال بالجماهير ومن فوق منابرها يتم التفاهم والاتصال الشعبي .
- المبعوثون إلى الخارج بشتى أشكالهم وألوان ثقافاتهم كرجال العلم والدين فهم يشكلون أدوات غير رسمية للدعاية لبلادهم يتحدثون عنها ويرفعون من مكانتها من خلال قيامهم بأعمالهم العلمية أو الدينية. وتعنى الدول في أيامنا هذه بإرسال هؤلاء المبعوثين ليكونوا ممثلين غير رسميين لها. ولاشك أن نجاحهم يخدم أهداف دولهم و مصالحهم في الخارج.

3. الدبلوماسية من حيث موضوعاتها:

1.3. دبلوماسية المحالفات:*Alliance Diplomacy*

تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات سياسية. ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة اتجاه الدول نحو التحالفات والتكتلات. فقد فرضت الطبيعة الفوضوية و صراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية. كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي, فنحن كثيرا ما نلاحظ أن دولا معنية شكلت تحالفا عسكريا إما لتعزيز أمنها الخارجي أو لمجابهة تحالف عسكري مضاد. و أن دولا أخرى شكلت تكتل سياسي دائم عن طريق إنشاء جامعة, أو منظمة أو مجلس, أو هيئة مشتركة أو تكتل سياسي مؤقت عن طريق تعزيز الاتصال فيما بينها وتنسيق سياساتها الخارجية تجاه الدول الأخرى والقضايا الدولية. كل هذه التحركات سواء هدفت للتحالف العسكري أو التكتل السياسي تدخل ضمن مفهوم "دبلوماسية المحالفات[48]".

2.3. الدبلوماسية الاقتصادية *Economic Diplomacy*:

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي. وذلك بعد أن تبين للدول المتقدمة مدى قوة تأثير هذا العامل في التحركات السياسية على المسرح الدولي. و قد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية و إنشاء عدد من المنظمات الدولية التي تشكل إطارا للنظام المالي الدولي و للنشاطات التجارية للدول الحديثة, ومن أهمها صندوق النقد الدولي *(IMF)* و الاتفاق العام

للتعريفات والتجارة *(GATT)* و منظمة التجارة العالمية *(WTO)* ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي *(OECD)* وغيرها. و تلجأ الدبلوماسية الاقتصادية إلى استخدام أداة واحدة أو أكثر من الأدوات التالية[49]:

- تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات كالأخذ بنظام الحصص, أو تقديم إعانات للمصدرين أو التسيير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج وغير ذلك.
- تغيير شروط التحكم في انتقال رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج سواء للتقيد أو الإطلاق فيتغير هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة وقد تكون التغيرات شاملة لكل القطاعات التعامل الاقتصادي وقد تقتصر على بعضها فقط.

ويركز البعض على ما يسمى بدبلوماسية *الدولار* ***Dollar Diplomacy*** أو دبلوماسية المساعدات الاقتصادية***Diplomacy of Economic Aid*** أو دبلوماسية التنمية ***Diplomacy OF Development*** التي برزت نتيجة لتبلور مشكلات الدول الفقيرة و مساعدات الدول الغنية لها, و ذلك نظرا لضخامة حجم المساعدات الاقتصادية في العالم ومالها من أثر في تحديد طبيعة العلاقات الدولية في أيامنا هذه إذ كانت الغاية منها تحقيق عدة أهداف أهمها:

- مساعدة الدول المختلفة على الخروج من دائرة التخلف والفقر.
- وقف انتشار الشيوعية خارج حدود المعسكر الاشتراكي.

وتكمن أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في أن الأدوات الاقتصادية هي في الوقت الحاضر أكثر فاعلية من الأدوات الإستراتجية في بلوغ الأهداف التي ترمى إليها الدول المتقدمة.

3.3 دبلوماسية الأزمات ***Crisis Diplomacy***:

يقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها القوى الكبرى في إدارة الأزمات الدولية. وهي تتحدد بحسب طبيعة العلاقات بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تتميز بها. و يظهر هذا الأمر بوضوح إذا نظرنا إلى دبلوماسية الأزمات في فترتين مختلفتين: فترة الحرب الباردة, و فترة الانفراج والوفاق. وتحمل دبلوماسية الأزمات السمات التالية[50].

- **تصوير الأزمات الدولية من منظور عقائدي**: أي إضفاء الطابع العقائدي على الأزمات الدولية.
- **اعتماد أسلوب الإثارة الدعائية**: حيث تلجأ كل قوة من القوتين العظميين إلى استخدام أسلوب الإثارة الدعائية بين الأطراف الأخرى لكسب تأييدها واستقطابها إلى جانبها.
- **اللجوء إلى أسلوب التهديد:** وما يرتبط بذلك من تضييق لفرص الحل وتعقيد مهمة التفاوض.

4.3. الدبلوماسية الثقافية ***Diplomacy*** **Cultural**:

ويقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات ***perceptions*** التي تحتفظ بها الدول عن غيرها وما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى، و اتجاه تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات ايجابية لسياسة الدولة خارج حدودها أي في الأقطار الأخرى بما يسمح بإقامة علاقات مستقرة وروابط ودية ***Affinities*** بين الشعوب، وخلق المناخ الملائم لكل نظام سياسي لكي يتفهم و يدرك مخاوف وأماني وتطلعات ومصالح النظم السياسية الأخرى[51].

4. أنواع الدبلوماسية من حيث الشكل الذي تتخذه:

1.4. الدبلوماسية التقليدية ***Traditional Diplomacy***:

ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي عرفتها المجتمعات المختلفة منذ أقدم العصور وحتى القرن الحالي، سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف.

وهي بهذا التحديد لا تقتصر على تلك الممارسات الدبلوماسية التي سادت أوربا أثناء القرن الماضي وأوائل هذا القرن، بل تشمل حدودا أوسع من حيث الزمان و المكان[52].

وتتميز الدبلوماسية التقليدية بثلاث سمات رئيسية وهي[53]:

- **القدم:** تشير الدبلوماسية التقليدية إلى ذلك النمط من الممارسات الدبلوماسية الممتدة عبر العصور المختلفة.
- **السرية:** تعتبر السرية أهم سمة للدبلوماسية التقليدية ولهذا توصف بالدبلوماسية السرية. فقد كانت الاتصالات الدبلوماسية تتم بمنتهى السرية. كما أنه لم يكن يعلن عن المعاهدات والاتفاقات التي يتم التوصل إليها.
- **محدودية الأطراف** : يغلب على الاتصالات عبر الدبلوماسية التقليدية أنها ثنائية.

2.4. الدبلوماسية البرلمانية ***Parliamentary Diplomacy***:

و هي صورة متطورة لدبلوماسية المؤتمرات ويطلق عليها البعض لفظ "الدبلوماسية الجماعية" *Collective Diplomacy* أو الدبلوماسية الديمقراطية *Democratic Diplomacy*، ويقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تتم في أروقة المنظمات الدولية. وقد بدأت بقيام عصبة الأمم وتطورت في عهد هيئة الأمم المتحدة حيث تبلورت ملامحها مع قيام هذه المنظمة بأعمالها[54].

ومن مظاهرها[55]:

- **قيام مؤتمر دبلوماسي دائم:** لجميع الدول يجتمع أعضاؤه على أساس المساواة التامة وفي دورات عادية منتظمة أو غير عادية يحدد شروطها ميثاق العصبة، وتتم مناقشة القضايا الدولية في جو من الصراحة والعلانية.

• **تسجيل المعاهدات الدولية ونشرها:** فقد أكد ميثاق العصبة على وجوب تسجيل المعاهدات في سكرتارية العصبة وإعلانها في أقرب فرصة ممكنة، وعلى أن لا تكون للمعاهدات صفة الإلزام إلا بعد تسجيلها، وفي هذا نبذ للاتفاقات السرية.

• **التعاون الفني بين الدول عن طريق الدبلوماسية الجماعية:** فقد اهتمت العصبة بإرساء التقارب والتضامن بين الشعوب والأمم بتنسيق التعاون الفني فيما بينها في مختلف المجالات.

ومن سيمات الدبلوماسية البرلمانية: (56)

- **العلنية:** حيث يجري طرح القضايا الدولية علانية وبكل صراحة في المنظمات الدولية وتستطيع كل دولة التعبير عن وجهة نظرها حول أية قضية تطرح في هذه المنظمات.

-**الديمقراطية:** حيث يستطيع ممثلو الدول من خلال فن الخطابة شرح وجهة نظر بلادهم بكل حرية. كما أن أساليب المجادلات والمداولات البرلمانية التي تعتبر من مظاهر الديمقراطية يجري إتباعها في أعمال المنظمات الدولية.

– **الجماعية:** حيث تجري الدبلوماسية البرلمانية في أروقة المنظمات الدولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة.

5. الدبلوماسية من حيث السرعة:

1.5. الدبلوماسية الهادئة *Calm Diplomacy*:

و يقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي تشغل حيزا زمنيا ليس بالقصير, حيث تتم ببطء وقد تستمر لسنوات عديدة وهذا راجع إلى طبيعة السياسة الخارجية التي تخدمها وما تتضمنه من موضوعات تعمل على معالجتها, أي الدبلوماسية الهادئة تهدف دائما إلى التوصل إلى نتائج ثابتة وغير متسرعة(57).

و هناك العديد من الأمثلة التي تقدم في هذا الخصوص. فيشار عادة إلى الدبلوماسية الفرنسية والدبلوماسية الإيطالية و الدبلوماسية الصينية ولكننا نعتقد أن الدبلوماسية البريطانية هي أكثر ما تكون تعبيرا عن الدبلوماسية الهادئة**.

2.5. دبلوماسية المكوك *Shuttle Diplomacy*:

و يقصد بها تلك النشاطات الدبلوماسية التي يجريها وزراء الخارجية أو رؤساء الحكومات والدول خلال فترة زمنية قصيرة لحل ما هو قائم بين الدول من نزاعات. وقد برزت مع الجهود المكثفة التي بذلها هنري كيسنجر *H.Kissinger* بعد أن أخذ ينتقل في رحلات مكوكية بين القاهرة و دمشق و تل أبيب (58).

و تعتمد الدبلوماسية المكوكية على عدة عناصر رئيسية أهمها(59):

• **القدرات الذاتية للشخصية الدبلوماسية:** إذ لا بد أن يكون الدبلوماسي على درجة عالية من الثقافة والحنكة لكي يتسنى له إدراك التفصيلات الدقيقة حول عناصر المشكلة والمتغيرات المرتبطة بها.

• **تفكيك المشكلة وتناول إحدى جزئياتها:** فالدبلوماسية المكوكية لا ترتبط بحل شامل لأية مشكلة لأن مثل هذا الغرض يحتاج إلى جهد متواصل عبر سلسلة من الاتصالات الدبلوماسية ولذلك فهي تركز على إحدى جزئياتها, إذ أن إمكانيات التوصل إلى حل خصوصياتها تكون أسير من منطلق ابتعادها _أي الجزئية_ عن التعقيدات المرتبطة بجوهر المشكلة.

ثانيا : أساليب الدبلوماسية

تتعدد الطرق السلمية لفض النزاعات الدولية ويختلف فقهاء القانون الدولي في عملية التمييز فيما بينها. و التي تتجلـــى في:

1. المفاوضة *Negotiation*:

تعتبر المفاوضة من أهم الطرق الدبلوماسية وأكثرها شيوعا. وقد جاءت الإشارة إليها في المادة 33 من ميثاق هيئة الأمم, كأول طريقة ينبغي إتباعها لحل المنازعات الدولية, حيث نصت في الفقرة الأولى منها على أنه[60] : " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدولي للخطر أن يلمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية, أو أن يلجئوا إلى الوكالات و التنظيمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

فالمفاوضة *Negotiation* هي اتصالات مباشرة *Direct Communication* يجريها طرفان أو أكثر حول قضية معينة أو نزاع ما. وقد تتضمن بعض المحادثات للتعرف على وجهات النظر, وحوار يتم أثنائه تبادل الرأي، ولكنها تدور في جوهرها حول المساومات التي تتعلق بالتسوية وتتم المفاوضات بين ممثلين عن الأطراف المعينة, يتحدد مستواهم بحيث طبيعة النزاع وأهميته، فليس كل المفاوضات تدور حول خلافات بسيطة كما يعتقد البعض[61].

تعقد المفاوضات وفق خطوات إجرائية محددة هي[62]:

- الموافقة على مبدأ المفاوضات, و يبديها الأطراف سواء قبل النزاع أو بعده.
- الاتفاق على مكان عقد المفاوضات .
- تحديد الأطراف التي يحق لها رسميا الاشتراك في المفاوضات.
- تحديد مستوى, و صفات المتفاوضين و طبيعة أدوارهم.
- تحديد الموضوعات وجدول الأعمال.

1.1. أنواع المفاوضة:

قد تكون المفاوضة بسيطة, وقد تكون إستراتيجية, ولكل من هذين النوعين ملامحه وخصائصه التي تميزه عن الآخر[63]:

أ- **المفاوضة البسيطة:** وهي تدور حول موضوعات يكون للأطراف المعنية فيها تقويمات جاهزة بناء على مواقف محددة مسبقا, وتصورات قائمة حول العملية التفاوضية.

ب- **المفاوضات الإستراتيجية:** وهي تدور حول موضوعات معقدة, وقد لا تكون التصورات حولها واضحة لذلك تسعى الأطراف من خلال تكتيكات مختلفة إلى الوصول إلى تصورات ولو مؤقتة مرحليا حول الموضوعات التي يمكن أن تطرح على جدول الأعمال أو حول أبعاد العملية التفاوضية .

2.1. مراحل التفاوض

أهمية المفاوضات بين الأطراف جعلت المهتمين بهذا الموضوع يقسمونه إلى مراحل مهمة:

أولا. مرحلة الإعداد قبل التفاوض:

إن العملية التفاوضية تكون بسبب خلاف سابق يراد تسويته أو اتفاق لاحق يراد التوصل إليه، ومن عناصر الإعداد الجيد للمفاوضات(64):

-**التفاوض من موقع قوة:** فعند الدخول في مفاوضات لا يجب السقوط في فخ الخصم و إنك تتفاوض معه مضطرا، فعندما تعتقد أن مركزك ضعيف فهذا دليل على أنك ستواجه المتاعب قبل البداية.

- **تحضير عروض مرنة:** وهذا لتفادي الأفكار المسبقة و الطريق المسدود في المفاوضات.

ثانيا: مرحلة بداية المفاوضات واكتشاف الخصم

عند التقاء الأطراف المتفاوضة وبالرغم مما جمعوه من معلومات عن بعضهم البعض، هم في حاجة إلى جلسات أولى خفيفة، كل طرف يسعى لالتقاط معارف ومعلومات عن الطرف الآخر قد لا تكون لها علاقة بموضوع المفاوضات. وهذا لبناء الثقة والتغلب على عقبات الاتصال والاستعداد لكل الاحتمالات في هذه المفاوضة(65).

كما لطرح الأسئلة أهمية خاصة في هذه المرحلة وقد ركز زارتمان *Zartman* على الأسئلة التي تكون بصيغة من، متى، أين، كيف(66).

ثالثا: مرحلة المساومة:

تعتمد مرحلة المساومة على إقناع المفاوض وإصراره للوصول إلى اتفاق وهذا بإقناع الخصم بأنك تقدم له عروض جيدة ومغرية(67).

رابعا: اختتام المفاوضات:

أية مفاوضات مهما كان موضوعها أو أطرافها فإنها لن تدوم جلساتها إلى مالا نهاية فهي تختم ولا يشترط أن تكون ناجحة.

خامسا: تنفيذ المفاوضات:

يعني كتابة اتفاقية بما توصل إليه الأطراف من اتفاق وتنفيذه على أرض الواقع(68).

2. المساعي الحميدة: *Good Office*

1.2. طبيعة المساعي الحميدة:

فالمساعي الحميدة جهود يبذلها طرف محايد للمساعدة على إنهاء الخلاف أو النزاع بين طرفين أو أكثر من منطلق الحرص على توطيد العلاقات الطيبة بين الأطراف المتنازعة, وضمان الأمن والسلم العالميين. وتتضمن المساعي الحميدة الجوانب التالية[69] :

- إبداء النصح للأطراف المتنازعة بإتباع طرق جديدة لحل موضوع الخلاف, إذ قد يرجع تعثر المفاوضات المباشرة إلى الطريقة المتبعة بينها.
- تخفيف حدة النزاع بالعمل على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المعنية.
- إيجاد الظروف المناسبة لبدء المفاوضات أو استئنافها.

أهمية المساعي الحميدة :

تعتبر المساعي الحميدة من الطرق الفاعلة في إنهاء المنازعات الدولية, وتكمن أهميتها في أنها إما أن تعمل على الحيلولة دون تدهور العلاقات بين طرفين أو تطور الخلاف وتصاعده بينهما إلى نزاع مسلح, أو العمل على وقف نزاع مسلح قائم ومنع استمراره ويتوقف نجاح المساعي الحميدة على عاملين رئيسيين[70] :

- طبيعة الجهود المبذولة, إذ أن استخدام اللباقة واستثمار أي مظهر من مظاهر المودة السابقة بين الطرفين وتضخيمها يشجع على خلق مناخ ملائم للتقارب.
- طبيعة الخلاف أو النزاع فإذا كان الخلاف شديد, فإنه قد لا يكون متاحا لأي طرف ثالث القيام بجهود مناسبة لإنهاء الخلاف أو النزاع القائم وقد توجد حالات لا يجدي استعمال المساعي الحميدة في إيجاد حل لها.

2.3. أمثلة على المساعي الحميدة:

قد تبذل المساعي الحميدة لمنع نشوب نزاع مسلح وقد تبذل لإنهاء حرب قائمة, وهناك العديد من الأمثلة على هاتين الحالتين[71]:

أ- المساعي الحميدة لمنع نشوب نزاع مسلح :

- المساعي التي عرضتها فرنسا على الحكومة السوفيانية لإنهاء النزاع الذي كان قائما بين الأخيرة والصين عام 1929 حول الخط الحديدي شرق الصين وانقطاع العلاقات الدبلوماسية بينهما, ولكنها فشلت.
- مساعي الولايات المتحدة لتسوية النزاع الذي كان قائما بين فرنسا وتايلاند في عام 1946.

ب- المساعي الحميدة لإنهاء حرب قائمة:

- مساعي الحكومة الهولندية لإنهاء الحرب البريطانية في الترنسفال في يناير 1902 ولكنها فشلت.

المنظمات الدولية والمساعي الحميدة:

أ- **دور المنظمات الدولية في المساعي الحميدة:** تسارع هيئة الأمم المتحدة عند نشوب نزاع ما, من خلال مجلس الأمن, إلى دعوة الأطراف المعنية إلى حله بالطرق التي أشارت إليها المادة 33 من الميثاق, فإذا أخفقت في ذلك فإنها تعرض النزاع على مجلس الأمن ليقدم توصياته لحله. وتقوم المنظمات الإقليمية بدور هام في هذا المجال مثال ذلك منظمة الدول الأمريكية التي اهتمت بفض النزاعات بين الدول بالمنطقة بالطرق السلمية, وأنشأت بعد عام 1967 اللجنة الأمريكية للحل السلمي حيث تقوم بالمساعي الحميدة تحت إشراف المجلس الدائم لهذه المنظمة[72] .

ب- أمثلة على المساعي الحميدة للمنظمات الدولية[73] :

- المساعي الحميدة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في نزاع الصحراء .
- المساعي الحميدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لإنهاء النزاع العراقي الإيراني

3. الوساطة *Mediation*:

هي الطريقة الدبلوماسية الثالثة التي يمكن اللجوء إليها في حل المنازعات الدولية. وهي تختلف عن المساعي الحميدة سواء في مضمونها أو في دورها أو في مدى استخدامها من جانب أعضاء المجتمع الدولي.

1.3. تعريف الوساطة:

الوساطة هي جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل الحثيث على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع القائم بينهما, و المشاركة الفعلية في عملية المفاوضة وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط للمقترحات والتعبير عن وجهة نظره والدفاع عنها. وقد بينت المادة الثانية من اتفاقية لاهاي لعام 1907 إن مدة الوساطة المزدوجة ينبغي أن لا تتعدى الثلاثين يوما[74].

وتختلف الوساطة عن المساعي الحميدة في أن[75] :

- الوساطة تبدأ عندما تنتهي المساعي الحميدة بالفشل وإن كـــان من الممكن أن تكون امتدادا لها.
- دور الوساطة أبعد مدى من دور المساعي الحميدة حيث يشارك الوسيط في المفاوضات منذ بدايتها وحتى نهايتها.

وتشترك الوساطة مع المساعي الحميدة في خصائص معينة هي:

- إن كلتيهما تتمان بصورة اختيارية سواء من جانب من يقوم بأي منهما أومن جانب الأطراف المتنازعة. فالجهة التي تقوم بالوساطة أو بالمساعي الحميدة تفعل ذلك بملء إرادتها وليس رغما عنها.
- إن الإلزام باللجوء إلى أي منهما يكون فقط في ضوء اتفاق مسبق بين الأطراف المتنازعة، كما حدث في معاهدة باريس عام 1856 حيث نصت المادة الثانية منها على أن الأطراف الموقعة على المعاهدة تلجأ إلى الوساطة لتذليل العقبات التي قد تنشأ بين تركيا وإحدى دول الحلف الأوروبي .

2.3. أهمية الوساطة:

منذ أواخر القرن الماضي والوساطة تؤثر بشكل فعال في حل المنازعات الدولية, فقد أزال مؤتمر "لاهاي" الأول 1889 ما كان يدور حول جدواها وفعاليتها من شكوك حيث حدد ملامحها وخصائصها ثم جاءت بعد ذلك عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة لتؤكد هذا الاتجاه. و ترجع أهمية هذه الطريقة إلى أنها تساعد على الاستقرار والأمن والسلم في المجتمع الدولي فهي تعجل في دفع الأطراف المتنازعة في اتجاه التسوية[76].

3.3. أمثلة على الوساطة:

يوجد في تاريخ العلاقات الدولية الكثير من الأمثلة على دور الوساطة في حل النزاعات الدولية. ونكتفي هنا بالإشارة إلى بعضها سواء لمنع نشوب الحرب أو لإيقافها أو فيما يتعلق بالحروب الأهلية وذلك على النحو التالي:

- **أمثلة على دور الوساطة في منع نشوب الحرب:**

- جهود بريطانيا لإنهاء النزاع بين فرنسا وبروسيا حول لكسمبورغ عام 1867.
- جهود الجزائر لإنهاء النزاع العراقي الإيراني عام 1975.

4. التوفيق *Conciliation*:

التوفيق هو جهد تبذله لجنة دولية تتمتع بثقة أطراف النزاع, حيث تقدم لهم حلا تأمل في أن ينال رضاهم و قبولهم. وهو لهذا ليس -كما يعتقد عبد العزيز سرحان- مجرد عمل تمهيدي لحل الخلاف القائم بين طرفين أو أكثر بالتوفيق فيما بينهم, بدراسة عوامل النزاع وسماع وجهتي نظر الطرفين, وإيجاد نقاط الالتقاء بينهما وإصلاح ذات البين. بل يتضمن تصورا معينا لحل النزاع يختلف عن تصور كل طرف[77] .

ويتم اللجوء إلى التوفيق عند نشوب النزاع بين دولتين وفقا لمعاهدة مسبقة تنص على ذلك, حيث تشكل لجنة توفيق تحدد اختصاصاتها استنادا إلى نصوص تلك المعاهدة. تشكل لجنة التوفيق من ثلاثة أو خمسة أعضاء ينتخبون وفقا لما تنص عليه معاهدة التوفيق, و يقتصر عمل لجان التوفيق على إنهاء الخلافات غير القانونية. وقد وضح ذالك الميثاق الذي وضعته عصبة الأمم المتحدة لهذا الغرض حيث نص على أنه تقوم لجنة التوفيق بمهمتها بناء على طلب أحد طرفي النزاع أو كليهما.

و تتميز طريقة التوفيق بسمتين أساسيتين و هما[78]:

- إن اللجوء إليها يكون إلزاميا إذا طلب أحد الطرفين المتنازعين ذالك.
- إنه ليس لهذه الطريقة أية صفة إلزامية, وتشير إلى ذالك معظم المعاهدات حيث يجري النص عادة على أنه ليس لتقرير لجنة التوفيق أية صفة إلزامية.

5. التحقيـــــق: *Inquiry*

يقوم التحقيق على فكرة تسوية القضايا والمنازعات بالتحقيق من صحة الوقائع التي تثيرها بتشكيل لجان تحقيق دولية *International Commission Of Inquiry* , وعند مناقشة هذه الفكرة في مؤتمر "لاهاي" برز اتجاهان حول مدى إلزاميتها. وانتهى المؤتمر إلى الأخذ بالاتجاه الثاني حيث نصت المادة التاسعة من معاهدة "لاهاي" على أنه: "ترى الدول المتعاقدة أنه من المفيد والمرغوب فيه أن يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي والتي لا تمس الشرف, ولا تتعلق بالمصالح الجوهرية والتي يستعصى حلها بالطرق الدبلوماسية إلى تأليف لجنة تحقيق دولية تتولى دراسة وقائع الأمور عن كثب وحل الخلاف الناشئ حلا مشبعا بروح التجرد و النزاهة"[79].

و من الأمثلة البارزة المعاهدات الثنائية التي أبرمها وزير الخارجية الأمريكي بريان *Bryan* بين عامي 1913 و1914 مع عدد من الدول من بينها فرنسا وبريطانيا وكندا وتنص على اللجوء إلى التحقيق في حل المنازعات التي تنشأ فيما بينها وذالك على النحو التالي:

- تأليف لجان تحقيق من خمسة أعضاء يختار اثنان منهم من رعايا الطرفين المتنازعين وثلاثة من دول أخرى.
- وجوب اللجوء إلى التحقيق بمجرد أن يطلب أحد الطرفين ذلك.
- قرار لجنة التحقيق غير ملزم للطرفين.

1.5. مزايا التحقيـــق:

تنطوي طريقة التحقيق على عدة مزايا من أهمها[80]:

- اختيارية تلجأ إليها الأطراف المتنازعة إذا توصلت إلى اتفاق على ضرورة حل النزاع بواسطتها.
- تقوم على تشكيل لجنة محايدة تتولى مهمة التحقيق بالانتقال إلى مكان الوقائع التي تتعلق بالنزاع لجمع المعلومات و الكشف عن ملابسات الموضوع دون تحديد المسؤوليات.
- أنها تؤدي إلى حصر موضوع النزاع، إذ أن من أبرز مهام لجنة التحقيق دراسة موضوع النزاع دراسة واقعية أي في ضوء الحقائق المرتبطة به.

6. التحكيم الدولي *International Arbitration*:

ينقسم التحكيم الدولي إلى تحكيم دولي عام، وتحكيم دولي خاص، أما التحكيم الدولي العام والذي نحن بصدده فهو قاصر على فض النزاعات بين الدول وأشخاص القانون الدولي العام، أما التحكيم الدولي الخاص فهو يختص بالفصل في النزاعات والمعاملات المتعلقة بالتجارة الدولية وغيرها من المعاملات ذات الطبيعة الخاصة التي لا ترتبط بسيادة الدولة.[81]

وقد عرف التحكيم الدولي منذ القدم كوسيلة لتسوية النزاعات، كما أنه مر بتطورات مختلفة منذ أن عرف حتى الآن، وقد عرفته المادة 37 من اتفاقية "لاهاي" التي أبرمت عام 1907، بشأن التسوية السليمة، للنزاعات بين الدول بواسطة قضاة يتم اختيارهم بواسطة أطراف النزاع، ويدلون بحكمهم على أساس احترام القانون، و يلزم الأطراف بالخضوع للحكم. كما أن للتحكيم الدولي طابعا إراديا شأنه في ذلك شأن إبرام المعاهدات حيث لا تلتزم الدول إلا برضاها.

والتحكيم نوعان:[82] تحكيم فردي، وتحكيم جماعي.

- **يقصد بالتحكيم الفردي:** لجوء طرفي النزاع على حكم فرد لحل النزاع، حيث يكون الفرد محل اعتبار الطرفين.

- **التحكيم الجماعي:** فهو يعتبر بداية للتحكيم الدولي بصورته الحديثة المنظمة التي عليها الآن.

ويتخذ التحكيم عدة أشكال، فقد يكون التحكيم في شكل لجان مختلطة تتألف من عضوين من طرفي النزاع وعضو ثالث محايد، ويكون للطرف المحايد القول الفصل في حسم النزاع عند اختلاف الأعضاء الممثلين لطرفي النزاع.

- **محاكم التحكيم الدولي:** فهي تعتبر نوعا من أنواع التحكيم القضائي، ويتوسط ذلك النوع من التحكيم كل من التحكيم التقليدي والتحكيم القضائي. وتتألف محكمة التحكيم من قضاة محايدين مشهود لهم بالعلم والنزاهة.[83]

ويرتبط التحكيم من الناحية القانونية ارتباطا وثيقا بمبدأ أصبح قاعدة قانونية، وهي أن تلتزم إلا بإراداتها.

فإن كان التعهد لاحقا لنشوب النزاع سمي بالاختياري، وإن كان التعهد سابقا لنشوء النزاع سمي تحكيما إجباري.[84]

- **يقصد بالتحكيم الاختياري** : نشوء نزاع بين دولتين واتفاقهما على حله بطريقة التحكيم ويتخذ شكلا يسمى بمشارطة التحكيم.

- **التحكيم الإجباري:** هو النوع الذي يتفق عليه أطرافه مسبقا قبل نشوء النزاع.

7. القضاء الدولي :*International Judicator*

لقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انحسارا واضحا في الدور الذي تميز به القضاء الدولي في حل النزاعات وذلك بالمقارنة مع الدور الذي لعبه التحكيم في تسوية النزاعات الدولية خلال هذه الفترة.

كما ساهمت تجربة المحكمة الدائمة للعدل الدولي التي كانت تتبع لعصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية الحالية التابعة للأمم المتحدة في تطوير القضاء الدولي تدريجيا كما أسهمت في تمييز المحاكم القضائية عن محاكم

التحكيم. وبحكم أن التحكيم أقدم من حيث الممارسة من القضاء فيمكن القول أن القضاء الدولي انبثق وتطور عن التحكيم.(85)

كما أن هناك إجماعا بأن القضاء الدولي بمعناه الصحيح قد بدأ بظهور المحكمة الدائمة للعدل الدولي، ففي عام 1920 كون مجلس عصبة الأمم لجنة استشارية للحقوقيين بهدف تحضير مشروع نظام هذه المحكمة كما تم انتخاب قضاة لها.(86)

وتعتبر محكمة العدل الدولية الحالية استمرار للمحكمة الدائمة للعدل الدولي من حيث نظامها ما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي تتلاءم مع نظام الأمم المتحدة.

كذلك نشأت محاكم خاصة أو جنائية دولية خاصة، وهي تصدر بقرار من منظمات دولية أو هيئات دولية تابعة لها وتختص هذه المحاكم بمحاكمة المسئولين عن جرائم الحرب التي ترتكب ضد الإنسانية.

ولمحكمة العدل الدولية اختصاصين الأول: اختياري، والثاني: إلزامي، فإن ما يشار إليه أن الاختصاص الإلزامي الذي يقع تحت المادة 36 يشهد انحسار من حيث الممارسة فالقليل من الدول-كما ذكرنا- انضمت إلى الاختصاص الإلزامي، وأن هناك دولا كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا انسحبت منه بعد القبول وهذا يعود بطبيعة الحال لموقف هذه الدول وليس للآلية التي تعمل بها المحكمة فالدول التي تقبل بالاختصاص الإلزامي للمحكمة عن طريق الإعلان الاختياري كثيرا ما قامت بإيراد عدد من التحفظات التي أجهضته من الناحية العملية، هذه التحفظات الأساسية والتي أصبحت ظاهرة عامة تعكس مدى الشكوك أو الثقة المحدودة التي توليها تلك الدول للمحكمة.(87)

وعليه فإن الدبلوماسية منذ نشأتها إلى يومنا هذا تعمل وبمختلف أنواعها على نشر السلم والأمن الدوليين وعلى نشر الاستقرار حيث ساهمت أدوات الدبلوماسية كالمفاوضة والتحقيق والتوفيق والقضاء الدوليين في حل الكثير من النزاعات على الساحة الدولية وعلى سبيل المثال لا للحصر الجهود التي بذلتها الجزائر بالنزاع الإيراني العراقي وكذا جهود منظمة الأمم المتحدة.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي لإدارة النزاع

بنهاية الحرب الباردة تحولت معظم النزاعات الدولية إلى نزاعات داخل الدول لتشكل توترا يهدد السلم والأمن الدوليين لهذا اتجه معظم الدارسون لوضع آليات للوقاية منها أو التخفيف من حدتها.

ويتناول هذا المبحث بالتحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنزاع وبإدارة النزاعات الدولية، وذلك لمحاولة ضبط تصور واضح بشأنها، ولتكون إطارا مرجعيا للدراسة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة النـــزاع

قبل التطرق لمفهوم إدارة النزاع لا بد لنا من تعريف النزاع وأنواعه ودورة النزاع.

أولا: تعريف النزاع

يستخدم مصطلح "النزاع" عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر. تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.

ويعرفه لويس كوسر على أنه: "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم".(88)

وهناك من عرِّف النزاع بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصاحبه بالضرورة بروز نظام بديل كما كان في الصومال و قبلها لبنان، و تحدث آخرون عن مفهوم النزاع من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبروزه، فيوجد النزاع عندما تلاحظ مجموعتان أن مصالحهما متناقضة أو التعبير عن مواقفهما أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى.

ويمكن النظر إلى مفهوم النزاع باعتباره نتيجة لعدم التوافق في البنيان والمصالح، مما يؤدي إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية، وعلى ذلك فالنزاع وبهذه الكيفية يعد سمة مشتركة لكل النظم السياسية الداخلية و الدولية.(89)

كما يعرف هولتسي النزاع بأنه: "هو تنازع الإرادات وهو ناتج عن الاختلافات في دوافع الدول، بمعنى أنه حالة تنافس تكون فيها مواقف الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين(90) أو "هو أحيانا إنكار طرف دولي حقوق طرف دولي آخر حول مسائل تثير النزاع فيما بينهم ".

ومنه النزاع ذلك التناقض الواضح بين طرفين أو أكثر حول موارد أو داخل الدولة بسبب المتناقضات الموجودة داخلها.

- دورة النـــزاع

يمثل الشكل(1) التالي دورة النزاع حيث ينقسم المنحنى إلى 5 مراحل[91]: السلام المستقر *Stable Peace*، السلام غير مستقر *Unstable Peace*، النزاع المفتوح *Open Conflict*، مرحلة الأزمة *Crisis*، و أخيرا الحرب *War*.

Figure: 01 the conflict cycle

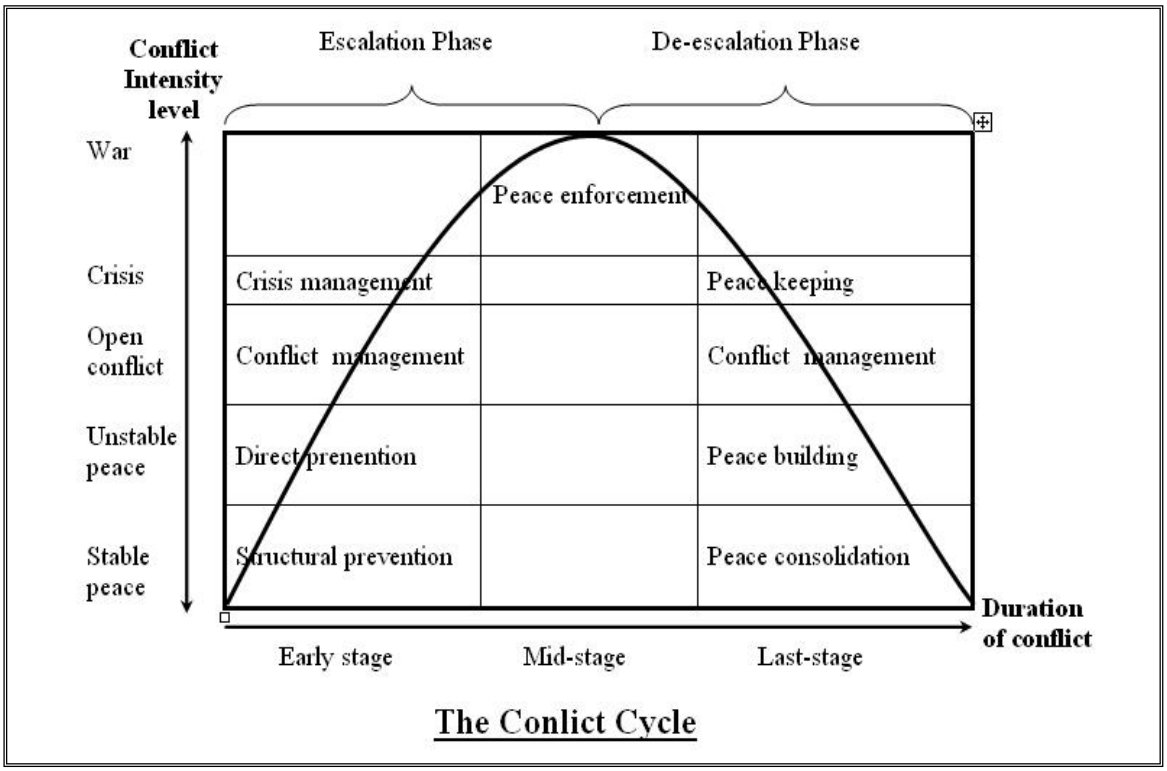

Source: *Niklas.L; P Swanstron; Mikael.S; Weissmann.S "conflict conflict prevention; conflict management and beyond: a conceptual exploration." Central Asia-caucasus institute. 2005; p11.*

- **السلام المستقر** *Stable Peace*: في هذه الحالة يكون التوتر بين الأطراف منخفض وهناك أشكال مختلفة للتعاون والارتباطات بينهم في أغلب الأحيان في شكل تعاون اقتصادي وتعاون بيئي.
- **السلام غير المستقر** *Unstable Peace*: نعني به زيادة التوتر وفي هذه الحالة يصبح السلام سلبيا حيث التوتر بين الأطراف عالي جدا و التالي السلام هنا لن يكون مضمونا.
- **النزاع المفتوح** *Open Conflict*: عندما يعرف النزاع، وتأخذ الأطراف في التعامل معه، حتى و إن تم تبني الخيارات العسكرية.

• **مرحلة الأزمة** *Crisis*: وفيها يكون خطر الحرب وشيكا والخيارات العسكرية هي المفضلة أو المحتملة. وقد يكون هناك عنف مفتوح منتظم.

• **الحرب** *War*: وفيها يكون العنف واسع الانتشار وحادا، وفي مرحلة التخفيف يكون النمط معكوسا، حيث الانتقال من الحرب إلى الأزمة خلال النزاع المفتوح والسلام غير المستقر للوصول إلى حالة السلام المستقر.

هذا المنحنى يصور لنا دورة النزاع في شكل مبسط جدا بمعنى الارتفاع من السلام المستقر إلى الحرب ثم النزول لوضع السلام المستقر. و هو نموذج مثالي من حيث أنه طور بناء تحليلي بسيط ولكنه لا يتوافق دائما مع الحقيقة التجريبية.

2. أنواع النزاع:

هناك أنواع عديدة من النزاعات نذكر منها:

أ- النزاع السلمي *Conflict Peaceful*:

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلميا.

ومن هذه الآليات: الدساتير والقوانين والتكوين الأسري والعشائري، ونظم التحاكم، والأحكام الدينية، والأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات. وتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي، وبين كونها رسمية ومدونة.

ومن الأمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة، وتسمى هذه الضوابط مجتمعة "نطاقات السلام" فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف مدمر.(92)

ب- النزاع العنيـــف *Conflict Violent* :

ويعرف بأنه نزاع مماثل للنزاع المسلح. ويصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، ويتم استخدام العنف من طرف واحد كالطرف الحكومي أو الطرف غير الحكومي، وتحدث بموجبه حالات للإبادة البشرية ضد المدنيين غير المسلحين ضمن حالات العنف من طرف واحد.(93)

ج- النزاع المعاصر *Contemporary Conflict*:

ويشير إلى ذلك النمط السائد من النزاعات السياسية التي تتسم بالعنف، والتي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة، وإذا استخدم العنف في هذا النزاع فإنه يصبح نزاعا مسلحا معاصرا. (94)

د- النزاع المسلح *Armed Conflict*:

و هو درجة من درجات الصراع تؤدي إلى خرق أو تهديد يخرق نظام السلم والأمن الدوليين، ويأتي على رأس ذلك الغزو المسلح. و قد يتمثل ذلك في تدخل عسكري في صراع داخلي بدولة أخرى، أو قد

يتمثل في اشتباكات حدودية، أو تسلل عسكري عبر حدود الدولة المجاورة والحروب التي يثبت فيها تورط خارجي.[95]

ثانيا : تعريف إدارة النزاع وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

تعريف إدارة النزاع *Conflict Management*:

إن بلوغ حالة خلافية بين دولتين مرحلة الاستقطاب وتزايد مستويات التأزم بشكل يهدد الاستقرار الإقليمي أو الدولي، يستدعي إيجاد وتفعيل آليات كفيلة بتسوية الخلاف أو وضعه تحت السيطرة.

إن ضبط تعريف دقيق لمفهوم النزاعات الدولية غير متيسر بالنظر لصعوبة حصر الآليات المتاحة للطرف الثالث ونطاق تفعيلها ضمن مجال محدد بوضوح، فقد أوضح *Fred Llk* أن أي نزاع ماله نهاية، أما *Timothy Sisk* فقد تساءل عما إذا كانت النزاعات الدولية ستدوم لفترة أطول لو أن الطرف الثالث أحجم عن التدخل ووفر جهوده.[96]

ورغم هذا التعقيد الذي يشوب مفهوم إدارة النزاع إلا أن تداخل نشاطات الطرف الثالث على مختلف المستويات، وأخذه لأبعاد متعددة واستهدافه لقطاعات مجتمعية مختلفة وغير رسمية، لم يضف سوى المزيد من التعقيد للمفهوم. ولتجاوز هذا فإنه يمكن الإشارة إلى حقيقة أن التوصل إلى تعريف معين لإدارة النزاع الدولي يتوقف على معيار تأهيل نمط محدد من التحركات بمثابة نشاطات تعتبر من صميم إدارة النزاع. وفي هذا الصدد، يقدم *Regan* و*Bercovitch* تعريفا يحدد إدارة النزاع بأنها "المساعي التي تباشرها الأطراف المعنية ذاتها أو أطرافا ثالثة لتقليص مستويات العداء وإقرار نوع من النظام في العلاقات بين المتنازعين، والإدارة الناجحة للنزاع هي تلك التي تقود إلى حل كلي للقضايا الخلافية بما ينجر عنه من تغير في المواقف والسلوكات أو على الأقل التوصل إلى تسوية مقبولة أو وقف لإطلاق النار مثلما هو معهود في العلاقات بين الدول".[97]

- يرى فريد تاينر *Fred Tanner* أن مفهوم إدارة النزاع يقصد بها الحد من النزاع أو التخفيف أو احتواءه وليس بالضرورة حله.[98]

- أما وليام الأول *William I Zartman* يرى أن إدارة النزاع تعني القضاء على العنف بواسطة التعامل معه على المستوى السياسي وتغييره من نمط التفاعل من نمط تدميري إلى بنائي عن طريق المعاهد الأكاديمية والمؤسسات أو المنظمات غير الحكومية والتي أصبح لها تأثير قوي في إدارة النزاع.[99]

1. الأزمـــــة *Crisis* :

كلمة قديمة ترجع أصولها التاريخية إلى الطب الإغريقي، وتعني نقطة التحول فهي تطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان[100].

وهي نوع من الأوضاع التي يصعب وصفها أو وضع تعريف لها، فهي تختلف عن المهددات (*Threats*)، وعن النزاعات (*Disputes*) وعن النزاعات المسلحة (*Armed conflict*)، وهي تستدعي

تدخل المجتمع الدولي على النحو الذي حدث بالنسبة لأكراد العراق، أو على النحو الذي حدث في الصومال، وقد تكون مبتدئة *Incipient Crisis* ، أو حادة *Major crisis* على النحو الذي سمي بأزمة البحيرات الكبرى. فالآثار الناجمة عن الأزمة الحادة يترتب عليها سقوط عدد كبير من القتلى بسرعة شديدة قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من التدخل، بينما يصعب على الحكومة المعنية معالجة الوضع بمفردها، وتهدد الأزمة السلم والأمن الدوليين بصفة مباشرة لما تحدثه من كوارث إنسانية، من بينها تدفق اللاجئين، وما قد يتطلبه ذلك من مجهودات لإغاثتهم.

يعرف **كورال بيل** الأزمة بأنها وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة هذه العلاقة.[101]

كما أن غياب وجود تعريف واضح للأزمة في حقيقة الأمر يعكس في الواقع ظاهرة استمرار الخلاف حول وجود أوضاع داخلية مضطربة في دولة ما يمكن أن تؤدي بالاعتراف بالتدخل الإنساني *Humanitarian Intervention*، خاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة, أو الحروب الداخلية, أو حالات المجاعات.

2. إدارة الأزمة:

و هي محاولة السيطرة على الأزمة للحيلولة دون تفاقمها بواسطة جهود وأدوات[102]. حيث تتم إدارة الأزمة عن طريق مجموعة من المراحل هي[103]:

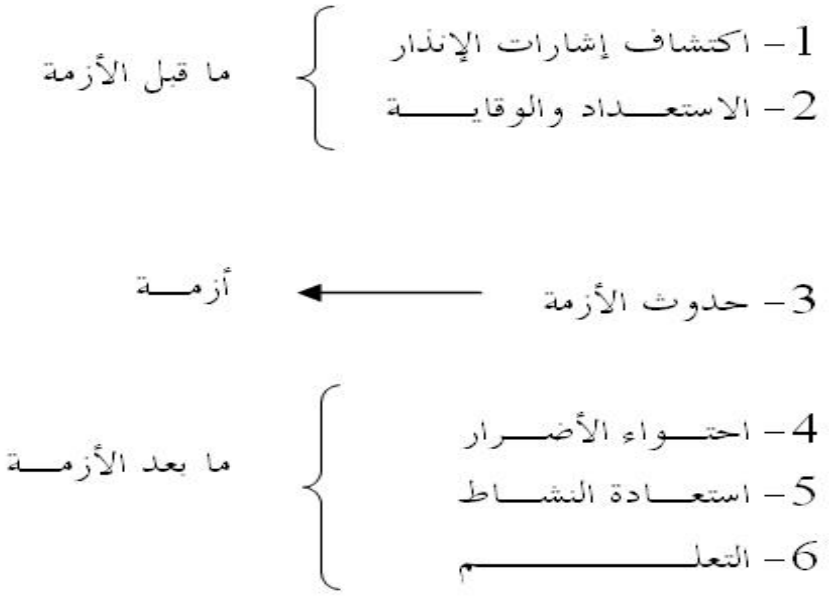

3. التنافس:

وهي حالة خاصة من النزاع بكونها موقفا ينظم فيه الصراع بقواعد مقبولة بالتبادل أو مفروضة يطيعها الأفراد عادة دون أن يسعى أحدهم إلى منع الأخر من تحقيق أهدافه[104].

4. التوتر:

يشير هذا المصطلح إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور لتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا و جهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، و التوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع. كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع، إلى جانب ذلك فإن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسيا لحدوث النزاع طالما أنها تؤثر على عملية صنع القرار[105].

5. الحـــرب :

- **يعرفها كيلمان بأنها:** " فعل اجتماعي داخلي من جهة و بين المجتمعات من جهة ثانية وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي" [106].
- **تعريف كلايد إيغلتون بأنها:** " إن الحرب وسيلة لغاية فالسلاح يمكن أن يستخدم للخير وللشر على حد السواء، و بعض الأغراض أو الأهداف التي استخدمت الحرب من أجلها مقبولة للإنسانية، و الحرب تؤدي وظائف رئيسية للمجتمع الإنساني ... فهي أداة لتسوية النزاعات، ولاستعادة الحقوق، و معالجة الأخطاء و هي وظائف لابد من الحفاظ عليها، وربما يقول أحدهم دون مبالغة بأنها من أداة غبية و غير سوية لتأديـــة هذه الوظائف... و لكن هذا لا يغيـــر من الوضـــع شـــيئا " [107].

6. المهددات الطارئة *Emerging Threats*:

و توصف بأنها تطورات بين دولتين أو داخل الدولة، و التي لم تصل بعد إلى درجة النزاع أو النزاع المسلح (الصراع) أو الأزمة الحادة، و لكن يمكن النظر إليها على أنها تهديدات قد تصل إلى حد انفجار نزاع مسلح أو إلى حد إحداث أزمة، و قد تتمثل هذه التهديدات في تكريس أسلحة تقليدية على النحو الذي سبق النزاع الذي شب في رواندا 1996 أو تكريس أسلحة معقدة، أو الحصول على قدرات فنية و تكنولوجية لصنع أسلحة الدمار الشامل[108].

7. تسوية النزاع *Settlement of conflict*:

و يعني التوصل إلى اتفاق بشأن النزاع بين أطرافه بحيث يتمكنون من إنهاء حالة النزاع المسلح و تنهي حالة السلوك النزاعي العنيف، و قد يعني هذا نهاية النزاع من الناحية الاتفاقية و لكن نجد أن معظم النزاعات التي يتم تسويتها تعود إلى السطح مرة أخرى وتندلع من جديد من الناحية العملية، وذلك لأن النمط السلوكي للنزاع *Conflict Attitude* والتناقضات الهيكلية*Structural Contradiction* قد لا تكون سويت من ناحية الممارسة الواقعية، بمعنى أن عملية التغيير الاجتماعي *Social Change* لم تتم[109].

8. فض النزاع *Conflict Resolution* :

وهو مصطلح أكثر شمولا من مصطلح إدارة النزاع أو تسويته، ذلك أنه يتضمن مخاطبة الأسباب الجذرية للنزاع و حلها، بمعنى إنهاء الحالة العدائية بين أطراف النزاع، وتغيير بنية النزاع، ولاشك أن المصطلح يشوبه بعض الغموض طالما أنه يستخدم للإشارة لإحداث عملية التغيير وإلى اكتمالها في آن واحد، كما أن هناك غموض فيما يتصل به كعلم متخصص ومحدد ومعروف، وكنشاط يقوم به ناس يستخدمون المصطلح أولا يستخدمونه و حيث يتكامل المعنيان(110).

9. تحول النزاع *Conflict Transformation* :

و يعنى به خطوة هامة من وراء فض النزاع، كما قد يعني به أحد مراحل التطور في عملية فض النزاع، وللمصطلح مدلول خاص بالنسبة للنزاعات غير المتماثلة الأطراف *Asymmetric* حيث يكون الهدف هو إحداث التحول في العلاقات الاجتماعية من علاقات غير عادلة إلى علاقات عادلة. ويعني التحول سلسلة من الخطوات الانتقالية الضرورية لتحقيق السلام، كما يعني تحول الأطراف، و تحول العلاقات، و تحول الأوضاع التي أدت إلى النزاع(111).

10. نهج حل المشكلة *Problem Solving* :

و هو نهج يتبعه أطراف النزاع يتمثل في إعادة النظر في رؤاهم للنزاع بحيث يصلون إلى تسوية مشتركة، حصيلتها مرضية لهم جميعا(112).

11. صنـــع الســـلام *Peace Making*:

هذه الإستراتيجية تعني عملية التحرك نحو النزاع بطريقة طوعية بحيث تعتمد على التفاوض، التفاهم، الوساطة، التحكم، التوافق، الحل بالأساليب القانونية، العمل من خلال المنظمات الإقليمية، الالتزام باتفاقيات مسبقة أو بأية وسائل سلمية أخرى مثل الزيارات المتكررة للطرف الساعي للوساطة والضغط من أجل صالح السلام أو حتى الوصول إلى التهديدات المعلنة اتجاه الأطراف المتنازعة أو المتصارعة وتتضمن عملية السلام مرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى:** وتهدف إلى استخدام الجهود السلمية السابق ذكرنا من أجل إيقاف الصدام أو تحييده والوصول إلى استقرار الأوضاع على أرض الصراع ما أمكن.
- **المرحلة الثانية:** والهدف يكون فيها أكبر من مجرد إيقاف الصدمات واستقرار الأوضاع على الأرض، بل إن الهدف هو أن يكون الوصول إلى حال سلمي سياسي ينهي الصراع أو النزاع (113).

12. حفـــظ الســـلام *Peace Keeping*:

وتتضمن هذه الإستراتيجية نشر قوات مسلحة أو شرطة مدنية أو متطوعين مدنيين للمعاونة والمساعدة في تنفيذ أية اتفاقيات يكون قد تم الوصول إليها بين حكومات أطراف الصراع أو النزاع. ويجب أن نضع في الاعتبار أن نشر هذه القوات لا تعني الدفاع عن النفس *Self Defense* ولكن تدخل ضمن إجراءات الأمم المتحدة للأمن التعاوني الدولي مما يطلق عليه حفظ السلام التقليدي *Traditional Peace Keeping* بحيث أن القوات التي تعمل وتنشر لحفظ السلام يجب أن تكون بدون سلاح أو مزودة بأسلحة خفيفة، دورها الرئيسي مراقبة أي أعمال غير سلمية سبق الاتفاق عليها أو في مجال التحقق من وقت إطلاق النار والتأكد من تطبيقيه، كما تباشر هذه القوات أي إجراءات انسحاب عسكري تم الاتفاق عليه أو بناء مناطق عازلة بين الأطراف المتصارعة *Buffer Zone*، ومن أمثلة ذلك قوات حفظ السلام الدولية في كشمير أو تلك التي نشرت في قبرص، أو القوات المتعددة الجنسيات في سيناء بين ومصر وإسرائيل خلال مرحلة المفاوضات حتى تم التوصل إلى اتفاقية السلام بينهما، كما توجد قوات حفظ السلام في منطقة الجولان السورية طبقا لاتفاق الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية في عام 1974، كما حدث ذلك أيضا في الكونغـــو، ويضاف إلى ذلك مهام أخرى لقوات حفظ الســـلام الدولية التي يطلق عليه الحفـــظ الممتد *Expended Peace keeping* كحماية حقوق الإنسان أو القيام بالمهام التمهيدية المدنية كمراقبة الانتخابات السياسية في بلدنا للتأكد من نزاهتها وأنها تعبر عن رأي الأغلبية السكانية بشكل ديمقراطي أو تقديم المعاونة الإدارية للدول لمساعدتها في بناء هياكل وتسيير أمور الحكم وممارسة سيادة الدولة في إطار ديمقراطي ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في وكمبوديا [114].

13. بنـــــاء السلام *Peace Building*:

وهي عملية طويلة الأمد تجمع بين صنع السلام من ناحية وحفظ السلام من ناحية أخرى، وتخاطب عملية بناء السلام القضايا الهيكلية *Structural* في النزاع للتقرب من عملية انقضاء النزاع وتحوله، وبالنظر إلى النزاع يمكن ملاحظة أن عملية صنع السلام تهدف إلى تغيير الأنماط السلوكية لطرفي النزاع، وأن عملية حفظ السلام تهدف إلى خفض مستوى السلوك المدمر بينهما، كما تهدف إلى إزالة التناقضات التي تكمن في جذور النزاع [115].

المطلب الثاني: تحول طبيعة ومصادر النزاعات الدولية

أولا : تحول طبيعة النزاعات الدولية

1. مجـــال النزاع *Conflicts Domain*:

لقد شمل منظرو النزاعات كافة أشكال النزاعات بدء بالنزاعات بين الأشخاص *Intrapersonal* ونهاية بالنزاعات الدولية (*International*) وكل مراحل التصعيد (*Exaltation*) والانحسار (*Dexaltation*) التي تمر بها ولقد أشار برنامج جامعة ليدن (*Leiden*) حول أسباب انتهاكات حقوق الإنسان إلى خمس

مراحل للنزاعات، وتبدأ **المرحلة الأولى** التي تسمى بمرحلة "**الأوضاع السلمية المستقرة** *Pease full stable situation*" والتي تتصف بدرجة عالية من الاستقرار السياسي و شرعية النظام تليها **المرحلة الثانية** وهي "**مرحلة الأوضاع المضطربة سياسيا** *political tension situation*" وهي تتصف بتنامي مستويات من الضغوط المنتظمة و تزايد الانقسامات الاجتماعية و السياسية، ثم **المرحلة الثالثة** وهي "**مرحلة النزاع السياسي العنيف**" *Violent political conflict*" والتي يتصاعد فيها التوتر إلى أزمة سياسية *Political Crisis* ويميز هذه المرحلة انهيار الشرعية السياسية للحكومة الموجودة وقبول عام لممارسة سياسة العنف الفصائلي و الذي يقاس عادة بعدد القتلى الذي يتجاوز 100 قتيل في العام وهذا ما أشار إليه برنامج جامعة ليدن إلى وجود 114 نزاعا [116]. أما **المرحلة الرابعة** فهي مرحلة "**النزاع المنخفض الحدة**" "*Lau Intensity Conflict*" ويتميز بعداء مفتوح و بصراع مسلح بين الفصائل و يقاس بعدد القتلى يصل إلى حوالي 100 إلى 1000في السنة حيث رصد برنامج جامعة ليدن حوالي 42 نزاع من هذا النوع عام 1998، أما **المرحلة الخامسة** والأخيرة هي **مرحلة النزاع الشديد الحدة** " *High Intensity Conflict*" ويتميز بوجود حرب معلنة بين الجماعات الغريمة و بالدمار الشامل و نزوح أعداد كبيرة من السكان و تقاس بعدد القتلى يصل إلى 1000 فأكثر في السنة ورصد برنامج ليدن حوالي 16 نزاع في العام 1998.

منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي كرست الدراسات الإحصائية التقليدية للنزاعات الدولية للحروب بين الدول والحروب ذات الصلة، لكن الدراسة الجديدة في هذا الصدد هي تلك التي أجراها سينغر *Singer* وكورولتيس *Correlates* بعنوان"مشروع الحرب" *War Project*[117] حيث قاما بحصر الحروب بين الدول والتي صنفت كصراعات مسلحة تضم على الأقل احد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع وتخلف ما لا يقل عن الف قتيل وهذا ما يوضحه الملحق رقم 01.

2. اتجاهات النزاع:

من الواضح أنه من الصعب وضع اتجاهات ذات معنى حول النزاعات ما بعد الحرب الباردة حيث رصدت جامعة ابسالا *Appsala* إن الفترة ما بين1989-1996 دلت على انحسار ثابت في الغالب في عدد النزاعات المسلحة الرئيسية على مستوى العالم[118].

كما أكد كلا من فالستين *Vallensteen* و إكسيل *Axell* حين أوردا نوعا جديدا من النزاعات ظهر في العقد الأخير من القرن الماضي نوع يؤكد بصفة أولية على تحديد سلطة الدولة القائمة وتهدد الوحدة الإقليمية للدولة التي قد تنتهي بالدولة إلى جزئيات لا يوجد من بينها من يستطيع السيطرة عليها. كما حدث في حالة الصومال و ليبيريا[119]. و لإيجاد مقياس لدرجة التصعيد ودرجة الانخفاض في النزاع استخدم برنامج ليدن لانتهاكات حقوق الإنسان ثلاثة عشر متغيرا (*Variables*) كما جرت محاولات لتدوين الاختلافات

والتغييرات الإقليمية في حالة وقوع أنماط مختلفة من النزاعات وقد كانت واحدة من أهم النتائج التي توصل إليه قور *Gurr* في 12 سنة[120].

3. توزيع النزاع *Conflict Distribution*:

يتفق الكثير من الباحثين أن النمط السائد في فض النزاعات هو النمط الإقليمي *Regional Pattern* ويميز هولستي *Holsti* بين المجتمعات المتعددة الآمنة *Pluralistic Security Communities* والتي لا توجد فيما بينها ترتيبات للتحول للحرب بين أعضاءها كأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ومناطق السلام *Zones Of Peace* كحالة المنطقة الكاريبية ومنطقة جنوب الباسفيك، ومناطق اللاحرب *No-War Zones* كمنطقة جنوب شرق آسيا ومناطق الحرب *Zones Of War* كحالة إفريقيا والشرق الأوسط و جنوب آسيا.[121]

4. أنماط النزاع *Conflict Types*:

من الملاحظ في الواقع أن التصنيفات الموجودة لدينا حاليا تسودها الفوضى وهذا لتباين المعايير المستخدمة لدى كل باحث واعتماد كل واحد على معايير لا تتطابق في الغالب مع بعضها البعض حيث نجد من يستخدم أسلوب التمييز بين أطراف النزاع كمعيار التحليل النزاع، و هناك من يستخدم القضايا المطروحة في النزاع. و هناك من يلجأ إلى تصنيف الأسباب التي أدت إلى النزاعات لتحليلها. وقد أورد البعض تصنيف عمليا لأنماط النزاعات على أساس نمطين الأول النزاع مابين الدول *Interstate* والثاني النزاع داخل الدولة *Non-Interstate* و هذا ما يوضحه الجدول(01) التالي:

جدول 01: تصنيف عمليتي النزاعات

النـــزاع	النمـــط	مثـــــال
بين دولة و أخرى	1	حرب الخليج 1991
داخل الدولة ثوري/ إيديولوجي	2	الجزائر
هوية / انفصال	3	سيريلانكا
فصائلي / فئوي	4	ليبيريا

Source: Miall, Ramsbotham and Woodhouse, 1999.

أولا: يرجع كل من ميال و رمسيوثام و ودهاوس النزاعات من زاوية تاريخية كذلك هناك مجموعة من النزاعات القائمة على أساس التنافس *Rivalries* كما ترجع جذور هذه النزاعات إلى التسويات السياسية التي تمت بنهاية الحرب العالمية الثانية منها فترة تصفية الاستعمار خلال عقد الخمسينيات والستينات من القرن الماضي وفترة ما بعد الاستعمار، ويتوقع بعض المحللين ظهور جيل جديد من النزعات التي يغذيها التدهور البيئي والتوتر بين الشمال والجنوب وتعدد الأسلحة بالإضافة إلى انهيار الدول الضعيفة بسبب العولمة والتجزئة.

ثـــانيـــا : ما نصح به سينغر *Singer* بأن نظام التصنيف يجب أن يبقى كنظام نظري بقدر الإمكان كي لا تقع في تغييرات مبسطة. حيث بوب سينغر تصنيفه للنزاعات على الوضع السياسي لأطراف النزاع إلى[122]:

أ- الحروب بين الدول.

ب- الحروب خارج النظام الدولي *Extra Systematic Wars*، كالحروب الاستعمارية ولكنه يصنف محدثا إلى نوعين من النزاعات الداخلية.

ج- الحروب الأهلية التي يكون أحد أطرافها على عكس "ب" جماعة ثورية منتفضة داخل إقليم الدولة المعترف له.

د- نموذج الحرب الداخلية الأكثر تعقيدا *Intra-State War* في المستعمرة السابقة بحيث يأتي التحدي من جماعة ثقافية معينة تتميز عن الجماعات الأخرى بخصائص سلالية، أو عرقية أو لغوية أو دينية أو بعلاقة الدم.

أما هولستي *Holsti* فقد صنف النزاع الدولي أو النزاع بين الدول في عام 1989 على أساس أربعة وعشرين موضوعا، قام بتجميعها في خمس مجموعات هي: نزاعات تتعلق بالإقليم، و نزاعات تتعلق بالثروة الاقتصادية، و نزاعات أفرزتها عملية بناء الدولة الحديثة، ونزاعات إيديولوجية و أخيرا نزاعات التعاطف الإنساني والتي تمثلها العرقية والدين وخلص هولستي أن الحالتين الأوليتين قد انحسرتا، أما التصنيفات الثلاثة الأخيرة فقد تزايدت، وانتهى إلى أربع مجموعات من النزاعات في نهاية المطاف :

الأولى: الدولة العادية مقابل حروب الدول، و ضرب مثلا بنزاع الصين و الهند سنة 1962.

الثانية : التدخل المسلح الذي يخلق عدد كبير من الأرواح مثال ذلك : التدخل الأمريكي في الفيتنام .

الثالثة: حروب التحرير *Decolonization War* وهي حروب داخلية تستهدف تحقيق أهداف إيديولوجية كما في حال السينديروز و لومنسو في البيرو .

الرابعة: حروب الدول القومية *Nations State Wars* والتي تشمل المقاومة المسلحة من قبل جماعات عرقية و لغوية و دينية كحالة جماعة الايبو في نيجيريا، و بمقارنة تقسيمي كل من سنغر وهولستي نجدهما يتفقان -إذا ما حذفنا تصنيف هولستي لحروب التحرير وتصنيف سينغر للحروب خارج النظام الدولي- في كون

لنمط النزاعات السائد حاليا هو المتعلق بنزاعات الهوية والانفصال وكذلك الحروب الأهلية وحروب داخل الدول والأخير النزاع المتعلق بصراع السلطة *Power Struggle*.

نقصد بالنزاعات الثورية الإيديولوجية التي تشتمل على أكثر الأهداف غموضا بتغير طبيعة الحكومة في دولة ما كتغيير النظام من الرأسمالي إلى الاشتراكي، أما مصطلح نزاعات الهوية والانفصال فهو يتضمن الوضع البيئي للجماعات أو الطائفة أو الجماعات الطائفية كيفما كان تعريفهما وعلاقتها بالدولة[123].

الصراع الفصائلي هو صراع من أجل السيطرة على الدولة أو أجزاء منها كما يمكن إضافة نوع آخر يتعلق بالنزاع حول الموارد بين جماعات رعوية متنقلة يمكن تسميته: *Communal Conflicts*

و بطبيعة الحال هناك نزاعات لا تدخل في هذا التقسيم، ففي المحاولات التي وردت في التحليل الماركسي للنمط الثالث للنزاعات "الصراع العرقي". على أن النمط الثاني "الثوري الإيديولوجي" باعتباره صراعا طبقيا.

كما نجد أن جون داربي *John Darby* يلاحظ أن النزاعات العرقية يمكن أن تكبر أو تتضاءل وفق لوضعيتها ووفقا للظروف .

وفي الأخير يرى بعض المحللين أن تصنيف "سينغير" للنزاعات، وأن الواقع المعاش يوجد فيه نمطين من النزاع. نزاع بين الدول ونزاع داخل الدول ضمن ما يسمى بالنزاعات الدولية الاجتماعية *International Social Conflicts*.

5. تكلفة النزاع ***Conflict Costs***:

للنزاعات أهمية كبيرة في ما يتعلق بالمعلومات المتاحة الضخمة عن تكلفتها الإنسانية والمادية فالإحصاءات تقدر بحوالي 28 مليون روح أزهقت في حوالي 150 نزاعا مسلحا رئيسيا حدثت في الدول العالم خلال الفترة التي عقبت الحرب العالمية إلى يومنا هذا. وبينما بلغت حوادث القتل العرقي في أوساط المدنيين حوالي 5% في الحرب العالمية الأولى. نجد أن النسبة قد ارتفعت إلى 50% في الحرب العالمية الثانية ثم وصلت إلى 60% بنهاية القرن العشرين ويمثل النساء والأطفال معظمها وذلك وفقا للإحصاءات منظمة اليونيسيف *Unicef*، و يضاف إلى ذلك ما أوردته المندوبية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة من تقديرات فيما سببته النزاعات من لجوء 8.2 مليون و نزوح 24 مليون عام 1993.

- **نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل:**

لقد تناول ادوارد آزار *Azar* النزاع الاجتماعي المتأصل كنموذج تحليلي لفض النزاعات منذ أواخر عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بمساهمة جون بيرتون *John Burton* حيث أكد من خلال دراسة عن النزاع الاجتماعي المتأصل أن ذلك العامل يمثل الصراع العنيف الطويل الذي تقوده جماعات فئوية أو طائفية أو عرقية لتحقيق حاجات أساسية من بينها الأمن والاعتراف والقبول بهم والحصول على قسط عادل من المؤسسات السياسية و المشاركة الاقتصادية[124].

ثانيا : أهم المصادر النزاعات الدولية:

1. المصادر الداخلية للنزاع:

1.1. الخلفـــــية:

توصل الدارسون لعلم النزاعات الداخلية أن هذه النزاعات غالبا ما تحدث كنتيجة للحرمان من الحاجات الأساسية للإنسان *Humain Needs* كالأمن من الاعتداء الجسماني وحق الرفاهية والاعتراف بالهوية الثقافية وعملية اتخاذ القرار والولاية على الموارد الطبيعية.

و يضيف كل من ليك *Lake* وروتشيلد *Rothschild* مصدرا آخر للحاجات الإنسانية وهو المخاوف الجماعية *Collective Feass* مما يخفيه هذا العامل في المستقبل من تحرك النزاعات العرقية [125].

2.1. الأحقاد التاريخية:

- يرى كل من قور *Gurr* وهارف *Harff* أربعة أسباب أساسية للأحقاد التاريخية:
- **أولها**: الفتح *Conqued*
- **ثانيها**: عملية بناء الدولة *States Building Process*
- **ثالثها**: الهجرة *Immigration*
- **ورابعها**: التنمية الاقتصادية *Economic Development*

إن العديد من النزاعات المعاصرة تعبر عن حالة انعكاس مستمر لدورة الأحقاد سواء كانت عرقية أو إبادة ثقافية *Cultural Genocide* حيث إن العنف يساهم في حدة العداء والمخاوف التي يمكن أن تستمر لأجيال عديدة وعندما تحدث تغيرات مفاجئة عن البيئة السياسية والاقتصادية وتظهر تهديدات أمنية لم تكن في الحسبان فإن ردة الفعل الطرف المهشم يصعب التكهن بها[126].

3.1. الأحقاد المعاصرة ***Contemporary Grievances***:

إن الدراسة التي أجراها قور *Gurr* على الأقليات التي تواجه الخطر تحتوي على معلومات في غاية الأهمية حول أنواع المعاناة المعاصرة التي تقود الجماعات للدفاع عن حقها في الحكم الذاتي والمطالبة بالمشاركة في الحكم وصناعة القرار وإعطاءها قدرا أكبر من الحقوق الثقافية والاقتصادية[127]

4.1. شروط حدوث التعبئة في أوساط الجماعة:

إن الجماعات المهشمة لا تفكر بطريقة تلقائية بأن عدم المساواة الذي يميزها عن الأخرى أمر غير عادل وحتى لو ساد لديها هذا الاعتقاد فإنها لا تطلب بطريقة تلقائية تصحيح الأوضاع، ولذلك فإن هناك جماعات عانت من الاضطهاد على فترات طويلة ومن الشروط التي وضعها المحللون لحدوث التعبئة داخل هذه الأوساط مايلي:[128]

- **الجغرافية العرقية** *Ethnic Geography*: إن وجود أقلية في إقليم محدد أو رقعة جغرافية محددة وتمركزها فيه يقوى الانتماء بالهوية العرقية ويقوى قدرة هذه الجماعة على التنظيم فالجغرافية العرقية تساعد على تحديد الأهداف.

- **القيادة والتنظيم السياسي** *Leadership and political organisation*: وهي التنظيم القادر على تنظيم الجماعة ويعبر عن المعاناة ويحركها.
- **تغيير الظروف وظهور فرص جديدة** *New opportunities*: تنتهز الجماعات فرص تغير ظروف كتبني نظام تعددي ديمقراطي في دولة كانت تعمل بنظام الحزب الواحد، أو صعود حكومة معتدلة إلى السلطة وهذا لتقديم مطالبها آملة أن يستجاب لمطامحها.

2. المصادر الدولية والإقليمية للنزاعات:

أولا : عامل الجوار

أشارت دراسة قور *Gurr* إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدولة المجاورة لها وترتبط فيما بينها بروابط اللغة، لذلك فإن اندلاع نزاع في دولة ما يكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين وحركة اللاجئين عبر الحدود وعملية الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة ولدى نفس القومية.

وقد تتبع أقلية في دولة ما لجماعة مهيمنة في دولة أخرى مما قد يحدو بهذه الجماعة أن تلتحق بالجماعة الأم المهيمنة في الدول الأخرى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك سلوك هتلر تجاه دول الجوار حيث سعى إلى ضم الأقليات الألمانية في تشيكوسلوفاكيا "السوديت" و "بولندا" دانزيغ" لتكوين دولة ألمانية واحدة .

وفي الدراسة التي أجراها *Gurr* حول أسباب ومضامين النزاعات العرقية أشار إلى أن النزاعات العرقية غالبا ما تندلع عندما تبدأ الدولة المتعددة الأعراق في الانقسام وتنجح جماعة منها في الانفصال كنتيجة لذلك.
بالإضافة إلى أن بعض الدول يمكن أن تنخرط في نزاعات عرقية لأسباب إستراتيجية كما يحدث في منطقة البحيرات وفي آسيا الوسطى وآسيا الصغرى. كما سبق أن انخرطت في نزاعات إيديولوجية في فترة الحرب الباردة[129].

وهناك عوامل أخرى تلعب دورا كأن تسنح الفرص لدولة للإضرار بدولة أخرى أو لإرباكها باعتبار أن تلك الدولة على عداء معها أو نزاع أو منافسة حول ثروة أو موارد محددة أو لأسباب تتعلق بأطماع اقتصادية وفي هذه الحالة تسعى الدولة المتدخلة لحماية الأقلية في الدول المتدخلة لديها بدافع الرغبة في استغلال موارد هامة أو الوصول إلى تلك الموارد.

وهناك ما يثبت بوضوح أن التدخل الخارجي غالبا ما يؤدي إلى تصعيد النزاع فإذا ما تدخلت دولة في نزاع لأسباب وصوليه *Instrumental Reasons* فإن النزاع يظهر في شكل استغلال للدولة المتدخل لديها أكثر من كونه محاولة لتسوية المشكلة وقد يؤدي تدخل الدولة في الدولة أخرى إلى تدخل مضاد من قبل دولة ثالثة كما حدث في لبنان وقبرص وأنغولا وشرق زائير، و قد لاحظ كل من نورث إيدج *Northedje* ودونيلان *Donelan* أن التدخل في النزاع غالبا ما يقود إلى تدخل مضاد وتكون نتيجة ذلك إن الدولة

المتدخلة لا تحصل على شيء بينما تتحمل الدولة المتدخلة ودولة التدخل تكلفة عالية نتيجة تدخلهما ويصبح النزاع متأصل[130].

ثانيا: المصادر الاقليمية للنزاع

لقد أسهمت نهاية الحرب واصطباغ السياسات الدولية بصبغة إقليمية إلى إلقاء الضوء على أهمية التفسير الإقليمي للنزاعات حيث يعتبر الجدولان (02 و 03) بمثابة إعادة للجدول (01) فالنسبة لأوروبا وإفريقيا فإن هناك مجموعات مميزة حيث بدأت في تواريخ قريبة من بعضها في فترة ما بعد الحرب الباردة وكان لها إفراز إقليمي *Regional Sill-over*، و إثر الانتشار على كل الإقليم *Regional Diffusion*، وفي كل من القارتين نجد أن تصنيفات النزاعات هي من النمط الثالث المتعلق بنزاعات الهوية والانفصال. وقد أشارت الدراسات التي أجريت علي نزاعات ما قبل عام 1989 إلى وجود ما يثبت ظاهرة الانتشار الإقليمي، ولكن بسبب الكوارث التي يصعب وضع قياس لها لم يكن من الممكن تقييم عما إذا كان الأثر الإقليمي قد بدأ يتبين من بعد العام 1989.

جدول (02): يوضح النزاعات الرئيسية المميتة من حيث الإقليم و النوع خلال الفترة 1995-1997

نوع النزاع / الإقليم	نزاع دولي	ثوري إيديولوجي	هوية الفصال	فصائلي	المجموع
إفـــريقـــيا	-	3	8	2	13
أسيـــــــا	-	4	10	2	16
أوروبـــا	-	-	7	1	8
أمريكا اللاتينية	-	3	-	1	4
الشرق الأوسط	-	3	4	-	7

Source: Miall, Ramsbotham and woodhouse, 1999

جدول (03): النزاعات المميتة من حيث الإقليم و تاريخ البداية خلال الفترة 1995-1997

البداية / الإقليم	تواريخ بداية النزاعات المعاصرة
إفـــريقـــيا	1966، 1973، 1975، 1983، 1989، 1989، 1990، 1991، 1992، 1993، 1993، 1994، 1996.
أسيـــــــا	1948، 1968، 1975، 1975، 1978، 1979، 1981، 1982، 1983، 1984، 1986، 1989، 1990، 1992، 1992، 1997.
أوروبـــا	1964، 1969، 1991، 1991، 1991، 1992، 1992، 1997.
أمريكا اللاتينية	1964، 1986، 1980، 1994.
الشرق الأوسط	1948، 1976، 1979، 1980، 1983، 1992، 1992.

Source: Miall, Ramsbothan and woodhouse, 1999

والآثار الإقليمية للنزاعات ذات خاصية نحو الخارج *Outward* تتمثل في ما تلفظه على المنطـــقة *Spill-Over* .بما يشبه العدوى *Contagion* والانتشار *Diffusion*، كما لها خاصية نحو الداخل *Inwards* كالتأثير *Influence*، و *التدخل Interference*، و *التوسط Intervention* فللحروب الداخلية آثار خارجية على الإقليم ككل وهذه الآثار تنتج عن انتشار الأسلحة والتفكك الاقتصادي والصلات بالإرهاب وتدفقات اللاجئين، وتلقي بظلالها على السياسات الإقليمية عندما تنجر الدول المجاورة إلى المواجهة بفضل وجود قبائل مشتركة بين أكثر من دولة، ويصل التحدي الذي تواجهه الحكومة في بعض الحالات بحيث يكون مصدره من الخارج تماما، ومن أمثلة ذلك منطقة البحيرات الكبرى عندما لجأ عدد من توتسي رواندا إلى أوغندا، و آواهم الرئيس مـــوسيفيني، و استعان بهم لتقوية نظامه عن طريق استقطابهم داخل الجيش قبل وبعد عام 1986 ثم بعد استقرار الوضع له وظهور تذمر من وجودهم بدؤوا يشكلون الجبهة الوطنية الرواندية التي استولت على هذه الأوضاع في رواندا خلال الفترة من أبريل إلى يوليو عام 1994، وقد قاد هذا بدوره إلى تقوية قبضة التوتسي على النظام في بورندي المجاورة، و تطور الوضع بقيام توتسيي رواندا بمتابعة الهوتو الذين ارتكبوا مجازر 1994 شرق زائير، والذين أواهم الرئيس الأسبق موبوتو[131].

إذن، هناك مصادر واضحة للنزاعات الإقليمية حيث تمتد مياه الأنهار عبر حوض يشمل عدة دول في الإقليم تمر عبر حدودها، أو عندما يكون هناك نزاع حدودي بين دولتين أو أكثر، وتنتشر القبائل عبر هذه الحدود، ويؤدي هذا بدوره إلى كثافة الحركة عبرها حيث تحمل هذه الحركة أحيانا عوامل عدم الاستقرار ويمكن للترتيبات الأمنية والتكامل الإقليمي أن سببهما في احتواء النزاعات الداخلية والحد منها بالإضافة إلى

تقوية التعاون عبر الحدود وتقليل أهميتها، وقد ثبت ذلك من خلال التجربة الأوروبية، وقد أشار هولستي *Holsti* في دراسته عن أمريكا اللاتينية أنها شهدت القليل من الحروب بين دولها والقليل من النزاعات الانفصالية بسبب الترتيبات الإقليمية[132].

ويرجع البعض التناقض بين مناطق الحرب *Zone of War* ومناطق السلام *Zone of peace* إلى استقرار هياكل السلطة في العديد من دول الإقليم، وقد أ جرى باري بوزان *Barry Buzan* دراسة حول "**مركب الأمن الإقليمي**" *Regional Security Complex* خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي في مجموعات من الدول لديها نفس الاهتمامات الأمنية، ووصل إلى المساحة التي تتراوح ما بين الأقاليم التي تسودها الاضطرابات من حيث وجود أشكال عديدة للنزاع، ومرورا بالأنظمة المؤمنة حيث تمثل الدول الأعضاء مخاطر كامنة على بعضها البعض.

وقد حدد بوزان *Buzan* و معاونوه عوامل الاستقرار الإقليمي بين الدول في التالي[133] :

عدد الدول اللاعبة في وضع أمني معقد ومحدد، وأنماط التعامل الودية والعدائية، وتوزيع القوة بينها وعليه فإن درجة التغير في النظام الأمني معقد يمكن قياسها عن طريق أربع وحدات قياس هيكلية.

الأولى: الحفاظ على الوضع القائم.

الثانية: التغيير قد يحدث في النظام الأمني المعقد.

الثالثة : أي تغيير خارجي يمكن أن يطرأ على مسألة الحدود كظهور دول جديدة أو اختفاء دول، أو خروجها من النظام الأمني المعقد.

الرابعة: دخول قوة خارجية ومسيطرة.

وبإتباع النهج التقليدي الجديد المتبع في المجال الأمني فقد تبنى الكثيرون هذه النظرية خلال عقد التسعينات في محاولة للوصول إلى محددات أكثر شمولا اتضح أنها ملائمة.

وتكون المستويات الدولية والإقليمية معا البعد الدولي للنزاعات المعاصرة حيث ذكر *آزار* ***Azar*** تأكيدا على ذلك بأن التمييز بين السياسات الدولية والسياسات المحلية الاجتماعية يعتبر واهيا وغير حقيقي، فالمصادر الدولية للنزاعات والتي تلقي بنفسها على الدول الضعيفة لها أثر ديناميكي على السياسات الداخلية، كما أن المصادر الداخلية للنزاعات لها انعكاسات دولية عندما يحدث فيها تصعيد إلى درجة أنها تصبح أزمة على مستوى الدولة، وفي كلتا الحالتين فإن تصنيف النزاع الاجتماعي الدولي يفسر على مستوى الدولة نفسها[134].

ثالثا : المصادر الدولية للنـــزاع

لقد كتب الكثير عن تحليل النزاعات المعاصرة منذ وفاة أزار *Azar* وقد ظهرت في تلك الكتابات أراء مختلفة تستحق الاعتبار ويمكن الرجوع للأعمال التي نشرت عام 1996 و لمختلف الأطر التحليلية التي استخدمت، و بالرجوع إلى النهج الذي استخدمه ليفي *Levey* بالنسبة للحروب بين الدول على سبيل المثال،

نجد أنه استخدم نهج مستويات التحليل *Levels of Analysis* التقليدية في مراجعته للنظريات المتضاربة حول النزاعات الدولية، أما سوقانامي *Suganami* فقد استخدم نموذج مستويات التسبيب *Levels of Causation* في تحليله لأسباب الحرب[135].

ومن ناحية أخرى أسس فان دي قور و آخرون *Van de Goor* تجربة على أسباب النزاع في الدول التي نالت استقلالها مباشرة بعد الحقبة الاستعمارية على نموذج وظيفي قطاعي من أربعة أبعاد متبعين أسلوب أزار *Azar* والجدول (04) يوضح ذلك:

جدول 4 : مصادر النزاعات المعاصرة الإطار العام

المستـــــــوى	أمثـــــــــــلة
دولـــــــي	انتقالية جيوسياسية ,الانقسام بين شمال وجنوب
إقليمـــــي	أنماط الزبائنية, ديمغرافيا اجتماعية عبر الحدود
الحالـــــة:	
اجتماعية	مجتمع ضعيف: انقسامات ثقافية, اختلال عرقي
اقتصادية	اقتصاد ضعيف: قاعدة فقيرة للموارد ,حرمان نسبي
سياسية	نظام حكومي ضعيف: حكومة متحيزة, نظام غير شرعي
طرف النزاع	حشد على مستوى الجماعة, ديناميكيات بين الجماعات
النخبة/الفرد	سياسات إقصائية, مصالح فصائلية, قيادة سلب و نهب

Source: Mial, Ramsbothan and Woodhouse, 1996

وعليه يمكن الأخذ بنظرية أزار *Azar* حول الصلات الدولية *International Linkages* على المستويات الدولية والإقليمية، وكذلك ما تطرق إليه حول مكون الجماعة *Communal content*، والحرمان من الحاجات *Deprivation of Needs* والحكم *Governance* على مستويات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك ما أطلق عليه ديناميكية العملية *Process Dynamics* على مستوى أطراف النزاع والنخبة والفرد.

كما أن عدد كبيرا من المحللين يضع مصادر النزاعات المعاصرة على المستوى الدولي وينظر إلى نزاعات محددة باعتبارها تعبير محلي عن عملية تتم بانتظام حيث هناك نقطتان هامتان[136]:

- **النقطة الأولى:** أن معظم الاضطرابات التي حدثت في أفريقيا وفي منطقة البلقان وعلى طول حدود جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة في عقد التسعينات من القرن الماضي تعود إلى ما أفرزته نهاية

الحرب الباردة حيث ألغت القواعد والحدود التي كانت تحكم النظام الدولي القديم و لم تكن معالم النظام الدولي الجديد قد اتضحت.

هذه الضغوط الدولية عرضت دول ما بعد نهاية الحقبة الاستعمارية للنصف في العديد من النواحي وأسهمت في خلق الأزمة التي واجهتها تلك الدول، والتي كانت من أعراضها نشوء النزاعات المعاصرة.

- **النقطة الثانية** : أن هناك تحليلات للمصادر المنتظمة للنزاعات باستثناء موضوع صراع الحضارات " *Clash of Civilization*"، والذي سيكون صراع المستقبل وفقا لبعض الفرضيات وعلى وجه الخصوص الصراع الجيوسياسي الغرب والآخرون فإن التركيز ينصب على ثلاثة اتجاهات تتداخل مع بعضها هي: عدم المساواة المجحف في التوزيع العالمي للثروة، والقوة الاقتصادية و الضغوط البيئية على الإنسان والتي تسبب فيها النمط الاستهلاكي للطاقة في العلم المتقدم بالإضافة إلى النمو السكاني في العالم النامي وهذا ما يجعل من الصعب تحسين المستوى المعيشي للإنسان من خلال تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التقليدي .
- **وأخيرا:** إخضاع العلاقات الأمنية للأساليب العسكرية بصفة مستمرة وتكون النتيجة المحتملة لذلك نشوء ثلاث أنواع من النزاعات[137]:

1. نزاعات الندرة *scarcity conflict* على مستوى العلاقات بين الدول في مجال البترول، والمياه والفضاء والأرض.
2. النزاعات المترتبة على الحرمان النسبي *Relative_ Deprivation Conflicts* وتحدث على المستوى المحلي لمجرد اتساع الفجوة بين الآمال والطموحات وما يتحقق فعلا.
3. نزاعات الهوية والتي تتسبب فيها حركة السكان على مستوى كبير.

وهناك العديد من النظريات على مستوى النزاعات الدولية الجديرة بالاهتمام ولكن من الصعب برهنتها وإثباتها بالحجة القاطعة في بعض الحالات ومع ذلك فإن التنبؤ بجيل جديد من النزاعات على أبواب تغذية الاضطرابات الاقتصادية الدولية والتدهور البيئي، والتوتر السياسي في العلاقات بين الشمال والجنوب، وانتشار الأسلحة وأثر الجريمة الدولية على الدول الضعيفة يعتبر أمرا محتملا ونتيجة لضعف أنماط السلطة التقليدية والنظام فإن السياسات الإقصائية المقرونة بالهويات العرقية والدينية ستظهر كمصدر بديل للولاء للدول .(نهاية الدولة).

المطلب الثالث: دور الدولة ومنظمات المجتمع المدني العالمي في مواجهة النزاعات الداخلية

أولا: العوامل الهيكلية *Structural Factors*

بعد تعرضنا لمصادر النزاعات من حيث المحتوى *Contextual factor* على المستوى الدولي فإننا نطرح فيما يلي مصادر النزاعات من حيث الهياكل *Structural Factors* على مستوى الدولة وبالرغم من التكهنات التي تشير إلى قرب نهاية ظاهرة الدولة بفضل الضغوط التي تواجهها من جانبين،

جانب العولمة وجانب ما أسماه ريتشارد فولك *Richard falk* بالواقع المحلي للجماعة والعاطفة *The Local Realities Of Community And _ Sentiment*، إلا أن هناك من يرى أن الدولة ستظل المكان الأول لهوية معظم الشعوب .

ويرى إيان كلارك *Ian Klark* أن الدولة ما زالت الوسيط الرئيسي الذي يرجع كفة الميزان المتأرجح بصفة مستمرة بين قوى العولمة[138] .

وبالتسليم بأن هناك احتكار قضائي على السيادة ما زال من الناحية الرسمية من اختصاص الدولة في إطار النظام العالمي الحالي وبالتالي فإن النزاعات الرئيسية المحلية قد تم تعريفها على أنها تعكس أزمة في الدولة نفسها ككل، رغم أنها مازالت تعتبر اللاعب الرئيسي في الساحة الدولية والمستجيب الرئيسي للحاجات الوطنية.

وقد كتب عدد من الباحثين حول نفس الموضوع كأنتوني سميث *Anthony Smith*، واتفقوا على أن هناك نواة لعدم الاستقرار قد توارثها مفهوم الأمة والذي يبدو أنه كان موضوع تداول بين القطبين العرقين في الجماعات والشعوب من ناحية، والدولة التي حاولت أن تستوعبها وأن تتخطاها في آن واحد ويقول سميث: "أن عددا قليلا من الشعوب اليوم قد نجح في ذلك" [139].

أما روبيرت جاكسون *Roberte Jackson* فقد طرح وجهة نظر مماثلة لانتوني سميث حول المستعمرات السابقة والتي قال عنها: "إنها قد تحررت دوليا وتتمتع بنفس الحقوق الخارجية والمسؤوليات التي تتمتع بها الدولة ذات السيادة بالمعنى القانوني ولكنها في نفس الوقت لم تتمتع بالأهلية الديمقراطية وبالتالي افتقدت الصفة المؤسسية التي تتميز بها الدول ذات السيادة وقد سمى جاكسون هذه الظاهرة بظاهرة "شبه الدولة" *Quasi State*" بينما سماها بوزان *Buzan*" الدولة الضعيفة" *Weak states* .[140]

أما أزار فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، وخلص إلى أن الهياكل السياسية الممركزة بدرجة عالية تعتبر مصدرا للنزاع من حيث أنها تقلل فرصة الإحساس بالجماعة بين فئات المجتمع الأخرى، أما الحل فهو يتمثل في الإسراع في إسقاط نظام الدولة الممركزة ذات السيادة، و تقوية النظم السياسية الغير الممركزة في المقابل ذلك أن توفير الحل للنزاعات يتطلب توفير الهياكل غير المركزية المناسبة وهنا يختلف أزار *Azar* حول ما أورده المحللون من توصيات من أمثال هلوستي *Holsti*، والذي خلص إلى العكس بأن الحل الأفضل للمشكلة هو تقوية الدولة ومن بين هؤلاء المحللين من يضع المصدر الرئيسي للنزاعات المعاصرة على عاتق الدولة وعلى مستواها، ودرجة الاتفاق بينهم تختلف نسبيا بقدر ما يعطي كل منهم من وزن لمختلف العوامل الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية.

فالجدل القائم بين أولئك الذين يؤكدون على "**الجذور الافتراضية**" *Virtual Roots* وأولئك الذين يؤكدون على أهمية الجذور الأفقية (الطبقية) *Horizontal Roots* قد أصبح غاية من التعقيد بسبب ظهور إيديولوجيات ثورية كالحركات القومية الإسلامية والهندوسية، من ناحية أخرى لاحظ آخرون القصور الذي صاحب الاهتمامات الغربية حول دور العرقية والطبقية وفي إفريقيا بصفة خاصة حيث تدور الحياة الاجتماعية

بالدرجة الأولى حول خليط من المنظمات المحددة وفي المجال الاقتصادي فهناك قليل ممن يختلفون مع آزار *Azar* حول ارتباط النزاع الاجتماعي المتأصل بأنماط التخلف والتنمية غير الثابتة، وهذا موضوع خلافي كبير، وعلى ما ثبت بأنه وعلى عكس بعض النظريات التقليدية المتعلقة بالثورة الاجتماعية والسياسية فهناك[141] :

- **أولا**: ارتباط بين المستويات المطلقة للتخلف الاقتصادي من ناحية و اتجاه النزاع نحو الأخذ بالعنف من ناحية أخرى .
- **ثانيا**: إن ظاهرة النزاع ترتبط بالتنمية البالغة السرعة، أو غير ثابتة بحيث يؤدي التحديث إلى عرقلة الأنماط التقليدية من خلال الانتقال إلى حياة حضرية سريعة على سبيل المثال، ولكن التحديث لا يعطي نتائج طيبة كما حدث في دول أوروبا الشرقية والصين التي حاولت أن تجعل الانتقالية سريعة من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.
- **ثالثا وأخيرا** : حتى ولو وجدت مستويات معقولة من التنمية فإن النزاع قد يحدث حيث لا توجد عدالة، أو يتصور الناس عدم وجودها فيما تعلق بتوزيع الفوائد، وفي الحالات المذكورة الثلاثة، تمهد السبيل لتهيئة الأرضية لنشوء إيديولوجيات متطرفة، وسياسات اقصائية عنصرية .

فبالنسبة لكثير من المحللين الذين يأخذون بطريق الحكم والإدارة كمصدر للنزاعات المعاصرة، فإن ذلك يعتبر في تقديرهم مفتاح الحل باعتبار أن المظالم الاجتماعية والاقتصادية عادة ما يعبر عنها في النهاية بشكل سياسي وهنا يمكن أن نلخص إلى ثلاثة أنماط [142]:

- **النمط الأول** : أن النزاع يمكن أن يصبح مرضا مزمنا ومستوطنا حتى في الدول التي اتبعت نظاما ديمقراطيا وليبراليا، وعندما تتصور جماعة أن سلطة الدولة قد أصبحت "مرتهنة " لدى فئة أخرى الأمر الذي يرجع تلك الجماعة إلى تحدي شرعية الدولة بغرض تغيير ذلك الوضع.
- **النمط الثاني**: هو أن النزاع يحدث في دول تنجح النظم المتسلطة فيها في تكريس جهاز الدولة للتشبث بالسلطة ولا يحدث التغيير في هذه الحالة إلا بتحدي النظام المتهدل بطريقة مباشرة.
- **النمط الثالث**:وهو ما يسمى بظاهرة الدول "المنهارة" أو "الفاشلة" وهي تلك الدول التي ترتمي في نزاعات فوضوية ومزمنة بسبب وجود الوسائل الكافية لرفع الدخول أو إقرار النظام.

وهنا يمكن القول أن النزاع ما هو إلا تعبير عن السياسة نفسها، وقد ذكر السيد كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة في تقرير عن إفريقيا قدمه إلى مجلس الأمن في أفريل 1998: "إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية والنتائج الحقيقية والمتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة وقد جرت العادة أن النصر السياسي يعني أن المنتصر يستولي على كل شيء، كل ما تعلق الثروة بالموارد الأولية والاعتبار وامتيازات المنصب، وعندما يفتقد القادة للمحاسبية والشفافية في النظام فإن عدم وجود نظم للضبط والمراقبة وعدم العمل بموجب القانون، مع غياب الوسائل

السلمية لإحداث عملية التغيير، أو استبدال القيادة، وعدم احترام حقوق الإنسان فإن مسألة بسط السلطة تصبح هامة للغاية وتصبح المخاطر على درجة عالية من الخطورة .

وبالنظر "للأمن" من منظور ضيق عكس ما فضل *آزار* ***Azar*** فإن النقطة المحورية تحدث أولا عندما لا ينظر إلى البوليس أنهم يمثلون السلطة الشرعية في الحفاظ عن القانون والنظام وتحدث ثانيا عندما تصعب السيطرة على التذمر المدني بواسطة الوسائل غير العسكرية، ففي هذه المرحلة وكما لاحظ " باري بوسين ***Barry Posen***" تصبح المعضلة الأمنية " ***Security***" مسألة عادية[143].

ثانيا : حشد الجماعة وديناميكية العلاقة بين الجماعات (العوامل ذات الصلة بالعلاقة) ***Relational Factor***

ركز آزار في متابعة للمصادر الرئيسية والعميقة للنزاعات المعاصرة على ما أسماه بمستوى *المجتمع* ***Societal level***، أو مستوى ما دون الدولة، وحدد هذا المستوى في الحاجات الإنسانية غير المشبعة وهوية الجماعات، كما أنه المستوى نفسه الذي وجد فيه مكان "العملية الدينامكية" والتي عزاها "لأفعال الجماعة وإستراتيجياتها" و"لأفعال الدولة وإستراتيجياتها " ولآليات مغروسة داخل *النزاع* ***Built in Mechanism*** .

1.فيما تعلق بأفعال الجماعة وإستراتيجياتها هناك جهود تمت لمتابعة الوسائل التي عبرت عن طريقها الجماعات عن مظالمها واتبعتها بحشد طاقاتها وتعبئتها، لشن تحدي بوسائل عسكرية في مواجهة القائمين على أمر السلطة، ومن ناحية قور ***Gurr*** تطرق إلى كيفية أن الشعوب القومية ودعاة الحكم الذاتي الإقليمي والنزاعيين في أوساط الجماعة والشعوب الأصلية ولخلايا متطرفة والطبقات العرقية وآخرون ينتقلون من المعارضة غير العنيفة إلى المعارضة العنيفة وهذا ما أسماه "تراجع الوقت" "***Time Lag***" الذي يحفز على الوقاية من النزاع في فرصة مبكرة فالأهداف عادة تشمل مطالب المشاركة السياسية، الحكم الذاتي، الانفصال أو السيطرة، وهي أهداف تجد خليفتها في المعاناة التاريخية والمشاعر المعاصرة في مواجهة الضغوط ثقافية والاقتصادية والسياسية[144]. كل ذلك من شأنه أن يشجع على عملية الحشد والتعبئة.

2.وبالنسبة لأفعال الدولة وإستراتيجياتها فهي في المقابل حاسمة، وهنا يتفق معظم المحللين مع آزار ***Azar*** بأن القمع والقهر أصبحا من الإستراتيجيات التي يقل التعامل بها في المدى الطويل باعتبارها إستراتيجيات عير فاعلة، وليس أدل على ذلك من الفرص التي ضاعت في سريلانكا من جراء تلك الإستراتيجيات.

وهناك ما أطلق عليه آزار ***Azar*** مصطلح الآليات المغروسة في النزاع نفسه ***Built in Mechanism*** والمقصود بذلك ديناميكيات تصعيد النزاع بين الجماعات وديناميكيات التخفيف من التصعيد، والتي تم تصورها في مثلث النزاع (الشكل 2):

الشكل (2): مثلث النزاع

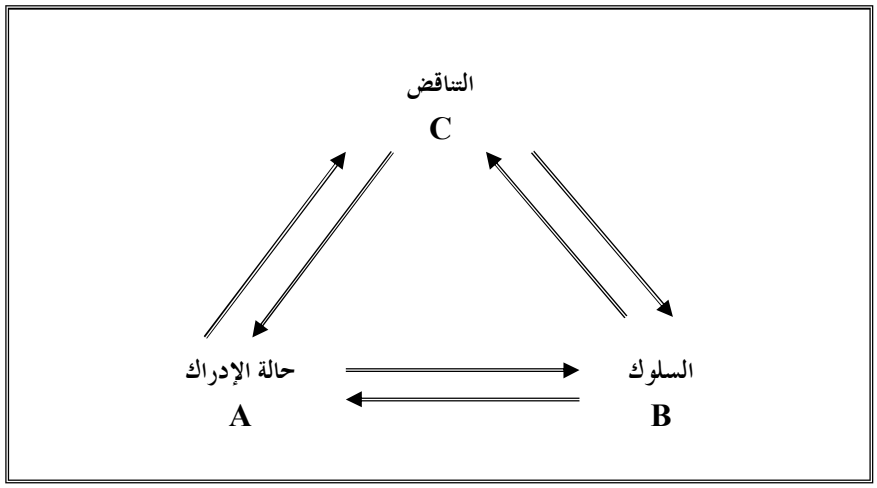

Source: Niklas.L; P Swanstron; Mikael.S; Weissmann.S "conflict conflict prevention; conflict management and beyond: a conceptual exploration." Central Asia-caucasus institute. 2005; p11.

قدم هذا النموذج "قالتونغ" في بداية الستينات من القرن الماضي ويشتمل هذا النموذج على خصائص كل من النزاعات المتماثلة والنزاعات غير المتماثلة.في آن واحد ، وأطلق على زواياه زاوية التناقض(C)، زاوية حالة الإدراك (A) وزاوية السلوك(B).

ويشير التناقض *Contradiction* إلى الوضع الحالي للنزاع والذي يبلور عدم التوافق في الأهداف بين أطراف النزاع سواء كان عدم التوافق هذا حاليا أو متوقعا في المستقبل و يسمى ميتشل *Metchell* هذا الوضع بعدم التوافق بين القيم الاجتماعية *Social Values* والبنية الاجتماعية *Social Structure*.

ففي هذا النزاع التماثل يقوم أطرافه بتحديد التناقض ومصالحهم وصراع المصالح بينهم أما في حالة النزاع غير المتماثل فإن الأطراف يحددون التناقض في العلاقة بينهم وصراع المصالح الناتج عن هذه العلاقة، أما حالة الإدراك *Attitude* فهي المكون الثالث في مثلث النزاع، فقد يعني التعاون أو القهر و قد يحمل إيماءات الوفاق و العداء[145].

ويؤكد "قالتونغ" بأن المكونات الثلاثة يجب أن تتوفر في وقت واحد في حالة النزاع الكامل فهيكل النزاع الذي لا يتضمن تصرفات *Attitudes* وسلوكا *Behavior* نزاعيا يعتبر نزاعا كامنا *Latent* أو نزاعا هيكلي *Structural* ويعتبر "قالتونغ" النزاع عملية ديناميكية تتغير فيها العناصر وتؤثر على بعضها البعض حيث لا يمكن أن يكون هناك تناقض في المصالح لا يؤدي هذا بدوره إلى حله من الإدراك تؤدي في الأخير إلى انتهاج سلوك معين.

ثالثا : مستوى النخبة والأفراد *Individual Elite level*

وفيه ينظر إلى النخبة والأفراد كمستوى للتحليل فالعنف بين الجماعـــات ينظر إليه كنتيجة للكراهية المتأصلة *Deep Seated Hatred* أو كنتيجة للعداءات القديمة *Ancient Animosities* والتي أزيح عنها الغبار بمجرد سقوط الهياكل المتسلطة الذي كانت تحتويها.

ويرى براون *Brown* أن الكتابات الأكاديمية تؤكد بشدة على عوامل المستوى الجماعي *Mass level* ولكنها ضعيفة في فهمها للدور الذي تلعبه النخبة والقادة في تأجيج الصراع وبسط العنف(146).

وعلى نفس الشكل فإن المشكلات الخارجية الرئيسية يتسبب فيها الجار السيئ *Bad Neighbor* وليس الجوار السيئ *Bad Neighborhood* فلماذا ينصرف الأفراد والنخب بهذه الطريقة ؟وهذا ما يوضحه الجدول رقم (05).

جدول 5: الأسباب المساعدة للنزاعات الداخلية

Proximate causes

	المحركات الداخلية	المحركات الخارجية
النزاع الذي تسببه النخبة	القادة السيئون	الجار السيئ
النزاع الذي تسببه الجماعات	المشكلات الداخلية السيئة	الجوار السيئ

Source: Brown(ed) 1996:597-582

ويجيب براون *Brown* على هذا السؤال من خلال ثلاثة متغيرات :

الصراع الطبقي الجاد حول كيفية إدارة شؤون الدولة والجريمة ضد سيادة الدولة وضمان السيطرة على مواردها والصراع بين الفصائل من أجل الاستيلاء على السلطة وذلك عندما يدفع افتقاد النخب للشرعية وبالتالي خوفها من فقدان الســـلطة يدفعها إلى اللجوء إلى اللعبـــة بورقة الجماعات الفئوية *Communal card* واللجوء إلى خطاب العرقية القومية ويطرح السؤال نفسه لماذا يتبعهم التابعون؟

ويعطي براون *Brown* سببين لذلك: الأول وجود عداء تاريخي بين الجماعات والثاني تصاعد المشكلات الاقتصادية وهكذا نجد تفسيرات على مستوى النخبة والأفراد وعلى مستوى أطراف النزاع وعلى مستوى الدولة وكل هذه العوامل تجتمع في ذلك النوع من النزاعات لتعمل على تفجيره(147).

رابعا : خيارات الدولة في التعامل مع النزاع المعاصر

إن دراسة قور *Gurr* حول الأقليات التي تواجه الخطر تشير إلى أن المعلومات المتاحة في تلك الدراسة أظهرت أن الوجهة التي يمكن أن تتجه إليها جماعات الأقلية تعتمد على مدى تجاوب الحكومة مع مظالمها التي

عبرت عنها. وعليه فإذا كانت الحكومة راغبة في الوصول إلى حلول، فإن جماعة الأقلية غالبا ما تنحى نفس المنحنى أما إذا كانت الحكومة قد اتخذت موقف متصلب أو قمعيا فإن جماعة الأقلية غالبا ما تفعل نفس الشيء، أما الخيارات فهي[148]:

أ- مقابلة المظالـــم *Addressing Grievances*:

و نعني به حسب *Gurr* بان الحكومات تستجيب لمطالب الجماعة وتبدي استعدادها للتجاوب فإن الأوضاع تتحسن ويكون هذا في شكل عقد بين الجماعة والحكومة حيث تبدي كل منهما نيتها في تنفيذ هذا التعاقد في شكل نصوص دستورية تنفذ وتشعر كل جماعة بالأمن الذي تشعر به الجماعة الأخرى.

ب- كبت المظالم و تجاهلها *Ignoring or Repressing Grievances*:

إن كيفية تجاوب الحكومات مع مظالم الجماعات تقترن عادة برؤيتها لمصالحها حيث يقود التنازل لإقليم معين أن يحفز باقي الأقاليم للمطالبة بحقوق مساوية مما يؤدي إلى انهيار الدولة وبالتالي تلجأ إلى تبني إجراءات عسكرية ضد هذه الجماعات تحت ستار تشريعات إعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ فتتعرض الجماعة العرفية للتعذيب أو القتل أو الاختطاف، غير أن مكاسب الدولة التي تحققها من جراء هذا تعد قصيرة الأجل حيث تفيد بعدا جديدا للمعاناة وتزيد الأحقاد وتختزنها في ذاكرة الجماعة العرفية وتقود إلى انفجار العنف في أشكال مختلفة .

خامسا : رسم خريطة النزاع *Conflict Mapping*

قد عرف ويهر *Wehr* رسم النزاع بأنها الخطوة الأولى في التدخل لفض نزاع محدد، وهذه الخريطة تغطي المتدخل وأطراف النزاع فهما واضحا لأصل النزاع وطبيعته وديناميكياته و احتمالات حله [149] .

حيث ينصح ويهر *Wehr* أن تنجز هذه الخطوة بمساعدة أطراف النزاع أو الوقائيين من داخل دائرة النزاع *Embedded Third Parties* وفقا لنموذج انكارنسيون *Encarnacion* حيث يضع هذا النموذج شريحة من المتدخلين تتراوح من مصطلح أطراف غير منخرطة *Uninvolved* في النزاع إلى مصطلح أطراف هامشية *Marginal* إلى مصطلح أطراف نشطة ومؤثرة .*Influential Active* فكلما وضعنا طرف من مركز الصراع في عملية فض النزاع كلما قلت مصالح ذلك الطرف، حيث يرى انكارسيون إدخال فكرة الأطراف الشعبية بمعنى أخر الأفراد و الجماعات التي يمكن أن تبرز من داخل الوضع تلعب دور الطرف المعني بحل النزاع وهذا ما يوضحه الشكل رقم (03) .

الشكل رقم (3): مكون التدخل في الصراع نموذج انكارنسيون Encarnacion

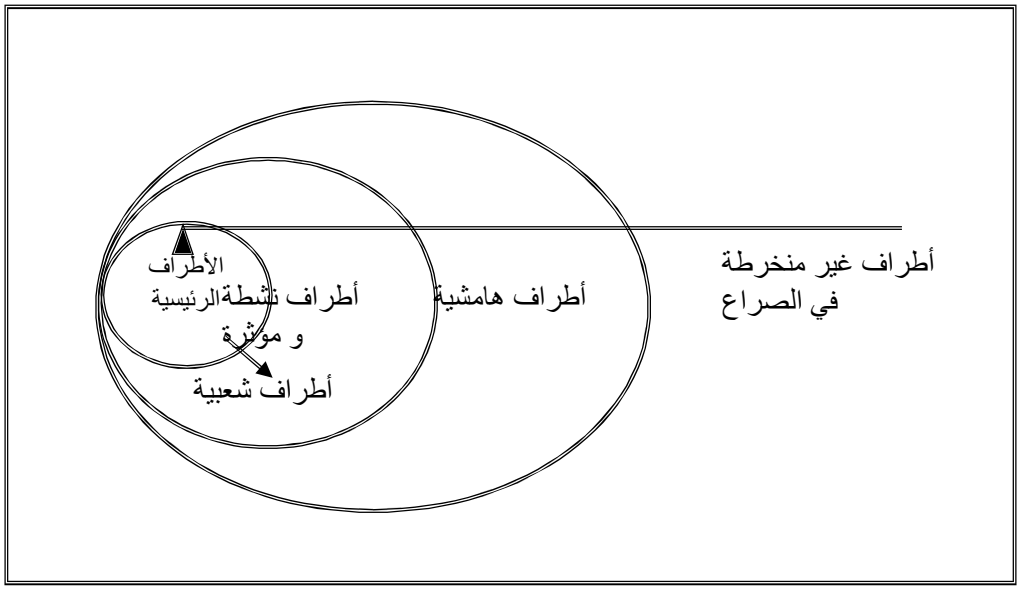

Source: Miall, rambotham and Woodhouse (eds) 1999.

هذا يؤدي إلى التحديد التالي[150] :

1- تغيرات في المحتوى، والتي يمكن أن تؤدي إلى تغيير وضعية النزاع، وتشمل المصالح والقدرات الخاصة بالطرف الثالث.

2- التغيرات داخل أطراف النزاع وفيما بينهم، ويشمل ذلك الصراع على القيادة الداخلية.

3- الوسائل الممكنة لتحديد الأهداف، وإيجاد وسائل بديلة لحل الخلافات .

4- الضغوط المحتملة.

5- كيفية التغلب عليها.

و هذا ما يلخصه الجدول رقم (06) :

جدول رقم(6): تحليل النزاعات، مرشد رسم خريطة النزاع.

ا – الخلفية

1- خريطة المنطقة.

2- وصف مختصر للقطر.

3- مختصر لتاريخ النزاع.

ب- أطراف النزاع و موضوعات النزاع:

1- من هم الأطراف الرئيسيون في النزاع ؟

- ما هي مجموعاتهم الفرعية الداخلية و ما هي دوائرهم التي يمثلونها ؟

(راجع حشد الجماعة و ديناميكية النزاع بين الأطراف).

2- ما هي موضوعات النزاع ؟

- من الممكن التمييز بين المواقف و المصالح (المصالح المالية و القيم و العلاقات)، و الحاجات. (انظر المواقف و المصالح و الحاجات) .

3- ما هي العلاقات التي تسود بين أطراف النزاع ؟

- هل هي علاقات تقوم على أساس عدم التماثل النوعي و الكمي (انظر النزاعات المتماثلة و غير المتماثل)؟

4- ما هي المفاهيم المختلفة لأسباب النزاع و طبيعته بين أطراف النزاع؟ (انظر حالة ايرلندا).

5- ما هو السلوك السائد للأطراف؟ هل النزاع يمر بمرحلة تصعيد أو عدم تصعيد ؟ انظر دائرة الوقاية و صنع السلام.

6- من هم زعماء الأطراف على مستوى النخبة و على مستوى الفرد ؟

- و ما هي أهدافهم و سياساتهم، و مصالحهم و قوامهم النسبية و ضعفهم ؟

ج-المحتوى: قطري، أو إقليمي، أو دولي من حيث العوامل:

1- على المستوى القطري (انظر دور الدولة) هل طبيعة نظام الدولة محل نزاع ؟ و إلى أي حد يعتبر جهاز الدولة منفتحا و قابلا للوصول إليه ؟

- هل توجد هناك مؤسسات و تنظيمات تعتبر كقنوات شرعية لإدارة النزاع ؟

- و ما هو مستوى التنمية الاقتصادية ؟ و هل توجد هناك سياسات اقتصادية تنموية ؟ وهل توجد هناك سياسات اقتصادية يمكن أن يكون لها اثر ايجابي .

2- على المستوى الإقليمي (انظر المصادر الإقليمية للنزاعات المعاصرة) كيف تؤثر العلاقات مع دول الجوار و المجتمعات على النزاع ؟ هل يتمتع أطراف النزاع بدعم إقليمي خارجي ؟ و من هم اللاعبون الإقليميون الذين يمكن أن يثق فيهم أطراف النزاع ؟

3- المستوى الدولي (انظر المصادر الدولية للنزاعات المعاصرة)، هل توجد هناك مصالح جغرافية خارجية في النزاع ؟ و ما هي العوامل الخارجية التي توقد النزاع ؟ و ما الذي يمكن من تغييرها ؟

إن عملية رسم خريطة النزاع هي برشامة، وربما يرغب المحللون في تحديثها عن طريق تتبع النزاع بصفة منتظمة، و يمكن أن يستخدم لذلك شبكات الانترنت و مواقع الإغاثة منها و مواقع فض النزاعات و الأمم المتحدة و المبادرات الدولية و المؤتمرات... الخ.

المصدر: محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الأول. الجزائر: دار هومة،2004، ص 214-215.

مما تقدم بهذا المبحث يمكن القول أن هناك تغير لطبيعة النزاعات ما بعد الحرب الباردة نظرا لتحول طبيعة ومصادر النزاعات الدولية ما بعد الحرب فبعدما كانت النزاعات تقتصر على النزاعات الحدودية فالآن انتشر النزاعات الاثنية والعرقية والتي تؤدي إلى تمادي هاته النزاعات للدول المجاورة بسبب وجود قبائل مشتركة بين أكثر من دولة، ويصل التحدي الذي تواجهه الحكومة في بعض الحالات بحيث يكون مصدره من الخارج تماما مثلما حدث في أفريقيا وفي منطقة البلقان وعلى طول حدود جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابقة في عقد التسعينات من القرن الماضي تعود إلى ما أفرزته نهاية الحرب الباردة حيث ألغت القواعد والحدود التي كانت تحكم النظام الدولي القديم و لم تكن معالم النظام الدولي الجديد قد اتضحت هذه الضغوط الدولية عرضت دول ما بعد نهاية الحقبة الاستعمارية للنصف في العديد من النواحي وأسهمت في خلق الأزمة التي واجهتها تلك الدول، والتي كانت من أعراضها نشوء النزاعات المعاصرة.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم في دراستنا هذه يمكن القول أن السمة المميزة لعالم ما بعد الحرب الباردة هو تغير نمط النزاعات من نزاعات دولية إلى نزاعات داخلية أدى بالمفكرين إلى تطوير مقاربات تساعد مضامين الدبلوماسية من أجل إدارة هاته النزاعات ومحاولة إيجاد حلول إن لم تكن جذرية فهي فهم هذا النوع من النزاعات كمقاربة الأمن الإنساني ومقاربة الدولة الفاشلة، وهذا ما أدى أن تحاول أن تجعلها ضمن قالب المفاوضات وبالتالي الوصول إلى تهدئة ومنه تحقيق السلم والأمن الدوليين.فحاولت الدبلوماسية بشتى أنواعها في في حل الكثير من النزاعات على الساحة الدولية . كما أن تحول طبيعة ومصادر النزاع جعل المفكرين يبحثون عن مضامين جديدة للدبلوماسية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة حيث ألغت القواعد والحدود التي كانت تحكم النظام الدولي القديم و لم تكن معالم النظام الدولي الجديد قد ظهرت.فنزاعات ما بعد الحرب الباردة لها طابع خاص وسمات معينة نظرا للمتغيرات الدولية في تلك الحقبة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قيمية .

فما هي التغيرات التي حدثت نهاية الحرب الباردة والتي أثرت بمجرى إدارة النزاعات الدولية؟

تمهيد

لقد تغير كثيرا وجه التاريخ منذ فجر العقد الأخير من القرن العشرين، وبدأت العلاقات الدولية تدخل مرحلة غابت عنها طويلا بفعل ما شهدته من إحداث وتطورات في بنية العالم، ومن ثمة خريطته السياسية وعلاقات القوى فيه.

وابرز هاته التحولات التي شاهدتها التسعينات هي نهاية أو اختفاء الاتحاد السوفيتي كقوة أعظم في إحدى كفتي ميزان العلاقات الدولية محافظا على توازنها من الاختلال وعلى نارها من الاشتعال.

لقد كان لهذه المرحلة الجديدة ملامح ومميزات صبغت مجرياتها وشكلت علامات بارزة فيها،وقد كان من أبرزها الأحداث السياسية والعسكرية بالإضافة إلى الأحداث الاقتصادية الجديدة التي ظهرت بعد انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي الذي كان الاتحاد السوفيتي حاضنه الرئيسي،ولهذا سنحاول في الفصل التركيز على دراسة هذه الظواهر الجديدة.

المبحث الأول:التغيرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة

لقد بدا العالم في أعقاب الحرب الباردة وكأنه مدينة كبيرة اختفت منها معالمها الرئيسية،فقد كانت الخصومة بين الشرق والغرب التي سيطرت على العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين النظير الجيوبوليتيكي لأفق مدينة ما،وبحلول عام 1991 كان هذا الأفق قد اختفى وتلاشت معه حدود ظلت قائمة زمنا طويلا.وسنحاول بهذا المبحث دراسة أهم التغيرات الجيوبوليتيكية التي أثرت في العلاقات الدولية.

المطلب الأول:نهاية الحرب الباردة والكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي

مع نهاية الثمانينات شهدت السياسة الدولية تحولات مهمة أدت إلى نهاية الحرب الباردة في أوروبا،ثم نهاية الكتلة الاشتراكية ونهاية الاتحاد السوفيتي،وقد بدأت تلك التحولات مع وصول *غورباتشوف* إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي سنة 1985،وذلك خلفا *لشيرنكو*(1984-1985).وقد كان الأخير بدوره خلفا *لبريجنيف* (1964-1982)،والذي شهد الاتحاد السوفيتي بعهده فترة ركود شاملة،أتى غورباتشوف برؤية جديدة أساسها إجراء إصلاحات سياسية في النظام السوفيتي في النظام الذي اسماه البيروسترويكا(المصارحة) والغلاسنوست (إعادة البناء)[1].

وفي اتجاه الانفتاح على الخارج وتعديل العلاقات مع الكتلة الغربية في اتجاه إنهاء الحرب الباردة وسباق التسلح.وقد طرح غورباتشوف تلك الأفكار في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في 25 فيفري-6مارس سنة 1986 وهو آخر مؤتمر عقده الحزب بصفته حزبا حاكما،وحصل على موافقة الحزب على تلك الأفكار[2].

هذه الأفكار جعلت المتشددين يحاولون الإطاحة والعودة بالنظام إلى ما كان عليه ففي الثامن عشر من أوت 1991 وللمرة الأولى في تاريخ السوفيتي منذ ثورة 1917 تسجل أول محاولة انقلاب عسكرية قامت بها لجنة أطلقت على نفسها اسم "لجنة الدولة لحالة الطوارئ" معلنة إقصاء الرئيس غورباتشوف وتكليف نائبه غينادي يانايف بالسلطات الرئاسية. وبتاريخ 22 أوت أعلن الرئيس غورباتشوف سيطرته التامة على الوضع وانه سيعود إلى مهامه مباشرة وهكذا فشل أول انقلاب[3].

بدا غورباتشوف في رفع يد الاتحاد السوفيتي عن النظم الحليفة في شرقي أوروبا، وقد ترتب على ذلك حدوث ثورات على تلك النظم ففي بولندا تقرر في 17 ابريل سنة 1989 إعطاء حركة "التضامن" العمالية المعارضة الطابع القانوني،واضطر الشيوعيين لأول مرة، إلى تكوين حكومة يرأسها رئيس غير شيوعي بدا في إدخال إصلاحات اقتصادية ليبرالية، وفي سنة 1990 انهار الحزب الشيوعي البولندي، وفي المجر حدث تحول سلمي نحو الليبرالية باتفاق الشيوعيين مع المعارضة سنة 1989 ، وفي السنة ذاتها فتحت المجر حدودها أمام الألمان الشرقيين الراغبين في العبور إلى الغرب عبر أراضيها مما

شكل بداية انهيار النظام الألماني الشرقي واستيعابه في ألمانيا الاتحادية وفي 2 أكتوبر سنة 1990، وتحت ضغط التحولات في ألمانيا الشرقية تظاهر التشيكوسلوفاك مطالبين بالإصلاح، وتم تكوين حكومة غالبيتها ليسوا من الشيوعيين[4].

وفي إطار سياسة الانفتاح التي انتهجها غورباتشوف اقترح في أوائل 1990 عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي لمناقشة قضايا الأمن الأوروبي والتي تم فيه إصدار وثيقتين هما "ميثاق باريس"،و"اتفاقية خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا" ،بموجب ميثاق باريس أعلنت الدول الموقعة انتهاء حقبة العداء وبدء حقبة جديدة من المشاركة.

بعد ذلك اتفقت دول أوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي على تصفية الكتلة الشرقية ففي يناير سنة 1991 تم الإعلان عن حل الكوميكون وفي 31 مارس سنة 1991 تم توقيع بروتوكول "بودابست" الذي تم بموجبه تصفية الهيكل العسكري لحلف وارسو، وفي أول يوليو من السنة ذاتها تم توقيع "بروتوكول براج" الذي لغى الهيكل السياسي للحلف أيضا[5].

وتتابعت الأحداث والقرارات التي تصب في خانة انهيار الوحدة السوفيتية وأهمها إعلان عشر جمهوريات من أصل 15 استقلالها*، ومطالبة جمهوريات البلطيق بانسحاب الجيوش السوفياتية من أراضيها قبل نهاية عام 1991.

وبالتالي تحررت أوروبا الشرقية كلها من الهيمنة المركزية السوفياتية في إطار علاقاتها الاقتصادية والعسكرية ،كما تحررت من الهيمنة المركزية الشيوعية في إطار نظمها السياسية الداخلية.

في الوقت ذاته كانت أزمة النظام السوفياتي تتصاعد وذلك نتيجة التناقض بين إدخال الإصلاحات الديمقراطية وجهود النظام الاقتصادي، فتصاعدت حدة التناقضات القومية والأزمات الاقتصادية،كما أن دول الكتلة الغربية اشترطت على غورباتشوف لمساعدة اقتصاديا إدخال تعديل في النظام السوفياتي نحو إنهاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة، وهو ما فعله غورباتشوف فقد عقد اجتماعا للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في 26 يوليو تم خلاله إعلان التخلي عن الماركسية –اللينينية وإسقاط مسمى الاشتراكية في اسم الاتحاد، وإلغاء القانون الاتحادي الصادر سنة 1922 بإنشاء الاتحاد السوفياتي وإقرار معاهدة جديدة تنشئ نظاما كونفدراليا يعطي للجمهوريات سلطات أوسع بما في ذلك حق الانفصال من خلال توقيع المعاهدة الجديدة، وتحويل الاقتصاد السوفياتي إلى اقتصاد سوق يقوم على بيع مشروعات الدولة للقطاع الخاص.

كما تم ضبط الأسلحة التقليدية في أوروبا ضمن اتفاقية القوات التقليدية المسلحة في أوروبا *Treaty On Conventional Armed Forces In Europe* والتي كانت لها وقع تاريخي كبير لأنها أكثر الاتفاقيات الدولية طموحا إلى الحد من التسلح والتواجد المسلح[6].

ففي المناخ ذاته توصل السوفيات والأمريكان إلى محطة أخرى وهي بدايات الوفاق بينهما وتتجسد هاته الأخيرة في إعلان الرئيسان بوش و غورباتشوف في ثالث محطة للوفاق في تموز 1991 اتفاق ستارت *START* بينهما والتي قضت بتخفيض كبير للترسانة الإستراتيجية لكل منهما[7].

وكان لهاته الاتفاقيات الأثر الكبير في إنشاء وفاق دولي خالي من الأخطار التدميرية التقليدية والنووية على السواء.

وقد ورثت روسيا مقعد الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن وترسانته النووية،ولكنها تحولت لكي تصبح قوة من الدرجة الثانية، كما تحولت إلى التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بالشروط الأمريكية، وقد اتبع الرئيس الروسي يلسن سياسة أوروبية أطلنطية *AURO_ATLANTIC* تقوم على قبول الرؤية الأمريكية للسياسة الدولية، وقد تجلى ذلك في البيان الصادر قمة يلسن وجورج بوش في فبراير سنة 1992 والمعروف باسم "وثيقة التعاون الأمريكي الروسي" ،وقد نصت الوثيقة على ستة بنود أهمها أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تعتبران أن العلاقات بينهما لم تعد علاقة الخصمين المتنافسين بل علاقات الصداقة والمشاركة، كما انه اعتبارا من تاريخ توقيع الوثيقة سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع بينهما من خلال صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما، فالمميز في هذه العلاقة هو القبول الروسي لمبدأ التفوق الأمريكي في السياسة الدولية[8].

بالأخير يمكن القول أن الرأسمالية ليست الوحيدة المسئولة عن فشل الاشتراكية وبالتالي انهيار الاتحاد السوفياتي، بل يرجع ذلك إلى فشل النظام من الداخل والبيروقراطية.

فلقد مثل عام 1991 نقطة مفصلية في تطور السياسة الدولية، فقبل شهور محدودة من حلول هذا العام انتهت رسميا الحرب الباردة بتوقيع ميثاق باريس في إطار مؤتمر الأمـــــن والتعاون الأوروبي، وفي هذا العام تم حل المؤسسات السياسية والعسكرية للكتلة الشرقية.

كل هذا خلق مناخ يوحي لمقدمات عملية ثابتة لنظام دولي جديد.

المطلب الثاني:النظام الدولي الجديد

إن السياسة الدولية بطبيعتها لا تتسم بالثبات الدائم، فهي تتأثر بمعطيات البيئة الدولية، فإنها تتصف بالحركة والتغير من فترة تاريخية إلى أخرى، مما يعني نسبية الديمومة أو الاستمرارية في أنماط أو تفاعلات السياسة الدولية.

والواقع أن التحولات المتتالية التي شهدها العالم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تعطي بوادر ظهور ملامح نظام عالمي جديد.

1. تصريحات بعض القادة السياسيين بشان ظهور النظام الدولي الجديد:

ونعني بالقادة السياسيين هنا كبار المسئولين في حكومات الدول الذي يصنعون القرارات بالنيابة عن دولهم، ويكون لتصريحاتهم دلالات مهمة في تحليل الأحداث التي تشهدها الساحة الدولية.

في شهر نوفمبر 1988 صرحت رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت تاتشر *MARGARET THATCHER* قائلة:"إن الحرب الباردة انتهت"[9].

فالتصريح بنهاية الحرب الباردة *THE COLD WAR IS OVER* يعني التلميح إلى وجود نظام عالمي جديد باعتبار الحرب الباردة كانت سمة بارزة لمرحلة النظام الثنائي القطبية الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أن حرب الخليج ساهمت بصورة كبيرة في تعريف النظام الدولي كونها مثلت فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان عن ما اسماه الرئيس بوش نظام دولي جديد حين قال أن عالمنا جديد فاسم أي بلد سوف يسمى هذا القرن...إنني أقول انه القرن الأمريكي.

وكما يقول سمير أمين أن قرار حرب الخليج قد اتخذ في واشنطن بكل حرية بوصفه إحدى الوسائل المنوي استخدامها لمنع تشكل الكتلة الأوروبية، وذلك عن طريق إضعاف أوروبا (عبر السيطرة الأمريكية المنفردة على النفط) وإبراز هشاشة الفزاعة القديمة المستهلكة_الخطر الشيوعي_بتهديد جديد _الخطر القادم من الجنوب_[10].

فلقد دشن الحديث الرئيس الدولي الأول،بعد سقوط جدار برلين وهو حرب حرب الخليج طرازا جديدا للتدخل الامبريالي طبقا لرأي البعض، كنتيجة مباشرة لنهاية ثنائية الأقطاب والمتميزة بمحاولة التفرد في تنظيم العلاقات بين الدول، ويجب أن تكون هذه الحرب كاشفا ومحللا منطقيا للأقوياء ،في الشرق الأوسط،بعد زوال القوة السوفياتية، ومن الواضح أن النفط العربي هو الرهان الأساسي في حرب الخليج،التي كانت حرب أمريكية باعتراف بريجنسكي المستشار السابق لرئيس الولايات المتحدة كارتر،عندما قال:"أنها أمريكية 90%،وأمريكية فيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد والوليد حديثا،وعزز هذا القول آرثر تسيزنجر المستشار الأسبق للرئيس الأمريكي حين قال"...هذه الحرب،هي في المقام الأول،حرب أمريكية ،ليس لمنظمة الأمم المتحدة سوى دور الغطاء والتبرير الدولي"، وهكذا أصبح المبدأ الأساسي والهام مرتبطا بالنظام القائم

على هيمنة الولايات المتحدة بجميع الوسائل، مثل التفوق العسكري والثقافي والعلمي، ليضمن لها السيطرة السياسية بحيث أصبحت واشنطن تعتبر نفسها أنها معنية بكل ما يجري في العالم[11].

وفي اجتماع مجلس الأمن الذي انعقد على مستوى القمة في نيويورك يوم 1992/01/31 أشار وزراء بريطانيا ،في كلمته الافتتاحية قائلا:نحن نجتمع في وقت يتسم بتغير بالغ الخطورة والأهمية،منذ سنة واحدة فقط تصدى المجلس لتحدي غزو العراق للكويت، وواجه المجلس ذلك التحدي بنجاح كبير، ويفهم من هذا القول أن رئيس الوزراء البريطاني كان يشير إلى أن أحداث حرب الخليج قد شكلت في مجملها علامة بارزة من علامات التحول إلى النظام العالمي الجديد[12].

وهناك تعريف مبسط ومكثف لمفهوم النظام الدولي الجديد وهو يعني الأساس القانوني والعرفي (لما فيه من قوانين وأعراف ومواثيق مكتوبة أو شفهية) الذي تقوم عليه العلاقات بين الدول من حيث تحديده لطبيعة العلاقات وفقا لمصالحها ولميزان القوى القائم فيما بينهما من جهة أخرى،ثم تفرضه باعتباره الناظم والمرجعية في العلاقات الدولية ،الذي ينبغي العودة إليه في إقرار أو رفض مستوى معين أو حاله محددة في العلاقة بين دولة وأخرى،أو بين منظومة من الدول وما يماثلها[13].

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تستهدف من وراء إدارتها لازمة الخليج الثانية إرساء قواعد"نظام دولي"_بالمدلول الدقيق لهذا المصطلح على محو ما قلنا_دفاعا عن الشرعية الدولية أو تحقيقا لتطلع البشرية إلى السلام والأمن والحرية وسيادة القانون،على حد زعم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش،وإنما كانت تستهدف في حقيقة الأمر تحقيق عدة أهداف تعكس مصالحها الوطنية وتهيئ لها تكريس هيمنتها العالمية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ويمكن أن نجمل ابرز هذه الأهداف فيما يأتي:

- **فرض معايير وأنماط جديدة للسلوك الدولي**:باعتبارها مصورة على مقتضى المصالح والأهداف الأمريكية لكي تتخذ أساسا للتعامل الدولي حيث أظهرت أن العالم الثنائي القطب لم يكن سائر،نحو التحول إلى عالم متعدد الأقطاب وإنما يتجه نحو عالم أحادي القطبية تحت الهيمنة الأمريكية التي تحدد معايير الخطأ والصواب فيما يتصل بالسلوك الدولي[14].

2. **الإبقاء على تماسك المعسكر الغربي،والتمكين الاستمرارية انطواء الدول الصناعية الكبرى تحت اللواء الأمريكي:**

وذلك ضمانا لاستمرارية النسق الدولة الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أي أن يكون صلة وصل بين الولايات المتحدة التي تشكل المركز، وبين الدوائر التابعة، القريبة والبعيدة عنها، في المجالين السياسي والعسكري ويقع ضمن هذه الحلقة أربع مجموعات[15]:

- **المجموعة الأولى**:وتضم الاتحاد الأوروبي.

- **المجموعة الثانية**:فسيكون مركزها روسيا وهنا من الصعب إعطاء صورة محتملة لما ستكون عليه أحوال هذه المجموعة،وقد تحدث في هذه المجموعة المكونة من بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق وحلف وارسو المنهار.
- **المجموعة الثالثة**:التي يطلق عليها اسم المجموعة "الصفراء" التي تشكل اليابان فيها دور قطب .
- **المجموعة الرابعة**:وهي تضم ما يطلق عليه اسم الشرق الأوسط المنطقة التي تحتوي على النفط ويشكل الكيان الصهيوني في فلسطين ،دور القطب فيها.

أما مراكز هذه الدوائر،في الوقت الحاضر،فهي لندن وموسكو وطوكيو وتل أبيب،وتحاط هذه الأقطاب الأربعة بأحزمة من البلدان الحليفة والصديقة والتابعة المرتبطة مع واشنطن مباشرة.

ومن الواضح أن الإستراتيجية الأمريكية تستند على التفوق العسكري عكس ما شاع بعد انهيار المعسكر الشيوعي عن زوال أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية لكن حرب الخليج أكدت على مفهوم العنصر العسكري لضمان النصر في أية حرب أو القيام بمهمة الردع،وكون الولايات المتحدة،الدولة التي يحق لها التدخل في شؤون العالم بعد إثبات فشل النظام الاشتراكي يصبح وجود ترسانة عسكرية قوة ومعززة، الوسيلة الأكثر فعالية لضمان الهيمنة، وتحدد درجة تفوق القوة العسكرية الأمريكية بالميزانية،ويشكل الانتصار الذي تحققه الولايات المتحدة في مجال التسلح في السوق العالمي، والدور الذي تلعبه صادراتها العسكرية إحدى أهم الحجج الدعائية لصالح تفوقها العسكري،وإحدى الوسائل الأكثر فعالية لاجتذاب خصومها لاتخاذ موقف ردع ذاتي[16].

وبالتالي تفضيل الخيار العسكري على الخيارات الأخرى المتاحة في معالجة القضايا والأزمات الدولية فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أن انفردت بقيام النظام العالمي الجديد إلى استخدام القوة العسكرية في كثير من الحالات مع تحريض الدول الأخرى بل ممارسة الضغط عليها لمشاركتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إقامة تحالفات دولية لمعالجة الأزمات الدولية الطارئة،ومن ابرز الأمثلة حرب أفغانستان التي بدأت يوم2001/10/7 تحت مبرر مكافحة ما وصفته ب "الإرهاب الدولي" على اثر الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية يوم 11 سبتمبر 2001 .

3. ممارسة الهيمنة على مركز القرار في هيئة الأمم المتحدة ويبرز ذلك بشكل واضح في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي،وفي هذا الصدد يشير الباحث محمد الأطرش إلى أن هناك أمثلة كثيرة تشير بوضوح إلى أن السلوك الأمريكي،قد اضعف لدرجة كبيرة دور الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن،إذا أصبح هذا الأخير وبدرجة كبيرة أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن بعض القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بعض القرارات التي صدرت مجلس الأمن في تصعيد العقوبات ضد العراق كما أنها تعمل على تمرير مواقفها وسلوكياتها في السياسة الدولية تحت غطاء الشرعية الدولية،وذلك

من خلال استغلال مكانتها في مجلس الأمن الدولي،كالاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في أمور شتى ومن ابرز الأمثلة على ذلك مبادرتها لحمل مجلس الأمن الدولي على اتخاذ القرار رقم 1373 بتاريخ 2001/09/28 لتشكيل تحالف دولي لمحاربة ما وصفته ب "الإرهاب الدولي"،ذلك القرار الذي وصفه السفير جان دافيد ليفيت رئيس مجلس الأمن وقتئذ بأنه"صناعة للتاريخ"[17].

4. التفسير الأحادي للمتغيرات الدولية:

فالولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع معطيات البيئة الدولية في إطار يخدم أهدافها ويتلاءم مع استراتيجياتها الدولية ،ولهذا فهي تنظر للمتغيرات الدولية من منظور مصالحها دون أخذها في الاعتبار مصالح الدول الأخرى،فمثلا تنظر إلى أسلوب المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي على انه عمل إرهابي وكذا نظرتها إلى كل عمل يهدد مصالحها أو أمنها، في حين لا تنظر بالمنظور نفسه إلى سلوكياتها العدوانية،أو إلى السياسة القتل والتدمير التي تنتهجها إسرائيل ضد العرب في فلسطين المحتلة.

ونظرا لعمودية العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد بحكم وجود نظام القطب الواحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية،فان التحدي الذي يواجه مركز القيادة العالمية لم يظهر من طرف الفواعل الدولية التقليدية(الدول،المنظمات الدولية والإقليمية) بسبب التخوف الرسمي لحكومات الدول من اليد الطولى للولايات المتحدة الأمريكية،فالتحدي الذي ظهر أمام السياسة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد أخذت تتبناه فواعل دولية أخرى غير حكومية،كالتنظيمات السياسية الإقليمية والعالمية ومنظمات التحرر المختلفة وغيرها[18].

5. خصائص النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة:

تطورت العلاقات الدولية خلال القرن العشرين تطورا سريعا نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أدى إلى زيادة الاتصال والترابط بين شعوب الأرض في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية،الأمر الذي دفع إلى تبلور فكرة الوحدة الإنسانية،وقد تميز النظام الدولي المعاصر بخاصية الاعتماد المتبادل التي أدخلت الدول في تفاعلات تعاون وظيفي لإشباع الحاجات المتنامية لشعوبها،وقد أكد عدم قدرة الدولة مهما بلغت إمكاناتها من العيش بمفردها،لان أهدافها المتمثلة بتحقيق النمو الاقتصادي الدائم و الرفاه الاجتماعي المستمر ولدت قناعات بمحدودية قدرتها على انجاز هذه الأهداف ما لم يتم الاعتماد على غيرها[19].

وقد اوجد نظام الاعتماد المتبادل بشبكة من المصالح المشتركة،وادخل موضوعات جديدة إلى اهتمام العلاقات الدولية كقضايا حقوق الإنسان والبيئة والإرهاب وغيرها،باعتبارها أن ضرورات العيش المشترك بين الدول،تتطلب أن يكون حل المشكلات الدولية المعاصرة دوليا لا وطنيا فقط.

واثر انهيار الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية حصلت تحولات بنيوية وقيمية في النظام القائم على الثنائية القطبية ،وحل توازن القوى في العلاقات الدولية الذي يقوم على فرضية الشراكة والتعاون بدلا من المنافسة والمواجهة.

وقد ارجع مورتون كابلان *MORTON KAPLAN* بقاء النظام الدولي و انهياره إلى التفاوت في القدرات الاقتصادية والعسكرية و التكنولوجية والعلمية والحضارية بين الدول المركزية المكونة له،وفي الوقت نفسه ارجع ظاهرة تعدد النظم الدولية إلى هذا العامل أولا،والصراع بين هذه الدول من اجل تحقيق التفوق في هذه القدرات ثانيا،كما حدد ستة نظم لكل منها خصائصه ومقوماته التي تتحكم في نمط تفاعلاته،وهي نظام توازن القوى ونظام القطبية الثنائية الهشة والمحكمة والنظام الدولي الهرمي العالمي ونظام وحدة الفيتو[20].

ويمكن تحديد طبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة استناد إلى الأبعاد الرئيسية الآتية[21]:

1. انتشار موارد القوة في النظام الدولي،ولعل المدلول السياسي لذلك هو اهتزاز الأساس الموضوعي للنظام الثنائي القطبية ونظام القطبية الأحادي كذلك،ولاسيما أن عدد الدول التي تملك عناصر القوة الشاملة في النظام الدولي لا يزيد على عشر دول وهي:الدول الصناعية السبع بالاظافة إلى روسيا و الصين وربما الهند،وقد شكلت الدول الصناعية السبع منتدى خاصا بها تقرر فيه مصير الاقتصاد العالمي والجانب الأكبر من السياسة الدولية،لذا يصبح النظام الدولي محكوما من هذا المنتدى الاقتصادي الضيق لا من خلال الأمم المتحدة التي تشكل غالبية أعضائها دولا صغيرة تعاني عملية التهميش قوية لعدم امتلاكها عناصر القوة الصناعية والتكنولوجية،وهو ما يعني احتكار الدول الكبرى المذكورة آنفا عملية صنع القرار الدولي،ومن ثم اتجاه العلاقات الدولية نحو طابع حكم الأقلية،فيؤدي ذلك إلى انتهاج سياسة القوة في النظام الدولي.
2. تعبر نهاية الحرب الباردة عن انتصار النموذج الغربي القائم على القيم الليبرالية والرأسمالية،وهو ما شجع على ترويج نمط الحياة الغربية والقيم الديمقراطية بوصفها النموذج السياسي الأمثل لدول العالم،وقد رافق ذلك نوع من التحول نحو السوق الحرة والسياسات الاقتصادية الليبرالية،وهو ما شجعته المؤسسات المالية الاقتصادية الدولية من خلال تكثيف ضغوطها على الدول لإتمام ذلك التحول نحو السوق الحرة والسياسات الاقتصادية الليبرالية،وهو ما شجعته المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية من خلال تكثيف ضغوطها على الدول لإتمام ذلك التحول،وهكذا حدث تغيير في مضمون الاهتمامات التقليدية للدول من صون حقوق السيادة والأمن إلى اهتمامات تخدم أهداف الاعتماد المتبادل القائمة على تحقيق الرخاء الاقتصادي ومتطلبات الرفاهية الاجتماعية التي تحقق إلا عبر التعاون الدولي و حل المشكلات الدولية الجديدة بالاعتماد على نظم دولية وظيفية.

3. ارتباط وجود نظام دولي متعدد الأقطاب بوجود عملية استقطاب بين مراكز القوة فيه،وهو ما لا يحصل إلا باحتدام التناقضات بينها في المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الإيديولوجية أو الإستراتيجية،بما يؤدي إلى تجزؤ وحدتها وتنافسها ،وقيام كل منها ببناء كتلة دولية حولها لتحقيق التوازن لفترة من الزمن بينهما،ومن الملاحظ أن التفاعلات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية بين الدول التحالف الرأسمالي يشوبها الكثير من الخلافات الحادة،لكنها لا ترقى إلى درجة التناقض الكامل في المصالح،بحيث تؤدي إلى وجود عملية استقطاب،بل أن هذه الدول قادرة على احتواء هذه الخلافات من خلال توفير أدوات حلها سلميا كمنظمة التجارة العالمية التي احتوت النزاعات التجارية بينهما،ومما يلاحظ أيضا أن التنافس الاقتصادي بين هذه الدول قد أحيا الحساسيات الثقافية والأمنية بينهما.
4. قيام الأمم المتحدة بدور مهم في تحقيق الاستقرار الدولي من خلال ما تصدره من قوانين،ووضع حلول للمشكلات الدولية وخاصة تلك المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين،وإذا كانت الحرب الباردة أدت إلى شلل أجهزة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية بسبب الإفراط في استعمال حق النقض في مجلس الأمن .ويلاحظ أن الأمم المتحدة لا تهتم إلا بالنزاعات الدولية التي تلقى اهتمام الدول الكبرى،كما أن أعمالها لم تسفر عن أية نتائج عند بحثها لنزاعات لا تلقى اهتمام الدول الكبرى،وفي بعض الأحيان يكون دور الأمم المتحدة احتفاليا وختاميا بعد قيام إحدى الدول الكبرى بالجهد السياسي و الدبلوماسي وربما العسكري لوضع نهاية للصراعات الإقليمية،وخير مثال على تهميش دور الأمم المتحدة هو استبعادها من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي،وهو ما رسم حدودا لدور الأمم المتحدة،الأمر الذي أكده أداؤها الضعيف في يوغسلافيا السابقة والصومال وفي ضبط عمليات التسلح،وهكذا لم تؤد نهاية الحرب الباردة إلى تفعيل دور الأمم المتحدة إلا بالحدود التي سمحت بها الدول الدائمة العضوية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تستدعي للتعامل مع أزمات معينة وتستبعد في أزمات أخرى مماثلة ،وفقا لإرادة هذه الدول،فالمشكلة الرئيسية تكمن في هيكلة صنع القرار الدولي ولا سيما في ظل تهميش الجمعية العامة وتجميد محكمة العدل الدولية.

والجدير بالذكر قبل تحديد الاحتمالات الممكنة لتطور النظام الدولي في المستقبل الإشارة إلى انه برغم بروز اتجاهات جديدة بعد انهيار نظام الثنائية القطبية لم تترسخ هذه الاتجاهات لتصبح قواعد تحكم التفاعلات الدولية وتسيطر على الفوضى الدولية،فالنظام الدولي يشهد تغيرات بنيوية وقيمية في الهرم القوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين مختلف الوحدات الدولية مع العلم أن القيم السياسية التي حكمت النظام الدولي منذ واستفاليا ما تزال قائمة،فالقوة والمصلحة تعدان القيمتين المركزيتين في النظام الدولي،بحيث تكون الدولة حرة بمقدار قوتها ،كما أن القوة لا تقف إلا عند حدود القوة التي تعترض طريقها،وما يجري على الساحة الدولية

ليس إلا صراعا بين القوى ويكون الحق بجانب الأقوى،ولا تحصل التسوية إلا عند توازن القوى،أما المصلحة فتستمد شرعيتها من القوة التي تحميها أو تدعم تحقيقها،وتزداد مصالح الدولة بزيادة قوتها فيترتب على ذلك وضع المبادئ الأخلاقية جانبا،فالوسائل كلها مشروعة وشريفة مادامت من اجل تحقيق الهدف المطلوب،بحيث يكون المعيار الوحيد للحكم على الوسيلة هو نجاحها في تحقيق أهدافها.

وهو ما يتضح من قول وليم كوبلن *WILLIAIM COPLIN* أن النظام الدولي لا يطالب بالخضوع المطلق للقانون،كما انه غير مرادف للسلام والاستقرار،والسبب في عدم الربط بين القانون والاستقرار،يعود إلى أن القانون يسعى لتحديد سلوك الدولة وبيان ما هو مسموح لها وما هو محرم عليها،الأمر الذي يجعل القانون ايجابيا عندما تقبله الدولة برضاها وسلبيا عندما تجبرها عليه دولة أخرى.

وإذا كان القانون الدولي يعكس الإجماع الدولي على القيم والمعايير المشتركة بين الدول التي تعمل على الحد من استخدام القوة في علاقاتها المتبادلة لإيجاد نوع من الاستقرار في ظل الفوضى الدولية ولا مركزية السلطة،فان القانون الدولي في حقيقته"يعكس تاريخيا" أي تغير في علاقات القوة داخل النظام،ومن ثم يعكس مصلحة الدولة أو الدول الأقوى وقيمها السياسية والثقافية،ولذلك تلجا هذه القوى إلى صياغة قواعد قانونية تحقق مصالحها الوطنية من خلال إيجاد الشرعية الدولية،المدعمة بالقوة،ومن مصلحة هذه القوة كذلك أن توجد قبولا عاما بهذه القواعد حتى تعطي الشرعية لنظامها الدولي وقيمها[22].

بالاعتماد على الخصائص الأربع السابقة يمكن وضع مسارين لتطور النظام الدولي:**المسار الأول**:مسار نظام كتلي هرمي يقوم على تعدد مراكز القوة في النظام الدولي دون أن يصاحب ذلك حدوث عملية استقطاب فيما بينها،إذ تتغلب عوامل التجانس والاعتماد المتبادل على عوامل التنافر،ومن ثم تتوحد مراكز القوة فيما بينها،ولكنها تترتب على نحو هرمي تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم لفترة طويلة مقبلة ثم تتلوها أوروبا واليابان فبعض المراكز الدولية الأخرى،وعلى المستوى الوسيط من الهرم يوجد عدد مراكز القوة الإقليمية المسموح لها بالعمل في مناطقها بحرية،على حين يتم تهميش المراكز الإقليمية الأخرى وتحطيمها،كما يقوم جوهر هذا النظام الدولي على قدرته في السيطرة على التناقضات الدولية وتوجيهها لمصلحة التوسع العالمي المستمر للرأسمالية العابرة للقوميات،وهو نظام يقبل التغير في حدود معينة شرط إلا تتعارض مع المصالح الجوهرية لدول قمة النظام،ولذلك يسعى هذا النظام لتسوية النزاعات الدولية والداخلية ويقبل إعادة رسم الخرائط السياسية الجغرافية في القاعدة لبعض المناطق ،ويسمح برفع المطالب من خلال نظام قنوات معينة ويقمع أي تمرد على هذه القواعد المشروعة للتعبير عن مطالبها[23].

أما **المسار الثاني**:لتطور النظام الدولي في المستقبل فهو مسار نظام كتلي توازني،بحيث تحدث عملية استقطاب،وتتغلب عوامل التجزؤ على عوامل الوحدة والتجانس بين المراكز المتنافسة في إطار توازني،وربما يساعد على ذلك استمرار تفاقم صعوبات الاقتصاد الأمريكي وتدهور،وتصاعد الضغوط الانعزالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بما يؤدي إلى فك ارتباطها جزئيا ببقية العالم،كما يتم تكوين تكتل تجاريا في جنوب

شرق آسيا حول اليابان وتتكتل الولايات المتحدة الأمريكية في النافتا وأوروبا في الاتحاد الأوروبي،لكنه يواجه بتحديات متمثلة بالسيطرة على التناقضات الدولية وحل المشكلات الدولية المتفاقمة،و لا سيما ثورة القوميات والحركات العرقية التي تفرض إعادة رسم الجغرافيا السياسية وتعديل نظام الدول القائم أحيانا[24].

وعلى الرغم من تعدد التحليلات حول طبيعة بنية النظام الدولي الراهن،فانه يمكن القول أن الساحة الدولية تشهد منذ انهيار الاتحاد السوفياتي نظاما دوليا أحادي القطبية،تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة دون أي منازع من الدول الأخرى،حيث يرى جوزيف ناي أن القوة المرشحة للعب دور القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية،لا تملك جميع مقومات القوة التي تمكنها من لعب هذا الدور،إذ أن روسيا تعاني مشكلة اقتصادية،وستأخذ إصلاحاتها الاقتصادية عدة عقودا حتى تتخلص من الضعف الاقتصادي،أما الصين فهي دولة نامية برغم استمرار معدلات النمو العالية لسنوات قادمة،كما تفتقد أوروبا التي توازي الولايات المتحدة الأمريكية سكانيا واقتصاديا الوحدة السياسية التي تمكنها من العمل كقوة عالمية مفردة ،وبينما تحظى اليابان بالقوتين الاقتصادية والتنمية،فان مكانتها فيما يخص مصادر القوة العسكرية وفي الإطارين الحضاري والإيديولوجي محدود جدا[25].

ولذلك أصبح النظام الدولي بعد الحرب الباردة اقرب إلى الأحادية القطبية،وتهيمن عليه منظومة الدول الراسماليه بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،الأمر الذي أدى إلى حدوث تناقض بين القواعد القانونية الدولية التي تحكم التفاعلات الدولية وبين توزيع القدرات الشاملة في النظام الدولي،وهذا التناقض اوجد حالة من الفوضى في معالجة المشكلات الدولية لما بعد الحرب الباردة جراء عدم ملائمة القواعد القانونية لحكم التفاعلات الدولية الجديدة،وهو ما أسفر عن وجود أزمات عدة في النظام الدولي بدت فيها الشرعية الدولية التقليدية المستمدة من القواعد القانونية التي أوجدها نظام القطبية الثنائية عاجزة عن حل المشكلات الدولية الجديدة،وفي الوقت نفسه بدت آليات تسويتها تعكس التوزيع الجديد للقدرات الشاملة في النظام الدولي،وهذا التناقض دفع بالدول الرأسمالية المهيمنة إلى أن تعد ميثاق الأمم المتحدة غير صالح لحكم التفاعلات الدولية الجديدة،ولذلك يجب تطويع مبادئه وتكييفها للتلاؤم مع الواقع الدولي الجديد[26].

المطلب الثالث:نتائج التغيرات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة

لقد كان لنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد الأثر البالغ في تغيير مسرى العلاقات الدولية ومن بين نتائج هاتين الحدثين مايلي:

1. أن حقبة ما بعد الحرب الباردة دفعت تغييرات الحدود التي حولت جماعات من الناس إلى أقليات في بلدان جديدة بشكل مفاجئ وإجباري،بعد أن ظلوا عقودا بل حتى قرونا جزءا من الأغلبية في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها،إلى بذل جهود مسلحة لتغيير تلك الحدود،وكان ذلك هو سبب اشتعال حروب البلقان خلال التسعينات على يد الصرب الذين كانوا جزءا من الجماعة القومية الأكبر في يوغسلافيا ولكن وجدوا أنفسهم أقلية في الدولتين السياديتين الجديدتين كرواتيا والبوسنة وفي وضع ضعيف وغامض في إقليم كوسوفا اليوغسلافي عندما تفكك الاتحاد اليوغسلافي ضد رغبتهم [27].

كما ساد بعض هذه الدول حروب أهلية وحركات انفصال أبرزها حركة جوهر دوداييف في الشيشان والتي توجت بمقتله في النصف الأول من شهر نيسان 1996 ،دون أن تنتهي مشكلة المطالب القومية للشعب الشيشاني الراغب بالاستقلال عن الاتحاد الروسي وفي 1 تشرين الأول 1997 طردت حكومة الشيشان ممثلي روسيا في العاصمة غروزني بعدما رفضت موسكو السماح لوفد شيشاني بالتوجه جوا إلي باكو[28].

لقد ترك انهيار الاتحاد السوفياتي ملايين الروس في هذا الوضع وخلق أقليات روسية جديدة في أوكرانيا وفي دول البلطيق الثلاث (استونيا ولاتفيا وليتوانيا) وفي كازاخستان ومن بين هذه الدول كانت إمكانات نشوب الحرب في الأربع الأخيرة منها بالنسبة للدولة الأولى، وكان محور الخلاف بين روسيا وأوكرانيا حول ملكية أسطول البحر الأسود، كما أن وضع شبه جزيرة القرم أثار أقوى المشاعر لدى الروس لارتباطهم الخاص بالقرم، وفي العقد الأول من حقبة ما بعد الحرب الباردة أدارت الحكومتان الروسية و الأوكرانية علاقتهما بشيء من البراعة وقاومتا إلى حد كبير إغراء تحسين موقفهما أمام مواطني دولتهما من خلال دخول كل منهما في خصومة مع الأخرى،وبرغم من أن العلاقات بين الاثنتين لم تخل من الصعوبات إلا أنهما اتفقتا على نقل الأسلحة النووية السوفياتية الموجودة في أوكرانيا إلى روسيا عام 1994 و أبرمتا معاهدة في 1998 تم بمقتضاها تأجير قاعدة سيقاستوبل البحرية لروسيا لمدة عشرين عاما.

كما واجهت موسكو اضطرابات سياسية على طول حدودها الجنوبية مع الجمهوريات السوفياتية السابقة في منطقة القوقاز واسيا الوسطى،وقامت روسيا بنشر قوات داخل حدودها في أماكن كانت قد حكمتها حديثا في بعض الأحيان لم تغادرها أبدا ،وما جعلها ترسل قوات هناك هو تلبية لطلب الحكومات المحلية وكذلك الخوف من إمكانية امتداد الاضطراب شمالا في الأراضي الروسية.

2. كان لتفكك الكتلة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي انتهاء لعملية توازن الرعب،صحيح أن روسيا قد ورثت القوة النووية والصاروخية للاتحاد السوفياتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن،ولكنها دخلت

في عملية انهيار لاقتصادها الداخلي ما جعلها تطلب معونات اقتصادية من الغرب و أضحت توافق الإستراتيجية الأمريكية عكس ما كان في الحرب البادرة، وهذا الأمر كان واضحا في وثيقة كامبد ديفيد التي وقعها الرئيسان يلسن وبوش سنة1992 .ولهذا فان روسيا لم تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية في أي مشكلة دولية، وفي الشرق الأوسط احتكرت الولايات المتحدة عملية التسوية السياسية، وتم تهميش الدور الروسي ،ومن ثم بدأت الولايات المتحدة في عملية تصفية الحسابات مع كل الدول الرافضة للنموذج الأمريكي مثل كوريا الشمالية،ليبيا والعراق والسودان مستثمرة في ذلك هامش المناورة الواسع الذي تتمتع به كقوة عظمى وحيدة[29].

3. **الحد من دور الدولة القومية**:يتسم النظام الدولي الراهن بتعددية قطبية في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية في المجال العسكري،وفي الوقت الذي تتراجع فيه الأهمية النسبية للقوة العسكرية في مقومات القوة الشاملة،تتنامى أهمية القوة الاقتصادية والتقنية والحضارية فيها كأساس لتقدم الدولة،خاصة وان زيادة ظواهر الاعتماد المتبادل وتكوين الكتل التجارية الكبرى قد دعما الاهتمام الوطني والدولي بالأوضاع الاقتصادية على حساب الأوضاع الأمنية مع زيادة التنافس وإطلاق حرية آليات السوق،وهو ما أعاد ترتيب عناصر قوة الدولة في النظام الدولي،ودعم صعود عدد من القوى الاقتصادية المنافسة التي تتمثل في اليابان وأوروبا والصين مقابل تراجع القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية،بما يعني مطالبة هذه القوى الصاعدة بدور في صنع القرار الدولي،فيحتم ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التراجع عن اتخاذ القرارات بمفردها وتخليها عن مفهوم الهيمنة المطلقة[30].

وإذا كان تراجع عامل القوة العسكرية في حل النزاعات الدولية يعني التحول إلى أساليب التسوية السلمية خاصة مع تغير موضوعات النزاعات الدولية،وتزايد أهمية دور الآليات الاقتصادية في حلها ضمن إطار المفاهيم الليبرالية الغربية،فان القوى الاقتصادية العملاقة ستحتل قمة الهرم السياسي والاقتصادي العالمي،وهنا يبرز دور المصلحة الوطنية كقاعدة ارتكاز ومحور للحركة تدور حوله العلاقات الدولية،وهو ما يصبغ السياسة الخارجية للدول بطابع البرجماتية والمرونة في ظل انكماش أهمية الصراعات الإيديولوجية التي حدت البدائل والخيارات الوطنية الحرة.

ومع انتشار المفاهيم الليبرالية الغربية تمكنت القوى الاقتصادية العملاقة من تقليص دور الدولة القومية بالاستغناء عن بعض الوظائف الأساسية التي تقوم بها،فمثلا بعد انتهاء الحرب الباردة ظهرت فكرة الجيش المحترف،فألغت فرنسا نظام التجنيد الإجباري عام 1996 الذي هو ثمرة الثورة الفرنسية،لان الدولة لم تعد بحاجة إلى قوة عسكرية لتفتح الأسواق الخارجية،لقدرة الشركات المتعددة الجنسية على دخول أي دولة دون منافسة إلا من شركات مماثلة،كما أن الدولة فقدت رمزا آخر لسيادتها يتمثل في وظيفة صك النقود،فلا توجد عملة واحدة ذات السعر الصرف ثابت،كما ضعفت دور البنك المركزي في ضبط أسواق الصرف الخاصة والعالمية،بالإضافة إلى تخلي الدولة عن إدارة المرافق العامة وتقليص خدمات نظام التامين الاجتماعي[31].

وبفعل نظام الاعتماد الدولي المتبادل تغير مفهوم الدولة،فبالاظافة إلى التفاعلات التقليدية بين الدول،برزت تفاعلات جديدة تتم عبر الدولة فلا يكون احد طرفي التفاعل ممثلا دولة أو منظمة دولية حكومية،بما يعني عدم قدرة الدولة على عزل البيئة الداخلية عن تأثيرات البيئة الدولية المختلفة،الأمر الذي اضعف السيادة القانونية للدولة على بيئتها الداخلية[32]،فالتحولات التي افرزها عصر المعرفة المعلوماتية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ترك انعكاساته على العناصر الأساسية للدولة،لان هذه التحولات لا تعترف بحدود الجغرافيا السياسية،وهو ما جعل الحكومة تفقد سلطتها على اقتصاد يسير في طريق العولمة،بل تتقاسم سلطاتها السياسية والاقتصادية التي تشكل جوهر السيادة مع رجال الأعمال وأصحاب الشركات وأعضاء المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وزعماء الأقليات والمجموعات السياسية.

ومثلما أسهمت التكنولوجيا بدور مركزي في تطوير نظام الدولة الوطنية من خلال إيجاد التماسك والتضامن الداخليين،واحتكار الدولة لأدوات القهر والضبط الداخليين ومن ثم استقرار السلطة السياسية فيها،أسهمت التكنولوجيا أيضا في تراجع دور الدولة في مرحلة تالية،من خلال فرض تخليها عن الكثير من مفاهيم السيادة التقليدية بحفظ بقاءها،كما زادت من فرص التعاون الدولي لإيجاد الحلول،للمشكلات الدولية الحديثة وأوجدت موضوعات جديدة للتعاون والنزاع،وعمقت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.وقد أفقدت التكنولوجيا الدولة الوطنية وظائف أساسية كانت تؤديها وأثبتت فشلها في حماية الطبيعة الإقليمية لها من خلال ثلاث تحديات أساسية وهي[33]:

1) **التحدي الاقتصادي**:لقد جسدت الثورة الصناعية والتكنولوجيا فكرة الاعتماد المتبادل بحيث جعلت كل دولة في حاجة ماسة إلى الدول الأخرى لتوفير مستلزمات منتجاتهم السلعية وتسويقها فادى هذا إلى وضع الأمن الاقتصادي لكل دولة تحت رحمة الدول الأخرى.
2) **التحدي القيمي**:جعلت ثورة الاتصالات والمواصلات من حماية الأقاليم ومنع تسلل القيم والأفكار مهمة شبه مستحيلة ،فادى ذلك إلى تزعزع الوظيفة التربوية والقيمية للسلطة السياسية،بسبب تقلص فاعلية أدوات الرقابة والسيطرة،كما أسهمت في خلق ثقافة إنسانية عالمية تلعب دورا أساسيا في تخفيف التوتر الدولي،ودعم السلام والأمن العالميين.
3) **التحدي الأمني**:غيرت التكنولوجيا العسكرية الحديثة مفهوم الأمن التقليدي وحرمة الحدود السياسية، كما حل مفهوم الأمن الجماعي بعد ضعف القدرات الدفاعية للدولة الوطنية، وبرزت ممارسات السياسية القوة والنفوذ تقوم على الأساليب الاقتصادية والدبلوماسية.

وقد عملت هذه التحديات على التغيير من أولويات الدولة،فالمصالح الإنسانية تحد من حرية الدولة في رسم علاقاتها الخارجية،فمثلا اضطرت الادراة الأمريكية في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عام 1991 إلى الكشف عن البنود التفاوضية المتعلقة بأمور الصحة والهجرة والعمالة والتلوث وحماية الأطفال تحت ضغط المنظمات غير الحكومية،وهو ما يعني أن عالم المفاوضات المغلقة قد تغير[34].

وهكذا أضعفت الثورة التكنولوجية قدرة الدولة على ضبط عمليات تدفق الأفكار والأموال والسلع والبشر عبر حدودها ،فقلل هذا أهمية الحدود السياسية والجغرافية السياسية،كما أوجدت اقتصادا عالميا "مدولا" بفعل ظواهر الاعتماد المتبادل وعولمة الأنشطة الاقتصادية،فدفع هذا نظام الدولة الوطنية نحو التهميش،ومن ثم إلى تقليص والتغيير في المفهوم التقليدي للسيادة لمصلحة المفهوم النسبي لها و لمصلحة هياكل سياسية جديدة تعد عاملا في العلاقات الدولية.

4. تشجيع النموذج المنتصر في الحرب الباردة لاقتصاد السوق وترويج الديمقراطية في الدول التي تعيش مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق،فيجعل ذلك الدول تواجه بالكثير من التحديات كتامين الأموال بشكل سريع للتعامل مع الكلفة الاجتماعية والاقتصادية ذات الانعكاسات السياسية الخطيرة لعملية التحول،وهو يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي وتهديد السلم الاجتماعي وتغذية التطرف،بكل إشكاله،ويدعم ذلك الشعور بفقدان الموقع الدولي،ومن الجدير بالذكر أن دول العالم الثالث ولا سيما دول القارة الإفريقية هي الأكثر تأثرا بعملية التحول نظرا إلى عوامل عدة منها:ضعف الدولة وعدم رسوخ مؤسساتها ،وتفاقم مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية مع تناقص قدرتها على التصدي لها،وتدني قدرتها التكنولوجية،وضعف اطر التعاون الإقليمي بينها،فيزيد هذا الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب أصلا[35].
5. **إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والنزاعات الاثنية**:حيث تشجع الأولى_ولو مرحليا_تكريس الهويات الاثنية والطائفية ومحاولة التعبير عنها سياسيا،الأمر الذي يؤدي إلى حصول توتر في الدولة المتعددة القوميات،ويسمح لها مع انهيار النظم السياسية الشمولية والسلطوية،باعتباعها ردة فعل باتجاه التمرد أو رفع سقف مطالبها القومية،ولا سيما أن فشل نموذج الدولة التحديثية ويؤدي إلى بروز الجماعات التي تطالب بالتعبير السياسي والثقافي عن ذاتيتها[36]،فيؤدي ذلك إلى خلق نزاع بنيوي في الدولة وتصعب تسويته،ويجري عندئذ البحث عن حل يقوم على الاستمرار في دوامة العنف المقيد أحيانا أو الاستمرار المصطنع القائم على القمع أو مزيد من التفتت الذي يؤدي إلى مزيد من العنف.
6. **انتشار قيم حقوق الإنسان**:يحاول النموذج المنتصر في الحرب الباردة ترويج قيم الديمقراطية واقتصاد السوق كنموذج امثل للعالم،وان الديمقراطية لا تدخل في حروب ضد بعضها بعضا،كما تؤدي الليبرالية الاقتصادية إلى الديمقراطية من خلال إيجاد نوع من اللامركزية وتقييد دور الدولة التدخلي،ولانفتاح على الخارج،والسماح بوجود جماعات ضغط مختلفة تمثل المصالح المتعددة.

وخلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا عام 1993 تمت أول مرة في تاريخ العلاقات الدولية عولمة الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمعنى العربي فقد وافق المؤتمر على أن تعد الديمقراطية أساس شرعية نظام الحكم،من خلال إتاحة الفرصة للشعب لتغيير حكامه بصفة دورية عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة لأنها أفضل السبل لحل المشكلات.

أما أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان فهي الأتي[37]:

1) لم تعد مسالة حقوق الإنسان كما كانت في الماضي مسالة فردية تعالج في نطاق القوانين والنظم الداخلية بل أصبحت في الوقت الحاضر قضية عالمية وإنسانية تهم كل إنسان وتهتم بكل إنسان.
2) عكس انهيار المعسكر الاشتراكي إخفاق إيديولوجيته وأدى ذلك إلى اعتناق دول ذلك المعسكر للفكر الغربي وهو ما دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العالم،ولا سيما أن النظم الديكتاتورية قد فقدت الحماية التي كانت موجودة أثناء نظام القطبية الثنائية،حيث أزال تغير البيئة الدولية هذه الحماية وكشف ضعف هذه النظم السياسية التي بدأت تأخذ بإصلاحات سياسية في طريق تحقيق الديمقراطية،خاصة وان الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية عدت المساعدات الاقتصادية وتسهيل منح القروض المالية.
3) تعزيز أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال مراقبة حقوق الإنسان،فمثلا أنشئ عام 1994 منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة،كما تقوم"منظمة العفو الدولية"و"أطباء بلا حدود" وغيرهما بدور نشيط في حماية حقوق الإنسان.
4) إن حقوق الإنسان أصبحت تحصن الخطاب السياسي الوطني بالشرعية وتبعد تهمة الديكتاتورية والاستبداد عن ممارساته خصوصا مع انتهاء مرحلة الاستعمار وتزايد الوعي الديمقراطي في الدول النامية.
5) إن فقدان هذه الحقوق الإنسانية للاحترام كان على مر العصور سببا في انهيار المجتمعات واشتعال الحروب،وقد تمخضت كل ثورة سياسية واجتماعية عن إعلان لحقوق الإنسان،ولذلك أصبحت عظمة الدولة وتقدمها يقاسان بمدى احترامها لمبادئ حقوق الإنسان وتوفير الضمانات القانونية والعملية لها،وقد فشل الكثير من الدول في تحقيق حاجات مواطنيها الاقتصادية،في الوقت الذي اتبعت فيه أساليب الحكم الفردي وما نجم عنها من قمع الحريات وانتهاك الحقوق.
6) تسعى منظمات الإغاثة الدولية لربط المساعدات الإنسانية للدول التي تعاني الكوارث والمجاعات والتي هي في معظمها من صنع الإنسان وبين حرية حركة هذه المنظمات فترك هذا أثره في خلخلة أفكار الدول النامية وقيمها،ولاسيما عند مطالبة هذه المنظمات للدول بتغييرات هيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا كرست نهاية الحرب الباردة إجماعا دوليا حول اقتصاد السوق وحقوق الإنسان وفقا للنمط الغربي ليتحول النظامان إلى نموذج كوني إلزامي،من اقتدى به فسوف يأخذ نصيبه من العناية والاهتمام ومن خالفه فقد عزل عن العالم،بل أصبحت حقوق الإنسان قيما مرجعية لسلوكات الدول ومعايير للمساعدات ومنح القروض.

وقد دافعت الدول الغربية أثناء مؤتمر فينا عن العمومية في تطبيق مفاهيم حقوق الإنسان،بينما دافعت الدول النامية عن منطق النسبية في تطبيق،من اجل التخفي وراء هذه الشعارات بالإبقاء على النظم غير الديمقراطية فيها،كما عدت هذه الدول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحقوقا فعلية،بينما عدتها الدول الغربية مظاهر للنشاط الاقتصادي،كما نجحت الدول الغربية في جعل مسؤولية الرقابة عن مدى التزام الدول باحترام حقوق الإنسان وتطبيقها للصكوك الدولية،في هذا الشأن،مسؤولية المجتمع الدولي من خلال إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ليكون الرقيب العام،وهو ما يفعل دور المنظمة العالمية في مراقبة حقوق الإنسان ولا سيما في تلك الدول التي تنتشر فيها ظواهر الحروب العرقية والدينية[38].

وبعد اهتمامات متقطعة بقضايا حقوق الإنسان في العلاقات الدولية،تحتم على دول العالم الاستجابة للظاهرة الجديدة المتمثلة بان حقوق الإنسان قد أصبحت مسالة أساسية في العلاقات مابين الدول،حيث أن الطريقة التي تعامل بها الدولة مواطنيها لم تعد مسالة داخلية خاصة بها،بل تستطيع الدول والمنظمات الدولية أن يكون لها شان في ذلك،ولذلك يؤكد الكثير من الدول بشكل متزايد على حقوق الإنسان فيؤثر ذلك في وظيفة العلاقات الدولية وبنيتها القائمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وقد استخدمت الدول الغربية حقوق الإنسان خلال الحرب الباردة كوسيلة إيديولوجية في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى وضد الكثير من دول العالم الثالث المناوئة للسياسات الغربية،واستطاعت بهذه الوسيلة تحقيق أهدافها في تقويض النظم الاشتراكية،وبانتهاء الحرب الباردة لم تعد الحكومات الغربية مضطرة إلى الحد من الجهود التي تبذلها لدفع قيمها السياسة قدمها،خشية أن تدفع الدول النامية إلى المعسكر الاشتراكي،كما أن الضغوط الرأي العام العربي والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام اثر ،في زيادة اهتمام الحكومات الغربية بحقوق الإنسان في سياستها الخارجية،حيث لا تستطيع تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان،ولا سيما أنها تستخدمها كوسيلة من وسائل المنافسة الاقتصادية،فالدول الغربية مثلا موقف تجاه الصادرات التي يدخل فيها إنتاج أعمال المسجونين في الصين أو عمل الأطفال في تايلندا،بحيث تمكن مسالة حقوق الإنسان الدول الغربية من الضغط على الدول النامية التي حققت نجاحات اقتصادية،فدول جنوب شرق آسيا.مثلا حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي الذي قلص النفوذ الغربي فيها بحيث لم يعد توقف المساعدات الاقتصادية مؤديا إلى وجود أزمات لديها،بل أن المساعدات أصبحت وسيلة سياسية لدفع المصالح الغربية إلى الإمام لكون هذه المنطقة سوق ومصدرا للبضائع الوسيطية للصناعات الغربية،ولذلك تستخدم حقوق الإنسان للضغط عليها.

وهكذا فان مشكلة تسييس حقوق الإنسان في النظام الدولي قديمة،لكنها تنطوي على أبعاد جديدة،نتيجة ما طرا من تغييرات على صناعة القرار الدولي جراء تغير الموازين الدولية،وما أسفر عن ذلك من اتساع رقعة التدخل العسكري في بلدان العالم الثالث عامة،ويترتب على تسييس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مشكلة ازدواج المعايير في تناول القضايا المطروحة وتغليب الظروف السياسية في معالجة القضايا الدولية،فيضع ذلك

حسبانه أطراف النزاع لمعالجة الانتهاكات ولذلك تجاهل النظام الدولي انتهاكات حقوق الإنسان في دول معينة كإسرائيل مثلا،واتخذ إجراءات فعالة في دول أخرى كالصومال مثلا[39].

وتظهر الانتقائية في التعامل عند قيام منظومة الدول الرأسمالية باستخدام المنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان وفق عوامل الهيمنة على النظام الدولي بحكم تمويل أنشطتها أو توفير الأساس القانوني أو السياسي للقيام بعملها،ومن ثم أصبح تحرك هذه المنظمات الدولية مرهونا بالمصالح الوطنية لها،وأصبحت إثارة قضايا حقوق الإنسان وحق التدخل الإنساني تنصرف إلى الدول التي تحتفظ بنظم سياسية واجتماعية واقتصادية مخالفة للايدولوجيا الرأسمالية،ولا سيما الدول الصغيرة من دول العالم الثالث التي أصبح التوظيف السياسي لمفاهيم حقوق الإنسان فيها يهدد استقرارها السياسي وتماسكها الاجتماعي،لان ذلك يشجع بعض العناصر الداخلية في هذه الدول على زيادة الاحتقان الداخلي لإمداد هذه الدول الرأسمالية الكبرى بهذه الحجة بدلا من العمل الوطني الداخلي لتحقيق المطالب وهو ما يسهم في تعميق الأزمات وتفجير الصراعات الداخلية.

7. **المشكلات الحدودية والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية**:حيث شكلت مسالة "أين ينبغي أن توجد الحدود" لب كثير من الصراعات في العقد الأول بعد انتهاء الحرب الباردة فقد كانت صراعات روسيا المحتملة مع جيرانها وصراع الصين الفعلي مع تايوان وتقسيم الجزيرة الكورية والحروب في البلقان والصراع الفلسطيني الإسرائيلي والغزو العراقي للكويت والتوتر بين الهند وباكستان حول ولاية كشمير الهندية والحرب الأهلية الانغولية جميعها نزاعات حدودية بصورة أو بأخرى، ولذا كان من المتوقع أن يسهم في إحلال السلام وضع معيار عالمي واحد لتقرير ترسيم الحدود، وكان من الطبيعي أن تتجه الأنظار لبلدان مركز العالم أملا في أن تطرح مثل هذا المعيار[40]، وأثناء انعقاد اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة لأول مرة في يناير 1992 حيث طلب مجلس في اجتماعه من السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي إعداد توصيات لمشروع قيام نظام للأمن الجماعي الدولي، وقد تقدم السيد بطرس غالي بمشروع اسماه أجندة من اجل السلام *AN AGENDA FOR PEACE* وكان أهم ما ذكره في أجندته "بأنه يعتقد بان عصر السيادة المطلقة والاستثنائية قد انتهى"[41].

ومنذ ذلك الحين أصبحت مبادئ التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق السلام مرتبطة ببعضها البعض.

أما فيما يخص التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية فبالاظافة إلى التسويات السلمية التي جرت خلال العامين 1988 و1989 والتي اعتبرناها من جملة المقدمات العلمية للنظام العالمي،فقد استمرت هذه التسويات السلمية للنزاعات الإقليمية للنظام العالمي،فقد استمرت هذه التسويات السلمية للنزاعات الإقليمية خلال العامين 1990 و1991 أيضا حتى أصبحت كذلك من ملامح النظام الجديد ،وكانت الجهود التي بذلت لتحقيق هذه التسويات مزدوجة:الجهود المباشر لتسوية النزاع ذاته سواء من قبل الأطراف المعنيين بهذا النزاع أو بواسطة دولة عظمى أو بإشرافها، والجهود الوقائية للتقليل من حدوث مثل هذه النزاعات أو بضبطها،وذلك

من خلال برامج نزع الأسلحة ذات التدمير الشامل ، أو عدم تزويد الدول الصغرى ،لا سيما دول الشرق الأوسط بالسلاح ،ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة قد لخص مشروعية هذا الأمن الإقليمي في إطار "الدفاع الجماعي عن النفس"*COLLECTIVE SELF DEFENCE* الملحوظ في المادة 51 من الميثاق والتي تشكلت بالاستناد إليها أنظمة دفاعية مثل "حلف الأطلسي ووارسو" وحتى ميثاق الدفاع العربي المشترك و غيرها.

كما تم اعتماد التسوية السلمية للنزاعات الدولية سواء تمثلت هذه التسوية بالطرق الدبلوماسية والسياسية والحقوقية وهنا يفترض أن يشار إلى وضع حد نهائي لكل مظاهر العنف و الإكراه سواء كانت تلك المظاهر تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر،كذلك ينتظر أن تتبلور الدعوة إلى إيجاد قواسم مشتركة واطر جامعة لنشاطات الدول بشكل تعاوني متناسق(42).

وفي إطار هذه الترتيبات الأمنية الإقليمية الملحوظة في المادتين 52و53 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة واللتين شجعتا على إنشاء مثل هذه المؤسسات،شرط أن لا تحول دون ممارسة مجلس الأمن الدولي مسؤولياته الأساسية لحفظ السلم و الأمن الدوليين،ويتم هذا ضمن مرحلتين:

الأولى تتعلق بتسوية النزاعات الدولية أو المحلية التي تهدد السلام العالمي والتي يتولاها المجلس بالاستناد إلى الفصل السادس من الميثاق (أي التي تتم بقبول الدول المعنية)،و**الثانية** تتعلق بالإجراءات التنفيذية التي يقوم بها المجلس في حال ردع أي عمل عدواني أو تهديد للسلام أو إخلال به،وذلك بالاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق أي التي يتخذها المجلس كعقاب ملزم بصرف النظر عن قبول الدولة المعنية،والتي يمكن أن يستخدم فيها القوات المسلحة لإعادة السلام الدولي.

ومنه فان الأمن الإقليمي قد تعني واحدة من خيارات الثلاث:الحفاظ على السلام بين دول إقليمية متجاورة بواسطة توازن عسكرية مقبول من هذه الدول، أو استقرار المناطق الإقليمية ذاتها ضد أي مقاومة لأنظمتها السياسية من الداخل أو من الخارج أو إدارة العلاقات الخارجية، مع هذا الإقليم أو ذاك لإبعاد هكذا مقاومة خارجية ولتامين الحركة الاقتصادية بينهما.

كانت هذه ملامح ونتائج النظام الدولي الجديد حيث من دواعي اهتمام المجتمع الدولي بالنزاعات الداخلية، فهناك العديد من الأسباب لا تصب كلها في منع انتشار النزاعات كما أنها لا تخلو من احتواءها لأجندة خفية يعززها انتقائية مجلس الأمن التي تقف وراءها مصالح دول كبرى،حيث أصبحت المشاكل العرقية الأعذار التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك برفع شعار التدخل الإنساني، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في:

- الخوف من ظاهرة انتشار النزاعات حيث صدرت إحصائية عام 1995 تشير إلى 35 دولة قد عانت من انفجار النزاعات الداخلية بسبب أنشطة ساهمت فيها دول الجوار عبر الحدود بصورة أو بأخرى وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي.

- ما يترتب على انتشار النزاعات معانات إنسانية كاللجوء والمجاعات وانتشار الأمراض والأوبئة وقد تصل إلى حد القيام بالإبادة الجماعية كما حصل في البوسنة عام 1992 والصومال،ورواندا خلال عام 1994 [43].
- تورط دول الجوار في النزاعات الداخلية وانعكاساته الإقليمية و هناك ثلاثة اتجاهات تنطلق من عامل الجوار[44]:

– **الاتجاه الأول**:تمثله حالة اللجوء فعمليات القتل أو التطهير تؤدي إلى لجوء عدد كبير إلى الدول المجاورة.

– **الاتجاه الثاني**:الدعم العسكري الذي تقدمه دول الجوار لأحد أطراف النزاع وقد يتجه الدعم إلى حكومة أو جماعات.

– **الاتجاه الثالث**:أما إذا اتفقت الدولتان دولة الجوار ودولة التمرد على مقاومة ذلك التمرد فان اتجاها ثالثا يظهر لعامل الجوار يتمثل في القيام بدوريات عسكرية مشتركة على الحدود.

- النزاعات الداخلية وما يترتب عليها من اضطرابا في الأوضاع الداخلية للأمن الإقليمي لا يهدد استقرار دول الجوار والمنطقة فحسب، وإنما تهدد مصالح الحكومة[45].

وفي دراسة رصدت خلال عام 1997 لوحظ أن القارة الإفريقية شهدت تزايدا في عدد النزاعات حيث كان لنصف النزاعات المذكورة صلة بدول الجوار،وكانت النزاعات التي تم رصدها خلال الفترة وعددها 103 نزاعا منتشرة في 69 مكانا في العالم منها 42 وصلت إلى الحرب الأهلية

وفقا لمعيار الذي وضعته جامعة ابسالا *UPPSALA* في دراسة بعنوان *UPPSALA CONFLICT DATA PROJECT* وهذا ما يوضحه الجدول رقم 07[46].

جدول رقم07: النزاعات الداخلية على أساس التوزيع الإقليمي خلال الفترة (1989–1997)

سنوات النزاع	أوروبا	الشرق الأوسط	آسيا	إفريقيا	أمريكا	كل الأقاليم
1989	2	4	19	14	8	47
1990	3	6	18	17	5	49
1991	6	7	16	17	5	51
1992	9	7	20	15	4	55
1993	10	7	15	11	3	46
1994	5	5	15	13	4	42
1995	5	4	13	9	4	35
1996	1	5	14	14	2	33
1997	0	3	14	14	2	33

Source : Wallenston.p.and sollenberg.n.1998

وبالنظر إلى الجدولين(08)و(09):

جدول رقم08: النزاعات الداخلية المسلحة في إفريقيا خلال العام 1995

دولة	تاريخ بدء النزاع	أطراف النزاع	عدد النازحين	عدد القتلى
انغولا	1975	الحكومة ضد الاتحاد الوطني لتحرير عموم أنجولا/ Unite	2000.000	300.000
بورندي	1972	التوتسي ممثلين في الحكومة ضد الهوتو	300.000	100.000
بورندي	1993	التوتسي ممثلين في الحكومة ضد الهوتو	700.000	100.000
كنيا	1992	الحكومة ضد القبائل كيكويو و لوهيا ولووا	300.000	1500
ليبيريا رواندا	1989	الحكومة ضد الجبهة الوطنية القومية ليبيرية	1700.000	150.000
رواندا	1990	الهوتو ممثلين في الحكومة ضد التوتسي f p r	2000.000	800.000
الصومال	1990	اتحاد المؤتمر الصومالي usc ضد فضائل متعددة	1000.000	400.000
سيراليون	1991	الحكومة ضد الجبهة الثورية المتحدة RVF	660.000	10.000
جنوب السودان	1983	الحكومة ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLA	4500.000	1200.000
الجزائر	1992	الحكومة ضد جبهة الإنقاذ الإسلامي FIS و الجماعة الإسلامية المسلحة	40.000	30.000
مصر	1992	الحكومة ضد الجماعات الإسلامية المسلحة	1500	1000

Source: Michael Embrown (Ed) 1996.4.5.6

جدول رقم09: النزاعات الداخلية المسلحة و مواقعها (1989–1997)

مستوى النزاع	1989	90	91	92	93	94	95	96	97	كل السنوات
نزاع محدد **Minor**	15	16	18	23	15	16	12	17	12	46
نزاع متوسط **Intermediate**	14	14	13	12	17	19	17	13	14	15
حالة الحرب **War**	18	19	20	20	14	7	6	6	7	42
كل النزاعات	47	49	51	55	46	42	35	36	33	103
كل الأماكن	37	39	38	41	33	32	30	29	26	69

Source: Uppsala conflict data project

و بالنظر إلى الجدولين 08-09 نلاحظ انحسار النزاعات المسلحة منذ 96-97 في أوروبا و الشرق الأوسط و أمريكا على عكس إفريقيا و آسيا وهذا يرجع للتعقيدات الإقليمية للنزاعات الداخلية وهذا يوضحه الجدول رقم 10.

جدول رقم 10: حالات التعقيدات الإقليمية للنزاعات الداخلية

الإقليم	تعقيدات النزاع	عدد النزاع	عدد الحروب	سنة الحروب
أوروبا	القوقاز والبلقان	14	6	%100
الشرق الأوسط	فلسطين وكردستان ، إيران، العراق	7	4	%67
آسيا	آسيا الوسطى جنوب غرب آسيا،جنوب شرق آسيا	10	5	%42
إفريقيا	الجنوب الإفريقي، غرب وسط إفريقيا، شرق وسط إفريقيا الساحل القرن الإفريقي، غرب إفريقيا	22	12	%86
الأمريكيتان	أمريكا الوسطى	4	2	%50
الجملة		57	29	%69

Source: Wallensteen, p, and sollenberg, N, 1998.

ولغرض التخفيف أو حل تلك الترتيبات الإقليمية التي ذكرناها سابقا وكما تم إنشاء مجلس للسلم والأمن في إفريقيا ذلك أن تلك المنظمات يهمها تطوير قواعد السلوك الدولي و الحفاظ عليها *Norms Of International Behavior* .

لقد انعكس الاهتمام الدولي بالنزاعات الداخلية في زيادة أنشطة الأمم المتحدة الذي وافق عليها مجلس الأمن من ناحيتين الكم و النوع ومن أمثلته:

- استقلال ناميبيا،وهي آخر مستعمرة افريقية تنال استقلالها عام 1990 ومن المعروف أن الأمم المتحدة قد انشات مجلسا خاصا لناميبيا دعته *United Nations Transition -UNTAG Assistance Group* كانت مهمته مساعدة ناميبيا على تطوير أوضاعها وبالتالي تحقيق استقلالها
- تقليل نسبة التأزم في الصحراء الغربية والبحث عن حلول ناجحة لها.

ما يمكن استنتاجه مما تقدم في هذا المبحث أن لهذه التغيرات الجيوسياسية بنهاية الحرب الباردة إلى تفكك الاتحاد السوفياتي نهاية إلى الإعلان عن نظام عالمي جديد أدت إلى تغيير خارطة العلاقات الدولية بظهور دول أخرى جديدة كانت قبلا ضمن الاتحاد السوفياتي ، إضافة إلى ظهور بؤر توتر عديدة بدول مختلفة ، مثل ما حصل بالشيشان وكوسوفو والصومال .

كما أدى إلى ظهور تغيرات على المستوى الاقتصادي العالمي هاته الأخيرة ستكون محور دراستنا بالمبحث الثاني فما هي هذه التغيرات الجيو اقتصادية ؟

المبحث الثاني:التغيرات الجيو اقتصادية

في العقد الأول من حقبة ما بعد الحرب البادرة شهد تغيرات جيو اقتصادية نحو التحول إلى إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى(كالاتحاد الأوروبي) نحو ما يعرف بالعولمة الاقتصادية والتي كان لها الأثر في تغيير السياسة الدولية،وسنحاول في هذا المبحث دراسة العولمة ومؤسساتها ومدى تأثيرها.

المطلب الأول:ديناميكية العولمة

أثارت عملية العولمة العديد من التساؤلات لترفع درجة القلق والتوتر لدى اقتصادي دول السوق الناشئة سواء نتيجة للتحولات العميقة التي مست الاقتصاد العالمي حيث نلاحظ مجموعة من الظواهر الجديدة المرتبطة أساسا بالثورة الصناعية الثالثة، وهي ثورة تستند إلى المعرفة ولها تطبيقاتها في العديد من المجالات خصوصا ثورة الاتصالات والمواصلات التي فتحت عصرا جديدا في طريق عولمة الأوضاع و الأحداث الاقتصادية وحتى الاجتماعية[47].

ولكي نفهم هذه الديناميكية الجديدة لابد لنا من فهم مفهومها.

1. مفهوم العولمة:

يعرفها مارتن كور:"العولمة هي ما كنا نسميه في العالم الثالث لسنوات طويلة ولقرون عديدة (الاستعمار) فكل منهما لا يختلف كثيرا عن الآخر"[48].

ويقول أنتوني جيتز"العولمة هي عملية لحام لمجتمعات العالم كي تنصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت بينهما المسافات يتشارك فيه كل البشر في الرؤى والخبرات والتحديات"[49].

فالعولمة تعني حرية حركة السلع والخدمات و الأفكار وتبادلها دون حواجز أو حدود بين الدول وهي حرية شاملة حرية نقل وتوطين واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا وارض،أو موارد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال[50].

إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ذات طابع حركي ديناميكي،فهي ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد، ظاهرة وان كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في الحقيقة والمضمون فالعولمة كظاهرة وكتيار لها العديد من الجوانب الارتكازية،ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة وكتيار تكتسب صفات خاصة مميزة،تؤتى أثرها وتفرض سيطرتها وفعلها في مواقع وجوانب كثيرة.

2. أسباب ظهورها:

- يعد تطور وسائل الأعلام،ووسائل الاتصال ونقل المعلومات من أهم أسباب التي أدت إلى ظهور العولمة حيث أن هذه الوسائل قد عملت على تقصير المسافات بين الدول مما جعل

العالم قرية صغيرة بلا حدود بالإضافة إلى ذلك تطور وسائل نقل الموارد والسلع بين الدول مما أدى كثير من السلوكيات إلى إنتاج سلع وتسويقها في دول أخرى.

- ظهور التكتلات تنتج عنها وجود أسواق مشتركة لهذه التكتلات الإقليمية نتج عنها وجود أسواق مشتركة لهذه التكتلات تنساب فيها التجارة.
- اتساع حركة التحرر الاقتصادي على المستوى العالمي والعمل على تذويب الحدود السياسية بين الدول.

3. العولمة الاقتصادية:

نعني بها عملية سيادة نظام اقتصادي واحد ينطوي تحته مختلف بلدان العالم في منظومة متشابكة من العلاقات الاقتصادية،تقوم على أساس تبادل الخدمات والسلع والمنتجات والأسواق ورؤوس الأموال،ونتيجة لظهور الشركات المتعددة الجنسية فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين بلدان العالم وتضخمت هذه الشركات لاستفادتها من فروق الأسعار ونسبة الضرائب ومستوى الأجور، وانتهاء بتركيز الإنتاج الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأعلى على مستوى الكرة الأرضية،ويصف ادوارد لتواك *EDWARD LUTWAK* الكاتب السياسي الأمريكي العصر الجديد بأنه عملية انصهار الاقتصاديات القروية و الإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكان فيه للخاملين[51].

إن صناع العولمة يضعون الاقتصاد كأداة للعولمة وجغرافية العالم مادة لها،ومن توضيح ملامح صورة العولمة الاقتصادية نورد مايلي:

- سقوط الاعتبارات الإستراتيجية وهيمنة الطموحات التجارية.
- ترسيخ الاعتقاد بان الرخاء الاقتصادي يقود حتما إلى التشابه واستقرار النمط الأوحد.
- تنامي الشعور بان الكون أصبح أخيرا يسكنه العقلاء.

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية

يشهد العالم اليوم في ظل تطورات هائلة جسيمة،من اجل أن تجعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا ولقد لعبت الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة دورا رئيسيا في تأكيد أهمية العولمة،وتتجلى مؤسسات العولمة الاقتصادية في :

1. البنك الدولي:*INTERNATIONAL BANK*

يركز البنك الدولي في خطابه السائد حاليا على استنتاجين أساسيين لا يلبث أن يحولهما إلى عقيدة،**الأول**:هو أن العولمة عملية لا مفر منها ويجب قبولها كما هي.

إذ لا يمكن إلا التكيف معها **والثاني**:هو أن التكيف النشط مع هذه الضرورة أمر ممكن بالنسبة للبلدان المسماة"نامية" بلدان العالم الثالث.

ويعتبر صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير(في نهاية 1997م) حول الوضع الاقتصادي العالمي:إن الدول التي فتحت أبوابها واقتصادها لقوى العاملة استفادت كثيرا ويرفض الادعاءات القائلة بان العولمة مسئولة عن خسارة الوظائف والتفاوت الكبير في الأجور داخل الدول المتقدمة.

وهنا يطرح السؤال ما هو هدف من المعونات التي يقدمها البنك الدولي لدول العالم؟

يقول الرئيس الأسبق جون كندي عام 1961 أن الهدف الرئيسي من المعونة ليس مساعدة الأمم الأخرى،بل هو مساعدة أنفسنا،فيما يقول رئيس البنك الدولي:إن المعونة الأجنبية توفر سوق عاجلا وأساسيا للبضائع الأمريكية وهي تحرك تنمية لأسواق جديدة للشركات الأمريكية فيما وراء البحار كما أنها تلبي توجهنا في إقامة مؤسسات اقتصاد حر يمكن أن تزدهر فيها إقامة مؤسسات اقتصاد حر يمكن أن تزدهر فيها استثماراتنا[52].

فما أهداف البنك الدولي وهل هو مؤسسة أمريكية أو أممية؟

إن البنك الدولي للإنشاء والتعمير عبارة عن جهاز متخصص للأمم المتحدة،تأسس عام 1944 بهدف مساعدة الدول الأعضاء فيه على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والإسراع في عملية التنمية فيما أو كلت بصندوق النقد الدولي مهمة التغلب على المشاكل المتعلقة بتوازن المدفوعات، وقد بلغ عدد أعضاء البنك الدولي في مطلع التسعينات أكثر من مائة وخمسين دولة.

يعتبر البنك الدولي مصدر مهمّ لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وتتمثل رسالته في مكافحة الفقر، برغبة قوية وكفاءة مهنية، لتحقيق نتائج دائمة، ومساعدة الناس على مساعدة أنفسهم والحفاظ على بيئتهم عن طريق تقديم الموارد، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وتكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص.والبنك الدولي ليس بنكاً بالمعنى العادي الشائع لهذه الكلمة؛ فهو نتألف من مؤسستين إنمائيتين فريدتين تملكهما 186 من البلدان الأعضاء: وهما البنك الدولي للإنشاء والتعمير*(IBRD)*والمؤسسة الدولية للتنمية *(IDA)*.

ولكل مؤسسة منهما دور مختلف ولكنه تعاوني في النهوض برؤيته المتمثلة في إقامة عولمة مستدامة وتشمل الجميع. ويهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، في حين تركز المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان الأشدّ فقراً في العالم. ويكمل عملهما العملُ الذي تضطلع مؤسسة التمويل الدولية*(IFC)* ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار *(MIGA)*، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.*(ICSID)* .وتقدم المؤسستان معاً قروضاً بأسعار فائدة منخفضة واعتمادات بدون فوائد ومنحاً إلى البلدان النامية لمجموعة عريضة من الأغراض تشمل استثمارات في: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية الأساسية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية ، إن احتياطي البنك الدولي من رأس المال يعتبر بمثابة رصيد

أو ضمان،لتمكين البنك من الحصول على أي موارد مالية إضافية ضرورية من الأسواق المالية العالمية الخاصة،فبينما تصل مساهمة الموارد الخاصة إلى حوالي 90 % ،تصل نسبة مساهمة الدول الأعضاء إلى حوالي 10 % من رأس مال صندوق القروض *THE LOEN FUNF* . وتعمل أجهزة التمويل الثلاثة بالتنسيق مع بعضها البعض لتشكل معا ما يعرف بجماعة البنك الدولي أو مؤسساته[53].

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يستهدف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تخفيض أعداد الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية عن طريق تشجيع التنمية المستدامة، من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر، والخدمات التحليلية والاستشارية. تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليكون المؤسسة الأصلية لمجموعة البنك الدولي، حيث يشبه بنيانه الهيكلي مؤسسة تعاونية مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددهم 186 بلداً يتم تشغيلها لصالحهم.

ويحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق الأسواق المالية العالمية، وقد أصبح إحدى أكثر الجهات المقترضة ثباتاً منذ إصداره أول سند له في عام 1947. ويسمح الدخل الذي حققه البنك على مرّ السنوات له بتمويل الأنشطة الإنمائية، ويضمن له القوة المالية، التي تمكنه من الاقتراض من أسواق رأس المال بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين المتعاملين معه.

وفي اجتماعه السنوي المنعقد في سبتمبر/أيلول 2006، تعهد البنك الدولي ـــ بتشجيع من حكومات البلدان الأعضاء ـــ بعمل المزيد من التحسينات على الخدمات التي يقدمها لأعضائه. وحتى يتسنى تلبية الطلبات الأكثر تطورا وتقدما بصورة متزايدة من جانب البلدان المتوسطة الدخل، يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الوقت الحالي بإجراء إصلاح شامل للأدوات المالية وأدوات إدارة المخاطر، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المعرفية المستقلة، وزيادة سهولة تعامل العملاء مع البنك.

- **المؤسسة الدولية للتنمية:** تمثل المؤسسة الدولية للتنمية *(IDA)* ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف مؤسسة التنمية الدولية، التي أُنشئت في عام 1960، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب. وتكمل المؤسسة الدولية للتنمية عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ـــ فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي ـــ الذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث

إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشاريع بنفس الدرجة من المعايير المتشددة،وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشدّ بلدان العالم فقراً البالغ عددها 79 بلداً، والتي يوجد منها 39بلداً في أفريقيا. والمؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر واحد لأموال الجهات المانحة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا.وتقوم مؤسسة التنمية الدولية بإقراض الأموال (ما يُعرف بالاعتمادات) بشروط ميسرة. وهذا يعني أن اعتمادات مؤسسة التنمية الدولية تُقدم بدون فوائد، وتمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات.كما تقدم المؤسسة الدولية للتنمية منحاً إلى البلدان التي تعاني ارتفاعاً في أعباء مديونيتها.منذ بدء عملها، بلغت قيمة مجموع الاعتمادات والمنح التي قدمتها المؤسسة 207 بليون دولار أمريكي، كما بلغ متوسط ما تقدمه سنوياً في السنوات الأخيرة زهاء 12 بلايين دولار أمريكي، وتم توجيه الجزء الأكبر من ذلك، أي نحو 50 في المائة، إلى منطقة أفريقيا(54).

1) **الهيكل التنظيمي للبنك**: البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 186مساهمين فيها.ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء.ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي.ولأن المحافظين لا يجتمعون سوى مرة واحدة فقط في السنة، فإنهم يفوضون واجبات محددة إلى 24 مديراً تنفيذياً،يعملون في داخل البنك الدولي. ويعين كل من أكبر خمسة مساهمين، وهي فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مديراً تنفيذياً، بينما تُمثل البلدان الأعضاء الأخرى بتسعة عشر مديراً تنفيذياً.إن رئيس البنك الدولي، روبرت ب. زوليك يرأس اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو مسؤول عن إدارة البنك الدولي بصفة عامة. وقد جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي، وهي الولايات المتحدة، وهي التي ترشحه. وينتخب مجلس المحافظين الرئيس لفترة مدتها خمس سنوات، قابلة للتجديد.والمديرون التنفيذيون يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي. وعادة ما يجتمع المديرون التنفيذيون مرتين كل أسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك الدولي، بما في ذلك اعتماد القروض والضمانات، والسياسات الجديدة، والموازنة الإدارية، وإستراتيجيات المساعدة القطرية، وقرارات الإقراض والتمويل.ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس، والإدارة، وكبار الموظفين، ونواب الرئيس المعنيين بشؤون المناطق والقطاعات والشبكات والوظائف. ونواب الرئيس هم المديرون الرئيسيون في البنك الدولي. للمزيد من المعلومات عن نواب الرئيس في البنك الدولي، والمديرين الأساسيين به، والهيكل التنظيمي للبنك(55).

2) **تحديات البنك الدولي**: التحدي الذي يواجهه العالم – وهو تخفيض أعداد الفقراء – ويشكل تحدياً للبنك الدولي شخصياً،ويركِّز عمله على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تدعو إلى القضاء على الفقر وإلى التنمية المستدامة. وتقدم هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج.

ورسالة البنك الدولي هي أن يساعد البلدان النامية وشعوبها في بلوغ هذه الأهداف بالعمل مع الجهات الشريكة لنا لتخفيف حدة الفقر.يتصدى البنك الدولي لمواجهة التحديات العالمية بطرق وأساليب معززة لعولمة شاملة ومستدامة من أجل القضاء على الفقر، وتحسين النمو الاقتصادي مع العناية بالبيئة، وخلق مستقبل مفعم بالأمل وزاخر بالفرص أمام الأفراد.فمحاور التركيز الإستراتيجية الستة تستنهض الجهود وتستلهم الهمم. ويضطلع البنك، من خلال تركيزه على هذه المحاور الستة، بتقديم المساعدات الفنية والمالية وغيرها من ألوان العون إلى من هم في أمس الحاجة إليها، متوخيا تحقيق بالغ الأثر وتعزيز النمو الاقتصادي: ويشمل ذلك أشد البلدان فقرا، والبلدان الضعيفة والهشة، والعالم العربي، والبلدان المتوسطة الدخل، وحل المشكلات ومعالجة القضايا المرتبطة بالمنافع العامة العالمية، وتقديم خدمات المعارف والتعلم وهذا ما يوضحه الشكل رقم 04.

شكل رقم (4):تحدي البنك الدولي

المصدر:متحصل عليه من:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTAB~pagePK:2614812~menuPK:20944053,,contentMDK:0OUTUSARABIC/.Html676331,00~theSitePK:36602~piPK:50004410

2. صندوق النقد الدولي:*INTERNATIONAL MONETARY FUND(IMF)*

انشأ هذا الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو 1944،و أصبحت

نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945 وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 8 مارس 1946، تتمثل وظيفة الصندوق هي دعم استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين دول الأعضاء.

ويسعى هذا الجهاز إلى[56]:

- دعم الاستقرار النقدي العالمي من خلال خلق نظام مستقر للتعامل والتبادل النقدي.
- خلق نظام نقدي عالمي متعدد الأطراف.
- خلق احتياطي نقدي في إطار الصندوق لمساعدة الدول الأعضاء في التغلب على اختلال التوازن قصير الأجل من ميزان مدفوعاتها.

وفي مطلع التسعينات زادت طلبات الانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي فبلغت أكثر من مائة وخمسين دولة، وهذه الزيادة من شانها رفع حدة اختلافات وجهات النظر لا سيما بين الدول الغنية والدول الفقيرة،فالنظام النقدي الحالي يعكس من وجهة نظر الدول النامية مطالبها بنظام اقتصادي عالمي جديد.

ولصندوق النقد الدولي وظيفتان يقوم بهما من اجل العمل على استقرار النظام النقدي الدولي وهما[57]:

- إن صندوق النقد الدولي يقوم بوظيفة تنظيم قيم عملات الدول الأعضاء فيه عن طريق الرقابة على معدلات الصرف.
- إن صندوق النقد الدولي يوفر للدول الأعضاء فيه ترتيبات مالية،تمكنها من تغيير عملاتها المحلية بعملات أجنبية صعبة بقصد تمكينها من التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، لا سيما المشاكل المتعلقة باختلال ميزان المدفوعات، في فترة زمنية محددة.

1) مسؤوليات الصندوق:

يهدف الصندوق في الأساس إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي ـــ أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمكِّن البلدان (ومواطنيها) من شراء السلع والخدمات فيما بينهاـــ وهو مطلب ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ورفع مستويات المعيشة وتخفيف حدة الفقر. ويعمل الصندوق منذ انتهاء الأزمة على توضيح اختصاصاته وتحديثها لتشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي وهذا كمايلي[58]:

- **الرقابة على الاقتصاديات:** للحفاظ على الاستقرار ومنع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي، يستعرض الصندوق التطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية

والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف بنظام الرقابة . ويقدم الصندوق المشورة لأعضائه البالغ عددهم 186 بلدا، مشجعا إياهم على اعتماد السياسات الكفيلة بتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من تعرضها للأزمات الاقتصادية والمالية ورفع مستويات المعيشة فيها. كذلك يقدم الصندوق استشرافا منتظما للتطورات المحتملة عالميا في إطار تقريره المعنون آفاق الاقتصاد العالمي ولتطورات الأسواق الرأسمالية في تقرير الاستقرار المالي العالمي، إضافة إلى نشره سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاديات الإقليمية.

- **المساعدة المالية** : يقدم الصندوق مساعداته المالية للبلدان الأعضاء حتى تتاح لها الفرصة الكافية لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات. وفي هذا السياق، تتعاون السلطات الوطنية تعاونا وثيقا مع الصندوق في وضع برنامج للسياسات يدعمه تمويل الصندوق، مع ربط استمرار الدعم المالي بمدى فعالية تنفيذ هذا البرنامج. وللمساهمة في دعم البلدان الأعضاء أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، عزز الصندوق طاقته الإقراضية ووافق على عملية كبرى للإصلاح الشامل فيما يتصل بكيفية إقراض الأموال. وفي **البلدان منخفضة الدخل** ، يقدم الصندوق الدعم المالي من خلال تسهيلاته الإقراضية ذات الشروط الميسرة. وقد ضاعف الصندوق الحدود القصوى المحددة للاقتراض منه ويعمل على زيادة إقراض البلدان الفقيرة في العالم بسعر فائدة صفري ثابت حتى عام 2012.
- **حقوق السحب الخاصة:** يصدر الصندوق أصلا احتياطيا دوليا يعرف باسم حقوق السحب الخاصة ويمثل عنصرا مكملا للاحتياطيات الرسمية لدى البلدان الأعضاء. وقد أُجري توزيعان لحقوق السحب الخاصة في شهري أغسطس وسبتمبر 2009 فأدى ذلك إلى زيادة رصيدها المتاح بمقدار عشرة أضعاف تقريبا ليصبح مجموعه 204 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (313 مليار دولار أمريكي). ويجوز للأعضاء أيضا تبديل حقوق السحب الخاصة فيما بينهم بعملات أخرى على أساس اختياري.

3. منظمة التجارة العالمية:*WORLD TRAD ORGANIZATION–W.T.O*-

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1995. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهكذا وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون عاماً. أحتفل النظام باليوبيل الذهبي في جنيف في 19 مايو 1998 بحضور العديد من رؤساء الدول وقادة الحكومات. ولقد شهدت العشرون عاماً الماضية نموا استثنائيا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6% سنوياً وساعدت الجات

ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق. لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات, فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات.وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات. أدت الجولة الأخيرة من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

و لم تنته المفاوضات عند هذا الحد, بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة أورجواي. في فبراير 1997 تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية اللاسلكية مع موافقة 69حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أورجواي. في نفس العام أتمت أربعون حكومة بنجاح مفاوضات خاصة بالتجارة بدون تعريفات خاصة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات، كما أتمت سبعون من الدول الأعضاء اتفاقا خاصا بالخدمات المالية يغطى أكثر من 95% من التجارة البنكية والتأمين والأوراق المالية والمعلومات المالية.

كما وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاجتماع الوزاري في مايو 1998 على دراسة مواضع التجارة الناشئة من التجارة الإلكترونية العالمية. وفي عام 2000 بدأت مفاوضات جديدة خاصة بالزراعة والخدمات. إن منظمة التجارة العالمية هى المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. إن مهمة المنظمة الأساسية هى ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. النتيجة المرجوة من ذلك هى الضمان. فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم. النتيجة المحققة من كل ذلك هى إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام. النتيجة الأخرى هي الثقة. أن يعرف المستهلكون والمنتجون أنهم يمكنهم أن ينعموا بإمدادات مضمونة واختيارات أوسع من المنتجات النهائية والمكونات والمواد الخام والخدمات التي يستخدمونها. وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية سوف تظل مفتوحة لهم[59].

1) **اختصاصاتها**:إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.

- مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة.
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

2) الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من 140 عضو يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية. كما أن 30 آخرون يتفاوضون بخصوص العضوية. يتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء, وتكون بالإجماع. تم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات جميع الدول الأعضاء. أن الهيئة العليا الخاصة باتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية هي المؤتمر الوزاري والذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل. يأتي المجلس العام في المرتبة التالية (ويشمل بصفة عامة السفراء ورؤساء الوفود في جنيف ولكنه يشمل أحيانا مسئولين مرسلين من عواصم الدول الأعضاء) والذي ينعقد عدة مرات في العام في المقر في جنيف. كما ينعقد المجلس العام بصفته هيئة مراجعة السياسيات التجارة وكذلك بصفته هيئة فض المنازعات. ويوجد في المستوى التالي كل من مجلس البضائع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية (تربس) والتي ترفع تقاريرها إلى المجلس العام.

تتعامل العديد من اللجان المتخصصة ومجموعات والعمل وفرق العمل مع الاتفاقيات، كل اتفاقية على حدة ومواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية. أضاف المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في 1996 ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل. وتختص بالعلاقة بين التجارة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية. في الاجتماع الوزاري الثاني في جنيف في 1998 قرر الوزراء أن منظمة التجارة العالمية سوف تدرس أيضاً موضوع التجارة الإلكترونية وهي المهمة التي سوف يتم تقسيمها بين المجالس واللجان القائمة[60].

4.الشركات المتعددة الجنسية:

الشركات المتعددة الجنسية عبارة عن شركات تمتاز لحد الآن بطابعها الوطني قانونيا، ومتعددة الجنسيات بالنسبة لرأسمالها الاجتماعي وعبر وطنية بالنسبة لمجال أعمالها وخدماتها.

هذه الظاهرة العالمية التي اختلف في تسميتها،لكن الاتفاق الغالب هو مصطلح الشركات المتعددة الجنسية،كان يتوقع لها في الماضي أنها ستسيطر على الاقتصاد العالمي بالكامل قبل نهاية القرن الماضي وذلك ما حصل فعلا.

وبالرغم من أن ظاهرة الشركات متعددة الجنسية التي يعرفها العالم حديثا ليست وليدة اليوم أو البارحة وإنما يعود تاريخ ظهورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر،وان استمرار وجود الشركات متعددة الجنسية على الساحة الاقتصادية الدولية،رغم الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالعالم،وإنما يعود إلى قوتها واستقرارها بسبب ما وصل إليه تطورها من مراحل متقدمة بأحجامها الضخمة من حيث تنوع منتجاتها وأنشطتها،ومركزية إدارتها،وهرميتها الدولية التي تجعلها تعمل على المسرح الدولي بفاعلية اقتصادية كبيرة مؤثرة بذلك على الأحداث الدولية عن طريق ما تستعمله من وسائل ترغيبية وأخرى ترهيبية،جاعلة إياها أنجع قوى ضاغطة على الإطلاق.

إن التسمية السائدة الآن، أي الشركات متعددة الجنسية هي أساسا من وضع هذه الشركات نفسها، و أول من استعملها هي شركة *INTERNATIONAL BUSINESS MACHINE(I.B.M)* الأمريكية والتي كانت تحتكر صناعة الالكترونيات والكمبيوتر على المستوى العالمي وقد كانت الغاية من استعمال هذه التسمية لتغطية الاستغلال الذي تمارسه من خلال فروعها في العالم [61].

كما أن الشركات المتعددة الجنسية في تعريف الباحث توجندات *TUGENDAHT* هي عبارة عن شركات صناعية تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من واحدة،أما جون دانينغ *DUNNING* فقد عرفها بأنها تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل .أما الدكتور حسام الدين عيسى فيعرفها بأنها مجموعة الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة،تتمتع كل منها بجنسية مختلفة،والتي تخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم،التي تقوم بإدارة هذه الشركات الوليدة كلها في إطار إستراتيجية عالمية موحدة[62].

هذه الشركات وان اختلفت تسمياتها الأكاديمية أو العلمية،فباستطاعتنا الإطلاق عليها ما شئنا من التسميات،فجميعها نفس النتيجة نظرا لأسباب كثيرة نذكر منها غموض هذه الشركات وضخامتها،وعدم تخصصها في قطاع محدد،وكذلك صعوبة التعرف على الممارسات الملتوية التي تستخدمها وتهربها من الإعلام،بالاظافة إلى أن القانون الدولي كما يقول مرسيل ميرل لا يقدم أية مساعدة كانت من اجل تحديد مفهومها،بل على عكس يتجاهلها،وكأنها غير موجودة،وليس لها شخصية قانونية ويتركها للقوانين الوطنية التي تتعامل معها بصفتها شركات وطنية،وكذلك علماء الاقتصاد الدوليون مازالوا في متاهات من أمرهم ويبحثون عن خفاياها دون أن يقدموا الكثير عنها[63].

1. دوافع نشأة الشركات المتعددة الجنسية:

إن ظاهرة تدويل الإنتاج وأهميتها أدت إلى التساؤل عن دوافع نشوء هذا النوع من الشركات التي تنشط على مستوى عالمي،أن هذا النوع من الشركات وجد منذ فترة طويلة ولكن تطوره الحالي الذي تزامن مع تطور الاتصالات والنقل،وإمكانية الإشراف عن بعد يأخذ صبغة جديدة،وخاصة في ظل عولمة الاقتصاد وبروز هذه الشركات كأداة رئيسية لهذه العولمة.

1) **انتهاء الحرب الباردة**:لعبت أمريكا دورا خاصا في نمو الاستثمار في أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة،ولتوضيح ذلك سنكتشف أن عددا قليلا من هذه الشركات يسيطر على قدر كبير من الاستثمار،فلقد قدر في سنة 1967 أن نسبة 40% من مجموع الاستثمار الأمريكي المباشر في فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا تعود إلى شركات ستاندرا اوبل للنفط وشركات جنرال موتورز وفورد للسيارات(64).

2) **التوسع الاقتصادي الذي يعرفه العالم**:لقد عرفت أوروبا تطورا ملحوظا في ضمن التوسع الاقتصادي العالمي الذي كان ملائما لتطور الاستثمار الأجنبي،نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي سادت خلال فترة الخمسينات،والتي أسرعت من وتيرة التوسع العالمي،وسهلت من تصدير رؤوس الأموال ويرجع هذا لسببين هما:

- الطلب المتزايد على مستوى كل الأسواق،نظرا لارتفاع المستوى المعيشي في البلدان الصناعية.
- تقارب اقتصاديات الدول الأوروبية غير الاشتراكية حتى أصبح من الميسور لغاية تحقيق التوسع الاقتصادي في الخارج.

وأصبح لدى الشركات وسيلتين لتلبية الطلب المتزايد،وهما إما التصدير وإما إقامة وحدات إنتاجية في الخارج من اجل الاقتراب من السوق بالرغم من بعض الإزعاجات وظواهر الانكماش،إلا انه لم تحدث انتكاسات كبيرة يمكن مقارنتها بالكساد الكبير الذي عرفه العالم سنة 1929،والذي أدى إلى استرجاع رؤوس الأموال الأمريكية والبريطانية في الخارج من طرف البنوك والشركات،بل عكس ذلك فان زوال تلك الاضطرابات الدولية شجع الشركات على القيام باستثمارات جديدة،والسعي إلى فتح أسواق أخرى وتوسيعها بدلا من الوقوع تحت وطأة القلق على كيفية حماية مصالحها القائمة(65).

3) **الثورة في مجال الاتصالات والمواصلات**:إن الارتفاع الهائل في التدفقات العالمية،وعملية تدويل الإنتاج،مرتبط مبدئية بحدثين رئيسيين هما:

تحرير أسواق النقد العالمية من القوانين من جهة،والثورة العالمية من القوانين من جهة،والثورة العالمية في مجال المواصلات والاتصالات الناجمة عن أشكال التكنولوجية الجديدة من جهة أخرى،فلقد شهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية ثورة تكنولوجية لا مثيل لها في تاريخ البشرية،فالاختراعات التي تحققت خلال الحقبة الزمنية الأخيرة،تؤثر على جميع الميادين الحياتية للإنسان،ولعل ابرز تلك التطورات انعكست على ميدان الإنتاج الصناعي والمبادلات التجارية الدولية،وذلك ما شجع إلى حد بعيد بروز الشركات التي تنشط على المجال الدولي،أو تشجع الشركات وتقرر تدويل إنتاجها وتوزيعها بعدها كانت مقتصرة على سوق محلية ضيقة(66).

فلولا هذا التقدم الهائل في قوة الكمبيوتر والبرمجيات،والأقمار الصناعية والتحولات ذات السرعة العالمية،لما أمكن للأسواق العالمية أن تعمل كسوق واحدة،وقد أتت هذه الثورة لتواكب ما يتم في حقل المواصلات من المحرك البخاري إلى السيارة ،إلى الطائرة فازدادت وتنوعت وسائل النقل بكميات كبيرة

،وتضاءلت الكلفة،و لم يعد من الصعب أن نجد بعض مشتقات الحليب تعبر الحدود وآلاف الكيلومترات إلى المستهلك في أماكن مختلفة من العالم[67].

ومنه الثورة في مجال الاتصالات والمواصلات، ساهم فعلا في توسيع الشركات المتعددة الجنسية.

2. **خصائص الشركات المتعددة الجنسية:**

1) شمولية النشاطات وتنوعها بالنسبة على منتوج واحد أو اثنين،مما جعلها عرضة للتدخل في شؤونها من قبل الدول الفاعلة الممثلين الدوليين،أو حتى من قبل النقابات العمالية الوطنية في هذه الدول،الأمر الذي أدى بها إلى أن تتجنب التركيز على إنتاج صناعي أو تجاري أو مالي واحد،لتتجه إلى توزيع منتجاتها ومجالات نشاطاتها مثل الأعمال المصرفية،والمنجمية والصناعية الخفيفة والمتوسطة والثقيلة،ومجالات السياحة المختلفة،من فنادق ومؤسسات وشركات نقل جوية،برية وحتى توجهها إلى الصحافة والنشر والإنتاج الغذائي و...الخ[68].

وبدراسة أجرتها جامعة هارفارد الأمريكية على مجموعة كبيرة من الشركات المتعددة الجنسية ذات المقر في الولايات المتحدة الأمريكية ،خرجت بخلاصة أن غالبية هذه الشركات تنتج في المتوسط 22سلعة من أنواع مختلفة وهكذا تخرج من دائرة التخصص في الإنتاج بما ينطوي عليه من ارتباط بقيود سلعة معينة،فلا يقتصر نشاط هذه الشركة على نشاط اقتصادي واحد،فعادة ما تلجا لتنويع الأنشطة،فإذا عرف احد الأنشطة الاقتصادية كسادا أمكن تعويضه بأنشطة أخرى رائجة ومطلوبة[69].

2) **السرعة الكبيرة في تزايد حجمها وانتشارها العالمي:**

أولا:فيما يخص الحجم،هناك أدلة كمية تفسر حجم وضخامة هذه الشركات،فبعد أن كانت هناك أربع شركات فقط تزيد أرقام أعمالها على عشر مليارات دولار سنة 1971،وصل عددها إلى 17 شركة سنة 1976،وقد سجلت الأربع شركات متعددة الجنسية الأولى سنة 1979رقم أعمال يساوي 252.742مليار دولار ،و 96.132مليار سنة 1971،وأصبحت أرقام أعمال أل 200اكبر شركة في العالم تصل إلى 6790 مليار دولار عام 1998،وهو رقم يزيد عن 25% عن الناتج القومي الخام العالمي.

لقد وصلت الشركات المتعددة الجنسية في يومنا هذا إلى أحجام كبيرة جدا ،أصبح معها لفظ شركة صغير بالنسبة لضخامتها ،فالحجم الكبير لم يقتصر على عدد فروعها وانتشارها في غالبية دول العالم،بل تعداه إلى حجم عقاراتها ومصانعها ومستودعاتها ومنشاءاتها وعدد موظفيها ومستخدميها،الأمر الذي يترتب عليه ضخامة حجم نشاطها وسيطرتها.

وتظهر أهمية الحجم النسبي لهذه الشركات إذا قارنا أرقام أعمالها بميزانيات الدول،حيث يتبين أن هناك عددا من الشركات تزيد أرقام أعمالها عن عدد من ميزانيات الدول الصناعية،وعن ميزانيات أكثرية دول العالم الثالث،وعلى سبيل المثال شركة جنرال موتورز الأمريكية التي تعتبر رائدة الشركات المتعددة الجنسية،وصل رقم أعمالها الذي يمثل قيمة عملياتها الإجمالية عام 1993 حوالي 133.6مليار دولار ،أي أنها احتلت مكانة فاقت

الناتج القومي لدول،مما يشير الإجمالي لغالبية دول العالم حيث جاءت في المرتبة 22 مقارنة مع الناتج الإجمالي إلا أنها فاقت بمدخولها الدخل القومي للدنمارك والنرويج والسويد وحتى فترويلا وتركيا واليونان ومع دول العالم الثالث بلا استثناء[70].

ثانيا:فيما يخص الانتشار العالمي وازدياد عدد الفروع،وهو معيار آخر من حيث الأهمية،والذي جاء منه تعبير متعددة الجنسية أو العابرة للقارات،أو على وجه أكثر دقة العابرة للدول،وبتفاوت الامتداد الجغرافي لهذه الشركات المتباين من حيث الأهمية فبعضها يمتلك فروعا وشركات تابعة للمقر الرئيسي أي الشركة الأم في أكثر من 100دولة.

وتأتي أهمية هذا المعيار من انه يعطي للشركات ميزات في صالحها مثل عدم اعتمادها على دول قليلة تتحكم في نشاطاتها أو تتشدد في مطالبها،فتشابهها الجغرافي يدفعها لان تتعامل مع تشريعات مختلفة ،مما يزيد من إمكانياتها من التهرب من هذه التشريعات ،ويسمح لها بمعرفة أفضل لقوانين الاستثمار ومجالات العمل،الأمر الذي يفتح باب المنافسة بين الحكومات لاستجلابها ومنحها مجالات وتسهيلات كبيرة[71].

3) **خلقها واحتكارها للتكنولوجيا المتقدمة:**نظرا لمقدرتها المالية وتعدد مجالات نشاطاتها وتشتتها الجغرافي فقد قامت الشركات المتعددة الجنسية بخلق مراكز متخصصة في البحوث العلمية ضمت إليها خيرة علماء العالم بالإضافة لبعض مراكز البحث العلمي الجامعي لخدمة مصالحها عن طريق عقود الأبحاث ،وكذلك شراءها لكل الاكتشافات الحديثة للأفراد أو المؤسسات الصغيرة واحتكارها لها مما جعلها اقدر من جميع الدول وبلا استثناء على خلق وتصوير وتحديث أساليب الإنتاج[72].

هذا الأمر دفع الشركات المتعددة الجنسية لخلق أجهزة التجسس لجمع المعلومات عن باقي الشركات المتعددة الجنسية و رصد مراكز أبحاثها وجمع المعلومات عن طريق الإنتاج أو الأساليب الإدارة وبذلك فلقد أصبحت مراكز التجسس هذه اقوي أجهزة مخابرات الدول قوة ونفوذا وأطرا.

4) **الإدارة المركزية:**إن لكل شركة متعددة الجنسية مقرا رئيسيا أو ما يعرف بالشركة الأم في بلدها الأصلي،أو ما يسمى البلد المنشأ المركز الاجتماعي أو البلد المقر،وان اختلفت التسميات فنعتقد أن أفضلها استخداما هو من حيث الصفة الشركة الأم،ومن حيث المكان بلد المقر،لان كثير من الشركات مقرها الرئيسي غير موجود في دولتها بل مقام في إحدى الدول وهذه الشركات تسيطر سيطرة تامة على جميع فروعها المنتشرة في أنحاء العالم،فليس هناك تعاون على قدم المساواة بين المركز والفروع بل احتكار المركز في تحديد السياسة العامة.

بالإضافة إلى استخدامها لمجموعة كبيرة من الكوادر البشرية،كرؤساء أو مدراء عامين وتنفيذيين لشركاتها الموزعة في أنحاء العالم مما يسهل على الشركة الأم رسم إستراتيجية مضادة لمحاربة الشركات الأخرى وحتى الدول التي تقف أمام تقدمها سعيا وراء تحقيق مصالحها.

3.الشركات متعددة الجنسية وتقدير السيادة الوطنية: إن مفهوم السيادة مازال يعتبر ليس فقط العنصر الأكثر أهمية في حياة الدول،بل انه ارتبط كليا ببناء وتطور هياكل الدولة الحديثة،ورغم التطورات الكبيرة في ميادين الترابط و الاعتماد المتبادل وإنشاء المنظمات الدولية،فان المضمون الذي وضحه بودان لمفهوم السيادة في أوائل القرن السابع عشر يتم اللجوء إليه من جديد من قبل عدد كبير من أعضاء المجتمع الدولي.

لكن رغم ذلك فان مضمون السيادة تأثر إلى حد كبير بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،وواجه النقد اللاذع من قبل العديد من الفقهاء،كما انه بدا يتعرض لأكبر تحد في مصداقيته مع تطور العولمة والشركات المتعددة الجنسية التي تعتبر الأداة الرئيسية لها[73]. إذ أن الشركات عبر الوطنية كما اشرنا سابقا تعمل على تحقيق أهداف مضبوطة ومعينة تكون مدروسة وفق خطط وأساليب جد حديثة، وللحفاظ على مصالحها وأهدافها في البلدان المضيفة وبقاء امتيازاتها فإنها تضطر إلى التداخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان، فنجد انه منذ الحرب العالمية الثانية تدخلت شركات النفط العالمية الكبرى سياسيا وحتى عسكريا في شؤون الكثير من دول العالم الثالث ، مثل العراق ،فنزويلا ودول الخليج العربي ، وتحاول هذه الشركات بطريقة أو بأخرى توجيه السياسة الداخلية للبلد المضيف في اتجاه يتماشى و مصالحها،فتؤثر بنفوذها وأموالها على رجال الأحزاب والسياسة الذين يرعون مصالحها ويصرفون النظر عن مصالح بلادهم كما تسعى لاحتواء بعض الأجهزة الأمنية لاستخدامها .

إن هذا المثال لا يوضح فقط خطر الشركات المتعددة الجنسية على الأنظمة التي تختلف مع دولة أو دول الشركة الأم،وإنما يبين أكثر العلاقة القائمة بين مصالح هذه الشركات والبلد الأم،وفي هذا الصدد كتب جاكوب فاينر *J.VINER* ،انه منذ بداية حركة الرأسمال الأمريكي والشركات نحو الخارج،فان وزارة الخارجية والبيت الأبيض الأمريكي قد رغبتا في توجيه الاستثمار الأجنبي الأمريكي في الاتجاه الذي يدعم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

إلى جانب هذا فان الشركات متعددة الجنسية لا تلتزم بالقدرات الدولية التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة مثلا في محاربة العنصرية هذه الشركات تعمل على تكريسها،بحيث تغتنم الفرص وتسوق إنتاجها مستغلة الظروف الحرجة لتلك الدول وذلك ما حدث للنظام غير الشرعي الذي كان سائدا في جنوب إفريقيا،وهكذا تكون هذه الشركات كدعامات أساسية لبعض الأنظمة العنصرية والاستيطانية في كل من فلسطين ،وإقليم ناميبيا وزمبابوي،ساوتومي،وجزر الرأس الأخضر،وفي آسيا تيمور الشرقية ومكاو.وهذا تبعا لما تقدمه مؤسسة التضامن ومؤسسات التعامل الوطني .

ومن جهة أخرى تدعم الشركات متعددة الجنسية الحركات والجبهات المطالبة بالسلطة والتي تدعي بأنها حركات وطنية ثورية في بعض الأقاليم التي حصلت على استقلالها ،وخاصة في انغولا و الموزمبيق ضد الحكومات الشرعية لهاتين الدولتين ،كدعمها لحركة *UNITA*و *FNLA* ضد الحزب الحاكم *MPLA* في انغولا.وكذلك دعمها للحركات الانفصالية المطالبة بالسلطة ضد الحزب الحاكم *FRELIMO* في

الموزمبيق،ويتم ذلك بعدة أشكال كدعم مباشر من قبل الشركات لهذه الحركات والأحزاب،أو عن طريق دولها الأم مثل تمويل شركات النفط للحركة الانفصالية في بيافرا نيجيريا،وتمويلها كذلك لحركة كاهنجا في الكونغو ،مساندتها للأنظمة الديكتاتورية العسكرية أو العائلية الإقطاعية،كما هو الحاصل في أغلبية دول أمريكا الجنوبية والوسطى وإفريقيا.

4.**طبيعة وحدود علاقة الشركات متعددة الجنسية بالدول النامية:**إن موضوع الشركات متعددة الجنسية والدول النامية جدير بدراسة تفصيلية مستقلة باعتبارها واحدا من أهم الموضوعات التي تتناول طبيعة الرأسمالية في مرحلتها الحالية،والمشاكل التي تنشا عن هيمنة هذه الشركات الدولية على الاقتصاديات القومية للدول النامية ،ومدى تأثير هذه الهيمنة على برامج التنمية في الدول النامية سلبا أو إيجابا،وكذلك اثر الشركات متعددة الجنسية على الجانب السياسي والاجتماعي و الثقافي.

1) الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية على الدول النامية:

- **نقل التكنولوجيا:** إن الشركات المتعددة الجنسية تسيطر على أكثر 50% من تكنولوجيا العالم ، مما يوجب على البلدان النامية التي تريد أن تنطلق في ميدان التصنيع أن تمر بمرحلة التعامل مع الشركات المتعددة الجنسية لتستفيد من التكنولوجيا، لما تتمتع به من خبرة ومهارات وإمكانيات عالية دائما حسب الاعتقاد، وتأخذ هذه المرحلة عدة أشكال ،فبالنسبة للبرازيل مثلا اخذ شكل الاستثمار المباشر.وبالنسبة لكوريا الجنوبية فقد اخذ شكل عقود،وبالنسبة للجزائر أخذت شكل شراء التكنولوجيا المعلبة بمعنى شراء مصانع بكل تجهيزاتها[74].

والشيء الجدير بالذكر أن الشركات المتعددة الجنسية لا تساهم في تطوير القدرات التكنولوجية والصناعية للبلد المضيف في معظم الحالات،وقد أثبتت التجارب أن الكثير من هذه الدول النامية مثل البرازيل،ولكن بعض الدول اتخذت تدابير لحل المشكلة مثل تدعيم الشركات الوطنية،ورفض التموين بالمنتجات الخارجية وغيرها من التدابير التي تخفف من حدة التبعية.

أما بالنسبة لنوعية التكنولوجيا فان الشركات المتعددة الجنسية تصدر إلى البلدان النامية إما تكنولوجيا جد متطورة قصد تجربتها للمرة الأولى في البلد المضيف،وإما تكنولوجيا بالية قررت الاستغناء عنها،فحسب دراسة للبنك الدولي للتنمية كان حوالي 70% من تكنولوجيا الدول الرأسمالية بالية تجاوزها الزمن،ثم أن هذه التكنولوجيا لا تتلاءم والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المستقبل وغالبا ما ساهمت الشركات المتعددة الجنسية في تمويل تكنولوجيتها الجديدة ببيع التكنولوجيا القديمة إلى البلدان النامية[75].

- **الشركات المتعددة الجنسية وميزان المدفوعات:** يظن البعض أن إنشاء فروع للشركات متعددة الجنسية يجلب الأرباح الطائلة للبلد المضيف، ولكن هذا وهم تثبته الأرقام والتقارير، والتي تبين أن معظم الأرباح التي تتحصل عليها فروع الشركات المتعددة الجنسية في البلد المضيف تتحول إلى

البلد الأم، فتفتح نزيفا من العملة الصعبة في ميزان المدفوعات ،فالشركات متعددة الجنسية ترسل إلى بلدانها الأصلية ما يعادل 22 مليار دولار مقابل كل 1 مليار دولار مستثمر في البلدان النامية.

- **اثر الشركات المتعددة الجنسية على الموارد المالية في البلدان النامية:**تتجه الشركات المتعددة الجنسية إلى التأثير على الموارد المالية للبلدان المتخلفة من خلال إستراتيجية التمويل الذاتي من الموارد والأسواق المالية في هذه الدول،ويمثل هذا التمويل استنزافا للموارد الوطنية المتاحة،ومن وجهة نظر الاستخدامات البديلة لهذه الموارد أن الشركات المتعددة الجنسية،لا تأتي بأموال إلى الدول النامية،بل تلجا إلى الاقتراض من المصادر المحلية،وبالتالي حرمان المؤسسات والمشروعات المحلية من الاستفادة من الأموال المتاحة لها،وتدل على ذلك الإحصائيات التي تؤكد بأنه خلال الفترة 1956 إلى 1965 قامت الشركات العالمية الأمريكية بتموين 80% من استثماراتها في أمريكا اللاتينية من المصادر المحلية أو من الأموال التي اكتسبتها الاستثمارات السابقة[76].

المطلب الثالث: نتائج التغيرات الجيواقتصادية بعد الحرب الباردة

دفعت التطورات الدولية (العولمة) إلى بلورة أنماط جديدة من ديناميكية الاقتصاد العالمي التي تتمحور حول دول الشمال بشكل عام، على أن تبقى دول العالم الثالث على كثرتها مصادر تزويد بالطاقة والمواد الخام،وأسواق استهلاك للسلع المصنعة وقد ادى هذا إلى:

1. **العولمة والنمو الاقتصادي والفقر:** فلقد ترك التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية ،والذي تزامن مع التحرير للتجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال بصمة في سياق تعقيد المهمة الملقاة على عاتق صانعي القرار الاقتصادي والمالي في العالم.

إن تزايد الترابط بين اقتصاديات العالم كنتيجة لهذه التطورات أدى دورا مركزيا في الأحداث التي شهدها النظام المالي العالمي خاصة منذ عام 1997 حين نشبت الأزمة المالية في جنوب آسيا،إن مقدار هذا الترابط والطبيعة التي اتسم لها من ناحية سهولة وسرعة انتشار عدوى الأزمات يشكل تحديا كبيرا جدا للمجتمع الدولي.

وتشير البيانات إلى تسارع وتيرة ظاهرة العولمة المتمثلة بالتبادل التجاري، فقد ارتفع المعدل السنوي لنمو تجارة السلع والخدمات في العالم بشكل كبير عموما وبنسب فاقت باستمرار نسبة نمو الناتج العالمي، مع استثناءات قليلة والمظهر الآخر للعولمة،وهو تحرك رؤوس الأموال يبين أيضا لازدياد الهائل في حجم التدفقات المالية عبر الحدود خلال العقدين الماضيين، إن حجم عمليات التملك والاندماج في العالم بلغت نحو 1144 مليار عام 2000 ، مقارنة مع 151 مليار دولار في عام 1990 ،مسجلة معدل نمو سنوي يبلغ 22.5 % [77].

ويعطي مؤيدو العولمة،وتحديدا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية،أهمية كبرى للعولمة كعامل أساسي وفعال في مكافحة الفقر،فيعتبر هورست كوهلر *Horst Koehler* المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد،إن العالم يحتاج إلى قدر كبير من العولمة ولكن
علينا أن نعمل بجهد اكبر لكي تشمل ثمارها الجميع.

غير أن هذا الرأي لا يتمتع باجتماع كافة المهتمين بهذا الموضوع، فكثير من المراقبين والمختصين يشككون في المقولة التي تجد رواجا كبيرا في الغرب بشكل خاص، وهي أن العولمة والتحرير المالي والتجاري التام وغير المقيد هي الطريق المثلى لنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.ومن ابرز المشككين جوزيف ستيجلتز *Joseph Stiglitz*،الذي يقول أن ثمار التنمية لم يتم توزيعها بشكل عادل في الدول التي شهدت فترات نهضة ونمو اقتصاديا، ويعطي أمثلة كبيرة حول العالم مدعما أن التراجع في أنظمة الرفاهية العامة التقليدية قد اثر سلبيا في الطبقات الفقيرة، ويقول أن النمو الاقتصادي لا يساعد الفقراء كثيرا في الدول حيث توزيع الثروة يتسم بعدم المساواة الطبقات الفقيرة .
في هذه الدول لا تتمتع بكثير من المغانم أوقات النمو، في حين أنها تدفع الثمن في فترات التراجع[78].

ويؤكد جوزيف ستيجلتز في كتابه حول العولمة الذي صدر عام 2002، والذي حمل فيه بشدة على صندوق النقد الدولي وسياساته الاقتصادية والمالية على انه يمكن أن تشكل العولمة قوة ايجابية وان فيها الإمكانية لإفادة الجميع.بما فيها الطبقات الفقيرة ولكنه يضع اللوم على الطريقة التي تدار بها العولمة والأمر الذي أدى إلى عواقب مثل تدمير البيئة وتعزيز الفساد في العملية السياسية وعدم اخذ مصالح وأوضاع الدول الفقيرة في الحسبان لدى رسم السياسات الاقتصادية.

2. ظروف دول العالم الثالث في ظل العولمة:فهي تعيش جملة من الظروف وهي:

- إن دول العالم الثالث تسير باتجاه تهميش خانق نظرا إلى تراكم ديونها الخارجية من جهة والى تبعيتها الاقتصادية للدول الصناعية من جهة ثانية، والى ازدياد أزماتها التضخمية من جهة ثالثة،والى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها من جهة رابعة.
- إن ما يزيد في صعوبة الوضع الاقتصادي لدول العالم الثالث إزاء النظام الاقتصادي العالمي هو:

– عدم قدرتها على إيفاء ديونها الخارجية المتراكمة نظرا إلى تناقص قدرتها الادخارية، وتزايد عدد سكانها وانحسار الطلب التدريجي على بعض موادها المصدرة.

– عدم تمكنها من استقطاب مشاريع استثمارية كبيرة إذ أنها في الواقع سوق استهلاكية اتفاقية للسلع الغربية المصنعة، كما أن أكثر من 80 % من مجموع نشاط الشركات الضخمة المتعددة الجنسية يرتكز داخل العالم الصناعي لان العمالة في دول العالم الثالث غير متخصصة ،وكذلك فان التسهيلات الأخرى المطلوبة غير متوفرة فيها.

- إن الطابع الاستهلاكي المتزايد لأسواق العالم الثالث كرس تبعيتها الاقتصادية لاقتصاديات الدول الغربية وبالتالي أدى إلى إفقارها التدريجي،الأمر الذي زاد في اضطرارها إلى الاستدانة من الأسواق المالية الغربية مع عجزها عن تحقيق أي نمو اقتصادي يمكنها فعلا من إيفاء هذه الديون.

3.التوزيع غير العادل للثروات في العالم: كما اشرنا بالفقرة السابقة إلى تدني معدلات النمو الاقتصادية في معظم دول العالم الثالث والمصحوبة بتنامي للاضطرابات الاجتماعية وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستقرار السياسي، وبحسب الخبير الاقتصادي الأمريكي جون كينيث جاليت فان الفقر سيكون المصدر الأول للفوضى العالمية،وان المآسي البشرية سيكون مصدرها

الحروب الداخلية أكثر منها النزاعات الخارجية،والتي ستدور معظمها في دول العالم الثالث،وهو ما كشفه"أوضاع الفوضى" إذ يشير التقرير الذي حمل العنوان الفرعي الآثار الاجتماعية للعولمة إلى أن التوسيع العالمي لقوى السوق العالمية أدى إلى اضطرابات ونزاعات دموية وان الشركات المتعددة الجنسية الموجودة خارج نطاق أي سيطرة سواء كانت محلية أو قومية دولية تملك حاليا ثلث ثروات الإنتاجية العالمية(79).

ما يميز الشركات المتعددة الجنسية انه لا شيء يقف في طريقها فهي من اجل تحقيق مصالحها تدعم ماليا ومعنويا جماعة ضد أخرى،أو حزب ضد آخر،أو أقلية ضد أخرى،في صراعها على الحكم بغية المحافظة على مكاسبها وامتيازاتها في هذه البلدان،وفي حالة نشوب خلافات مع إحدى دول العالم الثالث،أو تهدد هذه الأخيرة بالتأميم فان لم تستطيع الشركة حل هذه المشاكل لصالحها لوحدها فإنها تدفع بحكوماتها في دولتها الأم للتدخل والضغط على الدولة لحل المشكل(80).

كما أن حجم الشركات المتعددة الجنسية ومكانتها الاقتصادية،ومن ذلك تبين قوة هذه الكيانات التي تتجاوز من ناحية الإمكانيات المادية والتفوق التكنولوجي والمعلومات المتاحة على قوة البلد الضعيف،والنتيجة أن هذه الدول سوف تضعف في كل صفقة أو عقد يبرم مع واحدة من هذه الشركات مع الحكومات،وبالنظر إلى الأرباح والامتيازات التي تجنبها من نشاطها في الدول النامية،وسواء أكان المجتمع المحلي رابحا أو خاسرا،فلقد بات من الواضح أن هناك "تفاوت في القدرة التفاوضية" بين هذه المجتمعات من جهة وبين الشركات المتخطية للقوميات من جهة أخرى،وهذا ما أدى إلى التساؤل حول اثر هذه الكيانات على النظام السياسي العالمي و المجتمع الدولي عامة،بحيث أصبحت الشركات تلعب دورا بارزا في عدم استقرار النظام السياسي الدولي،وتشجيع الاضطرابات بداخل الدول بطرق عديدة ولكن جاء الرد من طرف المدافعين المتحمسين للتدويل مؤكدين على أن الشركات المتعددة الجنسية قد أصبحت تتمتع بقوة كبيرة تفوق قوة الكثير من الدول من الناحية المالية،ولكن هذا لا يعني بان الدول في الطريق إلى تضييع سيادتها الاقتصادية لصالح هذه الشركات.

كما تلتزم الشركات المتعددة الجنسية الدول النامية المضيفة لها بالرجوع إليها في شراء السلع الوسطية وقطع غيار وتموين العملية الإنتاجية، وهذا ما يجعلها بتبعية دائمة لهاته الأخيرة.

لقد كان لهذه الشركات آثار اجتماعية وثقافية على الدول المضيفة ويمكننا أن نلتمس أهم الآثار الاجتماعية والثقافية فيما يلي:

- **انتشار الرشاوى:**تعمل الشركات المتعددة الجنسية كثيرا على التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها الدول النامية على وجه الخصوص ،وذلك للحفاظ على امتيازاتها قصد الحصول على امتيازات أخرى.فتلجا إلى الأساليب غير المشروعة والمتلوية،ومنها الرشوة التي تعتمد عليها على نطاق لم يسبق له مثيل للتأثير على قدرات الحكام و المسئولين.فهي تجند لهذا الغرض إعداد لا يستهان بها من الإداريين ورجال الأعمال والمهنيين والسياسيين المقربين للسلطة في البلد المضيف.
- **آثارها على العادات والتقاليد المحلية:**تلجا الشركات المتعددة الجنسية من اجل تحقيق الموازنة بين التنسيق وتكامل العمليات،وبين الحاجة إلى التكيف مع ظروف البلد النامي الذي تعمل فيه،إلى إتباع تقسيم العمل في داخل المؤسسة على أساس الجنسية،فالأفضلية تكون للعمالة التي جلبتها الشركات معها وهي عمالة فنية وذات قدرة كبيرة وهاته الأخيرة تقيم بالبلد وتقوم بمختلف الأنشطة الاجتماعية،فينتقلون كما ينتقل الأهالي الأصليين في المرافق العمومية كالمدارس والمستشفيات،ولهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم وهي عادات تنتمي للحضارة الغربية ويحاولون فرضها على السكان الأصليين بطريقة أو بأخرى،فتحدث هناك مشاكل ويقع الاصطدام بين ثقافتين.

ويظهر تأثير الشركات المتعددة الجنسية على الثقافات المحلية في نمط الحياة عموما،والقضاء على الصناعات المحلية والتقليدية على وجه الخصوص ويحدث هذا نتيجة المنافسة التي يتلقاها هذا القطاع من قبل الفروع التي توجدها الشركات المتعددة الجنسية التي تعتمد على تكنولوجيا متطورة،لذا بعض الدول الإفريقية مثلا،رفضت استثمارات الشركات العملاقة في ميدان النسيج للحفاظ على الزى التقليدي الذي تميز به[81].

– تأثيرها على نمط الاستهلاك وتوغلها في الإعلام الوطني وهذا للترويج لسلعها مثل شركة ماكدونالد للأطعمة الجاهزة.

ما يمكن استنتاجه مما تقدم أن سيادة النظام الرأسمالي والذي تجسده العولمة بمختلف ما نتج منها من فتح للأسواق الحرة مرورا إلى انتقال السلع والأموال والتجارة الحرة كل هذا ساهم في ظهور عالمين عالم متقدم يقود زمام العولمة وعالم نامي انتشرت فيه كل سلبيات العولمة بدءا من انه صار سوق للمنتجات هذه الدول وصولا إلى انه يعاني من ظاهرة فقر وبطالة وتدني مستوى المعيشة وهشاشة مؤسساته الاقتصادية، ما أدى إلى عجز الدولة عن تلبية حاجيات شعوبها هذا الأخير افرز ظهور نزاعات داخلية تهدد السلم داخل الدولة وخارجها.

المبحث الثالث:التحولات القيمية

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي برز توجه نحو إحلال السلام وهذا لضمان التماسك العالمي في إطار توظيف مسالة الهوية وإظهار أن الخطر الذي سيهدد بالمستقبل هو مسالة الثقافة أو الحضارات والذي سيحدث قطيعة بين الشمال والجنوب وبين الأديان (الإسلام والمسيحية) وبهذا المبحث سنحاول إعطاء أهم المقاربات القيمية التي ظهرت نتيجة لأفول المعسكر الشيوعي.

المطلب الأول:نظرية صدام الحضارات *THE CLASH OF SIVILIZATION*

يعد صموئيل هنتغتون *Samuel Phillips Huntington* من أشهر المفكرين الاستراتيجيين حاليا وهو أستاذ للعلوم السياسية في جامعة هارفارد ويدير معهد جون.أم.أوليني للدراسات الإستراتيجية في هذه الجامعة،واشتهر أساسا باهتمامه بالتنمية السياسية والتحديث إلا أن دراسته التي نشرها في مجلة *FORIENG AFFAIRS* في صيف عام 1993 بعنوان *THE CLASH OF SIVILIZATION* نتاج مشروع معهد جون.تم.أوليني المعنون: *THE CHANGING SECURITY ENVIRONMENT AND AMERICAN NATIONAL INTERESTS* –البيئة الأمنية المتغيرة والمصالح القومية الأمريكية[82].

وتعد مقولته (صدام الحضارات) واحدة من أكثر الأقطار تداولا ونقدا ودفعت باهتمامات واسعة بين نخبة المفكرين في حقول مختلفة وجدوا فيها تفسيرا لموجة التحولات العالمية المتسارعة،وقد طور هنتنغتون مقالته صدام الحضارات وغطى كثير من موضوعاتها تفصيلا في كتاب أصدره عام 1996 تحت عنوان: *THE CLASH OF SIVILIZATION :Remaking of world order*

وينطلق هنتنغتون في نظريته المذكورة من فرضية رئيسية مفادها أن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم لم يعد يتحدد بالعوامل الاقتصادية أو الإيديولوجية،وإنما بالمعايير الثقافية فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية،والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدرا ثقافيا، وستظل الدول والأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية، لكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية، ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة،وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية[83].

يعترف صاموئيل بتنوع الحضارات ،ويعتبر أن هذه الحضارات ستصطدم يوما ما مثلا:الحضارة الكونفوشيوسية الصينية قد تتحد مع الحضارة الإسلامية ضد الحضارة الغربية[84].

وخلال هذه العملية أقاموا الدول و الأمم *States Nation* وبدءا من الثورة الفرنسية، أصبحت الخطوط الأساسية للصراع بين الأمم وليس بين الأمراء. واستمر نمط القرن التاسع عشر هذا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم تحول الصراع بين الأمم نتيجة للثورة الفرنسية وردود الفعل تجاهها، إلى صراع بين الإيديولوجيات أولا بين الشيوعية والفاشية/النازية،والديمقراطية الليبرالية، ثم بين الشيوعية والديمقراطية الليبرالية[85]،وخلال الحرب الباردة أصبح هذا الصراع الأخير مجسدا في الصراع بين الدولتين العظمتين وحدد كل منهما هويته من حيث الإيديولوجية.

فما الذي نعنيه عندما نتحدث عن حضارة ما؟

إن الحضارة كيان ثقافي وهي أعلى تجمع ثقافي للناس وأوسع مستوى للهوية الثقافية للشعب ولا يسبقها إلا ما يميز البشر عن الأنواع الأخرى، وهي تتحدد في أن واحد معا بالعناصر الموضوعية المشتركة مثل اللغة والدين والتاريخ والعادات والمؤسسات، وبالتحديد الذاتي الذي به الشعب لنفسه.

وقد تتضمن الحضارات عددا من الناس كما هو الحال بالنسبة للصين أو عدد صغيرا منهم مثل الكاريبي، ومن الواضح أن الحضارات تمتزج وتتداخل، وقد تتضمن حضارات فرعية فالحضارة الغربية صورتان متغايرتان أساسيتان:الأوروبية والأمريكية الشمالية، وللإسلام أقسامه الفرعية العربية والتركية والماليزية.

لماذا تتصادم الحضارات؟

يقول هنتنغتون بان الهوية الحضارية تكتسب أهمية متزايدة في المستقبل وسيكون الشكل العام تبعا إلى حد كبير بين سبع أو ثماني حضارات كبيرة وأعطى نبذة عن هذه الحضارات[86]:

1. **الحضارة الغربية**:تؤرخ عادة على أنها برزت منذ 700 سنة قبل ميلاد المسيح أو 800 سنة وغالبا ما ينظر إليها العلماء على أنها مكونة من ثلاث عناصر رئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية.
2. **الأمريكية اللاتينية**: لها هوية متميزة بالرغم من أنها وليدة الحضارة الأوروبية إلا أنها شكلت طريقا مختلفا عنها وعن أمريكا الشمالية.
3. **الحضارة الصينية(الكونفوشيوسية)**:يعود تاريخها إلى 1500 قبل الميلاد المسيح على الأقل.
4. **الحضارة اليابانية**:بعض العلماء يجمع بين الثقافة اليابانية والصينية تحت عنوان حضارة واحدة حضارة الشرق الأقصى.
5. **الحضارة الهندوكية والهندية**: واحدة أو أكثر من الحضارات المتعاقبة من المعترف به وجدت في شبه القارة الهندية منذ 1500 ق.م على الأقل.
6. **الحضارة الإسلامية**: كل العلماء الكبار يعترفون بوجود حضارة إسلامية متميزة ولدى بروزها في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي ثم انتشر الإسلام بسرعة عبر شمال إفريقيا والى وسط آسيا،وشبه القارة الهندية وجنوب شرقي آسيا.
7. **الحضارة الأرثوذكسية**:عدد من العلماء يفرقون بين حضارة أرثوذكسية منفصلة تمركزت في روسيا وحضارة العالم المسيحي الغربي.
8. **الحضارة الإفريقية**: معظم العلماء الحضارات لا يعترفون بحضارة افريقية متميزة كون شمال إفريقيا والساحل ينتميان إلى الحضارة الإسلامية.

أما مسببات التصادم الحضاري المرتقب فيجملها في[87]:

- طبيعة الفروق الجوهرية بين الحضارات من حيث التاريخ واللغة والثقافة والتقاليد وعلى الأخص الدين.
- نزايد التفاعلات بين الشعوب المختلفة في عالم يزداد تقاربا مما ينجر عنه وعي الحضارات بتميزها وتفردها.
- انعكاسات مسار التحديث الاقتصادي والاجتماعي على الهويات المحلية مما يولد هاجس تحصين الهوية الثقافية ضد الاختراق.
- الطابع المزدوج للغرب،الذي يمثل أنموذج للاحتذاء و خصما يتوجب الانكفاء عن قيمه الاجتماعية والثقافية وتقديم التسويات المعهودة في المجالات الاقتصادية والسياسية.
- تزايد النزعة الإقليمية الاقتصادية، وتحولها إلى نمط تكتل ثقافي ويركز هنتنغتون على احتمالات الصدام بين الإسلام والغرب، مستعرضا تاريخ العداء بين الحضارتين المستمر مند 1300 سنة بدءا بالحروب الصليبية.

وهكذا فان صدام الحضارات يحدث على مستويين، فعلى المستوى الجزئي*micro level* تتصارع المجموعات المتجاورة على امتداد خطوط التقسيم (الصدع) *faulting* بين الحضارات بصورة عينية على السيطرة على أراضي بعضها البعض.

وعلى المستوى الكلي *mecrol_level* تتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية النسبية،وتتصارع على السيطرة على المؤسسات الدولية والأطراف الثالثة وتتنافس على ترويج قيمها الدينية والسياسية الخاصة، ثم حاول هنتنغتون أن يكون أكثر تحديدا عبر رسم خطوط الصدع الأكثر صراعية أو التي سيتم عبرها الصراع الأكبر فرسم خطين إحداهما عمودي والأخر أفقي باعتبارهما نقاط تفجر الأزمات والمذابح، فالخط العمودي الذي رسمه هنتنغتون يقسم أوروبا ثقافيا بين المسيحية الغربية من ناحية والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام من جانب آخر، وقد يكون أهم خط تقسيم في أوروبا مثلما أشار وليام دالاس هو الحدود بين فلندا وروسيا وبين دول البلطيق وروسيا ويمتد عبر روسيا البيضاء وأوكرانيا فاصلا غرب أوكرانيا الأكثر كاثوليكية عن شرقها[88].

كما حاول هنتنغتون رسم خط آخر أفقي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى المحيط الهادي شرقا ويضم الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية والتي لا تريد أن تنضم إلى الغرب أو لا تستطيع ذلك.

✓ آراء حول نظرية صدام الحضارات:

لقد سعى هنتنغتون إلى تقديم أنموذج للصراعات المستقبلية وقدم تفسيرا لذلك الصراع الذي حدده انه سيتم بين الحضارات وليس الدول.وقد تعرضت نظريته للنقد فور صدورها عام 1993 مما دفعه إلى تطويرها وتوضيحها في كتاب عام 1996 ، وكانت الانتقادات كما يلي[89]:

- **أولا:** حاول تقسيم الحضارات في العالم إلى ثمانية اعتمادا على الدين بشكل أساسي،ولكن هذا التقسيم غير دقيق ويتلاءم بدرجة رئيسية مع دياناته اليهودية.
- **ثانيا:** يدعي هنتنغتون انه على الرغم من الغرب الذي يواجه الآن بضع حضارات فان التحدي الأكبر للمصالح والقيم الغربية يأتي من الارتباط الإسلامي_الكونفشيوسي_ الذي في نظره مؤامرة بين ثقافتين ساخطتين لتقويض قوة الغرب عن طريق تدفق للأسلحة ولتكنولوجيا الأسلحة من الصين على دول الإسلامية .
- **ثالثا:** إن هناك من يوجه نقده لفرضية هنتنغتون من خلال عدم التوافق في نظام التسمية الاصطلاحية (ليس الإسلام و المسيحية،أو الغرب والشرق هما اللذان يتناقضان، وإنما الإسلام والغرب)
- **رابعا:** طرح بعض المفكرين في تقويمهم للدوافع الحقيقية الكافية وراء هذا التطور الغربي للإسلام فرضية العدو الضروري لم يعد لدينا الاتحاد السوفياتي أو الشيوعية فلا بد من البحث عن عدو جديد يحل مكانه.

المطلب الثاني: نظرية نهاية التاريخ *THE END OF HISTORY*

في عام 1989 قام فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama* ، وهو محلل سياسي مقيم في واشنطن وله صلات وثيقة بحكومة الولايات المتحدة ، بنشر ورقة موجزة عنوانها "نهاية التاريخ" *THE END OF HISTORY* وهي عبارة عن تحليل على طريقة هيغل (*HEGEL*) لعواقب نهاية الحرب الباردة ، وقد لقيت هذه الورقة اهتماما كبيرا في وسائل الإعلام ونجم عنها كتاب ذو شأن كبير وعنوانه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" *THE END OF HISTORY AND THE LAST MAN* (1992)،وخلاصة أفكار فوكوياما أن الديمقراطية الليبرالية بهزيمتها للشيوعية السوفياتية قد أزاحت المنافس الخطير الأخير كمفهوم لكيفية إمكان حكم مجتمع صناعي متقدم،في أوائل القرن التاسع عشر شكل الديمقراطية الليبرالية بوصفه يجمع بين اقتصاد يقوم على أساس السوق والمؤسسات التمثيلية وحكم القانون والحكومة الدستورية، ومنذ ذلك الحين جرت محاولات عديدة لتجاوز هذه الصيغة،لكنها فشلت كلها،فقد فشلت كل من الاوتقراطية (حكم الفرد) والرأسمالية الفاشية والاشتراكية الوطنية والفاشية في حروبها ضد المجتمعات الليبرالية، وتمثل أقوى عدو لليبرالية بالاشتراكية الماركسية التي تقول أن الحريات التي تقدمها الليبرالية غير كافية ويمكن تجاوزها[90]،وعلى وجه التحديد فقد كانت حالات عدم المساواة تقوض الحريات السياسية، وبأن أساليب إدارة المجتمع الصناعي من دون السوق وعبر الحزب بدلا من الحكومة التمثيلية قابلة للتطبيق و الاستمرار،على أن إحداث ثمانينات القرن العشرين أظهرت زيف هذا الادعاء.فقد اتضح أن مجتمعات "الاشتراكية الموجودة حقا" غير قادرة على مجاراة المجتمعات الرأسمالية الليبرالية في مجال توفير السلع الاستهلاكية وأصبح مواطنوها عازفين عن قبول الادعاء

بأن حكم الحزب يمكن أن يحل محل الحكومة التمثيلية الحقيقية، وفي خاتمة المطاف انهارت هذه الأنظمة وحلت محلها أنظمة سياسية ديمقراطية ليبرالية، من حيث المبدأ على الأقل[91].

يجب الاعتراف بان هذا الوصف للأحداث فيه كثير مما يدعو إلى الثناء.ففي حين أن الغرب واجه بالفعل الكثير من المشاكل من جراء الطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة فأنه يبدو انه من التجني رفض الاعتراف بان تفكك السوفيات واعتماد الأشكال الغربية للسياسة من قبل الدول التي خلفته يمثل نوعا من الانتصار للأفكار الليبرالية.

على أن الأمر المثير هو السبب الذي يدعو فوكوياما إلى وصف هذا النصر بأنه "نهاية التاريخ" فهنا نواجه شكلا خاصا من النقد السياسي والثقافي "الهيغلي" أن ما يوحي به ذلك هو انتصار الليبرالية هو بمثابة إرساء قواعد راسخة للنوع الوحيد الممكن من الحرية الإنسانية.

وبما أن "التاريخ" هو عن تشكيل وتطور الحرية الإنسانية وبما أن هذه المهمة أصبحت مكتملة الآن.فمعنى ذلك أن التاريخ قد انتهى، فلا يوجد الآن (ولن يوجد في المستقبل وهذا هو الأهم) بدائل منظمة لليبرالية على أساس خاص وطارئ، إلا انه لن يكون بوسعها تشكيل تحد متماسك لليبرالية ومن البديهي أن مسالة اعتبار أو عدم اعتبار وجهة النظر هذه جدية يعتمد جزئيا على ما إذا كان المرء يعتقد بأنه يوجد معنى ما في التاريخ، بحيث يكون من الممكن القول، إن له بداية ومرحلة متوسطة ونهاية، كما يعتمد جزئيا على مسائل أكثر ارتباطا بالحياة الواقعية، وهي ما إذا كان المرء يعتقد أن المجتمعات غير الغربية مثل اندونيسيا وإيران ستنجح في تطوير أشكال سياسية بعيدة بشكل واضح عن الليبرالية وتكون مع ذلك قادرة على تلبية احتياجات مجتمع صناعي متقدم. والاهم من وجهة نظر هو معرفة ما هو نوع العلاقات الدولية التي يمكن أن تنطوي عليها سياسة "ما بعد التاريخ"[92]!

والجواب، على ما يبدو هو أن العلاقات الدولية لن تكون بشكل ملحوظ عن العلاقات الدولية التاريخية أن نهاية التاريخ لا تعني انه لم يعد هناك أحداث تجري في العالم مثل الحروب والصراعات وغيرها.بل تعني مجرد انه لن يتم إصباغ أهمية بالغة على تلك الأحداث، فلن تكون الصراعات بعد الآن صراعات إيديولوجية لكن الصراعات حول المصالح سوف تستمر والخلاصة فان نهاية التاريخ تبدو مشابهة كثيرا للعودة إلى المستقبل أي نظام دولي لدول متنافسة بعضها مع بعض وتهتم باستمرار بقاءها، وربما تخوض حروبا ولكن لا تخوض ذلك النوع من الصراع الإيديولوجي الذي يميز به جزء كبير من القرن التاسع عشر.

وبالأخير يمكن القول إن فوكوياما قد ابرز عدد من المواضيع الشيقة إلا أن معالجته للتداعيات الدولية لانتصار الليبرالية ليس فيها الكثير مما هو جديد.

ما يمكننا استخلاصه مما تقدم بهذا المبحث إن هذه النظريات جاءت لكي تفسر التفوق الغربي وتنذر بخطر يهدد هذه الحضارة الغربية المتفوقة بجميع المجالات من حضارات أخرى اقل منها قوة وهذا من اجل إيجاد حلول لها وكذا محاولة التقليل مما سينجم منها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم بدراستنا هذه يتبين لنا أن معظم التغيرات الجيو سياسية والاقتصادية و القيمية أدت إلى تغيير في السياسة الدولية سواء على مستوى الفاعلين الدوليين أو على مستوى الـــدول، كما أدت إلى انتشار النزاعات مابين الدول أو بداخلها بسبب التقسيمات الحدودية أو بسبب نزاعات أثنية،كما كان للتغييرات الاقتصادية الأثر البالغ في انتشار معدلات الفقر والبطالة داخل الكثير من الدول وغالبا هذا يؤدي إلى نزاعات لعدم قدرة الدولة على تلبية حاجيات مجتمـــعاتها ،وهذا ما جعل كل من فوكوياما وهنتنغتون إلى اعتبار أن ما سيواجه العالم ما بعد نهاية الحرب الباردة هو نهاية التاريخ بسيطرة النظام الليبرالي على الساحة الدولية حيث اثبت قدرته على مواجهة إلى مشاكل بخلاف الشيوعية وهذا حسب المفكر الأول ،أما الآخر فيرى أن سيادة النمط الليبرالي سيؤدي إلى تهديد هذه الحضارة من حضارة أخرى خصوصا الإسلامية والكونفوشيوسية .

كل ما تقدم من نتائج لهاته التغيرات أدت بمجلس الأمن أن يطلب من أمينه بطرس غالي إلي إيجاد حلول أدت إلى تغير لمضامين دبلوماسية وهذا الذي سندرسه بالفصل الثالث.فما هي الآليات الدبلوماسية التي استخدمت بنهابة الحرب الباردة؟

تمهيد

خلال العقد الأخير من القرن الماضي تفشت ظاهرة النزاعات الداخلية إلى جانب تدهور البيئة واضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية ليس في الدول التي عانت من النزاعات فحسب، بل امتدت الخسائر إلى مناطق الجوار. وهذا ما جعل المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة يهتمون بدرء تلك النزاعات قبل أن تتحول إلى عنف مسلح ،أو معالجتها في مراحلها الأولية بعد اندلاع العنف والحد من انتشاره مع السعي لإجراء تسويات نهائية تضمن عدم عودة الأطراف للنزاع من جديد.

فالمجتمع الدولي بعد أن حقق انفراجا في مجال حظر انتشار الأسلحة النووية بنهاية عقد الستينيات من القرن الماضي اتجه نحو معالجة النزاعات داخل الدولة وبين الدول متخذا من أزمة غزو العراق للكويت في تسعينات القرن الماضي مدخلا لطرح أجندة من أجل السلام .

وتزايدت مسؤوليات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر مما كانت عليه خلال فترة الحرب الباردة ورغم أن تدخل الأمم المتحدة جاء في كثير من الأحيان متأخرا بمفهوم درء النزاع وليس إدارته .وقد ترتب على انشغال الأمم المتحدة بتلك الأوضاع تهميش بناء هياكل التعاون الدولي.

وقد وضحنا في هذا الفصل تطور آليات كل من الدبلوماسية الوقائية والمتعددة المسارات والتدخل الانساني في إدارة النزاعات الدولية.

المبحث الأول: مكانة الدبلوماسية الوقائية في إدارة النزاعات الدولية

تعتبر الدبلوماسية الوقائية احد أدوات إدارة النزاعات الدولية وقد ازداد العمل بها بعد نهاية الحرب الباردة وفي هذا المبحث سنتطرق لمفهومها وكذا مختلف استراتيجيات هاته الدبلوماسية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الوقائية

يرتبط ظهور ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية أو الممانعة في العلاقات الدولية المعاصرة *بداج همرشولد* ، السكرتير العام الأسبق للولايات المتحدة (1953- 1961)، وكان يسعى إلى تطوير أداء هذه المؤسسة من خلال إدخال مفاهيم وممارسات من شانها أن تمكن الأمم المتحدة إلى تقديم مساهمات ملموسة .والتي يقصد بها المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم بينها وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أية دولة أو منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية، ومنع تصاعد المنازعات القائمة و الحيلولة دون تحولها إلى صراعات وحصر انتشار الأخيرة عند وقوعها. ويمكن أن تشمل هذه المساعي والإجراءات المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية. وقد جاء أول تطبيق عملي للدبلوماسية الوقائية خلال أزمة السويس في عام 1956 عندما تدخلت الأمم المتحدة ببعض التدابير العسكرية الدولية المحدودة لفض الاشتباك بين المتحاربين، ووضع ترتيبات وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعال تمهيدا لارجاع الأمور إلى نصابها الطبيعي وتسوية الأزمة الناشبة. وهذه التدابير الجماعية التي طبقت في عدد من المواقف المشابهة، أصبحت تعرف منذ ذلك الوقت بعمليات حفظ السلام[1].

وقد أوضح *همرشولد* الأسباب التي تدفع إلى انتهاج هذه الدبلوماسية في ظروف الأزمة الدولية، بان ذكر أنه على الرغم من الاختلافات الأساسية من مذهبية وغيرها ، والتي تعمل على تقسيم العالم إلى عدد من التكتلات الدولية المتصارعة، إلا أن هناك مجموعة كبيرة من الدول غير المنحازة التي تؤثر أن تظل بمنأى عن هذه الأحلاف والتكتلات لكي تصون استقلالها وتبقى حرة في اتخاذ القرارات التي تدافع بها عن مصالحها.وما يترتب على ذلك ، فإن المنازعات التي تحدث بين الدول غير المنحازة يمكن أن تسوي بعيدا عن تدخل القوى الكبرى وفي مناخ يخلو من الضغوط الحادة التي تسببها خلافات الرأي والمصالح فيما بينها ، بل الأكثر من ذلك أنه يمكن تهيئة ظروف تستطيع أن تحفز هذه القوى الدولية الكبرى على أن تعمل في إطار من التنسيق أو التعاون المشترك لحفظ السلم الدولي، أو بشكل يقترب كثيرا من التوقعات التي بنى عليها واضعي ميثاق سان فرانسيسكو في عام 1945 ، قد يكون الحافز على التنسيق المشترك بين تلك القوى الدولية هو من أجل تفادي جذب الصراعات الإقليمية المحدودة إلى دائرة صراعاتها المباشرة وذلك إما لإبقاء علاقات التوازن الدولي القائم أو لمنع تصاعدها إلى النقطة التي قد تنفجر عندها أو بسببها حرب شاملة غير مرغوب فيها[2].

هذا الاتجاه الذي يصور إيجابيات الدبلوماسية الوقائية يؤدي إلى القول بأن الأمم المتحدة لا تستطيع بطبيعة تكوينها وبفعل الضغوط العنيفة التي تتعرض لها وتؤثر في أدائها وتنعكس على العلاقات المتبادلة لأعضائها، أن تمارس تأثيرا فعالا في النزاعات التي تقع ضمن دائرة الصراع المباشر للقوى والتكتلات الدولية الكبرى، ويرجع السبب في ذلك إلى أن سوء استخدام سلطة الفيتو التي تستأثر بها هذه القوى في مجلس الأمن يمكن أن تشله عن التصرف في مواجهة التهديدات الخطيرة للسلم الدولي، وكذلك فإن مناورات القوى الكبرى في الجمعية العامة ، واتجاهها إلى التأثير في مجرى المناقشات، فضلا عن أن هذه المناقشات قد تتشعب في اتجاهات لا تتصل مباشرة بالنزاعات المطروحة ، كل ذلك يمكن أن ينال بشدة من قدرة الأمم المتحدة على المجابهة الفعالة للمنازعات التي تقع بين الدول الكبرى في مثل تلك الأحوال فإنه يستحيل على السكرتير العام للأمم المتحدة، من واقع الإمكانيات المحدودة الموضوعة تحت تصرفه ، أن يقوم بدور بديل لهذين الجهازين الرئيسيين من أجهزة حفظ السلام العالمي. وبالإضافة الى ذلك فقد تفسر دبلوماسيته التوفيقية تفسيرا متحاملا من أحد الأطراف الدولية الكبرى، الأمر الذي قد يكون سببا في تدمير فاعلية هذا الجهاز التنفيذي الهام من أجهزة الأمم المتحدة [3].

مثل هذا التقييد لسلطة هذه المنظمة العالمية ولدورها في بعض عمليات حفظ السلام، هو الذي يعين بوضوح الحدود التي يمكن لها أن تتحرك فيها، وبنجاح. ذلك إما لمنع تفجر بعض الصراعات الدولية (البعد الوقائي) أو لاحتوائها وتسويتها إذا ما نشبت فعلا . ويمكن أن يتحقق ذلك بالعمل للإبقاء على تلك الصراعات ضمن إطارها المحدود، والتصدي لأي محاولة تهدف إلى إقحامها في صراعات القوى الكبرى. أما بالنسبة للصراعات الإقليمية التي تقع على هامش صراعات القوى الكبرى أو على مقربة منها. فإن جهود الأمم المتحدة يجب أن تتركز على محاولة منع هذه الصراعات من الوقوع في مصيدة الاستقطاب الدولي، ويكون ذلك ممكنا بتوفير حلول تبقي الصراع ضمن حدوده المحلية المحدودة.لكي تستطيع الأمم المتحدة أن تنجز هذه المهمة الأساسية في صون السلم الدولي فإنه يتعين عليها من خلال أجهزتها المختصة أن تبلور نمطا خاصا من السياسات التي تكون قابلة للتطبيق الفعال في مثل تلك الأحوال وشرط أن تكون هذه السياسات متوازنة، وألا تخدم مصالح طرف دولي على حساب طرف آخر، وأن يكون واضحا للجميع أن هدفها الأول والنهائي هو منع تدويل الصراعات المحدودة، والتصميم على عدم ربطها بصراعات أخرى أكبر وأعقد منها[4].

يقول *همرشولد* أن أهمية الدبلوماسية الوقائية أو المانعة تتمثل بشكل خاص في المواقف التي ينفجر فيها الصراع كنتيجة لوجود فراغ قوى في المناطق غير المنحازة التي تقع بين الكتل الدولية الكبرى و هنا تكون مسؤولية الدبلوماسية الوقائية ووظيفتها الأساسية، محاولة ملئ ذلك الفراغ من خلال التواجد المؤثر والفعال للمنظمة العالمية ، وذلك لكي تفوت الفرصة على القوى الكبرى في أن تفعل ذلك بوسائلها الخاصة التي لابد وأن تقود إلى سلسلة من ردود الفعل المضادة في النهاية للسلم و الاستقرار الدوليين. ويمكن أن يتم ذلك من

جانب الأمم المتحدة على أساس مؤقت، أي حتى يتسنى ملئ ذلك الفراغ بالوسائل الطبيعية ومن خلال الاتفاقيات أو المبادرات التي تنبثق من إرادة الدول المعنية بها مباشرة[5].

كان من رأي *همرشولد* أن الدبلوماسية الوقائية استطاعت أن تحقق أهدافها وتفرض وجودها في بعض الصراعات والأزمات الدولية. ففي كل هذه المواقف تحركت الأمم المتحدة بوسائلها الخاصة لكي تحول دون تفاقمها ولتبعد القوى الكبرى عن التدخل المباشر فيها ، وقد تفاوتت هذه الوسائل في قوتها وفي مداها بحسب ظروف كل نزاع. وتبعا لما كان الفراغ المتسبب فيه سياسيا واقتصاديا وعسكريا. بل ذهب ***همرشولد*** إلى أبعد من ذلك عندما قال إن الأمم المتحدة بتركيزها على الأساليب الدبلوماسية الوقائية، إنما كانت تقوم بمشاركة إيجابية في الاتجاه الذي يساعد في النهاية على حل منازعات القوى الكبرى نفسها. فهي بجهدها الهادف إلى حصر نطاق الأزمات الدولية وتطويقها كمقدمة نحو حلها ، كانت تغذي في نفس الوقت الشعور بالمسؤولية المشتركة لدى هذه الدول الكبرى في مواجهة الأخطار التي تهدد السلم الدولي ودفعهم إلى الاتفاق حول التدابير التي يمكن الاعتماد عليها في مقاومة تلك الأخطار، وهو ما يعد تطورا مهما في اتجاه إنجاز الهدف الأكبر الذي قامت من أجله الأمم المتحدة وهو التمكين لسلم عالمي مستقر[6].

على أنه يبقى أن يقال أن الدبلوماسية الوقائية وإن نجحت بالفعل في اثبات نفسها في ممارسات المنظمة العالمية في قطاع حفظ السلام منذ منتصف الخمسينات بعد فترة من العجز النسبي إلا أن نجاح الأمم المتحدة في هذا الميدان يعتبر نجاحا جزئيا. فالدبلوماسية الوقائية بالمفهوم الذي أوضحه *همرشولد* وأكد عليه ليس أكثر من تطبيق عملي محدود لنظام الأمن الجماعي في إطاره العالمي الشامل.

فنظام الأمن الجماعي كما نعلم يتطلب من الأمم المتحدة إظهار استجابة دولية جماعية في حالة وجود تهديد للسلم الدولي، سواء جاء هذا التهديد من دولة صغرى، أو دولة كبرى، أو من تكتل دولي معين. أما الدبلوماسية الوقائية فإنها تنشط فقط في ظروف النزاعات المحدودة التي يكون أطرافها غير منحازين للقوى الكبرى أو التكتلات الدولية التي تدور في فلكها .

ولكن بالرغم هذا التحفظ تظل الدبلوماسية الوقائية إنجازا عمليا قيما من الإنجازات التي استطاعت الأمم المتحدة أن تحققها خاصة أنها بدأتها وأثبتت نفسها فيها في الوقت الذي كانت الحرب الباردة بين القوى الكبرى ما تزال في قمة توترها.

المطلب الثاني: نهج الدبلوماسية الوقائية

إن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يدور حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الطرف الثالث مقابل طرفي أو أطراف النزاع لمنع تحول أزمة كامنة إلى صراع مسلح يتسم بالعنف الجماعي، و درء آثاره الثلاث[7]. التي تتمثل في القتل الجماعي، ظاهرة اللجوء، ظاهرة الانتشار إلى أماكن أخرى داخل و خارج منطقة النزاع. و هذا ما يتطلب في حد ذاته دراسة الوسائل التي تستخدم لدرء النزاع و مدى نجاحها من خلال جملة من السياسات العامة أو الإجراءات *Policy Measures* تطبق على مستوى المجتمع الدولي أو الإقليمي من

ناحية ،و على مستوى الدولة المعنية بالنزاع من ناحية ثانية و دراستها على مستوى الأجهزة التي يمكن أن تلعب الدبلوماسية الوقائية *Preventive Diplomacy* و من بينها المنظمات و الوكالات و الحكومات و الأفراد من ناحية ثالثة و يعرف فالستين *Vallensteen* مجموعتين من الظواهر المتقلبة بين ما اسماه "بالفترات العالمية" حيث تكون السياسات موضوع وفاق بين الدول العظمى بهدف تنظيم العلاقات فيما بينها و لصياغة قواعد السلوك الدولي في شكل مستويات عامة و ما اسماه بالفترات الخاصة *Particularistic* و التي تتميز بسياسات تؤكد على صياغة المصالح لدول معينة و لو تم ذلك على حساب خلخلة المنظمات الموجودة ، و العلاقات السائدة بين تلك القوى، و المجموعات بين كل منها مع الأخرى. [8] و بالنظر للجدول رقم 11 يمكننا أن نلاحظ تقييم فالستين للفترات العالمية و الفترات الخاصة:

جدول (11): تصنيف فالستين للفترات العالمية والخاصة

التصنيف	الأنظمة التي أعقبت الحروب	الفترة التاريخية	عدد السنوات	الدول الرئيسية
عالميـــة	الوفاق الأوربي	1848-1815	33	5-6
خاصـــة		1870-1849	22	5-6
عالميـــة	النظام البسماركي	1895-1871	25	6
خاصـــة		1918-1896	23	8
عالميـــة	عصبة الأمم	1932-1919	14	7
خاصـــة		1944-1933	12	7
خاصـــة	الحرب الباردة	1962-1945	18	5
عالميـــة	الوفاق الدولي	1976-1963	14	5

Source: Wallensteen.1984.p:104

وبتسليط الضوء على إحدى الفترات التي لم تعمها حرب شاملة ولنأخذ على سبيل المثال فترة عالمية هي فترة الوفاق الأوربي نجد أن النظم الوقائية من الحرب التي نشأت قد جاءت[9]:

- **أولا:** في ظل توازن القوى بين عدد متساو من الدول إلى حد ما ذلك التوازن لم يعط لأي من هذه القوى الفرصة لتحقيق مكاسب فردية.
- **ثانيا:** أنها جاءت في ظل نظام سياسي تتم المحافظة عليه من خلال الدبلوماسية بإتباع سياسات دبلوماسية فاعلة يمكن أن يتمخض عنها نوع من استقرار لمهندسي ذلك النظام.
- **ثالثا:** أنها جاءت في ظل احد أشكال نظم الإدارة و الحكم بين الدول، و هو شكل يجعلها تدخل في نوع من التشاور و درجة محدودة من التعاون. ولو راجعنا فترة ما بعد الحرب الباردة نجد أنها تميزت إلى حد ما بحروب دولية محدودة. و كما سبق أن أوضحنا في حديثنا عن مصادر النزاعات فان اندلاع العنف بشكل حاد و الذي يؤدي إلى انهيار الدولة أو اندلاع نزاع عرقي أو اندلاع صراع فئوي من اجل السلطة إنما تعود أسبابه لفشل الدولة في انتهاج حكم شرعي أو انتهاج سياسة تلبي الحاجات الإنسانية لمواطنيها بمختلف أعراقهم و ثقافتهم، و هذا ما يفسر النزاعات الداخلية .

حيث أصبحت الحكومات تميل إلى عقد صفقات باعتبار أن الصفقات واحدة من الوسائل الفاعلة لتسوية صراع المصالح، إضافة إلى تنامي أهمية المنظمات و المؤسسات الدولية، فقد قوت المؤسسات الدولية. الاتصال بين الحكومات، وخلقت اتصالات أكثر فاعلية و ثقافية أسست قاعدة للتبادل و تحقيق المكاسب المشتركة[10].

و أصبحت القوة الاقتصادية تؤدي أثرا على قدرة الدفاع عن المصالح أكثر مما تفعل القوة العسكرية، كما ظهرت الحروب من النوع القديم بين الدول بسبب النزاعات الحدودية أو الإقليمية.

و إذا تطرقنا لعمل المنظمات و التنظيمات الوقائية من النزاعات على المستوى الإقليمي. يمكننا الوصول إلى عدد من التغيرات فقد تعرضنا عند حديثنا حول تطور البحث في علم النزاعات لاهتمام الباحثين بالبعد الإقليمي لدرء النزاعات، وذلك من خلال تعرضنا لمجتمع الأمن الجماعي. في الإقليم الأوربي للساحل الأطلنطي باعتباره تجربة مثيرة للاهتمام، أما على مستوى الأمن الثنائي فقد ساعدت بعض المنظمات في درء النزاع و مثال ذلك منظمة الحديد و الفحم الأوربية التي أنشئت عام 1952 قد ساعدت في إنهاء التنافس الفرنسي الألماني و حل مسالة التكامل محل التنازع[11].

ومن أمثلة الأنظمة الوقائية من النزاعات بين الدول أو النزاعات الداخلية التي توصل إليها الباحثون في دراسات الحرب و السلام العلاقة الوثيقة بين السلام و وجود حكومة ديمقراطية، ذلك أن وجود نظامين ديمقراطيين في دولتين يحد من احتمالات لجوئها إلى العنف لحل المشكلات القائمة بينهما و العكس صحيح.

ما يمكن الوصول إليه من خلاصة هو أن تزايد عدد الدول التي تعمل بنظم ديمقراطية و وفقا لما ذكره السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالي فان حوالي 120 دولة من الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة تعمل بنظام الانتخاب الحر العادل و هذا رقم قياسي في تقديره . بالرغم من تراجع حصيلة الحروب بين الدول بعد نهاية الحرب الباردة، إلا انه لا يمكن الاطمئنان إلى كفاية المؤسسات الوقائية الدولية و الإقليمية و المحلية في

معالجة النزاعات الداخلية ،فالجماعات و المجتمعات يواجهون صعابا متزايدة فيما يتعلق بتلبية الدولة لحاجاتهم الأساسية، و النمو الديمغرافي في حالة حركة مستمرة و ليسوا في حالة سكون. فالثقل السكاني و الاقتصادي يتحول من الغرب إلى الدول النامية في الجنوب وفي الشرق و يتطور صراع المصالح و يتمركز حول إدارة الموارد البشرية و التجارة و البيئة و تواجه الحدود بسبب حركة السكان وبنيات الدول ضغوطا و كثير منها يؤول إلى السقوط[12].

إذا نظرنا إلى نمط السلام و الحرب فإننا نجد أن المؤسسات الوقائية الموجودة في الدولة اقل ما هي متوفرة بين الدول.

نضرب لذلك مثلا بالمسح الذي أجراه قور *Gurr* 1993-1998 بعنوان الأقليات التي تواجه الخطر و التمرد الإثنوسياسي وبما أجراه.إستي إتول *Esty Etol* 1995 من مسح حول فشل الدولة و عوامل الفشل الكامن مستخدما معلومات من 40 حربا ثورية و 75 حرب عرقية و 46 حالة إبادة بشرية و 82 حالة تغير مفاجئ في نظم الحكم ، و هناك آخرون ممن صنفوا النزاعات بين الدول و تلك التي تقع داخل الدول إلى عدد من المراحل و درسوا العوامل المرتبطة بالأوضاع الانتقالية من حالة النزاع السياسي إلى حالة النزاع المسلح[13].

فقد توصلت دراسة إستي *Esty* إلى الربط بين عدد من المتغيرات المتعلقة بفشل الدولة و توصلت الدولة إلى ثلاث متغيرات ترتبط بانخفاض مخاطر الفشل التي تتعرض لها الدولة، وهي [14]:

- الانفتاح على التجارة الدولية .
- انخفاض معدلات الوفاة بين الأطفال.
- الحكم الديمقراطي.

لقد اتسم العمل الذي تناوله بالدراسة المؤسسة الوقائية الخاصة بالنزاعات الداخلية بالنوعية في طبيعته، و على أنماط مختلفة من المسوح التي أجريت على عدد من النزاعات و على عدد من الوصفات التي تعلقت بالسياسات التنموية و حسن الإدارة و الحكم. وهذا ما سنبينه في الجدول (12):

جدول 12: عوامل الخطر في التمرد الإثنوسياسي

العوامل التي تحفز الجماعة على المبادرة بالعمل الجماعي . خلفية عدم وجود حكم ذاتي سياسي سابق. التميز الاقتصادي و السياسي في الجماعة . تاريخ النظام المميز بعمليات القمع ضد الجماعة.
قدرات الجماعة على العمل الجماعي المستدام . قوة هوية الجماعة. مدى التعبئة التي تقوم بها الجماعة المتطرفة .
الفرص المتاحة للجماعة للعمل الجماعي: - عدد الدول المجاورة و المهددة بنزاعات مسلحة. الدعم الذي تتلقاه الجماعة من جماعات أخرى مجاورة. ترتبط معها بصلة الدم (مشاركتها قوميتها) -

Source: Gurr, in Miall, ramsbothan and woodhouse (Eds) .1999.105

و ي12بين الجدول رقم 13: بعض الأمثلة للسياسات الوقائية التي يمكن أن تتبع لمواجهة النزعات المعاصرة.

جدول 13 : الترتيبات الوقائية في النزاعات الداخلية.

العوامل المسببة للنزاعات	الإجراءات الوقائية الممكنة
المستوى الدولي	
بنيات غير مناسبة و غير منظمة	تغيرات في النظام الدولي
المستوى الإقليمي	ترتيبات أمنية إقليمية
النزوح الإقليمي	
مستوى الدولة	نظام فدرالي أو برلماني قائم على رابطة اجتماعية وحكم ذاتي
تقييم عرقي	
اقتصاديات ضعيفة	تنمية
حكم متسلط	الشرعية الديمقراطية
انتهاكات حقوق الإنسان	حكم القانون
مستوى المجتمع	
مجتمعات ضعيفة	تقوية المجتمع المدني و المؤسسات
تواصل ضعيف	مائدة مستديرة, ورش عمل, علاقات بين الجماعات
مستوى استقطابي	
مستوى الفرد و الطليعة	عمل متعدد الثقافات
سياسات إقصائية	معتدلون أقوياء

Source: MIA; RAMSBOTHAM and WOODHOUSE; 1999.p108.

فلو اخذنا على سبيل المثال من الجدول العوامل المسببة للنزاعات تتمثل في النزوح الاقليمي فالاجراءات الوقائية الممكنة تتمثل في ترتيبات امنية اقليمية معينة تتفق عليها دول الاقليم التي تعاني هذا النزاع.

المطلب الثالث: استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية

1. استراتيجيات التدخل الخفيف و التدخل العميق :

إن الهدف من درء النزاعات هو تقوية الوسائل التي يمكن عن طريقها منع اندلاع النزاع ، وإذا اندلع منع حدوث العنف ، أو إذا حدث الحد من الكوارث التي تصاحبه كالقتل الجماعي واللجوء ومنع تكراره إذا

ما وصل الأطراف لتسوية ، ومع التسليم بأن تحقيق السلام في النهاية يعتمد على أطراف النزاع أنفسهم ومدى جديتهم إلا أن ما يمكن أن تحققه أطراف خارجية في تقريب شقة النزاع أمر ذو أهمية بالغة ، في عملية دفع السلام.

لقد أشارت الدراسة التي أجراها قور*Gurr* عن الأقليات التي تواجه الخطر إلى أن الفترة الواقعة عادة بين ظهور أول مظهر للنزاع واندلاعه عمليا قد يصل إلى عدة سنوات وذلك بمتوسط ثلاثة عشر سنة في الدول الديمقراطية ، وهي فترة من المتسع بحيث يمكن المتدخلين من القيام بإجراء وقائي قبل اندلاع العنف ، وباعتبار أن هناك فترة تقدر حوالي13 سنة في المتوسط تفصل بين بداية أول مظهر للنزاع واندلاعه فلا بد من التمييز بين أي عمل وقائي يتم في بداية الفترة وعمل آخر لا يتم إلا بعد اندلاع النزاع أي بنهاية الفترة، بمعنى التمييز بين نوعين من الدبلوماسية الوقائية النوع الأول يعرف بالتدخل الخفيف *Light Intervention* والثاني التدخل العميق *deep Intervention*[15].

1.1. التدخل الخفيف ودرء الأزمة المبتدئة (إدارة الأزمة):

تعتبر الأزمة أولى مراحل النزاع الذي يمكن أن تتطور إلى حرب ويمكن لها أن ترتد عدة مرات، والمقصود في حديثنا عن التدخل الخفيف هو درء الأزمة المبتدئة *Incipient Crisis*، وليس الأزمة الحادة *Major crisis*إذ أن الأخيرة تعتبر مرحلة متطورة من النزاع. فمنذ أن انتهت الحرب الباردة أصبح الأمن الإقليمي مسالة ذات أولوية في نظرية الأمن الجماعي لدي معظم الدول الكبرى وبذلت جهود كبيرة في نهاية القرن العشرين في مناطق عديدة. ويشير المختصون في العلاقات الدولية إلا أن العلاقات بين الدول عادة ما تقع في منطقة رمادية وهى المنطقة الواقعة بين حالة الحرب وحالة السلام وهي المنطقة التي تجعل من الدولة تعزز قدرتها العسكرية في نفس الوقت الذي تقيم فيه علاقات دبلوماسية واتصالات مكثفة لتغليب حالة السلام على حالة الحرب وهى نفس المنطقة التي تتحرك فيها مساعي درء الأزمة وهناك هدفان من درء الأزمة[16].

الأول : وقف التصعيد في التوتر الذي يمكن أن يؤدى إلى الحرب .

الثاني: دعم الجهود التي تبذل لتحريك أطراف النزاع نحو السلام.

كما أن توفر المعلومات بين عدوين محتملين فان حالة التوتر تزول عندما يفهم كل منهما الآخر بدرجة كافية من خلال تفسير تلك المعلومات التي توفرت لدى كل منهما

وهناك مفهومان يرتبطان بدرجة وثيقة بدرء النزاعات[17]:

الأول: مفهوم إدارة الأزمة.

الثاني: مفهوم إدارة السلام.

فإدارة الأزمة مطلوبة عندما تبدأ الأزمة المبتدئة في التصاعد بصورة يصعب التحكم فيها, حيث يتطلب الأمر استخدام مجموعة من الأدوات تشمل التهديد باستخدام الوسائل القهرية أو العسكرية في نهاية الأمر. إما

إدارة السلام والتي تعنى إدارة حالة السلام بوسائل تمنعها من التدهور إلى حالة الحرب فهي تركز على دعم و تقوية حالة السلام ويوضح لنا الشكل رقم 5 العلاقة الفاعلة بين إدارة الأزمة من ناحية وإدارة السلام من ناحية أخرى.

الشكل 05: العلاقة بين إدارة الأزمة و إدارة السلام

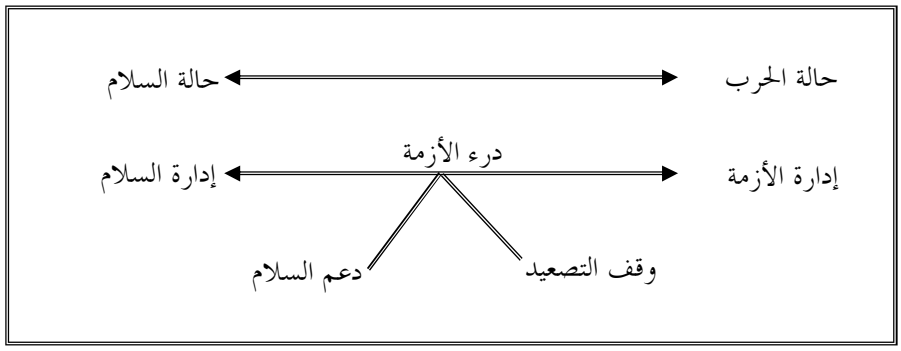

Source: Jhon; G.Stoissenger:1974

وبالتالي مفهوم الوقاية من الأزمة تعني تسخير كافة الجهود لوقف التصعيد كمرحلة أولى، ثم دعم السلام كمرحلة ثانية، ومنه الأنشطة التي ترمي لوقف التصعيد يمكن إجمالها في الأنشطة التالية[18]:

1. إقامة وتسهيل قنوات الاتصال بين أطراف النزاع.
2. الدعوة إلى عقد مفاوضات وتحقيق الإجماع حول موضوعات الأمن الإقليمي .
3. زرع الثقة بين الأطراف ووضع إجراءات تعزز الأمن .

فإذا وجدت دول معادية لبعضها البعض في إقليم فإن الدور الوقائي من الأزمة يرتكز حول درء حرب غير مقصودة *Unintentional War* ويمكن أن يعزز هذا بوجود خط هاتفي ساخن كما هو الحال بين واشنطن وموسكو خلال الحرب الباردة.

فالدول التي تدخل في ترتيبات أمنية إقليمية تمهد لدور أكثر شمولا ويتضمن ذلك إقامة نظام لتحصيل المعلومات وتحليلها.والمشاركة فيها على أساس إستراتيجية بناء الثقة من خلال اتفاقات أو معاهدات تعقد بينها.

ويوضح الجدول (14) مدى الارتباط بين مراحل التفاوض من ناحية (المستوى الأفقي) والوسائل الوقائية (المستوى الرأسي) من ناحية أخرى في ظل إدارة الحرب أو السلام[19].

جدول رقم 14: **ارتباط مراحل التفاوض والوسائل الوقائية**

حالة حرب ⟵ ⟶ حالة سلام

– مرحلة ما قبل التفاوض	– مرحلة التفاوض	– مرحلة الوصول الى اتفاق
– إقامة خطوط ساخنة	تسهيل الاتصالات: – إقامة خط ساخن – تناول المعلومات على مستوى محدود	– إقامة خط ساخن – تبادل معلومات على مستوى رسمي شامل
– إقامة حوار غير رسمي – إقامة تعاون ثقافي وفني	– دعم بناء الإجماع : – إقامة حوار رسمي وغير رسمي – إقامة تعاون عسكري – التعليم والتدريب – مركز امن الإقليم	– إقامة حوار رسمي وغير رسمي – إقامة تعاون عسكري وفني – إقامة تدريبات عسكرية – التعليم والتدريب
	–دعم الانجاز	– تحصيل المعلومات والتكامل والتحليل والمشاركة

المصدر:محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزء الأول. الجزائر: دار هومة،2004، ص266.

إن النظم الـــوقائية لا تعتمد فقط على الممثلين الرسميين لحكوماتهم وإنما تعتمد كذلك على غير الرسميين من المنظمات الطوعية وغير الحكومية والشعبية التي يطلق عليها عادة أنشطة المسار الثاني *TRAK TOW* [20] .

إذن هناك خيارات سياسية عديدة للتدخل الخفيف من الناحية المبدئية تبدأ بالوسائل الدبلوماسية لادارة النزاعات والمنصوص عليها في أحكام الأمم المتحدة والممارسات كالمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحقيق ومؤتمرات السلام ، وآليات درء النزاعات والخطوط الهاتفية وتمر هذه الخيارات بدبلوماسية المسار الثاني كالوساطة الخاصة ، وحمل الرسائل وخلق قنوات خلفية *CHANNEL BACK* للحوار ولجان السلام وورش العمل التي تصب في نهج حل المشكلة *PROBLEM-SOLVING* ، وتنتهي هذه الخيارات بجهود صنع السلام عن طريق منظمات المجتمع المدني التي تسهل الحوار بين المسئولين والحوار عبر الأحزاب السياسية[21]. كما يوضحه الشكل 06.

شكل 6: **نموذج ليدراخ 1997**

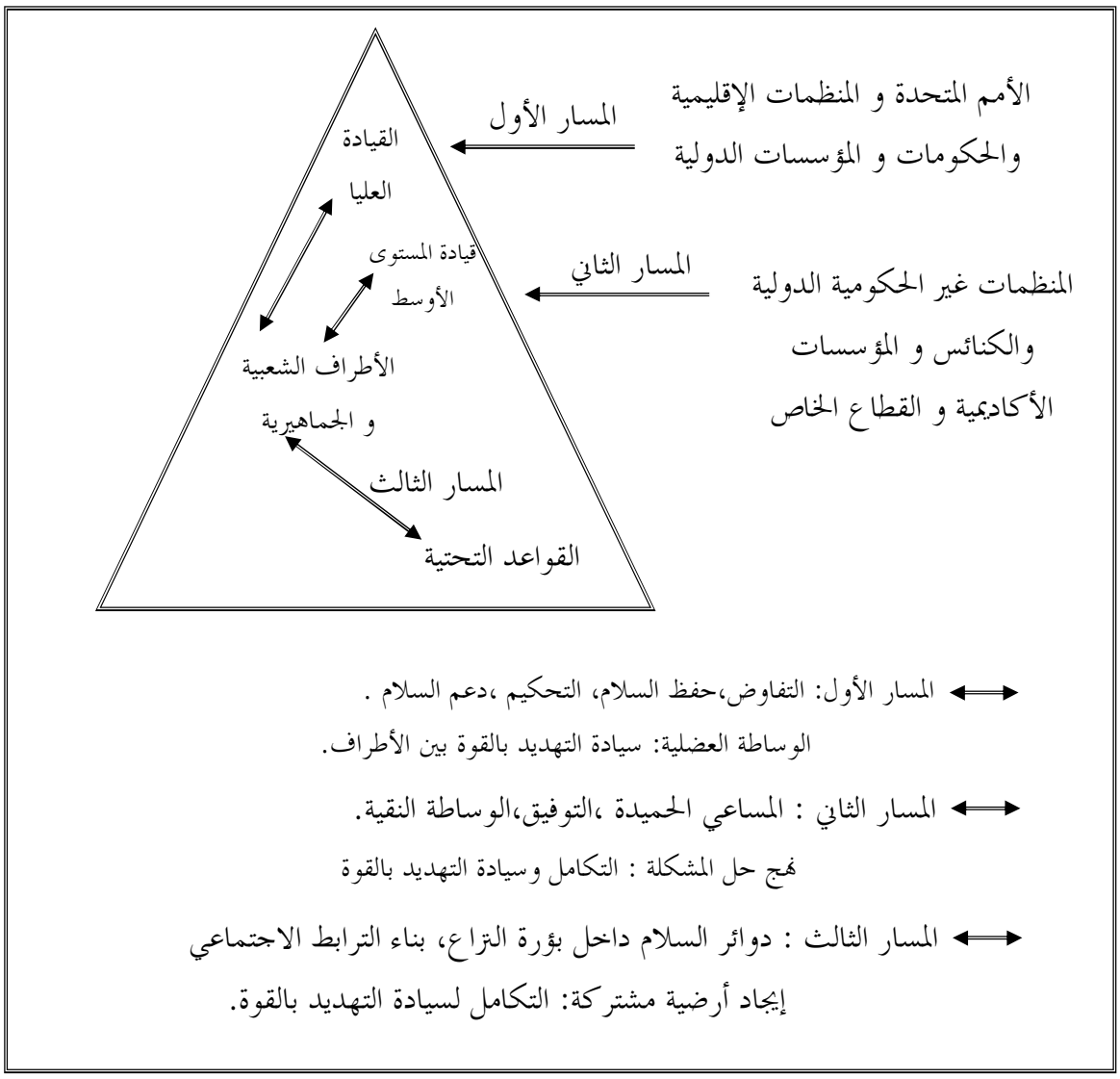

Source: miall, ramsbotham and woodhouse Eds 1999.

فالدول القوية تتمتع بخاصية إتباع أسلوب التحفيز أو الترهيب لكي تلوي ذراع الحكومات الضعيفة وهذه الإستراتيجية تتضمن مجموعة من الترتيبات الدبلوماسية كالوساطة القوية *Mediation Muscle* و التعبئة عبر المنظمات و المؤسسات الدولية و الإقليمية ، كما أن هناك إجراءات اقتصادية كالعقوبات و الإعانات المالية.

وأخيرا نجد أن الأنظمة الوقائية التي لا تكون الدول أطرافها تتوافق في دورها الذي تؤديه مع ما أشار إليه آزار *Azar* في نظريته حول ديناميكية النزاع ،وفي نظريته حول النزاعات الاجتماعية المتأصلة، ويشمل دلك استراتيجيات الدول و أفعالها المرنة التي تنحو نحو التجاوب مع مطالب الأقليات و استراتيجيات و أفعال الجماعات المعتدلة بالإضافة إلى آليات إدارة النزاعات النابعة من عملية النزاع نفسها و التي تتجه نحو الرغبة في عدم تصعيد النزاع[22].

2. التدخل العميق وتطوير حسن الإدارة والحكم الراشد:

إن استراتيجيات معالجة الأسباب الجذرية يعكس لنا آليات التدخل العميق، و التي تعني معالجة المشكلات المغروسة في النظام الدولي الحالي أو المشكلات الموجودة بين دولة و أخرى، أو على مستوى نزاع أطرافه داخل الدولة نفسها.

وعلى المستوى الداخلي للنزاع نجد أن أهم ما يمكن أن تسهم به إستراتيجية التدخل العميق تتمثل في استعادة حسن الإدارة و الحكم الرشيد ،و بناء دوائر السلام المستدام و إعادة ترشيد نظم الإدارة المحلية ،و القومية و الإقليمية و الدولية بحيث تصبح أكثر تجاوب مع الحاجات الإنسانية. وهناك خلاف حول الأشكال المفضلة للمشاركة في السلطة، فهناك من يرى أن النظام البرلماني يقدم ضمانات وتأكيد للأقليات هو الأفضل *Convocational System of Parliaments* ، وهناك من يرى أن نظام التحفيز البرلماني *Electoral Agentives* الذي يقوم على أساس عقد ائتلافات عرقية أثناء الانتخابات .

لقد طورت النظم الأوربية القائمة على أساس حكم القانون *Law Governed Societies* من خلال وجود منظمات قادرة على تمثيل المصالح الأساسية والشرعية عند إدارة عملية الصراع[23].

ويمكن إيراد بعض منها فيما يلي[24]:

1- وجود محاكم فعالة وقضاء مستقل ووضوح لحكم القانون.

2- قيام مؤسسات مستقلة غير مرتبطة بأحزاب سياسية معنية كالخدمة المدنية والشرطة والإعلام.

3- وجود إعلام مستقل، قادر على توجيه النقد وطرح موضوعات تهم السياسة العامة بدون خوف أو تهديد أو إغلاق أو مصادرة، وقادرة على الكتابة بحرية في مسائل تهم المجتمع.

4- وجود مجتمع مدني قوى يشمل منظمات مهنية ويمثل مصالح القاعدة العريضة للجماعات كالاتحادات ومنظمات الأقليات، كما يمثل مصالح المنظمات غير الحكومية.

5- وجود نظام سياسي ينظم النزاعات بحيث يحتويها داخل مؤسساته السياسية.

6- وجود قبول عام لقواعد المشاركة الجماهيرية في مختلف أشكال الانتخابات والحكم الديمقراطي.

7- استناد وسائل تسوية النزاعات على القانون كالتصويت على أساس الأغلبية واتخاذ القرار على أساس الإجماع. وفي حالة غياب هذه الخصائص عن المجتمع كما في حالة وسط وشرق أوروبا وإفريقيا ومناطق أخرى فان قدرات المجتمع في معالجة وإدارة النزاع تصبح ضعيفة ويصبح الأمر مدعاة للتدخل الخارجي الذي يستهدف بناء قدرات وقائية , وهذا يعني به التدخل العميق الذي يرادف عملية بناء السلام .

3. استراتيجيات الوقاية العملية :

تهدف إستراتجية الوقاية العمليـــة إلى وقف تصعيـــد النـــزاع، فهي تعمـــل في إطار صنع السلام *Peace Making* وهى مرحلة تسبق النزاع .

وعليه فان بداية الحديث عن الوقاية العملية لا بد أن نتناول إستراتجية مواجهة الأزمة باعتبارها أولى مراحل النزاع، فهناك في أدبيات الوقاية الدبلوماسية من فرص المتاحة ما يمنع حدوث العنف أو يحد منه إذا حدث, ففي رواندا على سبيل المثال توفرت على الأقل فرصتان للمجتمع الدولي لممارسة باتجاه درء الكارثة التي حلت من افريل 1994 ولكن دول المنطقة والمجتمع الدولي لم يعيروا تلك التحذيرات أي انتباه .وعلى العكس من ذلك فهناك في المقابل العديد من الأمثلة التي تشير إلى أن المجتمع الدولي استغل الفرص التي سنحت له في درء النزاع في وقت مبكر .فقد بادر مجلس الأمن الدولي علي سبيل المثال بنشر أول قوة حفظ سلام وقائية *Preventive Deployment* في مقدونيا عام 1992[25] .

وتقع مسؤولية الوقاية العملية وفقا للحالات المذكورة والتجارب السابقة على الأقربين وذلك طالما أن أطراف النزاع لا يستطعون الوصول إلى حلول من جانبهم للنزاع، وبالتالي قيام أطراف خارجية بذلك يعد ضروريا .

وتعتمد الوقاية العملية في الأساس على الالتزام الطوعي والمبكر للطرف الثالث لخلق الظروف المواتية التي يمكن القادة لدى أطراف النزاع من تجاوز المشكلة قبل أن تستفحل، وهذا الالتزام يجب أن تقابله أربعة من العناصر التي تؤدى بالضرورة إلى حل النزاع، وإنما تساعد على الأقل على حله وهى[26] :

العنصر الأول : لا بد من وجود لاعب قيادي *Lead Player* أو *Preventor* قد يكون منظمة أو دولة أو شخص محدد يتمتع بدرجة من المصداقية لدى أطراف النزاع، يتيسر له حشد الجهود الوقائية لدى أطراف النزاع واستغلالها لدرءه.

العنصر الثاني: وجود نهج سياسي عسكري يهدف إلى وقف العنف وربط جوانب المشكلة السياسية والعسكرية ببعضها البعض.

العنصر الثالث: توفير الموارد الكافية لتغطية التزام الطرف الخارجي بدعم العملية الوقائية.

العنصر الرابع: وجود خطة لاستعادة السلطة في الدولة المعنية بالنزاع الداخلي بعد تسويته.

لقد أقامت لجنة كارنجى ورشة نقاش للعناصر الأربعة المذكورة، وتوسع المشاركون في طرحها على النحو التالي [27]:

- **القيادة** : تتمثل في الأنظمة الوقائية التي تشمل المنظمات الدولية والوكالات غير الحكومية و الشخصيات البارزة و الهدف منها إحلال السلام، ومن أمثلة ذلك التدخل الأمريكي في حرب الخليج الثانية تحت غطاء قرارات من مجلس الأمن الدولي كما أن هناك مبادرة الأمم المتحدة في كمبوديا والتي اعتبرها السكرتير العام للأمم المتحدة من الحالات الناجحة للدبلوماسية الوقاية ,و في كل الحالات يعتبر دعم أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين هاما لإنجاح الجهود الوقائية .
- **الاستجابة الشاملة** :و نعني بها التقليل من احتمالات العنف حيث تركز الجهود في مرحلة الأزمة الحادة على خطر السلاح على أطراف النزاع و تحتاج هذه الخطوة إلى خطوات اقتصادية كتجميد أرصدة النقد و هذا لكي لا يتم استراد السلاح، كما تلزم الأطراف الخارجية على تقديم معونات إنسانية لضحايا النزاع من غير المحاربين، ويتم هذا التنسيق بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة في مجال الإغاثة .
- **الموارد** : بمجرد تصاعد الأزمة نجد أن الخطاب السياسي الذي يسعى لحشد الإمكانيات الوقاية يتعدى الموارد المتاحة التي عادة ما تتكون من الإسهامات العينية التي تقدمها الحكومات والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ولذلك فان الكثير يرى ضرورة دمج المنظمات غير الحكومية في النهج الكلي الخاص بمعالجة الأزمة بجميع نواحيها لما تلعبه هذه المنظمات من دور وقائي بحكم وجودها الميداني وكذلك دورها في حشد الدعم الحكومي والدولي.
- **الانتقالية لإقرار سلطة الدولة** : تحتاج الاستجابة الدولية لوضع متأزم داخليا في دولة إلى التخطيط لاستعادة السلطة في الدولة والمسؤولية لقادتها وهذا لإزالة أي مخاوف قد تنتابهم كنتيجة لتدخل أطراف خارجية .

لقد خلصت مؤسسة كارنجى في دراستها حول الوقاية من النزاعات المميتة أن المسؤولية الرئيسية في تفادي عودة العنف على عاتق الشعب وقادته بعد تولى السيطرة[28] .

4. استراتيجيات الوقاية الهيكلية:

يطلق علي الوقاية الهيكلية *Structural Prevention* مصطلح بناء السلام *Peace Building* وهي تتضمن عددا من الاستراتيجيات يأتي فيما بينها إقامة نظام قانوني وآليات محلية وترتيبات تعاونية لتسوية النزاع ،ويمكن القول أن الفرق بين استراتيجيات الوقاية العملية والهيكلية يتمثل في أن الأولى تأتي أو تعمل قبل انفجار الأزمة أو اندلاع النزاع أو بعد اندلاعه بينما الثانية تعمل بعد تسوية النزاع وتهدف إلى تجنب اندلاع

التزاع مرة أخرى لهذا سميت باستراتيجيات بناء السلام بمعنى بناء هياكل ومؤسسات جديدة تلبي الحاجات الإنسانية لمختلف الجماعات[29].

ولقد تناولت الدراسة التي أجرتها لجنة كارنجى إلى ثلاث عناصر إذا توفرت في أي دولة يمكن الشعوب من العيش بصورة كريمة وهى[30] :

1) الأمن: *SECURITY*

- **الأمن بين الدول** : *Security Between States*

إن معظم التزاعات المسلحة انفجرت بسبب سعى الإنسان إلى تحقيق أمنه وأمن المكان الذي يعيش فيه، وفي عالم اليوم قد نجد مهددات أمنية كالتهديد الذي تمثله الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل, واحتمالات حدوث مواجهة بالأسلحة التقليدية بين الجيوش، ثم مصادر التزاعات الداخلية كالإرهاب والجريمة المنظمة والتمرد والنظم القمعية.كذلك انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية التي تثير مشكلة وقائية وبالتالي تم عقد عدة بروتوكولات للحد منها ومنعها.

- **الأمن داخل الدولة** :*Security Within States*

لقد وضعت لجنة كارينجي أربعة من الأسس التي يمكن أن تمثل إطار القيام نظام عادل يتميز بلا استقرار الداخلي و هي[31] :

- وجود نظام للقوانين يستمد أساسا من الشريعة، و ينشر بصفة واسعة ويكون مفهومها واضحا للجميع.
- وجود سلطة بوليسية دائمة ومرئية وعادلة ونشطة لدعم القوانين, وبصفة خاصة على مستوى المحلي.
- وجود نظام يتجاوب مع المظالم ويكون مستقلا وعادلا,ويسهل الوصول إليه ويتميز باستقلال القضاء .
- وجود نظام جنائي عادل وفطن في تطبيق العقوبات .

تعتبر هذه العناصر أساسية غير أنها صعبة التحقيق، لذا لابد من المجتمع الدولي أن يساهم من أجل إرساء هذه العناصر وهذا وفقا لما يلي [32]:

- تطوير القواعد و الممارسات التي تحكم العلاقات بين الدول لتفادي التزاعات وحلها إن حدثت.
- تقليل التهديدات العسكرية ومصادر عدم الأمن بين الدول بما في دلك تلك التي تساهم في إثارة عدم الاستقرار داخل الدول والقضاء عليها.
- تفادى إثارة التزاعات بين الدول أو داخل الدولة بقصد أو بدون قصد.

2) الرفاهية: *Well Being*

يقصد بالرفاهية أن يتوفر للإنسان حاجات الأساسية بما في دلك مستوى الخدمات الصحية والتعليم وفرص الحصول على الرزق. وفي هدا الإطار رصدت لجنة كارينجي أن النمو الاقتصادي بدون المشاركة الواسعة يؤدي إلى انحسار الميل للجوء للعنف بل سيؤدي دلك إلى التصعيد التوتر.

ويقصد الموارد الطبيعية وراء العنف الجماعي ثلاث طرق:

أولا: استغلال حضور الموارد في تهييج العداء كاستخدام الطعام والماء كسلاح في النزاعات .

ثانيا: التنافس على السيطرة على الموارد من منطلق السيادة عليها إقليميا، ومن أمثلة ذلك: الانهيار، النفط وحفريات البترول و احتياطها.

ثالثا: التدهور البيئي ونضوب الموارد وأثرها في تجميع النزاعات في المناطق التي تتصف بعدم الاستقرار السياسي و النمو السكاني السريع والحرمان الاقتصادي و التوتر الاجتماعي.

فحجم السكان العالمي والنمو الاقتصادي وتزايد النمط الاقتصادي وتزايد النمط الاستهلاكي في شمال الكرة الأرضية أدت إلى استنفاد وتدمير البيئة و تلويثها، وهذا ما يتطلب جهودا فخمة لوضع استراتجيات دائمة للتقدم، ولقد أوردت لجنة كارنيجي في توصياتها أن التنمية المستدامة تساهم كثيرا في الحد من النزاعات[33].

3) العدالـــــة:*justice*

يعنى بها وجود قانون سلمى يدعم الحقوق والواجبات الإنسانية الأساسية، ويوسع المشاركة السياسية ويمكن التمييز بين أنواع من العدالة وهي [34]:

أولا: العدالة الدولية: *Justice In International Community* وتتضمن تطوير القانون الدولي العام والتأكيد على ثلاثة ميادين هي: ميدان حقوق الإنسان، وميدان القانون الإنساني، والتأكيد علي دور الأمم المتحدة فيه، ثم ميدان البدائل غير العنيفة في تسوية النزاعات.

ثانيا: العدالة داخل الدولة: *Justice Within States* نعنى بالعدالة داخل الدولة قدرة شعوبها على اختيار حكومتها بالطرق الديمقراطية فالحكومات ذات المشاركة السياسية الواسعة والتي تعتمد على حكم القانون تقلل من احتمالات اللجوء إلى العنف لحل مشاكلها.

ثالثا: العدالة الاجتماعية: *Social Justice* من أهم الحاجات حرية المحافظة على الممارسات الثقافية ويتمثل ذلك في منح فرص التعليم وحرية الأديان.

المطلب الرابع:آلية الإنذار المبكر أنموذج السيوارن

إن توقع النزاعات يعتبر ضروريا لاتخاذ إجراء فعال ومن مؤشرات العنف الأولية تشمل ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان، والقمع السياسي المتزايد واستخدام الإعلام للتحريض والتوجه نحو اقتناء السلاح فالوقائيين، سواء كانوا دولا أو منظمات دولية أو منظمات غير حكومية أو قطاعات أو رجال دين أو دوائر عملية يملكون القدرة كل بوسيلة على الإنذار المبكر.

فآلية الإنذار المبكر، حتى تكون فاعلة، يجب أن ترتبط بخطط محدثة ومستديمة للإجراء الوقائي ومصاحبة لها، وذلك يتطلب تطوير أنظمة الإنذار، سواء الدولية التي تعمل إلى جانب إدارة الشؤون السياسية سكريتاريا الأمم المتحدة، أو التي تعمل على مستوى الإقليمي.

بدأت فكرة ابتداع هذا النظام *EARLY WARNING SYSTEM* خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد اقترح بولدينغ *BOULDING* إقامة "محطات اجتماعية للمعلومات *SOCIAL DATA STATIONS* "،وقد شبه بولدينغ هذه المحطات بشبكات الأرصاد الجوي وقد اعتبر هذا المشروع على قدر من الأهمية لرصد مناطق محددة يتوقع أن تنفجر فيها أزمات أو نزاعات مسلحة،وقد حدد لذلك المشروع نوعان من المهام هما[35]:

- تحديد نمط النزاعات السائدة ومواقعها، والتي يحتمل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة.
- رصد تطور تلك النزاعات وتقييمها، وذلك لمعرفة قدر أو درجة اقترابها من دائرة العنف المسلح.

وهناك منظمة هولندية تعمل في مجال مراقبة النزاعات وفق برنامج محدد(*PIOOM*) وتستخدم معيار انتهاكات حقوق الإنسان وسوء الإدارة والحكم كمؤشر للتعرف على النزاعات واحتمالات انفجارها وتحولها إلى نزاعات مسلحة،وتستخدم هذه المنظمة نموذجا من خمس مراحل للنزاع تمر بها الدول المعنية به،ووفقا لذلك الأنموذج تمر الدول بمرحلة من الاستقرار يعمها السلام،ثم تمر إلى مرحلة من التوتر السياسي،تليها مرحلة تتسم بالعنف السياسي، ثم مرحلة يصل فيها النزاع إلى درجة معينة من الحدة وأخيرا ترتفع فيها حدة النزاع[36].

وتستخدم هذه المنظمة ثلاثة عشر مؤشرا للتعرف على درجة التصعيد في النزاع، ولأغراض التنبؤ يعتمد عمل المنظمة على قياس الاتجاهات فالدول التي يسودها توتر سياسي تتسم بالعنف هي الدول المرشحة لانفجار الأوضاع فيها إلى نزاع مسلح.

1. **تحديات الإنذار المبكر:**

يجد المهتمون بدراسة الإنذار المبكر كإحدى آليات الوقاية المبكرة في النزاعات، يجدون أنفسهم مشدودين بين طرفي متناقضين، أنشطة متصلة وشك لا حدود له.

فهناك معيار الاعتبار *consideration criterion* ،والذي يشير إلى التفاعل بحذر مع النزاع لكي لا تنجرف الأنظمة الوقائية أو الحكومات في عمليات ليس في مقدورها أن تجد بديلا لها لحل النزاع ومثال ذلك حالة الزائير (كونغو الديمقراطية)،فالتحديات التي تواجه الإنذار المبكر عديدة.

وسنتناول فيما يلي درجة التعقيد في النزاع من عدة جوانب[37]:

أولا:التعقيد والوقاية:*COMPLEXCITY PREVENTION*

إن الوقاية في مفهومها النظري،تعني التنبؤ والتوقع والتحرك بسرعة لدرء الكارثة قبل أن تقع،فالمفهوم الوقائي عندما يستخدم كأداة سياسية فانه يجب أن يضع في الحسبان الوسيلة التي تدافع بها السلطة عن مصالحها،ومدى القابلية في استخدام الأسلوب الوقائي في ظل البيئات الحالية للمجتمع الدولي تعتمد على الرغبة.

1) الرغبة *desirability*

لقد كان نظام الإنذار المبكر في فترة الحرب الباردة يهدف للحفاظ على الوضع القائم بين المعسكرين،فالإنذار المبكر كما يفهمه غير السياسيين يحتاج إلى قاعدة إستراتيجية عريضة للتنمية طويلة الأمد تهدف إلى القضاء على الفقر،وإرساء قواعد الديمقراطية السليمة،واحترام حقوق الإنسان،ودعم القدرات التي تحافظ على البيئة الطبيعية ففي الحالات التي يحدث فيها ضرر للسكان أو لجزء منهم في منطقة ما فانه يصعب تفادي النزاع[38].

بمعنى آخر أن يعمل الإنذار المبكر والوقاية بالدرجة الأولى على خدمة حاجات السكان وحماية حقوقهم، وليس العمل على إقرار الوضع القائم.

2) الإمكان النظري:*THEORETICAL POSSIBILITY*

لو حاول احد التعرف على المستقبل عن طريق التنبؤ فانه لا يستخدم نهجا جديدا،فمسالة التنبؤ قديمة بعمر الإنسان نفسه،ومع التقدم العلمي الذي حدث وبخاصة في العلوم الطبيعية التقليدية كان الأمل يحدو الجميع بان الأمر بقدر ما يتعلق بالفرع الإنساني في العلوم الطبيعية باستخدام قوانين محسومة،ولقد قيل قديما أن الرغبة هي أم الفكرة،إن هذا القصور لا يعود لقصور في الوسائل والمناهج القياسية لتحليل وإنما لان هذه الوسائل والمناهج لم ترتق إلى مستوى الآمال والتطلعات المعقودة.

3) الجدوى العملية وعلم الإجراء: *PRACTICAL FEASIBILITY AND ACTION SCIENCE*

هناك مسائل لا يصعب التكهن بها في منطقة مهددة بالمجاعة مثلا، ويمكن القول بان فرص التدخل الناجح قاصرة على حالتين:

- كلما انعدمت فرص التوازن في نظام كلما برزت أوضاع خطيرة،وبالتالي تصبح درجة التكهن أكثر وضوحا،وعليه فان ما يمكن عمله كإجراء سريع هو إزالة هذه الأوضاع بأسرع ما يمكن.
- بقدر ما كان الإجراء المتخذ ملموسا ومحدودا بقدر ما كان من الممكن السيطرة على بنيات النظام.

ثانيا:تشريح النزاعات:*THE ANATOMY OF CONFLICTS*

1) تعريف المفهوم:*CONCEPT DIFINITION*

هناك ثلاثة من المناهج المسلكية لتعريف النزاعات يمكن اختصارها في نموذجين[39]:

- النموذج الموضوعي للنزاعات والذي يحدث كنتيجة لتناقض المصالح أو تضاربها.
- النموذج الذاتي للنزاعات وهو يعرف النزاع على أساس وجود هدفين لا يمكن التوفيق بينهما.

وللنموذجين مضامين تشكل استراتيجيات الوقاية من النزاعات فإستراتيجية النموذج الموضوعي تتجه نحو إحداث التغييرات الهيكلية بهدف إزالة التناقضات بصفة كاملة، أما إستراتيجية النموذج الذاتي فان جهودها يجب أن تنصب في عملية التوفيق بين الأهداف التي يود تحقيقها.

2) تصنيف النزاعات: *CLASSIFICATION OF CONFLICTS*

إن النزاعات تفسر نفسها بأشكال مختلفة ومتسعة وذلك وفقا للأسباب من ناحية والأطراف من ناحية أخرى،إن أنماط النزاعات التي تظهر لنا اليوم لا تبدو دائما من نفس النوع أو النمط الذي اعتمدت عليه الدراسات الميدانية،وهناك بعض الأنماط التي يمكن القول أنها تمثل دمجا لطبيعة النزاعات الحالية[40]:

- النزاعات التي تتعلق بالشرعية(*legitimacy Conflicts*) وهي ذلك النوع من النزاعات الذي يترتب على فقدان النظام لشرعيته وهذا يعود إلى غياب المشاركة السياسية، والى إشكاليه توزيع الثروة والرفاهية.
- نزاعات التغييرات الانتقالية(*Transition Conflicts*) وهي ذلك النوع من النزاعات الذي يترتب على تغير النظام، حتى ولو أتت عملية التغيير من السلطة نفسها.
- نزاعات الهوية (*Identity Conflicts*) وهي نزاعات تظهر كنتيجة لقيام جماعة بالبحث عن هويتها وضمان سلامتها الجسمانية والثقافية،وتحقيق تطلعاتها في المشاركة في السلطة.
- نزاعات التخلف والتنمية (*Development Conflicts*) وهي تترتب على اتساع الفجوة بين الغني والفقير أو تترتب على انتشار الفقر داخل المجتمع.

3) علاقة تشريح النزاع بالوقاية:

تمر النزاعات بمراحل متعددة ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل، مرحلة ما قبل التصعيد ومرحلة النزاع المعلن ومرحلة حصيلة النزاع، ولكل منها وقاية معينة وفي ما يلي هذه الوقاية للمراحل الثلاث[41]:

- **الوقاية في مرحلة ما قبل التصعيد:** وهي مرحلة تتطور عبر مراحل عديدة منها المرحلة الابتدائية وتسمى *Initial Stage*، إلى مرحلة الإدراك *realization*إلى مرحلة الوضوح *manifest*، إلى مرحلة الاستقطاب *polarisation* وهناك مجموعة من المتناقضات التي تخلق العداء تعكسها مجموعة من الأهداف التي يصعب التوفيق بينها.

وتعتمد مراحل النزاع في تطورها على سلوك الدولة اتجاهها فيمكن على سبيل المثال تفادي الأزمة في مرحلتها الابتدائية باتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية،وتتنوع الإجراءات مابين قمعية وغير مستحبة أو تفاوضية،كما قد يعجل القمع بانتقال النزاع من مرحلة التصعيد إلى مرحلة التصعيد.

- **الوقاية في مرحلة النزاع المعلن:**إذا ما انتقل النزاع من مرحلة ما قبل التصعيد أو النزاع المعلن للأسباب التي ذكرناها،فيمكن القول بأنه قبل الوصول إلى مرحلة التصعيد العسكري تنتشر ظاهرة العنف الذي يستهدف العامة،وعند هذا الحد يصبح النزاع على درجة من التصعيد لا يمكن للدولة أن تنكرها، بينما تتناقض الوسائل الوقائية،وتميل إلى إحلالها بالوسائل العلاجية ولكن بعدم حدوث التصعيد يمكن القول بان هناك مجالا لعدد من المبادرات الدبلوماسية لحل النزاع.

- **الوقاية في مرحلة النتائج**: إن ما ذكرناه أعلاه من محاولة للسيطرة على النزاع هي في حقيقة الأمرمحاولات سطحية تهدف إلى كسب الوقت لأن ما أثير من محاولات لا يعالج جذور النزاع،ورغم أن نظام الإنذار المبكر غير جديد إلا انه قد تم تطويره في إطار مكافحة الكوارث الطبيعية،وهناك آليات للإنذار المبكر استخدمت أنظمة استخباراتية خلال فترة الحرب الباردة،صممت لتتبع الهجمات النووية العادية،وقد نما في الآونة الأخيرة اهتمام متزايد بأنظمة الإنذار المبكر التي تعني بالبحث عن مناطق النزاعات عن طريق استخدام عدد من المؤشرات وذلك لتسهيل العمل الوقائي،فقد توصل عدد من المعاهد والمراكز الدراسية إلى ضرورة الاعتماد على معلومات،على درجة من الاحتراف والموضوعية لدرء النزاع،هذه التطورات دعمتها عدة اعتبارات وهي[42]:

- تقدم وسائل جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها.
- تزايد دور وأنشطة المنظمات الدولية في إدارة النزاعات، وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.
- تناقص سلطة الدولة الداخلية واختصاصها الداخلي في إدارة نزاعاتها الداخلية.
- تحول النزاعات الداخلية إلى مشكلات تعاني منها دول الجوار أو دول المنطقة بسبب حركة اللجوء وما تفرضه من أعباء إنسانية.

2.مؤشرات الإنذار المبكر:

إذا اعتبرنا جدوى قيام الإنذار المبكر وجود نزاعات تتطور بمرور الوقت فان ضرورة التشخيص من اجل درء في وقت مبكر مسألة أساسية هذه الأخيرة تتطلب ما يلي[42]:

- **جمع المعلومات**: إن جمع المعلومات مسألة هامة، وحتى تصبح هذه المعلومات ذات فائدة فلا بد أن تتوفر على الخصائص التالية:

- **الوضوح** (*Clarity*): فيجب أن تكون المعلومات واضحة.
- **الدقة** (*Accuracy*) ويجب أن تعكس حقيقة الأحداث الموجودة وان تعتمد على مصادر موثوق بها.
- **المغزى** (*Meaningfulness*):بمعنى أن تكون ذات مغزى أن تسهم في فهم الوضع.
- **الحداثة** (*Recentness*) :وحتى تساعد في توقع أوضاع معينة يجب أن تكون المعلومات حديثة بقدر الإمكان.
- **الكفاية** (*Adequacy*):بمعنى أن تكون المعلومات كاملة.

- **المؤشرات**: يتطلب الوصول إلى معلومات بالصفات المذكورة سابقا وجود مجموعة من المؤشرات منها:

- **الأمن الغذائي**:ويمكن استخدامه في معرفة ما يتناوله المواطن من الحريرات يوميا منسوبة إلى احتياجاته اليومية منها،وقياس نسبة ما ينتجه الفرد من الغذاء بالنسبة إلى حجم المستورد منه.
- **تأمين العمل والدخل**:ويستبدل عليه بحجم البطالة والمرتبات والأجور الحقيقية كذلك بمعدلات التضخم.
- **انتهاكات حقوق الإنسان**:ويستدل عليه من خلال عدد المساجين السياسيين وظاهرة الاختفاء والمفقودين وحرية الصحافة.
- **الاضطرابات العرقية والدينية**: ويستدل عليها بعدد السكان المنخرطين والمتأثرين بالنزاع وعدد الضحايا.
- **عدم المساواة**:ويستدل عليه بمؤشرات الفوارق في معدلات التنمية البشرية.
- **النفقات العسكرية**:ويعتمد هذا المؤشر على العلاقة بين النفقات وإجمالي النفقات الحكومية.

إن النجاح المحدود الذي شهدته عمليات حفظ السلام في بعض المناطق كالبوسنا وكوسوفو ومقدونيا، وإدراك المجتمعات المحلية أن الوقاية من النزاعات الداخلية خير من علاجها بعد انفجارها على الأقل من ناحية التكلفة البشرية،كل هذه الاعتبارات أدت إلى تزايد الاتجاه نحو تطوير نظام الإنذار المبكر في العديد من المناطق مما أدى إلى انتشار هذه الأنظمة بمعدل متزايد من خلال عمل المنظمات الدولية والإقليمية،وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي،ومن الأنظمة شبه الإقليمية أنشئت الهيئة الحكومية للتنمية "*IGAD* " لشرق إفريقيا "آلية للإنذار المبكر للنزاعات والاستجابة " سميت سيوارن *CEWARN*

- **آلية الإنذار والاستجابة المبكرة *CWARN***

في مؤتمر القمة الثامن لرؤساء الدول في "أجاد" الذي عقد في الخرطوم في عام 2000، قررت منظمة "اجاد" وضع آلية للصراع والإنذار المبكر والاستجابة كجزء من مهمتها الأوسع للتنمية والسلام والأمن. ويعكس هذا القرار أيضا إدراك "إجاد" أن التدخل في الوقت المناسب لمنع التصعيد أو التخفيف من آثار الصراعات العنيفة هو أكثر فعالية وأقل تكلفة بكثير من التكاليف المادية والبشرية المشاركة في التعامل مع الأزمات بشكل كامل[44].

تسمى هذه الآلية ب:سيوران *Cewarn* حيث تضم منظمة الإيجاد كل من : السودان ، يوغندا ، وكينيا والصومال،وجيبوتي، وإثيوبيا ، وارتريا ،تعمل هذه الآلية على إيجاد منبر إقليمي يعمل بصورة جماعية على إدارة النزاعات وبناء السلام على أسس تحليلية ثابتة.

دخلت آلية الإنذار والاستجابة المبكرة لدول الهيئة الحكومية للتنمية مرحلة عملية بالتوقيع على البروتوكول في أعقاب انعقاد القمة التاسعة لدول الهيئة التي انعقدت في الخرطوم في يناير عام 2000 ، بوضع خطة تحدد أنشطة المرحلة الأولى ، وتبدأ في نفس العام ، فالخطة تركز على بناء القدرات الإقليمية ورفع مستوى الوعي الوطني .

إن الإنذار المبكر يعتبر خطوة شرطية مسبقة للقيام بإجراء وقائي فالذي يميز عملية الإنذار المبكر عن عملية بناء السلام ، وتخفيف حدة النزاع هو أن عملية الإنذار المبكر هي عملية تسبق النزاع ، فالإنذار شرط لدرء النزاع وليس نتيجة حتمية له.

حددت ورقة الخبراء مهمتين أساسيتين للإنذار المبكر[45] :

- **الأولى:**تصميم نظام لجميع المعلومات وتحليلها وتوصيلها.
- **الثانية:** تصميم هيكل للقيام بالاستجابة أو صنع القرار.

إن نموذج المنظمة الإقليمية الذي يتميز بسلطة التدخل يحدد ما يجب أن يكون عليه نظام الإنذار المبكر , فالنظام الإقليمي القائم على استخدام قوة القهر أو السلطة الرسمية أو نظام التحفيز والعقوبات يتطلب وجود قدرات تحليلية فائقة , وتخلص ورقة الخبراء من هذه الفرضية إلى أن الإيجاد " الهيئة الحكومية للتنمية " لا تملك الإمكانيات التي يمكنها من تبني نموذج استخباراتي مكلف (*intelligence model*) للإنذار المبكر يعتمد على مصادره الخاصة بجمع المعلومات وتحليلها .

وتستعيض ورقة الخبراء عن نموذج استخباراتي بنموذج ميسر *facultative model* للإنذار المبكر , ويعتمد على التعاون مع المؤسسات الموجودة بدول الأعضاء أكثر من اعتماده قوة تدخل عسكري في إنفاذ سياساته علي المدى الطويل[46].

فيتعامل هذا النموذج مع منظمات المجتمع المدني لبناء آليات تعتمد مؤسسات تتعامل بدورها مع الأوضاع المضطربة لإدارة النزاع. أي إنشاء منابر تضم منظمات المجتمع المدني ومنظمات قاعدية علي مستوى الجماعات والفئات ومنظمات غير الحكومية, تعمل هذه المنابر على إقرار السلم وإرساء قواعد الحكم الرشيد.

كما على آلية الإنذار والاستجابة المبكرة للقرن الإفريقي *Cewarn*أن تخلق لها صلات بالمنظمات الإفريقية والإقليمية كالجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا, أو جماعة التنمية لدول جنوب إفريقيا, أو بالمنظمات القارية كالاتحاد الأوروبي, والمنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة. تؤكد ورقة الخبراء أن إعلان الخرطوم مثل نقطة تحول في الانتقال بالإيجاد *IGAD* (الهيئة الحكومية للتنمية) من مهامها التقليدية , وفتح الباب أمام منظمات المجتمع المدني التي ظلت لأمد طويل متخلفة عن أداء مهامها[47] .

فالنموذج الذي بنيت عليه (سيوارن) يقوم على أساس اشتراك منظمات المجتمع المدني على الأقل على المستوى الوطني في عملية جمع المعلومات وتحليلها .

تضع ورقة الخبراء ثلاثة نماذج فرعية تحت نظام الإنذار المبكر السهل (*sew*) يمكن للإيجاد أن تعتمد على أحداها في نظام جمع المعلومات وهي[48]:

- **الخيار الأول:** نموذج مركزي متكامل *(Centralized-integrated model)*.
  - يستأجر مراقبيه المحلين (*local monitor*).
  - يجمع كل المعلومات.

- يقوم بنفسه بتحليلها .
- ويضع سيناريوهات وخيارات .

-الخيار الثاني: نموذج يتحكم في النوعية ويعتمد المناظرة *Quality –Control Dialogue Model*

- يعتمد على الآخرين في جمع المعلومات .
- يقدم المعلومات ويؤكد علي نوعيتها .
- يبادر بإجراء تحقيقات في مناطق معينة بتفويض محدد.
- بصيغ مستويات للتوثيق والاتصال والتقرير.

-الخيار الثالث: النموذج الاستسلامي *submissive Model or Passive MODEL*

- ويعتمد على الآخرين في جمع وتحليل كل المعلومات, ويقوم بتمرير هذه التحليلات والسيناريوهات لسكرتارية الإيجاد .

يعتبر النموذج الأول المركزي المتكامل عالي التكلفة فهو لا يتناسب حسب ورقة الخبراء مع آلية الإيجاد والإنذار والاستجابة المبكرة.

كما يعتبر النموذج الثالث الاستسلامي أو السلبي يقع على نقيض النموذج الأول فهو غير مناسب لأنه لا يلقي بأي مسؤوليات على سكرتارية الإيجاد .

في ظل الاعتبارات المذكورة أعلاه يبدو فعلا أن نموذج الثاني الذي يتحكم في نوعية المعلومات على أساس المناظرة هو الأفضل والأجدى كي تتمكن الإيجاد من تأسيس آلية للإنذار والاستجابة المبكرة.

- تدافع ورقة الخبراء عن النموذج الثاني من خلال الأفكار التالية[49] :
  - انه يتفق مع ما يتوفر لدى الإيجاد من موارد.
  - يجنب الإيجاد القيام بتطلعات لا تستطيع الوفاء بها.
  - يتميز بالتركيز على دورة الأزمة بكاملها (*life cycle of crisis*), ولا يقتصر على مرحلة انفجارها فقط .

فالنموذج أو النهج الثاني القائم على ضبط نوعية المعلومات والمناظرة يقترب إلى حد كبير في دوره من الدور الذي تقوم به منظمة التنمية والتعاون في أوربا (*OEDC*) , والتي يمكن وضعها بأنها "منبر للحوار الموضوعي الماهر المستقل الذي يسمح بقيام تفاهم محكم وتقييم حقيقي لمشكلات يواجهها بصفة متزايدة عالم اليوم المعقد " .

لضمان الشفافية ووجود مستويات مناسبة من اقتسام المعلومات فقد نصحت ورقة الخبراء بتكوين لجنة فنية *technical committee* للإنذار والاستجابة المبكرة من مهامها [50]:

- مراجعة أداء آلية الإنذار والاستجابة المبكرة بصفة دورية .

- ترقية التعاون بين الدول الأعضاء على مستوى وحدات الإنذار المبكر الوطنية التي توجد علي المستوى القطري في كل دولة عضو.
- التحكيم في حالة ظهور النزاع بين آلية الإنذار والاستجابة المبكرة وسكرتارية الإيجاد بشأن اقتسام المعلومات.
- الموافقة على من يستخدمون المعلومات باقتراح من السكرتارية.

بذلك تنشأ قاعدة مؤسسية لنظام شامل يقوم بتسهيل عمل الآلية وتحدد فيه مسؤوليات الإيجاد في الجوانب التالية[51] :

- القيام بمهمة المسهل المركزي لعملية اقتسام المعلومات .
- وضع ممارسات عامة يهتدي بها في التعامل مع المعلومات وتبادلها .
- القيام بمهمة تخزين المعلومات والإفراج عنها .
- صياغة إشكال عامة لإرسال تقارير حول الإنذار المبكر للنزاعات.
- إنشاء آليات لإرسال تقارير موجزة.

يقوم هيكل الإيجاد على أساس سلطة رؤساء الدول والحكومات الذين يلتقون مرة في العام إضافة إلى سلطة المجلس الوزاري للإيجاد الذي يلتقي مرتين في العام.

كما أشارت ورقة الخبراء إلى ضرورة أن تبدأ تجربة (*Cewarn*) في المنطقة بمثلث الحدود الإثيوبية الكينية الصومالية من ناحية , ومثلث الحدود الكينية اليوغندية السودانية من ناحية أخري . للاستفادة من التجارب والقدرات المحلية على تلك الحدود , ولإنشاء قاعدة مؤسسية لتسوية نزاعات الحدود , ويمكننا أن نضيف مثلث الحدود الكينية الإثيوبية السودانية .

خلاصة القول ترى ورقة الخبراء أن يقوم نهج آلية الإنذار والاستجابة المبكرة للنزاعات (*Cewarn*) على النهج المتكامل (*Approach –Intergated*) , وعلى نموذج النظام السهل (*Soft Early Warning*) القائم على أساس الشفافية واقتسام المعلومات والتعاون النشط بين دول الأعضاء في الإيجاد من ناحية والدول والفعاليات غير الحكومية من ناحية أخرى , وهذا ما يعنيه النهج المتكامل الذي يعزز فعاليات الوسائل والآليات التقليدية بأكتاف أفضل الممارسات الوطنية على المستوى الجزئي في تأسيس ذلك النظام , فالتعرف علي المبادرات الجذرية المحلية يمثل الخطوة الأولي في إي محاولة خارجية للانخراط في أنشطة درء النزاعات[52] .

ذلك أن إقامة نظام فاعل للإنذار يجب أن يعمل علي مستوى صانعي السياسات الإقليمية والوطنية في آن واحد, ويطور من مبادرات درء النزاعات الموجودة على المستوى التقليدي والمحلي (كنظام الأجاويد) في السودان على سبيل المثال.

وقد وضعت الآلية موضع التنفيذ في ثلاث مجموعات معروفة هي كاراموجا *Karamoja* والصومالي *Somali* وعفر عيسى *Afar-Issa*، ولا تمثل المجالات المذكورة سوى جزء من المجتمعات الرعوية في منطقة القرن الإفريقي(53).

تنتج حاليا آلية CEWARN ثلاثة تقارير دورية وموجز تحذير:

- **تقارير الأساس:** تقدم تحليلات من التأثيرات الهيكلية والجذرية للصراعات في السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي. كما أنها توفر لمحة عامة عن أثر الصراع والضعف في هذه المجتمعات. وهذه التقارير يتم تحديثها بعد كل 5 سنوات.
- **تحديثات البلد والمجموعة (الكتلة):** وهي تقارير وطنية، وتستند تقارير 'الكتلة' إلى توثيق وتحليل حالة الصراع والسلام في مجالات الإبلاغ. ويتم إنتاج كلا التقريرين بعد كل أربعة أشهر.
- **إنذارات وحالة موجزة:** وهي تحذيرات تصدر حسب مقتضيات الحال، وهي عبارة عن تنبيهات وإنذارات في الوقت الآني على الصراعات العنيفة الوشيكة التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة. وتقرير موجز عن الوضع الواقعي (طبيعية أو من صنع الإنسان) الذي يمكن أن تهدد السلام القائم أو يتفاقم الوضع المتوتر بالفعل فيؤدي إلى صراعات عنيفة.

وجميع التقارير المذكورة في الأعلى توفر استجابة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل لتوصيات أصحاب المصلحة على كافة المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.و الأمثلة الموضحة بالجدولين (15)و(16) تعطي تقارير ومعلومات عن ما يحدث بالمنطقة(54).

جدول رقم(15):التقارير المذكورة هي لكتلة كاراموجا "*Karamoja*" – تبدأ أول يوليو 2003 وحتى ابريل 2008.

	حوادث العنف	الوفيات البشرية	صافي الثورة الحيوانية المغار عليها (الثورة الحيوانية المستردة في الاغارة)
اثيوبيا	197	247	18,925
كينيا	398	566	60,197
اوغندا	1,563	2,728	103,157
المجموع	2,158	3,541	182,179

المصدر:

CEWARN; http://www.cewarn.org/index_files/Page355.htm .

جدول رقم (16):التقارير المذكورة هي لكتلة صومالي " Somali" –وتبدأ أول مايو 2003 وحتى ابريل 2008.

	حوادث العنف	الوفيات البشرية	صافي الثورة الحيوانية المغار عليها (الثورة الحيوانية المستردة في الاغارة)
اثيوبيا	68	73	925
كينيا	120	251	16,433
المجموع	188	342	17,358

المصدر:

CEWARN; http://www.cewarn.org/index_files/Page355.htm .

1. الإطار القانوني لسيوارن *Cewarn*:

إن معظم النظم الوقائية تفضل مابين آلية الإنذار المبكر وآليات إدارة النزاع , ولكن نجد أن حالة السيوارن مغايرة إذ أن هناك اتجاها قويا يدعو إلى إنشاء آلية اقليمية للإنذار المبكر للنزاعات والاستجابة يكون هدفها التنبؤ بالنزاعات ودرئها منعا لظهور نزاعات جديدة ، هذا ما يوضحه الملحق رقم (4) .

2. أهمية هيكلة الآلية:

يعنى مفهوم الهيكلة إعطاء آلية الإنذار والاستجابة المبكرة أساسا قانونيا متينا لصنع القرار.

فالأساس القانوني للآلية الإقليمية يؤدى أيضا إلى إقامة علاقة رشيدة مع آليات إقليمية وشبه إقليمية مشابهة , فعملية الإنذار المبكر والاستجابة وإدارة النزاع عملية متشابكة لا تتم بمعزل عما يجرى في مناطق أخرى .

وهناك مستويات عدة يمكن للآلية أن تؤدى مهامها على ضوئها , فالآلية يجب أن تعمل علي ثلاثة مستويات هي[55]:

- **المستوى دون الوطني** : (*Subnational*) .
- **المستوى الوطني**: (*National*).
- **المستوى الإقليمي**: (*Regional*).

حيث يمثل المستوى الإقليمي أساس ضروري لأي آلية إقليمية نعمل في مجال الإنذار المبكر, كما أن المستوى الوطني يغطى الآليات التي تعمل داخل الدول العضو، بينما يعمل المستوى دون الوطني في إطار المناطق والمحافظات والوحدات المحلية داخل الدولة العضو.

3.الإطار القانوني للآلية الإقليمية :

هناك عدد من الوثائق يحدد الإطار القانوني لآلية الإيجاد الإقليمية للإنذار, يأتي على رأسها الاتفاقية المؤسسة المنشئة لمنظمة الإيجاد.

كما أن هناك عدد من البروتوكولات يحدد مهام الآلية الإقليمية للإنذار والاستجابة (*cewarn*)، ويعتبر إعلان الخرطوم الذي أصدره رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الإيقاد في نوفمبر عام 2000 وثيقة هامة من الوثائق القانونية التي تأطر لآلية الإنذار والاستجابة , فالإعلان يحتوى على قرار أصدره رؤساء الدول والحكومات بشأن موضوع محدد وهذا ما يعطيه الصفة القانونية .

ولذا رؤى إبرام بروتوكول واحد في ثلاثة أجزاء، يعنى الجزء الأول منها بإنشاء الآلية ، والجزءان الأخريان خصصا لمسألتي التعاون في مجال اقتسام المعلومات[56].

1.3.مسودة البروتوكول المنشئ للآلية الإقليمية (*CEWARN*):

وهي تتكون من ثلاثة أجزاء كما ذكرنا ، و يتناول الجزء الرئيس من هذه الوثيقة المبادئ العامة للآلية ، و يعزز من روح إعلان الخرطوم ، كما يعطي الآلية محتواها ، و يسمح فقط لأعضاء الإيجاد الذين صادقوا عليها أن يكونوا أعضاء في الآلية، و يضفي ذلك الجزء على الآلية ذاتيتها القانونية من خلال ما ورد في المادة 3 من البروتوكول ، كما يعطيها مهامها، وتتضمن تلك المهام تطوير نظام تبادل المعلومات و تحقيق التعاون في مجال الإنذار المبكر و الاستجابة بين الدول الأعضاء في منظمة الإيجاد، وجمع وتحليل المعلومات حول النزاعات في المنطقة ، وإنشاء شبكات للتعاون في تلك المناطق ، وكذلك إنشاء نظام المعلومات عن النزاعات في المنطقة ويعمل على إدارتها وتوزيعها ، و تطوير التعاون بين الوحدات الوطنية للآلية (*CEWERU)* في الدول الأعضاء[57].

2.3.مسودة البروتوكول الإضافي حول تقاسم المعلومات:

تعتبر مسألة تقاسم المعلومات على المستوى الآليات الوطنية (*CEWERU*) مسألة تمهيدية من الناحية الهيكلية بحيث أنها يمكن أن تؤثر على أداء الآلية الإقليمية وتماسكها ، وقد نشأت مشكلة اقتسام المعلومات لأن الآليات الوطنية تعمل في دول ذات سيادة ، وهي مسألة تحظى بالكثير من الاعتبار لدى الدول الأعضاء ، وذلك بحسبان أن الآليات الوطنية تتعامل مع معلومات في غاية الحساسية، وهي مسائل تصنف على أنها من السياسات العليا للدولة عندما يتعلق الأمر بالإنذار المبكر وعليه، فانه لا يمكن الركون بسهولة للآليات الوطنية كمصدر للمعلومات ، وهذا في حد ذاته يمثل مشكلة هيكلية للآلية الإقليمية[58].

3.3.مسودة البروتوكول الإضافي حول صنع القرار:

للآلية الإقليمية هيكل له جانبه السياسي ، أو ما يمكن أن نسميه بالجهاز السياسي بالآلية الإقليمية *(CEWERU)* ، وهو جهاز حاسم في عملية الإنذار المبكر و الاستجابة ، وهذا لا يعني أن الهياكل الأخرى للآلية الإدارية وغيرها لا تندمج معا لانجاز المهمة، ولكن المعنى هو أن تعمل كل الأجهزة المختصة بصنع السياسة وصنع القرار في تناسق تام ، فالهياكل السياسية للآلية تعنى بالمسائل التي لا يمكن إدراجها ضمن الهياكل القانونية للآلية ، ومع ذلك فان هذه الهياكل هامة لفعالية ، وكفاءة أداء آلية الإنذار المبكر.

ويمثل الشكل رقم(7) الهيكل المطروح الحالي لآلية الإنذار المبكر والاستجابة للنزاع بمنظمة الإيجاد ، أما الشكل رقم (8) ، فهو يمثل تصورنا لما يمكن أن يقوم عليه الهيكل لإعطاء مزيد من الدور لسكرتارية الإيجاد التنفيذية في الآلية ولفصل الجهـــاز الفني *(TCEW)* عن الجهاز السيـــاسي (ممثلا في الجمعية والمجلس ولجنة الوكلاء الدائمين ولجنة السفراء) فصلا تنفيذيا وليس عضويا وبوجود الجهاز الإداري بينهما (ممثلا في سكرتارية الإيجاد التنفيذية)،وبضم لجنة الوكلاء الدائمين إلى الجهاز السياسي من ناحية وإدراج لجنة السفراء في الهيكل التي لم تكن مدرجة وفقا للشكل رقم(7) .

ويمكن تلخيص مزايا ذلك الاقتراح في التالي [58]:

- إيجاد علاقة رأسية مباشرة بين الأجهزة السياسية والإدارية والفنية.
- إعطاء السكرتير التنفيذي الدور الفاعل في متابعة أداء الأجهزة الفنية ورفع تقاريره الدورية في دولة المقر للجنة السفراء ، وعلى المستوى التنفيذي للجنة الوكلاء مرتين في العام ، وعلى مستوى المجلس مرة في العام ، وعلى مستوى الجمعية مرة في العام ، وكذلك في الحالات الاستثنائية .
- إعطاء لجنة السفراء في دولة المقر الدور الفاعل كلجنة المتابعة .
- إعطاء اللجنة الفنية للإنذار المبكر باعتبارها أعلى جهاز فني يتبع للسكرتير التنفيذي، سلطة الإشراف المباشر على الوحدات الوطنية للإنذار، وما دونها من أجهزة ومجالس.

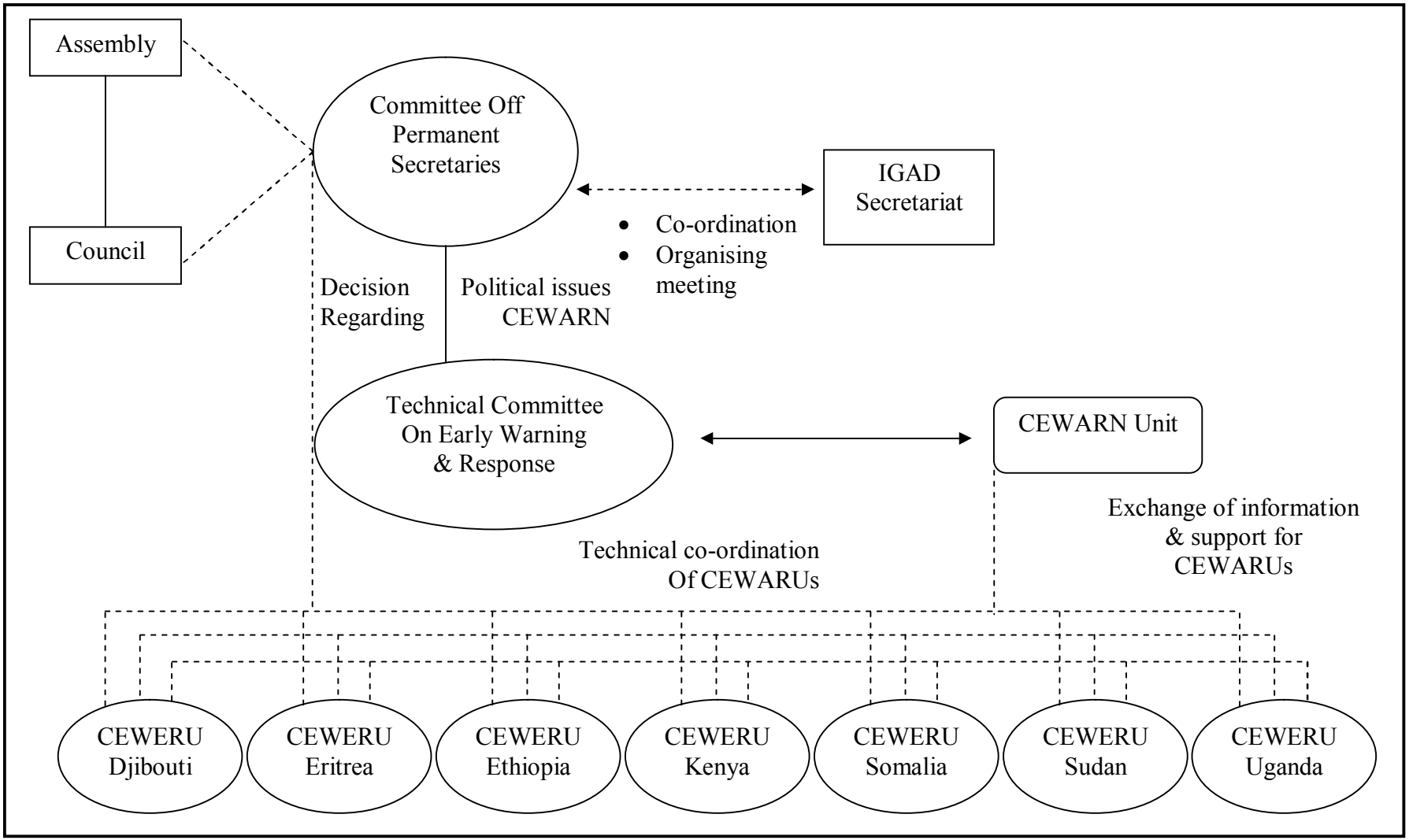

شكل 7: الغير هرمي هيكل الإيقاد الحالي

CEWRN STRUCTURE

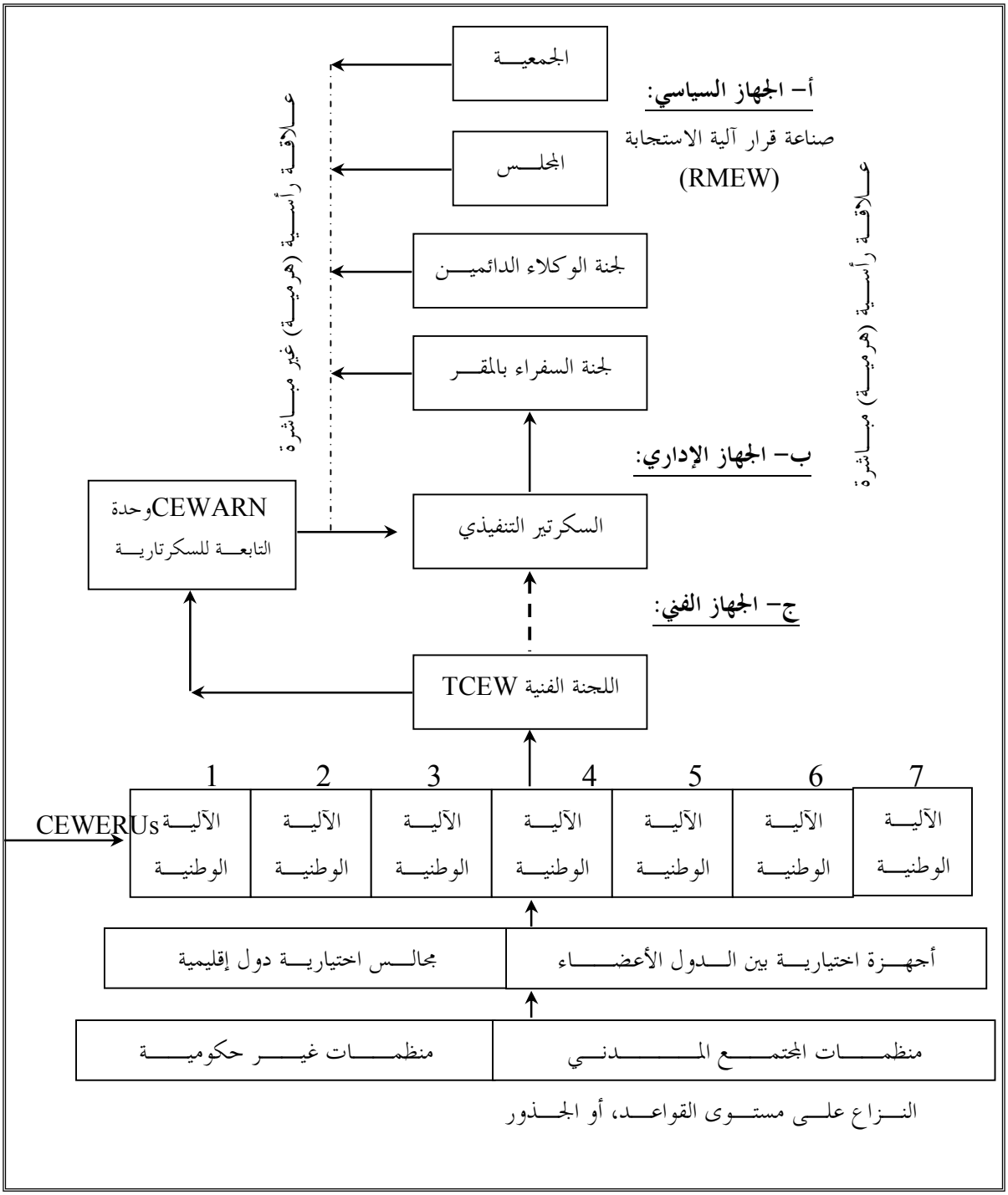

شكل 8: تصورنا للشكل الهرمي (الرأسي) لآلية الإنذار المبكر (CEWARN)

المطلب الخامس:أنموذج الصومال للدبلوماسية الوقائية

1. نبذة تاريخية عن تطور الصراع في الصومال:

تتشابه القضية الصومالية مع قضايا الدول الافريقية في اصولها بشكل عام،ويعود ذلك الى الارث الاستعماري الذي لا يزال يتفاعل فيها، خصوصا قضايا الحدود المرسومة طبقا لمصالح الاستعمار وهيكلة مؤسسات الدولة المبنية على النمط الغربي دون أي اعتبار لطبيعة المجتمعات فيها وتوزعها الجغرافي، اضف الى ذلك ان الطبقة السياسية في معظم دول العالم الثالث لم تعط التنمية حقها في المرحلة الاولى من الاستقلال[59].

من المعلوم ان الصومال هي احدى الدول الافريقية التي تقع في منطقة القرن الافريقي *THE HORN OF AFRICA* ،ونظرا لانها تقع في مكان يمثل اهمية استراتيجية لذا كانت دائما محل اطماع القوى الاستعمارية.

يتألف الشعب الصومالي من قبائل متعددة، اكبرها واكثرها اهمية الدارودي والهاري والاسحاق، وكانت مقسمة بين الاستعمار الايطالي في الجنوب والبريطاني في الشمال والفرنسي في الشرق (جيبوتي) والاثيوبي في الغرب وبعد مفاوضات بين اقليمي الشمال والجنوب وتوافقهما مع الاستعمار البريطاني والايطالي واستقلت الصومال عام 1960.

استاثر أهل الجنوب بكافة مقدرات الدولة في الصومال وتمادوا في تهميش اقليم الشمال،ما ادى الى اظطرابات أمنية في الشمال قمعتها السلطة بقوة[60].

وقد شهد الصومال أفضل مراحل الاستقرار في الاعوام من 1960 إلى عام 1969 برئاسة الدكتور عبدالرشيد شارماكى الذي استطاع أن يوحد البلاد..ومنذ اغتياله عام 1969 دخلت البلاد مفترق طرق جسده الرئيس الاسبق محمد سياد برى الذي قام نظام حكم على اسس قبلية اهدرت في ظله حقوق الانسان بتجدير النزعة القبلية في السلطة.

برزت بوادر انهيار الدولة الصومالية نتيجة تحالفات داخلية بين مؤتمر الصومال الموحد في الوسط والحركة الوطنية في الجنوب والحركة القومية الصومالية في الشمال،وبدات قوات المؤتمر زحفها باتجاه مقديشوحتى كانت نهاية نظام سياد بري حيث سقط في يناير1991.وترتب على ذلك سيطرة النظام القبلي الذي أدى إلى انقسام رفقاء السلاح إلى مجموعتين متنافستين إحداهما يتزعمها محمد فارح عيديد (ثم ابنه بعد وفاته في أغسطس 1996م) والأخرى يتزعمها علي مهدي محمد ادى هذا الى اشتعال الصراع القبلي وانتشار العنف بين القبائل الصومالية من اجل السيطرة على الحكم،وقد انتهى الامر الى مأساة انسانية لم تشهدها البلاد من قبل حيث قتل الالأف من جراء العمليات العسكرية[61].

فقد أدت الحرب بين المجموعتين إلى إشاعة الخراب والدمار وإثارة الرعب بين السكان. أصاب الشلل التام كل أدوات الإنتاج. وساد الفقر والجوع بين السكان، وانتشرت الأوبئة والأمراض.

2. الامم المتحدة والصراع في الصومال:

جاءت ظروف الصراع المسلح الداخلي في الصومال لاحقة على أحداث الخليج خاصة فيما يتعلق بالصراع العراقي الكويتي 1990 وانتصار التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في اجبار العراق على الانسحاب،وما صاحب ذلك من دعاية امريكية خاصة ما يتفق بشعار الرئيس الامريكي بوش _النظام الدولي الجديد_ والذي أكد من خلاله أن الأمم المتحدة سيكون لها صلاحيات واسعة في مجال حفظ السلم والامن الدوليين خاصة ما يتعلق باستخدام أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[62].

ومن ثم عندما حدث الصراع الداخلي في الصومال كانت الاجواء الدولية مهيأة الى أن تقوم الامم المتحدة بايعاز من الولايات المتحدة بالتدخل في الصراع الداخلي الصومالي وكانت سابقة خطيرة عندما أصدر مجلس الأمن القرار 794 سنة 1992 اذ قرر لأول مرة التدخل العسكري لأغراض انسانية محضة واذن المجلس باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة بيئة آمنة لعمليات الاغاثة الانسانية في الصومال في اسرع وقت ممكن تحت شعار "عودة الامل *HOPE OPERATION RESTORE* " .

ولكن اشتداد الصراع الداخلي ادى الى اصدار مجلس الامن في 26 مارس 1993 القرار 814 للعمل تحت أحكام الفصل السابع من الميثاق من أجل استخدام القوة لمواجهة الموقف في الصومال تحت ما أطلق عليه *UNOSOM11* من أجل حفظ السلم والعمل على حفظ النظام والأمن في الصومال[63].

وبعد أشهر قليلة ظهر أن القرار لم ينهي الأزمة و لم يعيد أي نظام ،فقد تحدى الأمم المتحدة أحد سادة الحرب الصومالية الجنرال عيديد،مما أدى الى صدام بينهما ذهب ضحيته في 3 تشرين الاول 1993 ثمانية عشر من مشاة البحرية وجرح 77 آخرون في كمين نصبه انصار عيديد ،هذه الحادثة دفعت بالراي العام الأمريكي للتساؤل"هل مازال القرن الأفريقي موقعا استراتيجيا في نظر القوة العظمى التي تشكلها الولايات المتحدة الامريكية؟"،وكذلك دفعت الأمين العام للمنظمة بطرس بطرس غالي الى التصريح بتشاؤم ان الامم المتحدة ليس لديها الامكانات وان أعضاءها لا يريدون تنفيذ عمليات حفظ السلام والأمن في الصومال[64].

ومع تزايد القتلى والجرحى بين قوات الامم المتحدة أصدر مجلس الأمن القرار 837 في 6يناير سنة 1993 يدعو فيه الى تعقب الأشخاص الذين اشتركوا في قتل الجنود الدوليين وان يتخذ الامين العام للامم المتحدة كل الوسائل من أجل تحقيق ذلك.

3. الدور الاقليمي في الصراع الصومالي:

عملت منذ بداية الأزمة الصومالية منظمة الوحدة الافريقية،ومنظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية جميعا على مناشدة الأطراف المتصارعة بوقف القتال والعمل على حل مشكلة الصومال،وفي اطار هذه الجهود الاقليمية انعقد مؤتمر اديس بابا باثيوبيا في مارس 1993 وقد جمع هذا المؤتمر الأطراف الرئيسية في النزاع وتم الاتفاق على وقف اطلاق النار وحل النزاع بالوسائل السلمية.ولكن التدخلات الخارجية لمساندة هذا الطرف أو ذاك ادى الى تعقيد الموقف بالاضافة الى اطماع قادة الفصائل في السعي نحو السلطة على حساب المصلحة العامة للشعب الصومالي[65].

كما عقد بينيروبي سنة 1996 اجتماعا اقليميا لحل النزاع الصومالي في اطار جهود منظمة الوحدة الافريقي ،كما عقد اجتماع بالقاهرة لحل النزاع بالطرق السلمية وادى الى صدور اعلان القاهرة في 22 ديسمبر 1997 بشأن المشكلة الصومالية.

لكن هذه الجهود الاقليمية منيت بالفشل بسبب تدخل قوى اقليمية تسعى الى استمرار النزاع وتعمل على التشكيك في أهمية الحلول الاقليمية واثارت الخلاف حول أولويات العمل الاقليمي هل تتقدم الحلول العربية أم الافريقية لمواجهة الأزمة في الصومال وللعب على أوتار الخلافات والتوجيهات التي تحرك الفصائل المتقاتلة في الصومال،دون أي اعتبار لحجم المأساة التي يعيشها شعب هذا البلد الممزق.

4. أسباب فشل التدخل الوقائي في الصومال:

يعتبر فشل الأمم المتحدة في الصومال مثالاً واضحاً لإخفاقات الأمم المتحدة وتخبطها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ تحولت المنظمة العالمية من دورها كأداة لحفظ السلام إلى أداة قهر، بل صارت متورطة في صراع الفصائل المتحاربة في الصومال. فبعد الفشل الذريع في الصومال، سمحت الأمم المتحدة للجنة مستقلة من ثلاثة أعضاء يرأسها القاضي الزامبي السابق ماثيو نغلوي برفع تقرير عن عنف قوات الأمم المتحدة في الصومال. ولقد تضمن التقرير نقداً حاداً للأمين العام ولهذه القوات، إذ تم في إطار عملية تدخل الأمم المتحدة فى الصومال قتل حوالي (6) آلاف صومالي مقابل 81 من قوات الأمم المتحدة.

وينتقد هذا التقرير المنظمة العالمية لتخليها عن حيادها التقليدي، ويوصي في النهاية بأن تقوم الأمم المتحدة بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالضحايا الأبرياء في الصومال من جراء "عدوان الأمم المتحدة".

ويرجع سبب اخفاق الاممي في الصومال الى[66]:

– أنها تدخلت في الصراع دون ان يكون لديها من القانونية الصريحة أو الآليات الواضحة التي تمكنها من التصدي لمثل هذا النزاع بصورة أكثر فاعلية.

– هيمنة الولايات المتحدة على عملية التدخل من أولها الى آخرها،ومع علم الجميع بأن الولايات المتحدة لم تتدخل لتحقيق الحماية الانسانية كما هو معلن ولكنها تدخلت من أجل حماية الشركات الأمريكية العاملة في الصومال وتعظيم أرباحها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في منطقة القرن الافريقي.

– تجاوز الأمم المتحدة الحلول الدولية والاقليمية في سبيل حل النزاع الصومالي وتعطيل العمل بأحكام المادة 52 من الميثاق التي تحث على أهمية الحلول الاقليمية.

– عملت بعض القوى الدولية على بث الشقاق والتنازع بين الجهود الاقليمية خاصة العربية والافريقية لابعاد الحل الاقليمي وبقاء الأزمة قيد البحث والتداول العالمي لتحقيق اهداف القوى الدولية من خارج المنطقة.

وهذا التحليل يدعمه تطورات الاحداث بعد انسحاب الأمم المتحدة كليا من العمل على حل النزاع حيث ان الجهود الاقليمية مازالت تحاول جاهدة لوضع حد لهذا النزاع في اطار منظمة الوحدة الافريقية،والجهود النشطة لبعض دول الجوار وغيرها من الدول الافريقية.

من خلال ما تقدم بهذا المبحث نرى أن استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية بمختلف أنواعها تهدف الى احلال السلم والأمن الدوليين ويكتمل هدفها بآلية الانذار المبكر حيث تعمل هذه الأخيرة على توفير معلومات أولية عن النزاع ومنه المحاولة على درء الأزمة قبل استفحالها.

المبحث الثاني: دبلوماسية المسارات

في هذا المبحث نحاول اعطاء القواعد والممارسات التي تعمل من خلالها المسالك الاخرى للدبلوماسية ضمن آلية ادارة النزاعات الموجودة ضمن هياكل المنظمة سواء كانت دولية أو اقليمية أو شبه اقليمية بالاضافة الى أنشطة المنظمات غير الحكومية في سبيل ادارة النزاع.

المطلب الأول: دبلوماسية المسار الأول *TRACK ONE DIPLOMACY*

تعرف دبلوماسية المسار الأول بأنها تلك الدبلوماسية التي يمارسها الملوك ورؤساء الدول والحكومات على المستوى الثاني عبر بعثاتهم الدبلوماسية أو مبعوثيهم الشخصيين أو على المستوى الدولي الإقليمي عبر مندوبيهم الدائمين وموفديهم الرسميين .فثقافة دبلوماسية المسار الأول *Track One Diplomacy* والتي تعتبر الشكل التقليدي لممارسة السياسة الدولية[67].

ما يميز دبلوماسية المسار الأول عن المسارات الأخرى هو قدرتها على التفاوض مباشرة مع أطراف النزاع الرئيسيين عندما يتعلق الأمر بوضع الاتفاقات السياسية، وما يزيد هاته الأخيرة فعالية تكاملها مع المسارات الأخرى ما يدفعها الى تحقيق نجاحات كبيرة وعلى سبيل المثال توقيع اتفاقية حظر الالغام عام 1998 قد جاءت نتيجة لحملة ناجحة قادتها المنظمات غير الحكومية،وكان اسهام دبلوماسية المسار الأول لا غنى عنه في تلك الحملة لكي يتم توقيع الاتفاقية وتقوم بمراقبة تنفيذها.

وعلى الرغم مما يثار حول نقاط ضعف دبلوماسية المسار الأول الا أنها أصبحت أكثر تجاوبا مع آليات الانذار المبكر ومفاهيم ادارة وحل النزاعات،وفي خطوة فريدة من نوعها لفعاليات تتجه نحو تأسيس سلوكها على أساس الأعتبارات التقليدية لمفهوم استخدام القوة نجد أن عددا متزايدا من الحكومات أصبحت على درجة عالية من الاستجابة تجاه بعض الأراء الخاصة بالوقاية من النزاعات وبناء السلام،فالايمان بجدوى النهج البديل لادارة النزاعات يجد تأييدا في أوساط الحكومات والمنظمات الدولية[68].

ومن جهود المسار الأول في ادارة النزاع على المستوى الثنائي نجد مبادرات الرئيس الأسبق نيريري في عقد جولات محادثات أروشا بين الجبهة الوطنية الرواندية وحكومة كيغالي والتي تمخضت عن عقد اتفاقات أروشا1993.

أولا: النظام الوقائي في منظمة الأمم المتحدة :

ان الاجماع المتزايد على جدوى استخدام النهج الوقائي في معالجة النزاعات الداخلية بدأ يظهر على مستوى الدولي والاقليمي،وتعتبر الأمم انطلاقا من مقاصدها المنصوص عليها في أحكام الميثاق،ان عملية صنع السلام واحدة من مهامها الرئيسية،ولقد تطور هذا المفهوم بنهاية الحرب الباردة،فبذلت المنظمة خلال عقد التسعينات جهدا كبيرا لاعادة صياغة مهامها في ذلك المجال من خلال مشروع"أجندة من أجل السلام" واعتبر مشروع الاجندة بداية الاتجاه نحو دور جديد تضطلع به الامم المتحدة في حل النزاعات الداخلية،فالامم المتحدة وعلى وجه الخصوص الأمانة العامة ومجلس الأمن يملكان سلطات واسعة من خلال أحكام الفصل السادس والسابع من الميثاق لتسوية النزاعات باتباع النهج الوقائي أو السلطات القمعية.

1. أجهزة الأمم المتحدة المسؤولية عن الدبلوماسية الوقائية :

1) مجلس الأمن الدولي:

لقد أعطى ميثاق هيئة الأمم المتحدة مجلس الأمن الأسبقية لحفظ السلام والأمن الدوليين الا أن مجلس الأمن لا يعتبر الجهاز الأفضل لممارسة الدبلوماسية الوقائية،كون معظم النزاعات لا تصل الى أجندة مجلس الأمن الا عندما يتطور الأمر الى نزاع مسلح و يسقط بسببه العديد من القتلى،ويؤدي الى خلق وضع انساني يستدعي التدخل،وبمعنى اخر ان الكثير من النزاعات لا ينظر اليها الا في وقت متأخر يصعـــب معه البحث عن حلول[69]. غير أن بعض الدول تتحفظ على تدويل نزاعها خوفا من أن طرح النزاع على مجلـــس الأمن سيؤدى بأطراف النزاع إلى عداء بدلا من أن يدخلوا في نقاش موضوعي .انظر إلى الملـــحق رقم (2) .

كما ان المانع الرئيسي يتمثل في الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الأمن والتي تتراوح ما بين الاجراء القهري،والاجراء العقابي وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق،ففكرة مجلس الأمن هو الحكم قد تؤدي باطراف النزاع للدخول في نقاش عدائي بدلا من الدخول في نقاش موضوعي يؤدي لحل المشكل ،كما ان أعضاء مجلس الأمن عندما يعلنون عن تعاطفهم ودعمهم لأحد أطراف النزاع فان ذلك من شأنه أن يؤدي الى توسيع رقعة النزاع،أو زيادة العداء بين الطرفين،و اضافة الى ذلك فان مجلس الأمن عندما يحاط بنزاع معين في مرحلة مبكرة غالبا ما يقوم بتأجيل أجندته،والبت فيه ليبحث في سنوات قادمة،وذلك وفقا لأسبقية الأجندة المطروحة امامه.فالذي يحتاج اليه مجلس الأمن هو التقليل من نهجه السياسي في معالجته للنزاعات والتركيز على النهج الوظيفي للمنظمة،وهذا سيساعد الدول الأعضاء في انفاذ أحكام الفصل السادس من الميثاق الخاص بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية[70].

2) سكرتارية الأمم المتحدة :

لقد ساد اعتقاد في بداية تأسيس الأمم المتحدة عندما كانت،منظمة صغيرة مفاده ان السكرتير العام سيتمكن شخصيا من توفير الأسباب التي تمكنه من بذل المساعي الحميدة وممارسة الوساطة،لكن بتنامي

المهام الملقاة على عاتق السكرتير العام وتزايدها نظرا لتزايد الدول الأعضاء،وتزايد انتشار النزاعات بحيث أصبح من غير المتوقع ان يتمكن من التجاوب مع الأوضاع الطارئة.

وبمرور الوقت أصبح السكرتيرون العامون يوفدون موظفين لهم ودبلوماسيين كمبعوثين للقيام بمهام المساعي الحميدة،وتقصي الحقائق والوساطة،أما بعثات تقصي الحقائق فقد تطورت كآلية لجمع المعلومات.

فالموفدون يعتبرون من مستجدات العمل الدبلوماسي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وقيام نظام الأمم المتحدة فالذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة أعطوا من يوجد على قمة المنظمات الدولية الأمتياز الدبلوماسي للقيام بوساطة غير متحيزة من قبل طرف ثالث بالانابة عن المجتمع الدولي،وحيث يقوم بهذه ثلاثة أنواع من الذين يمكن ان يعينهم السكرتير العام للأمم المتحدة على أعلى المستويات[71]:

- الممثلون الشخصيون و الموظفون الآخرون السامون الذين يعينون في مهام حفظ السلام أو بعثات المراقبة بموافقة مجلس الأمن.
- المبعوثون والممثلون الذين يتم تعينهم لمساعدة السكرتير العام في ممارسة مهامه المتعلقة بالمساعي الحميدة والمهام المشابهة.
- المستشارون الخاصون للسكرتير العام والوظائف العليا الأخرى .

ان من أهم الوظائف التي يقوم بها المبعوثون مد السكرتير العام للأمم المتحدة بمعلومات ميدانية يمكن الاعتماد عليها حول ما يجري في مناطق النزاع.

ومهام تقضى الحقائق تعتبر بالإضافة إلى المهام الأخرى.على قدر من الأهمية لنظام الأمم المتحدة الوقائي في تسوية النزاعات أربعة اعتبارات[72]:

1) بمجرد قبول الأطراف المعنية بالنزاع بمهمة الممثل الشخصي للسكرتير العام فان حضور الممثلين والمبعوثين الخاصين في منطقة النزاع يعتبر في حد ذاته الخطوة الأولى في سبيل إطلاق عملية السلام.
2) يبدأ المبعوثون الخاصون والممثلون الشخصيون بدراسة قضايا النزاع الموضوعية، وعليهم أن يكونوا محايدين مع طرفي النزاع لكي يستطيعوا وضع خطوط عريضة تقود في النهاية إلى عقد اتفاق .
3) وفي هذه الحالة لا بد من أخذ المصالح الدولية وقواعدها في عملية التفاوض.كما أن رغبة المجتمع الدولي في التعامل مع المشكلة على أساس سياسة (الجزرة والعصا)و(الترغيب والترهيب) تساعد الوسيط الدولي في دفع الطرفين من حصيلة تكون نهايتها صفرية إلى حصيلة ايجابية .
4) فالممثلون الشخصيون التابعون للأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص الذين يعينهم مجلس الأمن ، ويلعبون دورا هاما في صياغة الإجماع الدولي على ضرورة ادارة النزاع وحله .

وقد تزايد الطلب الدولي على المبعوثين الشخصيين، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية[73]:

1) قد أصبح من السهل على السكرتير العام أن يحصل على رضا الأطراف والدعم الدولي الموعود لإرسال مبعوثين شخصيين على عجالة، وبصفة متكررة لمناطق التوتر.
2) فإذا نجح المبعوث الشخصي في مهمته فان الإجراءات المعقدة والطارئة للتعامل مع الأزمة تصبح اقل احتمالا .
3) أما إذا فشل المبعوثون الشخصيون في جهودهم الوقائية، فان عاشرتهم للنزاع وأعمالهم التحضيرية تظل دائما هدى يسترشد به مؤخرا في عملية المصالحة، التي تعقب عملية الوساطة، وعمليات العون الإنساني وعمليات حفظ السلام.

لقد أجازت المادة 99 من أحكام الفصل الخامس عشر الذي ينظم مهام السكرتارية العامة ، لسكرتير العام أن يقوم بدور مقتضب أما المادة 33 من أحكام الفصل السادس الخاص بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، فإنها قد فسرت على أنها تجيز لسكرتير العام الوسطاء أو الممثلين الذين يعينهم بدون تفويض من مجلس الأمن.

نتيجة لفشل الأمم المتحدة في حرب الفولكلاند والتي باغتت الأمم المتحدة حيث لم يتوفر لدى السكرتارية العامة حينها خرائط لمعاينة الجزر عندما حدثت عملية الغزو الارجنتيني لها،انشئت لأول مرة مكتب للبحوث وجمع المعلومات (*ORCI*) ليمثل للمنظمة آلية الانذار المبكر.

وبالرغم من النقلة الكمية في النظام الوقائي للأمم المتحدة إلا أن هناك بعض المشكلات التي ما زالت عالقة أو موروثة منذ عهد مكتب البحوث وجمع المعلومات *Orci* ، ومشكلات أخرى تتعلق بالبيروقراطية والهياكل والموارد المتاحة خارج سيطرة إدارة الشؤون السياسية قد أعاقت أداء الإدارة نحو الأمثل.

وبالرغم من تزايد عدد الموظفين الذين يعملون في مجال جمع وتحليل المعلومات فانه لا يوجد هناك موظفون دائمون يقومون بإنقاذ الدبلوماسية الوقائية .

وعموما فان أي محاولة لإصلاح مجلس الأمن، كما برز في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47/62، لعام 1992 سوف تصطدم بحق الفيتو داخل ذلك المجلس إذا قللت هذه المحاولة من سلطة الدول الدائمة فيه ، أو من سلطة احدها ، ولعل التصويت على ذلك القرار قد صادفته أراء ومقترحات كثيرة .

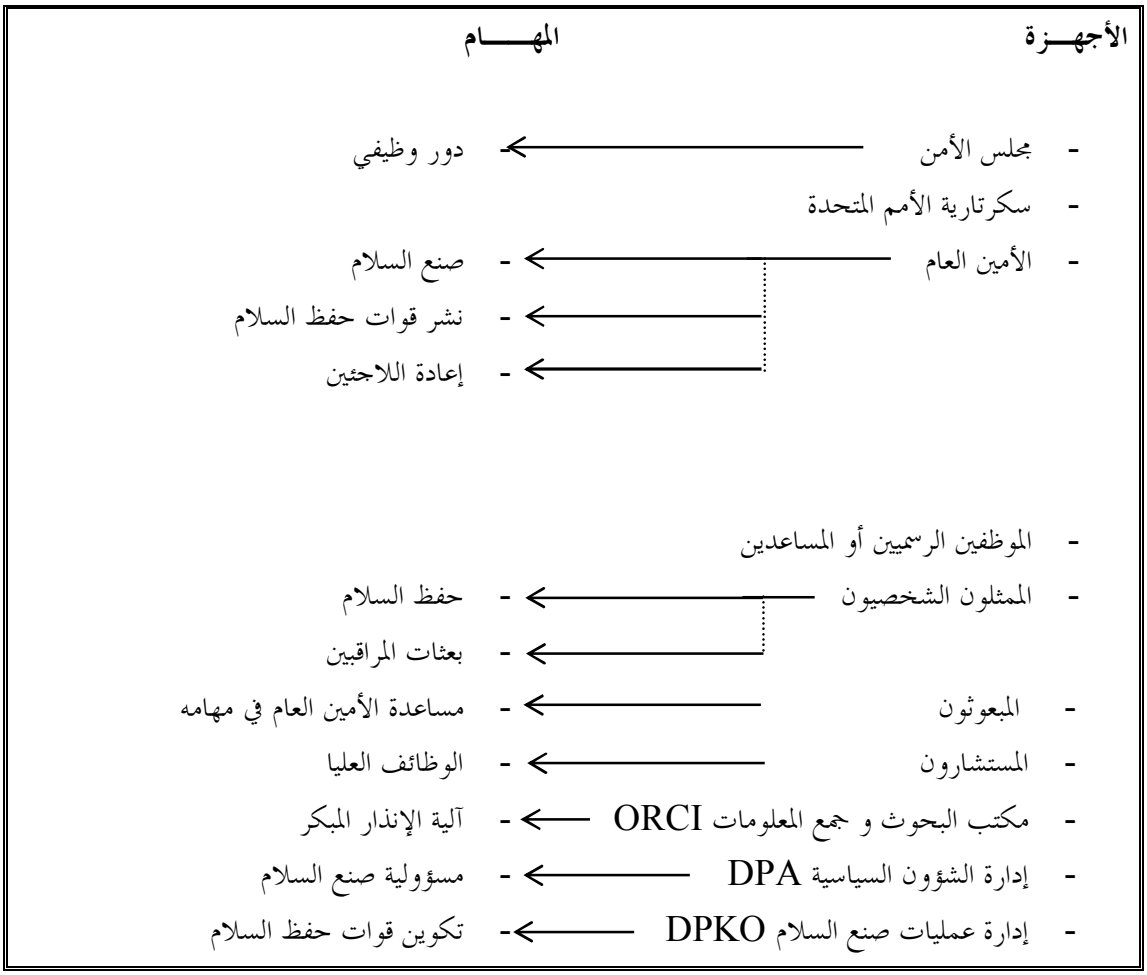

ثانيا: النظام الوقائي في منظمة الوحدة الإفريقية السابقة :

أنشأت منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963 واتخذت من أديس أبابا مقرا لها ، وكان المؤسسون في ذلك الوقت يمثلون 32 دولة وزاد عدد دول الأعضاء 53 دولة فكل الدول الإفريقية أعضاء بالمنظمة باستثناء المغرب عضويتها في المنظمة بدخول جمهورية الصحراء الديمقراطية عضوا فيها عند انعقاد القمة العشرين في أديس أبابا عام 1984[74] .

2. دور منظمة الوحدة الإفريقية في تحقيق السلام

أولا: دور منظمة مجلس الملوك ورؤساء الدول والحكومات ولجنته المختصة بالنزاعات

تولى مجلس الملوك ورؤساء الدول و الحكومات مسئولية ادارة النزاعات في بداية عهد المنظمة عن طريق تكوين "لجنة الحكماء" من اعضاءه وقد انشئت اللجنة الأولى عام 1963 لمعالجة الوضع بين الجزائر والمغرب ،إن مداولات وأحكام مجلس الملوك ورؤساء الدول والحكومات لها اثر ايجابي فما تعلق بالاستقرار الإقليمي. وتتيح الجلسات التي يعقدها مجلس الملوك ورؤساء الدول والحكومات بطريقة منتظمة الفرصة لأطراف النزاع من رؤساء الدول للالتقاء .وهذا لإيجاد فضاء للتفاوض من اجل الوصول إلى تسوية للنزاعات كوساطة سيراليون بين السودان وإثيوبيا عام 1979 والتي تمخض عنها تحسن في العلاقات بينهما ولولفترة

وجيزة .غير أن هناك عديد من الاسباب أدت إلى ضمور دور منظمة الوحدة الإفريقية في فض النزاعات عن طريق آلية لجان الحكماء التابعة مباشرة لملوك ورؤساء الدول والحكومات نوجـــز أهمـــها في التالي[75]:

- مواجهة المنظمة للتناقضات، فهي تملك الفرصة والرغبة لتكون وسيط ولكنها فشلت في إيجاد الآلية المناسبة للتدخل الفاعل.
- يضاف إلى ذلك أن السكرتير العام للمنظمة لا يملك التفويض من قبل المنظمة للقيام بأعباء الوساطة والتوفيق، أو أعباء الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام.
- وأخيرا فان ما أفرزته الأوضاع الدولية بعد نهاية الحرب الباردة من نزاعات داخلية في بلادهم.

ثانيا: آلية درء النزاعات وإدارتها وتسويتها

في القمة التي عقدتها المنظمة عام 1990 أصدرت بيانا حول الأوضاع السياسية والاقتصادية في إفريقيا والتحولات الأساسية التي تحدث في العالم. وقد التزم القادة الأفارقة في هذا البيان بإرساء قواعد في مجتمعاتهم ودعم المؤسسة الديمقراطية في دولهم ، وفقا لذلك الإجماع تعهد القادة الأفارقة بالاعتماد على مواردهم الذاتية قدر الإمكان والاعتماد على التقاليد في حل النزاعات الإقليمية وإدارتها وتسويتها .

وفى يونيو ويوليو عام 1992 , وتماشيا مع قرار القمة الصادر عام 1990 , رفع السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الدورة السادسة والخمسين للمجلس الوزاري والدورة العادية الثامنة والعشرين لمجلس رؤساء الدول والحكومات الذي انعقد في داكار وثيقة بعنوان " تقرير السكرتير العام للمنظمة حول النزاعات في إفريقيا " حيث تقدم بمقترحات بشان آلية درء النزاعات وإدارتها وتسويتها وضمنها عدة خيارات حول الآلية المقترحة .وفى عام 1993 تقدم السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتقرير آخر غطى فيه كل النواحي الآلية، والذي بموجبه تم تأسيس آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل المنظمة،وقد انشات الآلية جهاز مركزي يقوم بأعباء التوجه والتنسيق ويتكون الجهاز المركزي من الدول الأعضاء في مكتب مجلس رؤساء الدول والحكومات ،و يجتمع الجهاز المركزي لدرء النزاعات وإدارتها وتسويتها بالمقر الرئيسي للمنظمة مرة في العام علي مستوى رؤساء الدول والحكومات كما يجتمع مرتين في العام علي المستوى الوزاري[76].

وتفوض آلية الجهاز السكرتير العام للمنظمة من خلال سلطة الجهاز المركزي وبالتشاور مع الأطراف للقيام بمجهودات وتقديم كافة المبادرات المناسبة لدرء النزاعات وإدارتها وتسويتها .

ثالثـــا : قسم النزاعات في سكرتارية المنظمة

ولدعم آلية الجهاز المركزي أنشئ قسم لإدارة النزاعات في سكرتارية المنظمة، ويمر الآن بمراحله المبكرة في إطار إنشاء نظام الإنذار المبكر الذي يعتمد على شبكة من المؤسسات الإفريقية الحكومية وغير الحكومية.

وقد عقد قسم إدارة النزاعات ندوة عام 1996 دعا إليها خبراء من الدول الأعضاء بالمنظمة والمنظمات دون الإقليمية والمعاهد الأكاديمية ومعاهد البحوث والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وقد سعت السكرتارية المنظمة لإنشاء بنك المعلومات تختزن فيه معلومات عن الدول الأعضاء، كما كان هناك اقتراحات بضم هذا القسم إلى الإدارات الموجودة في المنظمة يرأسها مساعد السكرتير العام للمنظمة، غير أن هذه الفكرة ستفضي أعباء جديدة للسكرتارية[77].

رابعـــا : تعاون منظمة الوحدة الإفريقية مع الأمم المتحدة

تعاونت المنظمات بصفة وثيقة في درء النزاعات ببذل جهود مشتركة في كل من انغولا و بورندى وليسوتو وليبيريا وموزمبيق ورواندا وسيراليون والصومال وجنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

فعلى صعيد درء النزاعات وإدارتها طلبت منظمة الوحدة الإفريقية مساعدة الأمم المتحدة في إنشاء نظام الإنذار المبكر وتبادلت المنظمات الآراء حول إرسال البعثات تقصي الحقائق والاقتراحات إعداد قائمة مشتركة للشخصيات المرموقة التي يمكن الاستعانة بها كما طلبت منظمة الوحدة الإفريقية من منظمة الأمم المتحدة مساعدتها فى دعم وحدة الانتخابات بالمنظمة بالعون اللوجستى وجمع المعلومات وتقييم الانتخابات[78].

خامسا:تحول المنظمة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي :

إن التحديات الجديدة التي تواجه القارة الإفريقية والتي أدت إلى مولد الإتحاد الإفريقي من منظور جديد لمواجهتها فيمكن النظر إليها من خلال القانون التأسيسي للإتحاد من ناحية ووثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا($NEPAD$) من ناحية أخرى , وتتمثل هذه التحديات في المجالات التالية :[79]

- الوقاية من النزاعات و إدارتها وحدها.
- إرساء قواعد الحكم السياسي والاقتصادي الرشيد و بناء القدرات .
- تنمية الزراعة.
- تنمية الموارد البشرية و التعليم.
- استئصال الأمراض المعدية , كمرض ضعف المناعة المكتسبة أو الملاريا و السل .
- تحديد مشروعات البيئة الأساسية لتسهيل الاتصال و التواصل الإقليمي.

عليه، فإن الإتحاد الإفريقي ينطلق في بيئة تعهد فيها زعماء القارة بإحداث عملية التغيير و الدخول لمرحلة جديدة من عمر القارة، تجعلها تواجه القوى العظمى ضمن تكتل متين في إطار مفهوم الأفرقة والذي أصر زعماء القارة توصيل أصوات شعوبها و مواقفها إزاء الأوضاع الدولية و جعل القارة تظهر في المحافل الدولية من موقف قوة.

عقد مجلس رؤساء الدول و الحكومات في دورته الاستثنائية الخامسة، في سيرت بليبيا خلال اليومين الأول و الثاني من مارس 2001 من أجل الإجماع حول إنشاء الإتحاد الإفريقي , وقرر أن تشهد القمة السابعة و الثلاثون تحول المنظمة الإتحاد إفريقي حيث عقد مجلس رؤساء الدول و الحكومات دورته هذه في لوزاكا عاصمة زامبيا في يونيو عام 2001 , وأصدر في إطار متابعته إعلان حول آلية الوقاية من النزاعات و إدارتها و

حلها باعتبارها أحد أجهزة الإتحاد الإفريقي . والشكل التالي يوضح تحول المنظمة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي وهذا ما يوضحه الشكل رقم 9.

الشكل رقم(9):تحول إفريقيا من الوحدة إلى الإتحاد (مقارنة الهيكل القديم (OAU) والجديد (AU))

منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) Organisation of African Unity	الإتحاد الإفريقي(AU) African Union
– مؤتمر القمة (رؤساء الدول)	- الجمعية Assembly تنعقد على الأقل مرة واحدة في العام.
– مجلس وزراء الخارجية	- المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية) Executive Council و يجتمع مرتين في العام، ويعد أجندة مؤتمرات القمة. - لجنة المندوبين الدائمين. (Permanent Representatives Committee) تعقد اجتماعات دورية واستثنائية لمناقشة جدول أعمال مجلس وزراء الخارجية.
– لجـــــان الخبراء (Experts Committee) • لجنة الاقتصاد و الشؤون الاجتماعية. • لجنة التعليم و العلوم والصحة. • لجنة فض النزاعات(الوساطة). • لجنة اللاجئين.	- لجان المختصين الفنيين. (Spcial Technical Committee) تتكون من سبعة مفوضين، وتتولى إعداد برنامج ومشاريع في مجالات: الزراعة و المال و التجارة و النقل و الاتصالات و الصناعة و الموارد الطبيعية، و العمل الشؤون الاجتماعية، والتعليم والثقافة و الشؤون الإنسانية، لتقديمها للمجلس التنفيذي.
– الأمانة العـــامة (الأمين العام ويساعده 5 نواب)	– المفوضيـــــة: TheCommission رئيس وستة أعضاء، وتتمتع بسلطات وصلاحيات أكثر من الأمانة العامة. * لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. Economic Social and Culture Committee * البرلمان الأفريقي Pan African Parliament * محكمة العدل African Court of Justise * المؤسسات المالية Financial Institutions . البنك المركزي الإفريقي. . صندوق النقد الإفريقي. . بنك الاستثمار الإفريقي.
– آليـــــة فض النـــزاع	– مجلس الأمن و السلام. Peace and Security Council يتكون من 15 عضوا لفترة سنتين، ينتخب نصفهم كل عام.

المصـــدر: وزارة الخارجية، جمهورية السودان.

المطلب الثاني:دبلوماسية المتعددة المسارات

رأينا بالمطلب السابق ان هناك كثيرا من الاعتبارات تغلب على توجيه الحكومات لممثليها للعب الدور الوقائي،وتأتي بمقدمة هذه الاعتبارات تغليب الدولة المتدخلة لمصالحها القومية من خلال ممارستها لدبلوماسيتها الوقائية من ناحية،وتحسس الدول المتدخل فيها من أي تدخل تمسكا بمدا السيادة،ولهذه الأسباب نشأت فكرة اللجوء الى نظم وقائية غير حكومية تتميز بالحيدة لممارسة الدبلوماسية الوقائية والتدخل الانساني،وسميت هذه الدبلوماسية بدبلوماسية المسار الثاني *TRACK TWO DIPLOMACY* أو بمعنى آخر الدبلوماسية غير الحكومية *NON GOVERNMENTAL DIPLOMACY* تمييزا لها عن دبلوماسية المسار الأول الحكومية.

أولا:مفهوم دبلوماسية المتعددة المسارات

نعني بدبلوماسية المتعددة المسارات هي السبيل للاطلاع على عملية حفظ السلام باعتبارها شكل غير حكومي يعتمد على مجهودات الأطراف الفردية والشعبية من أجل ادارة النزاع نحو حله عن طريق انقاص الغضب والخوف والتوتر ،ويقوم مفهوم الدبلوماسية المتعددة المسارات على التمييز الذي وضعه مونتقيل *JOSEF MONTVILLE* عام 1981 بين الأفعال الحكومية الرسمية لادارة النزاع،والجهود غير الرسمية التي يقدمها الخبراء من غير الحكوميين لادارة النزاع وحله داخل الدول،وبين الدول[80].

ولقد اضاف السفير جون ماكدونالد *JONH MACDONALD* في مفهوم الدبلوماسية يشمل على أربعة مسارات وهي:محترفي حل النزاع وقطاع الاعمال وقطاع المواطنين والاعلام،وفي عام 1991 توسع لويز مع ماكدونالد في مفهوم الدبلوماسية المتعددة المسارات وجعلاه يشمل تسعة مسارات حيث أضافا للمفهوم أربعة مسارت اخرى وهي:الدين والتعليم وأعمال البر والاحسان،والأهم من ذلك اعترافهما بوجود علاقة رابطة مابين كل هذه المسارات وصاغا شكلا هندسيا دائريا للتعبير عن المسالك الدبلوماسية –المسار التاسع– بحيث يقع كل مسلك على نقطة في محيط الدائرة ،ويعرض عدم اعطاء أي مسلك سواء كان حكومي أو غير حكومي أهمية على المسلك الآخر،بحيث ترتبط كل هذه المسالك ببعضها البعض في عملية واحدة لادارة النزاع وحله،وبما أنها مرتبطة مع بعضها البعض فستعمل بفاعلية اكثر ما يحقق السلم والأمن الدوليين.

ويوضح الشكل رقم (10)عناصر الدبلوماسية المتعددة المسارات على نحو الذي وضعه لويز وجون ماكدونالد[82].

شكل 10: الدبلوماسية المتعددة المسارات

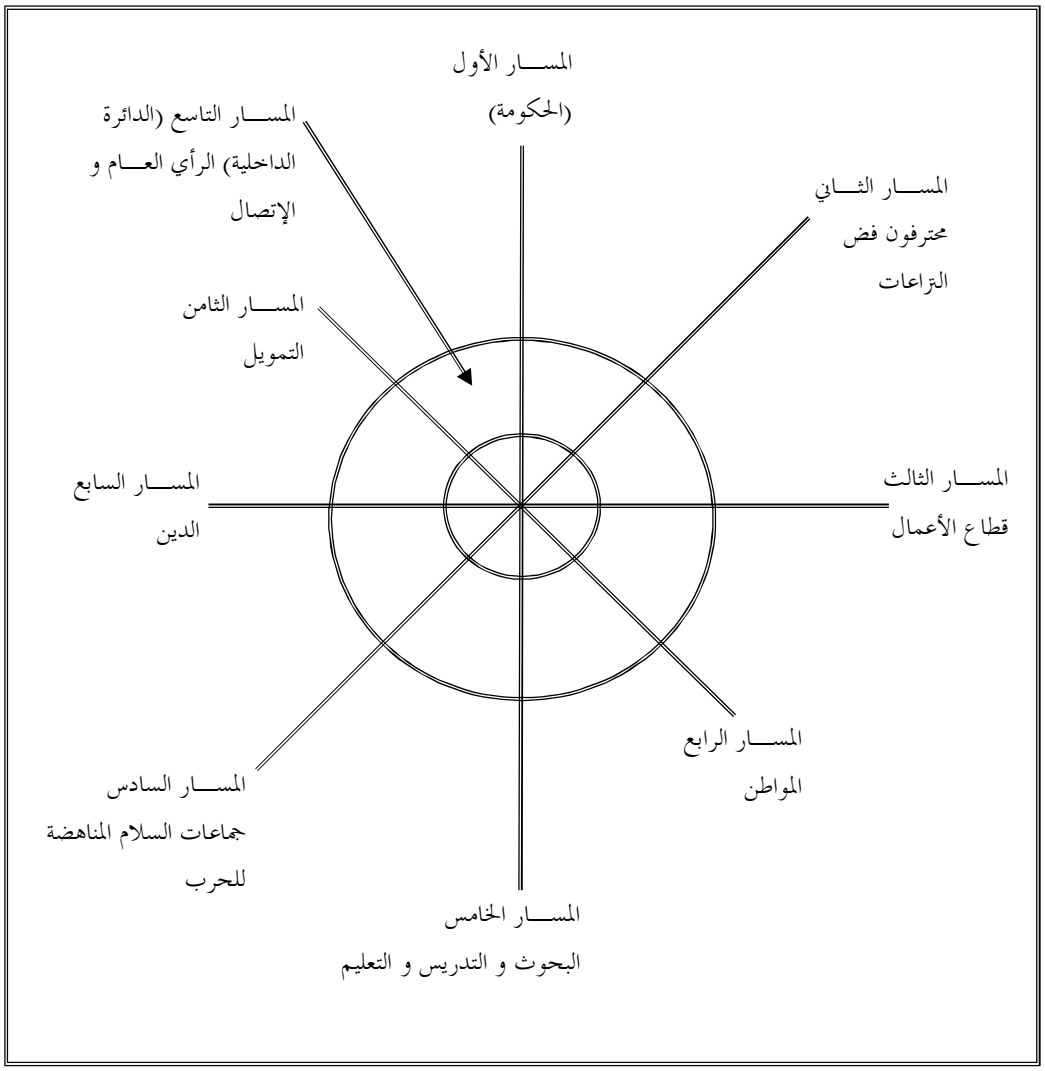

Source: Instute Multi-trach Diplomacy

ترى باميلا أل *PAMELA AaLL* أن الدبلوماسية غير الحكومية لديها الامكانية لتلعب دورا أساسيا في احياء المجتمع المدني وبناء السلام،كما أن تدخلاتها تؤثر في سلسلة النزاعات،وان عملها المتمثل في الاغاثة والتنمية لا يؤثر فحسب في الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجماعات المستهدفة وانما يتعداه الى الوضعية السياسية الواسعة النطاق(83).

ثانيا:مضمون واستراتيجيات دبلوماسية المتعددة المسارات

1. مظاهر الدبلوماسية المتعددة المسارات في القرن الحادي والعشرين:

لكي نفهم كيف لعبت الدبلوماسية المتعددة المسارات دورا في عالم القرن الواحد والعشرين لابد من دراسة الاتجاهات العالمية والتي لها علاقة بما يهدد السلم والأمن الدوليين والانسانية ولقد حددتها لويز في ثماني نقاط(84):

1) **عولمة العنف**:ترى لويز ديموند ان العولمة اثرت بصورة كبيرة على وسائل الاتصال ونظم الاقتصاد بالمقابل دعمت قوتي الخراب في العالم وهما قوتا الجشع والعنف،فالعولمة سهلت الوصول الى الاسواق في جميع انحاء العالم عبر الانترنت والتسهيلات المصرفية،فان المتورطين في تجارة المخدرات وتجارة الاسلحة غير المشروعة وغسيل الأموال بالاضافة الى تجارة الجنس و الاطفال والارهاب والقمار والاختلاسات والسوق السوداء قد أصبحوا أكثر قدرة على ممارسة أعمالهم غير المشروعة هذه باستغلالهم السلطة والتعامل معها،وتوسعوا في الظل ليغطوا كافة أنحاء العالم،عالمين على قلقلة النظم الضعيفة،وناشرين للفوضى،وهم أول المستفيدين من ظاهرة استمرار العنف.

2) **انهيار النظم السوية**:تفقد كل أشكال النظم قوتها،وكذلك تفقد اليقين في استمرارية حدودها نهاية القرن العشرين،وكذلك النظم البيئية لم تعد تستطيع الحفاظ على قدرتها في ان تؤدي وظائفها بصورة جيدة،وانتشرت الامراض الوبائية وأصبحت تهدد الانسان والبيئة وهذا بفعل الانسان،وكذلك بدات العائلة تتفكك والنظم الأخلاقية تتحلل،اما النظم الاقتصادية والتي تمكنت في وقت سابق من توفير الرفاهية للسكان فقد تحللت بمرور الوقت و لم تعد تتمكن من توفير مستوى مشرف للعيش للملايين من البشر في المستقبل،وهناك دول انقسمت على نفسها ودول اخرى مهددة بالاختفاء بسبب انهيار النظم السياسية وانتشار ميليشيات حيث تميز عصر الفوضى بسيطرة الدول الكبرى على الدول المنهارة وامتصاص ثرواتها تحت التهديد بدعوى الارهاب أو انتهاك حقوق الانسان.

3) **تزايد ظاهرة الاحتيال و التشرد**: تزايدت نسبة البطالة كما تزايدت نسبة الذين يعيشون على عملية الاحتيال بأرقام قياسية وربما يعود ذلك لظاهرة التفكك،ادى هذا الى تكوين الجيوش الخاصة التي يتحكم فيها آلة الحرب والمنتفعين منها،هذه المظاهر تعبر عن قوى الشر التي لا يمكن السيطرة عليها وتمثل تهديد لم يسبق لأحد ان اختبره في العالم من قبل بقياس حضاراته.

4) **استنزاف الموارد الطبيعية**: وهنا تشير لويز الى استنزاف الموارد الطبيعية للارض يعد خطرا كبيرا على استقرار الحياة على هذا الكوكب،فالماء والبترول واليابسة والمعادن الثمينة اللازمة لاستمرارالتطور التكنولوجي تناقضت على عكس الزيادة السكانية هذا التناقض ادى الى أسوأ النزاعات بالعالم،كما هو الحال برواندا مثلا.

5) **تأسيس الاستقطاب**:ان ظاهرة الاستقطاب كما تقول لويز تعبر عن التداخل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي اصبح واضحا خلال العقد الاخير من القرن الماضي،وحال ذلك العلاقة بين الشمال والجنوب،والعالم المتقدم والعالم النامي حيث مازالا منقسمين حول موضوعي

السلطة والموارد،وكذلك الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون تتسع في كثير من الدول ،وبصورة تنذر بالخطر.

6) **التحديات التي تواجه الدولة القومية**:بما ان الحدود السياسية الدولية تتعدل وتحصل المجموعات العرقية على الأسلحة بسهولة،ومع وجود ما يتراوح بين خمسة الف الى عشرة الف من الجماعات العرقية في العالم في الوقت الذي لا تضم فيه منظمة الأمم المتحدة غير 191 دولة وبموجب ميثاق يقر حق تقرير المصير للشعوب فان العالم مقبل اليوم على مرحلة جديدة من النزاعات التي لا يمكن ان يستهان بها لذا تتطلب الالفية الجديدة المحافظة على وحدة وحيوية النظام العالمي على أساس من حكم القانون والاحترام المتبادل.

7) **تغير مراكز القوى**: مع تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة احادية في العالم لا يعتبر نهاية المطاف،فالساحة الاوروبية تتجمع لتصبح ولايات اوروبية،كما نجد صحوة صينية تعتبر قوة كامنة،فكل من الدول القديمة والجديدة تخسر أو تكسب مزايا على الساحة الدولية كنتيجة لظاهرة التفكك أو استعادة التماسك.

8) **نكبة العائلة الانسانية**:يعاني ملايين البشر من الأمراض بسبب الحروب الحالية والمجاعات المصاحبة لها بالاضافة الى النزوح والدمار،ان مرحلة مابعد الصدمة الناتجة عن تلك المعاناةوما يصاحبها من ضغوط نفسية هي الغالب أكثر أمراض المجتمع انتشارا على سطح الكرة الأرضية.

2. مضمون الدبلوماسية المتعددة المسارات:

ما ذكرناه من اتجاهات تسود القرن الحادي والعشرين يضيف تحديات فريدة من نوعها تواجهها الدبلوماسية المتعددة المسارات وحددت لويز سبع وسائل نذكرها فيمايلي[85]:

1) **الحفاظ على المرونة في مواجهة المجهول**: يمر عالم اليوم بفترة كبيرة من التقلب فكثير من الاحداث التي يتوقعها الناس يمكن ان تحدث أو قد لا تحدث وقد تقع اخرى لم تكن في الحسبان كأحداث 11سبتمبر 2001،أو قد تندلع حرب وينقلب الوضع في الشرق الأوسط،وحقيقة الأمر ان بناه السلام يحتاجون للتحرك في عدة اتجاهات في نفس الوقت ومستجيبين لاية اوضاع يمكن ان تظهر من أجل القيام بعمل مؤثر وايجابي لاقرار السلام.

2) **التئام الجروح مدخل للتحول**:وبسبب المأساة الانسانية العميقة والتي تترتب على انهيار نظم فان التئام الجروح واجراء المصالحة يعتبر جانبا حساسا في ممارسة الدبلوماسية المتعددة المسارات، وتشكل تحديا لها في كيفية بناء سلام على مستوى الأفراد والقيادة كي لا يحدث عملية عنف مرة اخرى.

3) **تشييد البنية الأساسية للسلام**:لقوى الحرب بنية أساسية تساعدها على التعبئة،وترجمة الأهداف هذه البنية تتمثل في الجيوش والمليشيات والفصائل والأسلحة ومصادرها غير الشرعية،ولمواجهة هذه الاعباء لابد لبناه السلام بناء بنى تحتية هدفها تنسيق أنشطة السلام من خلال عملية البحث و التعليم

والاعلام،كما تعد البنى البشرية اساس داعم لوسائل بناء السلام ومسالكه داخل النظم والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن ان تتكامل مع بعضها البعض من اجل تحقيق اهداف مشتركة.

4) **التحلي بالرؤيا السامية والايجابية**:ان واحدة من أهم مميزات الدبلوماسية المتعددة المسارات هو قدرتها على القاء نظرة شاملة وبشكل عام على العلاقة بين الأجزاء المتختلفة التي تربط الداخل والكل بالافراد،فالتنمية والسلام عمليتان متلازمتان،كما ان تحقيق العملية الديموقراطية يرتبط بعملية ادارة النزاع وحلها على مستوى الجماعة والافراد وصولا الى مجتمع سوي.

5) **دفع السلام من الداخل الى الخارج**:بما ان الدبلوماسية متعددة المسارات مسلك متعدد المستويات *MULTI LEVEL APPROACH* يكون فيها المستوى الشخص بنفس القدر من الأهمية التي يستحوذ عليها الجماعة،ويمكن ان يكون لها تأثيرا على كل المستويات الفردية والجماعية والمؤسسية من خلال طريقتين:**الأولى**،من كونها في حد ذاتها قنوات واضحة وقوية للعمل الخارجي وتصله بالمصادر الداخلية لعملية السلام،و**الثانية**،كونها نموذجا اكثر جودة للاخرين من خلال تواجدها وعملها واجراءاتها .

6) **خلق ممرات جديدة لتمرير الوعي**:يعلم العاملون في مجال الدبلوماسية المتعددة المسارات ان خيار الحرب لعبة مباشرة للطرفين المتنازعين وترى لويز وسيلة اخرى تعمل من أجل تحقيق مكسب للطرفين وذلك باحداث عملية التحول في الوعي،والتي تمكن من بناء مجتمعات قادرة على تحقيق سلام عادل وحقيقي،وتقول لويز ان طرق ووسائل الدبلوماسية المتعددة المسارات التي يدعو اليها الداعون هي في النهاية لعبة مختلفة عن لعبة الحرب،وافضل من الحرب،يمكن عن طريقها احداث عملية التحول في المجتمع.

7) **تعزيز بناء السلام في العمل المحلي**:ان ما يمكن ان تقدمة الدبلوماسية المتعددة المسارات في هذا المجال هو اعطاء العاملين في مجال بناء السلام وتجربة مباشرة حول "فن الممكن" ومساعدتهم فيما يحتاجونه للتحرك بسرعة وبفاعلية،وتقوم استراتيجية هاته الاخيرة باحداث طفرة في الوعي حيث تكمن القوة الحقيقية ليس في قوة الهيمنة والسيطرة وانما في قوة التعايش و الانخراط في عمل خلاف لاقرار السلم المستدام.

3. استراتيجيات الدبلوماسية المتعددة المسارات

نتناول فيما يلي عدد من استراتيجيات الدبلوماسية المتعددة المسارات والقطاعات العامة فيها[86]:

1) **اشراك أكبر عدد ممكن من الناس والقطاعات في بناء السلام**:ان نهج الدبلوماسية المتعددة المسارات يعمل من ضمن أهم استراتيجياته على اشراك الافراد والجماعات في تحمل مسؤولية مجتمعهم الذي يعيشون فيه،ولقد اتضح من استخدام هذه الاستراتيجية وجود تغييرات جذرية في دفع عملية السلام.

2) **تقوية القدرات المحلية للعمل من اجل السلام**:تعتمد الجهود التي تبذل من اجل الوقاية من النزاعات او ادارتها او احداث عملية التحول في تاثيرها في المدى الطويل على المشاركة النشطة او المتسعة التي قد تاخذ اشكالا عديدة منها التعليم والتدريب وتربية روح العمل الطوعي في المجتمع،بالاضافة الى تسليط الضوء على جهود بناة السلام المحليين في الاجهزة الاعلامية مع ضمان حرية التعبير وتعبير الحريات من الضرورات الاساسية لانخراط المجتمع على مستوى الافراد وجماعاته في عملية السلام.

3) **التعامل مع بناء السلام والمصالحة كعملية ديناميكية**: ان التعامل مع السلام يجب ان يتم على اساس انه عملية ديناميكية يجري بناؤه خلال فترة طويلة من الزمن،كما ان الاتفاقات التي توقع مع الزعامات لا تحقق السلام بالضرورة،فالقول بان الاتفاقيات التاريخية هي عتبة الوصول الى السلام اثبتت انه قول غير مجد أو خاطئ في العديد من الحالات التي ارتدت فيها عملية السلام.

4) **تغيير وتحويل نمط النزاع**:ان اهم ما يجمع حالات النجاح التي وفقت فيها الدبلوماسية المتعددة المسارات هو نجاحها في تغيير منطق الحرب،فالمبادرات الناجحة كالتي حققها تخلق الامل وتحث الناس على الابتعاد عن اسلوب العنف .

5) **خلق الحوار**:تركز عملية السلام في منظور الدبلوماسية المتعددة المسارات على معاملة الخصم بانسانية،بوجود ترابط يؤكد على الخصائص مشتركة للهويات المختلفة،ويسبق عملية الحوار عادة اقامةوسائل اتصال بين اطرافه،كما ان الجولة الاولى للحوار تتطلب ان ياتي كل طرف بمنظور للنزاع يوعز بالرغبة في تحقيق السلام .

6) **تطوير التعليم ودعم النهج المهني**: وضع البرامج والمناهج التعليمية بطريقة تحفز الوعي على ضرورة التعايش والتسامح والمصالحة،وان تهدف البرامج التعليمية لجعل عملية بناء السلام مسالة مهنية لزيادة فعاليتها.

7) **تبادل الخبرات**:ويرمي ذلك النهج الى تطوير التجربة وتبادلها بين العاملين في مجال بناء السلام على مستوى الاقاليم كافة.

8) **اشراك السلطات المحلية**: لقد اثبت المسلك الامركزي الذي يعمل على مستوى القواعد الشعبية نجاحات كصندوق السلام التابع للاتحاد الاوروبي في ايرلندا الشمالية.

9) **التنسيق بين منظمات المجتمع المدني**:يؤخذ على بعض منظمات المجتمع المدني والجماعات التي تعمل في مجال السلام غياب تنسيق في ما بينها،وكنتيجة لذلك غالبا ما تبدد الموارد المخصصة لعمليات بناء السلام بسبب الازدواجية في المهام والفشل في تحقيق الاهداف بنسق واحد.

10) **بناء المؤسسات** :يعتبر بناء المؤسسات السياسية في دولة النزاع مسالة هامة في سبيل تحقيق استدامة بناء السلام والمصالحة،ويجب ان يتم بناء المؤسسات على كل مستويات المجتمع بالاضافة الى المستوى الدولي.

11) **تقييم النزاع مسالة"مطلبية"**:ولمضاعفة ما يمكن ان يحققه العون الذي يوجه نحو عملية التنمية فان على الاجهزة الحكومية والمنظمات الطوعية العاملة في مجال التنمية ان تعمل على تقييم الاثر المترب على سياسات العون الانمائي.

12) **تطوير النهج التكاملي لبناء السلام وتحقيق المصالحة**: هناك من يركز على عدد المسالك المتنوعة في عملية بناء السلام،وهناك تجربة مالي في حل مشكلة الطوارق،عليف فان وضع برنامج متكامل تجاه عملية السلام اشتمل على :

- الالتزام بنهج شامل ومترابط لكل المنخرطين في النزاع.
- اقامة شراكة بين مختلف اعضاء المجتمع الدولي والحكومة والتنسيق بينهم.
- تحقيق اجماع عريض على استراتيجية ومجموعة من التدخلات تعتمد من جانب الاطراف.
- تحقيق توازن حذر بين الاقتصاد الكلي والاهداف السياسية.
- تكريس الموارد المالية الضرورية لذلك.

13) **اعطاء اولوية للانذار المبكر**:يجب الاهتمام بحقيقة ان الوقاية خير من العلاج،ويجب على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الطوعية والحكومات دعم اجهزة الانذار المبكر وانظمته.

14) **الاتجاه العام للدبلوماسية المتعددة المسارات**: الاتجاه العام للدبلوماسية المتعددة يتمثل في الجمع بين كل المسارات التي تدعم عملية بناء السلام،فدبلوماسية المسار الثاني تكون فاعلة عندما تقترن جهودها بدبلوماسية المسارالاول،ولذا فلا بد من التنسيق فيما بينها من اجل تدعيم السلام.

4. مبادئ الدبلوماسية المتعددة المسارات:

اتفق عدد من المختصين في هذا المجال على وضع عدد من المبادئ تهتدي بها الدبلوماسية وهي[87]:

1) **العلاقة** *RELATIONSHIP*:

ويعني بها بناء علاقة قوية بين الاشخاص والجماعات من خلال النسيج الاجتماعي.

2) **الالتزام على المدى الطويل** *COMMITMENT*:

ويعني بها الالتزام بعملية طويلة الامد قد تاخذ سنوات عديدة لتحقيق السلام.

3) **التمازج الثقافي** *CULTURAL SYNERGY*:

ويعني بها احترام القيم الثقافية لكل الاطراف،واحترام حكمة اطرافها.

4) **الشراكة** *PARTNERSHIP* :

ويقصد بها تصميم عملية تعاونية بتكوين شراكات وائتلافات بين الاطراف المحلية والمؤسسات.

5) **التكنولوجيا المتعددة** *MULIPLE TECHNOLOGY*:

ويقصد بها استخدام التكنولوجيا في اغراض متعددة بالقدر المناسب في عملية الوقاية من النزاع.

6) **التسهيل** *FACILITATION*:

ويعني بها مساعدة الاطراف لتحمل مسؤولياتها فيما تعلق بتحقيق طموحاتها ومصيرها الذي تراه.

7) **التقوية** *EMPOWERMENT*:

ويقصد بها مساعدة الناس على ان يصبحة وكلاء اقوياء لعملية السلام.

8) **الاهتمام بالبحث العلمي** *ACTION RESEARCH* :

ويقصد بها عملية التعلم من كل ما تقدمه مسالك ادارة النزاعات من تجارب واخضاعها لعملية الدراسة.

9) **الدعوة** *INVITATION*:

فتح الابواب لنظام تدعو له المشاركين فيه.

10) **الثقة** *TRUST*:

ويعني بها بناء علاقات على اساس من الثقة المتبادلة والاهتمام من خلال النظام بين مختلف القواعد الشعبية في مختلف الجماعات .

11) **الالتزام بالعمل** *ENGAGEMENT*:

التسليم بانه بمجرد الدخول في نظام فان الجميع يصبحون جزءا منه وطرفا ملتزما،ومهتما يمكن الاعتماد عليه.

12) **التحول** *TRANSFORMATION*:

ويعني بها بلورة التغيرات على اعمق مستوى ممكن الى قناعات وافتراضات وقيم.

5. الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية

يشير مصطلح دبلوماسية المسار الثاني في أبسط معانيه الى الجهود التي يقوم بها غير الرسميين من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والافراد بصفتهم غير الرسمية الذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في ادارة النزاعات.

ويعتقد الدبلوماسي جون ماكدونالد المشهود له بوضع الأسس الأولى للدبلوماسية المتعددة المسارات بان قوة الدبلوماسية غير الرسمية تكمن في قدرتها على مقابلة الاسباب الجذرية للنزاعات حيث يقول ان السماح بالاتصال المباشر بين الاطراف يمكن المشاركين من وقف عملية تحقير الانسان لاخيه الانسان،وتجاوز العقبات النفسية كما تركز على مسالة بناء العلاقات بين الجماعات وتعيد صياغة اطار النزاع باعتباره مشكلة مشتركة يمكن حلها بالتعاون بين طرفيه[88].

ويقول ماكدونالد ايضا ان دبلوماسية المسار الثاني تحويلية تحاول وضع تصور لعالم يطغى فيه التكاتف المشترك على سياسات استخدام القوة.

وبتغير طبيعة النزاعات اصبحت لهاته الاخيرة اكثر ملائمة لمعالجتها وتعتبر حالة تسوية النزاع في موزمبيق من قبل منظمات غير الحكومية حالة اخرى يشار اليها،فقد قامت جماعة سانت اقيدو،وهي منظمة طوعية كاثوليكية بعدد من الاتصالات في دولة الفاتيكان للعب دول الوسيط بمساندة من عدد من الحكومات،واستغرقت المساعي التي قامت لها جماعة سانت اقيدو بين جبهة تحرير موزمبيق (فروليمو) الحاكمة وحركة المقاومة الوطنية (رينامو) زهاء 14 سنة،وبعد ان دعمت القمة الافريقية عملية السلام تم توقيع على الاتفاق النهائي في روما،وقد ظهرت صعوبات فيما تعلق بتنفيذ الاتفاق كما يحدث عادة،ولكن بفضل وساطة الممثل الشخصي للسكرتير العام للامم المتحدة الدو اجيللو تم احلال السلام،وارساء قواعد حكم ديموقراطي متعدد الاحزاب في موزمبيق[89].

ومنه اضحت المنظمات غير الحكومية تلعب دورا متناميا في ادارة النزاعات،وقد بدا الدور بصورة ملحوظة منذ بداية عقد الثمانينات في القرن الماضي،وقد تمثل ذلك في[90]:

- في دور الوساطة بين اطراف النزاع بصفة مبدئية ومساعدتهم في الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض،وقد راينا في ذلك امثلة عديدة تاتي على راسها ما سمي "بقناة اوسلو الخلفية للتفاوض".
- رغم ان المنظمات غير الحكومية وجدت قبولا اكثر من الحكومات والمنظمات الحكومية الا ان الحكومات ومنظماتها الحكومية ظلت تلعب الدور النشط من خلف المنظمات غير الحكومية بتشجيعها و دعمها لكي تلعب دور الانذار المبكر في كثير من الاوضاع المظطربة.
- وتقوم المنظمات غير الحكومية في اطار عملها بعقد ورش عمل ومن اشهرها ورش عمل حل المشكلة *PROBLEM SOLVING* ففي هذا النوع من ورش العمل يتم وضع القواعد والاسس والاجندة و الاجراءات على اساس تسهيل التعامل بين الطرفين على غير ما يحدث عادة بين الاطراف.
- تلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في مجال البحث العلمي فيما تعمل على تطوير وتصميم النظريات ونشر المعرفة،فاذا كان المجتمع الدولي يسعى لاحداث تفاهم حول ادارة النزاعات فان تطوير النظريات في هذا المجال يعتبر امر حيويا ذلك ان هذه النظريات تساعد العاملين في مجال ادارة النزاعات على وضع تصور يقودهم الى تجاوز الصعوبات.
- تميل المنظمات غير الحكومية للعمل في مجالات التنمية والبنية ونزع السلاح والعون الانساني وحقوق وتصوير النظم الديموقراطية ويتزايد حاليا عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الوقاية من النزاعات الدولية وتسويتها[91].

المطلب الثالث:دبلوماسية المسارات الاخرى

ونعني بدبلوماسية المسارات الاخرى كل جهات لها علاقة بادارة النزاعات والتخفيف منها.

اولا:دور الشركات المتعددة الجنسية والمانحون والقطاع العام

1. الشركات المتعددة الجنسية:

يمكن لقطاع الاعمال ان يلعب دورا ايجابيا في عملية بناء السلام كما يمكنه ان تلعب دورا سلبيا في زيادة توتر النزاع،وللتوفيق بين هذين التناقضين،نجد العديد من الشركات المتعددة الجنسية بدات تتساءل بطريقة ملحة:هل يعتبر التوتر والعنف في بعض المناطق غير موات لادارة الاعمال؟فالشركات التي تعمل في دول واقاليم لا يسودها الاستقرار ربما يخشون على اصولهم ومواردهم ان تدمر أو تسلب وتصبح نفسها هدفا لبعض الجماعات،وفي ظل هذه الظروف تصبح الشركات باعمالها وتصرفاتها مركزا للاهتمام الدولي،و المناداة بالتدقيق في الدور الذي تقوم به في تلك النزاعات مما قد يسبب للشركات ضررا كبيرا لسمعتها في الوسط الدولي،وقد تتعرض الشركات لضغوط غير مؤسسة،كما في حالة الضغوط الامريكية التي تعرضت لها شركة تلسمان *TALESMAN* البترولية الكندية في السودان وقد لا تتعرض لضغوط دولية رغم ما قد يثور من دور مشبوه حولها كحالة شركات تعدين جنوب افريقيا وكندا التي وقعت عقود للعمل في مناجم لومباش (كاتنقا) مع حركة تحرير الكنغو بقيادة لوران كابيلا،وهو على مشارف كنشاسا قبل ان يستولي على على السلطة في مايو 1997 [92].

وربما ترفض بعض الشركات القيام باعمال لا تعكس النشاطات التي تقوم بها او لا تكون في صميم اهتماماتها،ولكن بما انها تتوسع في اعمالها وانشطتها الاقتصادية،وما يتبع ذلك من اثار اجتماعية وجغرافية فانها في النهاية تجد الأسباب التي تمكنها من معالجة موضاعات تتعلق بحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة،ليس لمجرد انها تهتم بحقوق الانسان المعنوية والانسانية وانما لان تلك المعالجات تصب في اتجاه تحقيق مصالحها التجارية والاستثمارية وترفع عنها الضغوط.

يتطلب من الشركات المتعددة الجنسية ان تكون لها استراتيجيات ومنها مايلي[93]:

1) الشراكة:

- وياتي في مقدمتها مفهوم التشاور مع الخبراء السياسيين والاكاديميين حول احتياجات المجتمع والتحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها.
- التشاور مع كافة الأطراف المعنية في المنطقة التي تجري فيها تلك الاعمال.
- السعي للحصول على تراضي اطراف النزاع قبل البدء في المشروعات.
- تصميم مشروعات لتنمية المجتمع ومشروعات لحماية البيئة بالتعاون مع وكالات التنمية كالبنك الدولي للانشاء والتعمير.
- التعرف على مبادرات ادارة النزاع وحله ومشروعات التنمية المحلية و القومية والاقليمية التي قد تقدمها اطراف اخرى كالمنظمات غير الحكومية .

2) ممارسات العمل:

- اصدار اعلان يلقي الضوء على الرغبة في تخفيف حدة النزاع.
- الالتزام علنا باحترام حقوق الانسان.

- دعم البحوث الداخلية والخارجية التي تتعلق بمخاطر النزاعات واثارها في مناطق الصناعة واقاليمها بصفة عامة.
- اتباع سياسات تشغيل خالية من التمييز وتوفر فرصا للعمل للسكان الاصليين والمحليين.

3) الاستثمار الاجتماعي والعمل الخيري:

- المساهمة بالتعاون مع منظمات المحلية ودعم انشطة مابعد تسوية النزاع كاعادة تدريب المحاربين ووضع برنامج لاستعادة الاسلحة عن طريق الشراء وتدميرها ونزع الالغام وتدميرها ومساعدة ضحايا.
- دعم الانتخابات والمنظمات الديموقراطية والاعلام.
- توفير التسهيلات ووسائل النقل.
- تخصيص موارد لمرحلة البناء في مابعد نهاية الحرب من خلال الشراكة في التنمية والاشتثمار.

4) الحوار حول السياسة العامة:

- استقطاب وتقديم النصح للحكومات التي تعتمد على سياسات فرض العقوبات،كسياسات الولايات المتحدة الامريكية التي تؤدي الى تفاقم الاوضاع في المنطقة.
- تسهيل محادثات السلام عن طريق الوساطة وتوفير المفاوضين وتدريبهم او تمويل حلقاتهم الدراسية.
- الترويج لدور السلام وترقيته،وتصميم الرعاية له.

2. المانحون *DONORS*:

يلعب المانحون دورا كبيرا ويسهمون اسهاما هاما في ترقية مسالة التعايش بين الجماعات وبناء السلام،وذلك بتوفير الدعم المالي الذي يمكن الافراد والجماعات من مختلف الاجناس والاديان من المشاركة في المشروعات ذات النفع المشترك لهم،فبدون التمويل يستحيل بذل جهود أي كان هدفها في نهاية الامر[94].

وقد وصف جون ماكدونالد ولويز ان عالم التمويل يمثل بطارية في المجتمع فبدونها لن تكن انشطة السلام من أن ترى النور.

اما الداعمون الكبار في عالم التمويل فهما القطاع الخاص في الولايات المتحدة الامريكية والحكومات الاوروبية،وهناك الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي والمنظمات الاقليمية.

وهناك بعض الحكومات ،كحكومات النرويج والسويد وكندا او المملكة المتحدة وهولندا تلعب دورا هاما في تمويل انشطة بناء السلام،ونجد على سبيل المثال ان الحكومة الهولندية دعمت حوالي 12 مشروعا من جملة 35 في عام 1999[95].

وهناك صندوق ابراهام *ABRAHAM FUND* الخاص والذي يؤدي انشطة على المستويين القطري والدولي،وتقف من ورائه مصالح عدد من اليهود الامريكان في اسرائيل،ويعمل في مجال المشروعات وتوزيع الهبات وتقييمها.

3. المؤسسات *FOUNDATION*:

وبالنظر للدور الذي يمكن ان يلعبه مجتمع التمويل فان كل من جون ماكدونالد ولويز يركزان بصفة استثنائية على المؤسسات الخيرية التي تسيطر على قنوات التمويل في الولايات المتحدة الامريكية وعلى اولئك الذين يملكون الثروة والمسؤوليةوالفرصة للاسهام بايجابية من خلال الاستخدام الحكيم لدور المال في المشروعات على مستوى العالم.

يسيطر على انشطة التمويل في الولايات المتحدة الامريكية عدد من المؤسسات كمؤسسة فورد *FORD_FOUDATION* ،ومؤسسةبيوشاريتابل *PEWCHARITABLE*،وكارينجي،وهذه المؤسسات تمول بالدرجة الاولى مؤسسات البحوث والمؤسسات الاكاديمية التي تولي اهتمامات للدراسته و البحث وموضوعات الامن والسياسة العامة(96).

ومع تزايد الطلب على تمويل مشروعات بناء السلام مع تزايد النزاعات في العالم لابد لمجتمع التمويل ان يجد مصادر جديدة له للوفاء بالتزاماته من خلال قطاع الاعمال وشبكات التمويل الخاصة والحكومية والدولية المختلطة وهذا ما يواجه مجتمع التمويل من تحدي.

ثانيا : دور الاعلام والتعليم في تهيئة الراي العام

1. دور الاعلام في تخفيف حدة النزاعات

كثير من العاملين في مجال الدبلوماسية الوقائية سواءا على مستوى المسار الأول او المسار الثاني او المتعدد على قناعة بان الاعلام يلعب دورا هاما ومصيريا في تخفيف حدة النزاعات.

فالصحافة الايجابية هي التي تحتاج اليها الدبلوماسية الوقائية،ويقول جون ماركس *JOHN MARKS* رئيس منظمة" البحث عن ارضية مشتركة"،وهو منظمة غير حكومية بان المطلوب هو الوصول الى ساحة يتفق حولها الوسطاء وليس الامعان في ماهم فيه مختلفون(97).

وهناك من يقول بان الاعلام يميل الى تضخيم النزاعات علنا او ضمنا وذلك بالتركيز على الخلافات غير القابلة للتوفيق وعلى كل ماله علاقة بتاجيج النزاع،وترى منظمة " البحث عن ارضية مشتركة" والتي يتنامى عدد العاملين فيها في الحقل الصحفي في مجال ادارة النزاع،فهي تحاول اقناع الصحفيين بان يقوموا بدور هام في اوضاع التصعيد بحيث يمكنهم الانصراف عن التضخيم والوصول الى نتائج مسبقة وخطيرة(98).

ترى ميرا اوكلوبزيا وهي تعمل مستشارا في برنامج *PRESS NOW* وهو برنامج تديره منظمة غير حكوميةان الصحفيين الجيدين يعقلون ان من واجبهم فض النزاع،تضيف بان الامر يتطلب قدرا من الشجاعة و المعرفة،لكي يكون الصحفي مستقلا في مواطن النزاع ،وحتى لا يكون الاعلام في خدمة اولئك الذين يجلسون على كراسي السلطة،وتمدح كذلك الصحفيين الذين يسعون لجني الاخبار من مناطق النزاعات فمعلوماتهم في هذه الحالة تلعب دورا حاسما في درء النزاع(99).

ان الدور البناء الذي يمكن ان يلعبه الاعلام في رفع مستوى الوعي والتوعية الخاصة بدرء النزاعات،وفي مرحلة نهاية النزاع غالبا ما حطمته اقتصاديات العمل الاعلامي التي تعمل في اطار الاثارة والربح،وعليه فان

ذلك يلقي عبئا على المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة ومحترفي مهنة الاعلام ان يبحثوا عن مشروعات متجددة تكون نقطة البداية في تغيير اقتصاديات الاعلام في الغرب.

ان وضع برامج خاصة بالاعلام الوقائي يزيد من حركة بناء السلام في مجتمع منقسم على نفسه.

2. تعليم السلام:

تعتمد كل العمليات الفاعلة والمؤثرة في ادارة النزاع الى حد كبير على مناهج التعليم،وتقاليد التسامح وقيمه في التراث الاجتماعي،ان عملية ادارة النزاع عندما تتصل بالتعليم وبالتراث فان ذلك يجعل المعرفة المنبثقة عن المهارات والممارسات مسالة متاحة،ذلك الوصل بين التراث والتعليم والمعالجة يثري عملية ادارة النزاع باعداد الناس للتعامل مع القيم السلوكية والمتغيرات،ويمكن ان تتضمن جهود التعليم الخطوات التالية[100]:

- ان المجتمعات التي مرت بتجربة ادارة النزاع يمكنها ان تستثمر تجربتها في مجال تعليم،وذلك لاعداد الشباب والاجيال القادمة للتعايش السلمي فيما بينها في المستقبل.
- المساعدة في دعم تدريس القيم والسلوكيات والعادات التي تتعدى ما يعرفه الاطفال.
- تعليم قيم هامة كالتسامح واحترام الاخرين.
- تعليم الاطفال جوانب من ثقافات الجماعات العرقية الاخرى،وعدم تركيز على ثقافاتهم فقط.
- تعميم المعرفة في ما تعلق بصنع السلام والانماط السلوكية والمهارات اثناء التكوين المهني للافراد.

ثالثا:دور المراة والمنظمات الدينيةفي مناهضة الحرب

1. دور المراة:

للنساء وضع فريد في التاثير على المصالحة وتطوير القيم التي تقود الى الوقاية من النزاعات العنيفة،فهناللواتي يتحملن نتائج الحرب،او على الاصح هن والاطفال ضحايا حقيقيون للحرب.

وتنخرط المراة اليوم في انحاء عديدة من العالم بصورة لصيقة بعمليات المصالحة،فمثلا في كينيا تلعب النساء دورا ناجحا في جماعة واجير *WAJIR* للسلام والتنمية التي تعني بالنزاعات التي تقع بين الجماعات العرقية،وذلك عن طريق الحفاظ على هدوء الاوضاع في اماكن الاسواق من الشائعات[101].

وهناك ايضا صوت النساء السودانيات من اجل السلام والذي يعمل على نشر الحوار والمصالحة بين مختلف الجماعات العرقية وفصائل المحاربين ولقد حققت بعض النساء قدرا من النجاح في تملك الرغبة السياسية لانفاذ مقترحاتهن من اجل تحقيق السلام والمصالحة.

2. دور الدين:

لقد اثبت الايمان بالاديان انه القوة الاقوى من أي اعتبارات تتعلق بالمصالح الشخصية،يضحي الناس بارواحهم في بعض الاحيان من اجل الايمان،اما في ما تعلق بدور الدين في ادارة النزاع وبناء السلام فالمؤسسات الدينية توجد عادة في قلب الوقاية من النزاعات وانشطة بناء السلام.

ويعتبر الدين عنصرا رئيسيا في بناء الهوية الجماعية مع كل من العرقية واللغة والطبقة والتاريخ المشترك،ويميز الدين في المجتمع جماعة عن جماعة اخرى،فالدين يجمع وقد يقصي،قد يدفع للتزاع وقد يساعد في فضه.

وبالرغم من ذلك فان بامكان الدين ان يمثل قوة لا يستهان بها في تسوية التزاعات وبناء السلام،فهو وكالة قوية لبناء السلام ذلك لان كل الديانات تدعوا في حقيقتها للسلام والعدل والمحبة والانسانية والتعاون[102].

رابعا:دور الفنون والرياضة

1. الفنون:

لعبت الفنون دورا مميزا في عقد التسعينيات من القرن الماضي في ادارة التزاع في مختلف الدول،ومن بينها جنوب افريقيا وناميبيا واريتريا،وعند تعريف دور الفنون في عملية المصالحة واعادة التاهيل في مرحلة ما بعد نهاية العنف لابد من الاشارة الى بعض المفارقات،فالعوامل التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار تشمل على تقييم قوة الفنون واثرها الشعبي على مستوى الجماعة والمجتمع مع اعطاء اهتمام خاص لفرص المشاركة فيها.

2. الرياضة:

للرياضة اثر ايجابي على كل نواحي الحياة الانسانية،ويشمل ذلك تحسين اللياقة البدنية وتهيئة الحياة الاجتماعية السليمة وغرس الثقة في النفس.

ونسبة لاهمية الرياضة يجب ان لا يهمل دورها في عملية بناء السلام وتحقيق لمصالحة،فقد ادرك صانعوا السلام القيمة الحقيقية للرياضة في تنمية التعايش،واصبح استخدامها في التقريب بين الجماعات المتناحرة ظاهرة جديدة،ومن امثلة هذا مباراة المصارعة بين الفريق القومي الامريكي ونظيره الايراني عام 1998 وادت الي تخفيف التوتر الذي دام عشرين سنة كاملة بين البلدين.

مما تقدم بهذا المبحث يمكن القول ان دبلوماسية المسارات الرسمية او غير الرسمية تهدف يكل استراتيجياتها نشر السلم ودرء التزاع داخل الدولة لما فيه من خسائر سوا كانت سياسية او اقتصادية او اجتماعية فسعت كل من الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية في مسار تكاملي بينها نحو السعي للحفاظ على الحقوق الانسانية ومن اهمها حقه بالعيش دون خوف لذا جاءت فكرة التدخل الانساني وسعت نحو تجسيده وهذا الذي سندرسه بالمبحث الثالث.

المبحث الثالث:التدخل الدولي الانساني

ان ظاهرة التدخل الانساني ليست جديدة في العلاقات الدولية،لكنها اصبحت بارزة بصورة رئيسية في عالم مابعد الحرب الباردة،فقد عملت التحولات التي شهدها النظام الدولي اثر انهيار الاتحاد السوفياتي،وانتشار الصراعات الداخلية في الكثير من الدول.على ابراز شكل جديد من التدخل يتم تحت مسوغ الدفاع عن حقوق الانسان وحماية الاقليات وتقديم المساعدات الانسانية.

المطلب الاول:ماهية التدخل الانساني الدولي

ان ظاهرة التدخل ليست جديدة في العلاقات الدولية،فقد استخدمتها الدول الاوروبية منذ اواخر القرن الثامن عشر.

اولا:الاشكالية الاصطلاحية لمفهوم التدخل:

استخدم مفهوم التدخل بكثرة خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من قدم هذا المفهوم السياسي فانه لا يوجد اتفاق بين دارسي العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه.

1. تعريف مفهوم التدخل:

عرف جوزيف ناي *JOSEPH NAY* ان التدخل بمعناه الواسع يشير الى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ذات سيادة،واما التدخل بمعناه الضيق فيشير الى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة اخرى.استنادا الى ذلك يندرج مفهوم التدخل من حيث اشكال ممارسة النفوذ،من اقل صورة القهر الى اعلاه بحسب الشكل الآتي:

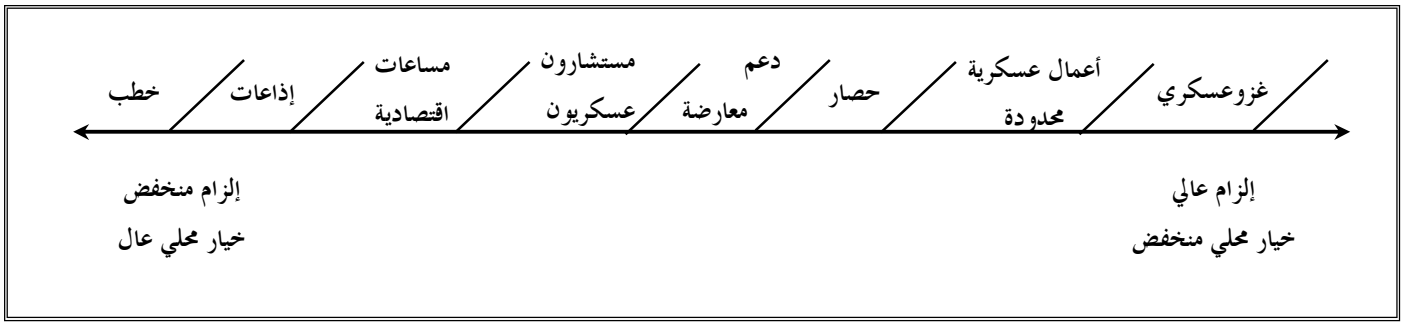

ويشتمل التعريف الواسع للتدخل على جميع اشكال التدخل،من الاجبار المنخفض الى درجات الاجبار العالي،وتمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل اهمية خاصة، فعلى اساسها تتوقف درجة اختيار الدولة المتاحة،ومن ثم درجة التقليص الخارجي للحكم المحلي[104].

ووضع جيمس روزينو *JAMES ROSENAU* خاصتين للتعرف على حاله التدخل،مهما كانت الاشكال والوسائل المستعملة وهما:ان يكون العمل جديدا وخارقا للعادة ،وان يكون لسلوك التدخل تاثير ايجابي او تاثير سلبي في التركيبة السلطوية للدول المستهدفة،بمعنى ان السلوك يفقد طابع التدخل اذا اصبح معتادا في التفاعلات الدولية،كما لا تصل عملية التدخل الى حد استخدام القوة العسكرية،اذا بامكان الدولة المتدخلة من تحقيق غاياتها بوسائل غير قمعية،بهدف التاثير على بنية السلطة للدولة المستهدفة[105].

اما ماكس بيلوف *max beloff* فعرف التدخل بانه محاولة من طرف دولة واحدة التاثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة اخرى،باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي،ولذلك يتخذ التدخل اشكالا مختلفة تبعا لحالة الدولة المستهدفة والاهداف المراد تحقيقها،فقد يتخذ التدخل اشكال الحرب النفسية،او الحصار الاقتصادي،او الضغوط السياسية،او الدبلوماسية او الدعائية،ويكون التدخل العسكري المباشر اخر خيار لانه ليس دائما بالعمل الاكثر عقلانية[106].

ويرى اسماعيل صبري مقلد التدخل عملية توازنية للحفاظ على توازن القوى الضروري لاستقرار النظام الدولي،لاستقرار النظام الدولي ،وهذه العملية تتخذ الشكلين الاتيين:**اولا**:التدخل الدفاعي الذي يهدف الى منع احداث تغيير في توازن القوى الموجود لانه سيضر بمصالح الدولة المتدخلة،**ثانيا** :التدخل الهجومي الذي يقاوم لاحداث تغيير في توازن القوى الموجودة،واحداث تغيير في نظام الحكم للدولة المستهدفة بطريقة تضمن اكبر قدر ممكن من النتائج الايجابية للدول المتدخلة[107].

ويمكن اعطاء تعريف اجرائي للتدخل فهو عمل ارادي منظم تقوم به دولة او مجموعة من الدول باستخدام وسائل اقتصادية او سياسية او عسكرية بهدف التغيير في بنية الدولة والهدف الحفاظ عليها،ولا يستند هذا العمل الى موافقة الاخيرة التي تجد فيه مساس بحقوقها السيادية.

2. تعريف مفهوم التدخل الانساني:

يرتبط مفهوم الانسانية بنظرية حقوق الانسان وفكرة المساعدة،لان مايمس الانسان في جسده وكرامته ذو صلة بالنظرية الانسانية،وتعني حقوق الانسان تلك الحقوق التي يعتقد بان كل البشر ينبغي ان يتمتعوا بها لانهم آدميون وينطبق عليهم الشرط الانساني،ولذلك لا تعد هذه الحقوق منحة من أحد ولا يؤذن فيها من الدولة،لأنها غير قادرة على منحها أو منعها مادامت ملازمة لوجود الانسان نفسه، وكل ماهو مطلوب من الدول ان تكيف قوانينها الداخلية والدولية بما يوائم هذه الحقوق[108].

يعرف لاس اوبنهايم *LASSA OPPENHEIM* التدخل الانساني بأنه التدخل الذي يستخدم القوة باسم الانسانية لوقف ما درجت عليه دولة ما من اضطهاد لرعاياها وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدهم يهتز لها ضمير البشرية ،المر الذي يسوغ التدخل قانونيا لوقف تلك الاعمال[109].

اما انطوني روجيه *ANTOINE ROUGIER* يرى التدخل الانساني بأنه اعتراف بحق ممارسة رقابة دولية من طرف دولة او اكثر على أعمال مخالفة لقوانين الإنسانية من شأنها ان تندرج في السياسة الداخلية لدولة اخرى،فكلما وقع تجاهل للحقوق الانسانية لشعب من طرف حكامه امكن لدولة او مجموعة من الدول ان تتدخل باسم المجتمع الاممي بطلب الغاء اعمال السلطة المنتقدة،او منع تجددها مستقبلا عن طريق اتخاذ تدابير تحفظية مستعجلة بما في ذلك الحلول في السيادة مكان الدولة المراقبة[110].

تعريف توماس فرانك *THOMAS FRANK* بانه يقوم على استخدام القوة المسلحة او التهديد باستخدامها من قبل دولة او مجموعة من الدول او بمعرفة هيئة دولية بغرض حماية حقوق الانسان من الانتهاكات الصارخة التي تقوم بها دولة ما ضد مواطنيها بطريقة فيها انكار لحقوقهم بشكل يصدم الانسانية[111].

من خلال التعاريف السابقة لمفهوم التدخل الانساني،يمكن استخلاص الاتي:التدخل الانساني هو عمل ارادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية (سواء كانت دولة، او مجموعة من الدول،او منظمة دولية عالمية او اقليمية) بوسائل الاكراه والضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي

والعسكري أو بعضها من أجل وقف الانتهاكات الصارخة والمنظمة لحقوق الانسان الأساسية في دولة معينة،في حال عدم قدرة الأخيرة على حماية مواطنيها (وكذلك من يقيمون فيها) او عدم رغبتها في ذلك،او في حال قيام الدولة المذكورة نفسها بمعاملتهم بقسوة واضطهاد معاملة تتنافس مع المبادئ والقوانين الانسانية.

3. الحالات التاريخية للتدخل في العلاقات الدولية(1648-1990)

ان التدخل الانساني ظاهرة قديمة في تاريخ العلاقات الدولية،فمعاهدة السلام المكتوبة الاولى التي عرفت في تاريخ البشرية ترجع الى عام 1978 ق.م،وتجد فكرة التدخل الانساني جذورها في نظرية الحرب العادلة التي طورها الفكر السياسي المسيحي في العصور الوسطى.

ويمكن ان نقول:ان التدخل الانساني قد اقترن بتلك المحاولات السابقة على الحرب العالمية الاولى التي قامت بها الكثير من الدول الاوروبية لحماية اقلياتها الدينية من الاضطهاد الذي لحق بها وشكل معاهدة وستفاليا 1648 البداية الحقيقية لتأسيس الدولة القومية ورسمت اسس سياسية جديدة لعلاقات الدول،وكلفت احترام الاقليات الدينية وممارستها لمعتقداتها وحمايتها من دون اراقة الدماء،فلقد تدخلت روسيا وبريطانيا وبروسيا والدنمارك لمصلحة الرعايا الارثوذكس في بولونيا[112]،واعاد مؤتمر فينا عام 1815 تاكيد حرية ممارسة العقيدة الدينية،والمساواة بين جميع الافراد في الاقاليم السويسرية والالمانية دون النظر الى الاختلافات المذهبية.

وتعكس استخدامات الدول الاوروبية لمسألة التدخل الانساني في الدولة العثمانية اهدافا استعمارية،فالدول الاوروبية تتذرع بحماية المسيحيين من رعايا الدولة العثمانية بهدف مد نفوذها السياسي والاقتصادي،فروسيا تريد طرد النفوذ العثماني من البلقان للحلول محله،أما فرنسا وبريطانيا فتسعيان لتدعيم مركزهما في تركة الرجل المريض قبل موته،وهذا ما أوضحته بجلاء ممارساته بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى.

لم تقصر تدخلات الدول الاوروبية على اراضي الدولة العثمانية فقط،بل امتدت لتشمل أماكن عدة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية فسوغت فرنسا تدخلها العسكري في مملكة انام"فيتنام" عام 1858 بحماية المبشرين والكنيسة.

وتدخلت الدول الغربية عسكريا في اليابان عام 1863 لحماية الأجانب من أعمال العنف التي قام بها اليابانيون ضدهم.

كما تدخلت بريطانيا عسكريا لحماية المواطنين الاوروبيين في مدينه الاسكندرية بمصر عام 1882،بعد أن تفجرت ثورة شعبية أودت بحياة ستين اوروبيا بسبب شجار حصل بين مصري وتاجر مالطي،فبعد استياء الشعب المصري من قيام فرنسا وبريطانيا بتشكيل نظام أجنبي لادارة ديون البلاد،وما رافق ذلك من ضعف الخدوي توفيق أمام مطالب الدول الأجنبية،حصل خلاف بين أحمد عرابي والخديوي توفيق تدخلت بريطانيا اثره،وفرضت الحماية على مصر عام 1882 [113].

وفي عام 1900 تدخلت الدول الغربية بالاضافة الى اليابان عسكريا في الصين للقضاء على ثورة البوكسر *BOXER* التي كانت تعتدي على أرواح الأجانب والمبشرين وأملاكهم[114].

كما سوغت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها العسكري عام 1914 في المكسيك بحجة حماية المواطنين الأمريكيين والانتقام لمصرع الذين قتلوا منهم في أثناء القتال الدائر بين الأطراف المتصارعة على السلطة بعد سقوط حكومة دياز الدكتاتورية.

ويلاحظ على تدخلات الانسانية التي سبقت الحرب العالمية الثانية،أنها كانت تتم لدوافع سياسية وتوسعية،وهذا هو الذي جعل التدخل متوافقا و ارادة الدولة المتدخلة وحماية مصالحها،كما جعله خاضعا لتقدير الدولة لا تطبيقا لالتزام تفرضه قاعدة قانونية دولية أو عرفية،فالمعاهدات الدولية لحماية الأقليات منذ معاهدة فينا عام 1815 لا توفر الأساس القانوني لحماية الأقليات،لأنها لم تكن وليدة توافق الارادة الحرة للدول الاطراف فيها،وهو ما يفتح المجال للطعن في مدى صحتها وشرعيتها[115].

أما بعد الحرب العالمية الثانية،فان ميثاق الامم المتحدة منع استخدام القوة الا في حالتي الدفاع الشرعي عن النفس او بتفويض من مجلس الأمن.

ولذلك صوغت الولايات المتحدة الامريكية انزال قواتها العسكرية في لبنان عام 1958 بانه من أجل حماية أرواح الأمريكيين ودعم الحكومة اللبنانية في الدفاع عن وحدة لبنان وسيادته[116].

وعدت اسرائيل العملية العسكرية التي قامت بها اوغندا (مطار عنتيبي) عام 1976 تدخلا لغايات انسانية ،بقصد اطلاق سراح الرهائن المحتجزين في الطائرة الاسرائلية المختطفة من قبل الفدائيين الفلسطنيين[117].

واذا كان العرف الدولي التقليدي قد اقر مشروعية التدخل الانساني اذا كان القصد منه حماية المصلحة الدولية،ووقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي يتعرض لها المواطنون او الاجانب في حال عدم قدرة الدولة على حمايتهم او اتباعها سياسة منافية للانسانية،فان حالات التدخل السابقة لم تكن لمصلحة المجتمع الدولي بقدر ماكانت لمصلحة الدول الكبرى القائمة به،حيث تعسفت الدول في استخدام الدوافع الانسانية،فالاهداف الاستعمارية التي تمت قبل الحرب العالمية الثانية،كما كانت التدخلات الانسانية غطاء لحماية المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والاديولوجية للدول المتدخلة بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثاني:مسألة التدخل الانساني في القانون الدولي

ان هدف التدخل الانساني هو حماية حقوق الانسان من الانتهاكات خطيرة،وقد تم اللجوء اليه على نطاق واسع في ممارسات العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،كمسوغ لحماية الاهداف الانسانية والاقليات القومية والدينية،وان كانت الدول الاوروربية قد استخدمت التدخل الانساني مسوغا لاستعمار الشعوب الاخرى،وتقسيم العالم بينهما او اعادة تقسيمه.

أولا:اهتمام القانون الدولي بحقوقه الانسان

يعد الأهتمام الدولي بحقوق الانسان أمرا حديثا نسبيا،وقد عبر هذا الأهتمام عن رغبة الدول المختلفة في اقامة العلاقات الدولية على أسس أخلاقية تستطيع حفظ السلام الدولي،وتحقيق التعاون المشترك لحل المشكلات الدولية.

1. مركز الفرد في نظريات القانون الدولي:

يكتنف مركز الفرد في القانون الدولي الكثير من الغموض، كما تختلف أراء الفقهاء القانونيين حول تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية مابين مؤيد ومعارض، ولذلك برزت ثلاثة نظريات لتحديد ذلك المكان الذي يشغله الفرد في القانون الدولي:

1) **النظرية الوضعية** :تعد هذه النظرية القانون الدولي هو الذي يحكم العلاقات بين الدول،حيث تتمتع الدول ذات السيادة فقط بالشخصية القانونية الدولية نظرا الى قدرتها على ايجاد قواعد قانونية دولية،أما الفرد فلا تعده شخصا دوليا لانه لا يتمتع بالسيادة،ولذلك لا تنطبق عليه قواعد القانون الدولي بصورة مباشرة الا من خلال الدولة التي ينتمي اليها[118].
2) **النظرية الموضوعية (الواقعية)**:تعد هذه النظرية الفرد الشخص الخاضع للقانون الدولي،والمخاطب الحقيقي بكل قواعد القانون سواء أكان دوليا أم كان داخليا،فأنصار هذه النظرية ينكرون شخصية الدولة ويرفضون نظرية السيادة الوطنية،لأن الدولة ماهي الا وسيلة قانونية لادارة مصالح الجماعة التي تتكون من أفراد ولذا فالفرد هو الشخص الدولي فقط وهو المخاطب باحكامه[119].
3) **النظرية الحديثة**:تتوسط هذه النظرية النظريتين السابقتين ،حيث تعد المستفيد النهائي من احكام القانون الدولي،فالهدف النهائي من قواعد القانون الدولي رفاهية الفرد و سعادته[120].

والجدير بالذكر ان طلعت الغنيمي يرى ان التكيف السليم لمركز الفرد في القانون،يتم من خلال الاقرار له بذاتية دولية لا بشخصية دولية،وبذلك يتمتع بالاهلية القانونية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات الدولية،دون ان تكون له القدرة على خلق قواعد قانونية دولية،وبذلك يتخذ مركزا وسطا بين انعدام الشخصية الدولية ووجودها من خلال الذاتية الدولية[121].

ولقد شكلت محاكم نورمبرج وطوكيو نقطة البداية لتطبيق فكرة المسؤولية الجنائية الدولية،حيث تمت معاقبة الافراد الذين ارتكبوا جرائم دولية ضد السلام،او ضد الانسانية او جرائم حرب امام محكمة عسكرية دولية،وقد استنتجت لجنة القانون الدولي من الاحكام التي اصدرتها هذه المحكمة المبادئ الاتية[122]:

1) مبدأ الاعتراف بمسؤولية الفرد جنائيا على الصعيد الدولي،حيث رفضت المحكمة الاعتراض القاضي بأن القانون الدولي يحكم أعمال الدول ذات السيادة فقط ولا شان له بمعاقبة الافراد،كما ان الجرائم المحاكم عليها قد ارتكبتها افرادها و لم ترتكبها الدولة.
2) مبدأ سمو القاعدة القانونية الدولية الجنائية على القاعدة القانونية الوطنية،حيث اعتبرت المحكمة في مجال تناولها للجرائم الموجهة ضد الانسانية،ان هذه الافعال تخضع للمحاكمة والعقاب سواء كانت تعد مخالفة للقانون الوطني للدولة التي نفذت فيها اولا،وهو ما يعني ان هناك قواعد قانونية دولية تطبق مباشرة على الافراد دون الحاجة الى تدخل القانون الداخلي.

3) مبدأ المسؤولية رئيس الدولة وكبار الموظفين في الدولة عن الجرائم التي ترتكبها الدولة،حيث اعتبرت المحكمة ان المركز الرسمي للموظفين لا يعد عذرا يعفي من العقوبة او سببا من اسباب تحقيقها.

2. تطور الاهتمام الدولي بحقوق الانسان:

لقد انعكست العلاقة بين الفرد والدولة على تطور فكرة حقوق الانسان،وتجد حقوق الانسان جذورها الفكرية في المواثيق الداخلية التي فجرتها الثورات الاجتماعية السياسية كميثاق الحقوق البريطاني في عام 1689،وميثاق الحقوق الامريكي الصادر في فرجينيا عام 1776،والاعلان الفرنسي الحقوق الانسان عام 1789.ولقد كانت ضمانات حقوق الانسان في العصور السابقة معنية اساسا بالعلاقات بين الدولة ومواطنيها[123].

وبدأت الحماية الدولية لحقوق الانسان عندما تمكنت الدول الاوروبية من ابرام بعض المعاهدات لحماية الأقليات الدينية والعرقية واللغوية التي تقطن الدول الأخرى ولا سيما الدولة العثمانية.

وتقدم الأهتمام الدولي بحقوق الانسان مع قيام عصبة الأمم،التي تضمن عهدها التزام الدول الأعضاء بالعمل على توفير المعاملة العادلة للسكان في الأقاليم الخاضعة لانتدابها[124].

واذا كان القانون التقليدي اعتبر معاملة الدولة للفرد من المسائل الداخلية التي لا يجوز للدول والمنظمات الدولية ان تتدخل فيها،فان مآسي الانسانية خلال الحرب العالمية فرضت على الأمم المتحدة حماية حقوق الانسان وحرياته.

وقد قامت الأمم المتحدة بتحديد المبادئ التي تشكل قيما مشتركة للعالم،باصدارهما الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948.

والواقع ان قراءة ميثاق الأمم المتحدة على ضوء ممارستها اللاحقة في مجال حقوق الانسان يشير الى اضطلاعها بأربع وظائف رئيسية[125]:

1) **الوظيفة الميدانية:** التي تركز على تقديم المعونات الانسانية في أشكالها المختلفة الى فئات معينة حرمت من حقوقها لأسباب سياسيةو اقتصادية و اجتماعية،أو بسبب الكوارث الطبيعية،وتدخل في ذلك جهود الأمم المتحدة لتقديم المعونة الى اللاجئين او لرعايا الطفولة والامومة.
2) **الوظيفة المعيارية:** التي تركز على بلورة مفاهيم حقوق الانسان ومضامينها التي تحضى بقبول عام،وترجمتها الى قواعد ومبادئ تتضمنها اعلانات او معاهدات دولية.
3) **الوظيفة الاعلامية:** التي تركز على ترويج حقوق الانسان من خلال نشر الوعي بها من خلال الوسائل السمعية والبصرية،او برامج التدريس.
4) **الوظيفة الحمائية:** التي تركز على ابتكار آليات دولية لحماية حقوق الانسان وكفالة احترامها من جانب الدول الاعضاء.

وتتولى الأمم المتحدة عبر هيئاتها الرئيسية والتابعة تشجيع حقوق الانسان وحمايتها .

وقد كان من نتائج الدور الفعال الذي لعبته الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في اعداد الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان ، ظهر فرع جديد للقانون الدولي هو القانون الدولي لحقوق الانسان،وما ترتب عليه من حدوث تغير في بعض المبادئ التقليدية كمبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل حتى تواكب الوضع الجديد.

ثانيا: التدخل الانساني واشكالية السيادة:

لقد أدى الاهتمام الدولي بحقوق الانسان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الى اهتزاز المبادئ التقليدية التي تعرضت للاهتزاز مبدأ السيادة المطلقة للدولة، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الدولة المستقلة ذات السيادة يعد انتهاكا لسيادتها.

1) تراجع مفهوم السيادة المطلقة الى مفهوم السيادة النسبية :

يعني مفهوم السيادة على الصعيد الدولي التصميم القادر على رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أية هيئة أجنبية[126].

كما ان الدولة بصفتها تنظيما سياسيا تتميز بخاصية احتكار القوة المادية وتكلف بوظيفة سياسية تهدف الى حفظ النظام والسلام،ودعم التنظيم الاجتماعي والاقتصادي،ولذلك كان هناك جانبان للسيادة :**الجانب الداخلي** الذي يعني امتلاك الدولة للسلطة الشرعية المطلقة على جميع من يتعين عليهم الخضوع للدولة داخل اقليمها من افراد والمجموعات،واي انتهاك لهذه الاوامر يعرضهم للعقاب،اما **الجانب الخارجي** فيعني الاستقلال عن كل رقابة وتدخل من اية دولة اخرى أو منظمة دولية،وهنا ينشأ التمييز بين دولة كاملة السيادة واخرى ناقصة السيادة[127].

ولذلك اتفقت الدول الاوروبية في مؤتمر واستفاليا 1648 على مبدا السيادة الاقليمية من أجل تحقيق السلام الدولي.

لكن نظام واستفاليا لسيادة الدولة أصبح ضعيفا في نهاية القرن العشرين،حيث لاحظ الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو *FRANSOIS PERROUX* ان هناك ظواهر متعددة لا تستطيع الحكومات السيطرة عليها بسبب طبيعتها،لانها تنبثق في وقت واحد في اماكن عدة[128].

ومما سبق ذكره،تتناقض قدرات الدولة تدريجيا بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في أو ضبط عمليات تدفق المعلومات والأموال والسلع والبشر عبر حدودها.

لقد انعكست التطورات الاجتماعية الدولية على تطور مفهوم السيادة فالانتقال من العزلة الى حالة التضامن الذي اخذ يظهر في شكل علاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة،وهي في معظمها ذات طابع اقتصادي أدى الى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت فيه كل دولة على نفسها الاسهام في تحقيق مصالح المجموعة الدولية،وهذه المعطيات الجديدة للنظام الدولي عملت على ترويض مفهوم السيادة الوطنية المطلقة بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق السيادية وفقا لما يتطلبه الخير العام الدولي[129].

ويتغير مضمون مبدأ السيادة تبعا لتقلب العلاقات الدولية التي تتبدل وفقا لتزايد الحاجات المشتركة وتغيرها.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر الفرد كوحدة قانونية يتمتع بحقوق عامة وخاصة وهو ما شكل تحديا لمبدأ سيادة الدولة التقليدية،وفي هذا المجال أعتبر بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ان الانتقال من حقبة دولية الى اخرى،انما يتمثل في احتلال مجموعة جديدة من الدول الاعضاء لمقاعدها في الجمعية العامة،ودخولها يعيد تاكيد مفهوم الدولة باعتباره الكيان الأساسي في العلاقات الدولية ووسيلة الشعوب لتحقيق وحدتها واسماع صوتها في المجتمع الدولي[130].

وعلى الرغم من ان مبدا السيادة من المبادئ الاساسية في تكوين الدولة وانه مازال يشكل حجر الزاوية في بنية القانون الدولي،فان التغيرات والتحولات الدولية أدت الى تغير مفهومه التقليدي،وابرزت التفرقة بين المفهوم القانوني للسيادة الذي يقوم على المساواة القانونية بين الدول وحقها في الاستقلال وادارة شؤونها بحرية في المجالين الداخلي والدولي،والمفهوم السياسي للسيادة الذي يقوم على الممارسة الفعلية لمظاهر السيادة بناء على ما تحوز عليه الدولة من امكانيات يوفرها التقدم العلمي والتكنولوجي،وهذا يعني ان هناك دولا كاملة السيادة واخرى ناقصة السيادة،كما غيرت السيادة المطلقة وجعلته نسبيا[131].

ويمكن ان نقول ان مفهوم السيادة قد تراجع أمام التطورات الدولية من صيغته المطلقة الى صيغة نسبية،بحيث يصبح وسيلة لا غاية ويعمل على تحقيق الخير العام الداخلي والدولي على اعتبار الانسان هو الهدف الأسمى له.

2) تحول مبدأ عدم التدخل من التفسير الجامد الى التفسير المرن :

يعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي،وقد انبثق من فكرة السيادة التي ترتبت عليها منع أية دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة اخرى على اعتبار ان التدخل يعد انتهاكا لسيادتها ويعرض النظام الدولي للخطر.وبذلك تبنى الفقه الدولي مبدأ عدم التدخل كأساس للتفاعلات الدولية،فهذا المبدأ يقيد سلوك الدولة ويمنع ارتكابها لسلوك يعتدي على سيادة دولة اخرى[132].

وعلى الرغم من عدم ادراج مبدأ عدم التدخل صراحة في الميثاق فان هناك عددا من الاشارات اليه،فالمادة(4/2) التي تنص على ان يمتنع اعضاء الهيئة جميعا من علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة[133].

وأصدرت الجمعية العامة اعلان عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بجميع انواعه رقم (103/36) لعام 1981،وقد تضمن هذا الاعلان تفاصيل مبدأ عدم التدخل، فحدد حقوق الدول في السيادة و الاستقلال وحرية اختيار نظامها السياسي والاجتماعي بالاضافة الى حقها في تملك المعلومات بحرية،ثم في القسم الثاني حدد الاعلان واجبات الدول في الامتناع عن جميع أشكال التدخل التي تهدد حقوقها السابقة[134].

وفي الوقت الذي رفضت فيه الجمعية العامة تشويه قضايا حقوق الانسان و استغلالها باتخاذها وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة وانتهاك سيادتها،فانها ربطت بين حق الدولة في التمتع بسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية باحترام الحقوق الانسانية الفردية والجماعية كما يظهر من الاعلان السابق.

كما ان الدول الغربية تمسكت بالتفسير المرن لمبدأ عدم التدخل،على اعتبار ان للدول والمنظمات الدولية الحق في حماية الحقوق الانسان في أية دولة اخرى،لأنها تهم الانسانية جمعاء وتفرض واجبا على الدول بحمايتها بغض النظر عن النظام القانوني الذي ينتمي اليه الانسان بجنسيته[135].

3) جدلية العلاقة بين الاختصاص الدولي:

لعل التقارب بين الدول دعم الاحساس بفكرة المصلحة الدولية المشتركة التي أحدثت تغيرات جذرية في بنية القانون الدولي،ولا سيما فكرة السيادة.

ولقد أصبحت التضحية جزء من حقوق السيادة الوطنية شرطا ضروريا من اجل استمرار الدولة نفسها واستمرار الجماعة الدولية،وقد ظهرت نتيجة هذا التدخل اتجاهين:**الأول** اتساع نطاق الحقوق الدولية الذي يعني النمو التدريجي للسيادة الدولية،و**الثاني** التضييق المطرد لنطاق الحقوق الداخلية بما يعني اختفاء التدريجي للسيادة،وقد ادى تلامس النطاقين الدولي والوطني عند حدود الدولة المستقلة ،الى تقليص دائرة اختصاصها وتوسيع دائرة اختصاصها وتوسيع دائرة صلاحية الجماعة الدولية،التي أخذت تتحول الى وحدة كيانية لها مصالحها الخاصة التي تختلف عند مصالح الدول فرادى[136].

ومع ظهور عصبة الأمم برزت مشكلة تحديد الاختصاص الداخلي،والاختصاص الدولي،فاختصاصات المنظمة الدولية تمس سيادة الدول الاعضاء كما ان العلاقات بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي مسألة ذات أهمية لاتصالها الوثيق بالسيادة الوطنية، ومع التداخل المستمر بين الاختصاصين الداخلي والدولي بفعل تشابك المصالح وتداخلها،لم يعد هناك فاصل محدد بين حدود المصلحة الداخلية وحدود المصلحة الدولية،وقد أخرج التعامل الدولي جملة من الموضوعات من المجال الداخلي الى المجال الدولي بحسب تأثيرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على السلم الدولي.

وهو ما قصدت اليه صياغة المادة (7/2) من الميثاق،كما ان الميثاق لم يحدد الجهة التي يرجع اليها للفصل في مسائل الاختصاص الداخلي وتجنب ذكر القانون كمعيار للحكم[137].

وعلى الرغم من ان الميثاق قد قصد من المادة (7/2) عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء الا انه لم يحدد هذه الشؤون،ويجمع الفقهاء على ان الأمم المتحدة هي صاحبة السلطة في معرفة كون مسألة ما تدخل في دائرة الشؤون الداخلية أو الدولية[138].

ولذلك يجب ان تأخذ فكرة السلطات الداخلية طابعا مرنا ومتغيرا طبقا لتطور الأحداث الدولية.

كما ان التسليم بوجود حقوق دولية للانسان يعني بداهة ان مجالا من المجالات الأساسية للاختصاص الداخلي للدولة ،قد أصبح محلا لتدخل القانون الدولي بالتنظيم والحماية.

لقد جعلت حماية حقوق الانسان بفعل المفاهيم القانونية المعاصرة التي تبنتها الأمم المتحدة من هذه الحقوق مسألة دولية لا تقتصر على الاختصاص الداخلي للدول فقط،بمعنى ان أساس مسألة حقوق الانسان وانتقالها من المجال الداخلي الى مجال العلاقات الدولية،يستندان الى تحقيق كل دولة لمصلحتها،لا الى أساس قانوني يتمثل في طبيعة النصوص القانونية التي تحتويها او نبل المبادئ التي يسعى لتحقيقها[139].

ولذلك يرى اوليفر كورتين *OLIVIER CORTEN* ان التدخل الانساني بتجاوز القواعد القانونية التقليدية،لانه في عالم جديد يقوم على مثل الديموقراطية وحقوق الانسان وهكذا أصبحت هاته الاخيرة من المسائل الدولية التي تهتم بها الأمم المتحدة على اعتبار نصوص ميثاقها وأحكام الاتفاقيات الدولية الاخرى،ولذلك يحق لها التدخل لوقف انتهاكات حقوق الانسان،و لم تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدولة[140].

يعد التدخل الانساني من أدق موضوعات التدخل وأكثرها غموضا،ولا سيما بعد ان ازداد الاهتمام الدولي بحقوق الانسان،كما يتذرع عدد من الدول به لتسويغ تدخلاته العسكرية في دول اخرى.

1) مشروعية تدخل الدولة فرادى:

اعتبر القانون الدولي مبدأ عدم التدخل الركيزة الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية،فالدولة لا تمتلك التدخل في شؤون دولة اخرى وفقا لما للاخيرة من حق البقاء والوجود.

وقد اعتبر لاس اوبنهايم التدخل بانه يكون مبنيا على حق وهنا لا يعتبر انتهاكا لسيادة الدولة،واما ان يكون مبنيا على غير حق وهنا يعتبر انتهاكا لسيادة الدولة[141].

ومن ناحية اخرى حدد جيرهارد فان جلان ثماني حالات يكون التدخل فيها مشروعا على اعتبار انه استثناء لمبدا عدم التدخل وهي[142]:

1) تدخل الدولة الحامية في شؤون المحمية وفقا لاتفاق الثنائي بينهما.
2) تدخل دولة او مجموعة من الدول في دولة معينة خرقت القيود المفروضة عليها بموجب معاهدة مشتركة بينهما.
3) اذا عمدت دولة الى خرق الاحكام المسلم بها في القانون الدولي.
4) التدخل المستند الى طلب السلطة الشرعية في الدولة المعنية.
5) تدخل الدولة من أجل حماية مواطنيها في الدول الأخرى، بعد استنفاذ الوسائل السلمية المتوافرة لحل الخلاف.
6) التدخل الجماعي الذي تتخذه الأمم المتحدة وفقا للفصل السابع،الذي يعد ملزما لكل الدول دون استثناء ولا تحفظ.
7) التدخل الفردي والجماعي الذي يهدف الى الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح شرط ان تتوافر فيه ظروف معينة كوجود خطر هجوم مباشر وفقا للمادة (51)من ميثاق الأمم المتحدة.

8) التدخل الانساني عندما تعامل دولة ما شعبها بطريقة تهز ضمير البشرية او تتصاعد فيها الاضطربات الناجمة عن هذه المعاملة الى اراضي مجاورة.

وقد انقسم الفقه الدولي حول مشروعية التدخل الانساني المنفرد الذي تمارسه دولة أو مجموعة من الدول الى تيارين:**الاول** يؤيد التدخل الانساني المنفرد باعتباره عملا مشروعا،**والثاني** يرى التدخل الانساني المنفرد عملا غير مشروع.

- **وجهة النظر المؤيدة للتدخل الانساني باعتباره عملا مشروعا تستند الى الحجج هي**[143]:

1) ان ممارسات الدول قبل وجود الأمم المتحدة التي تشير الى أن التدخل الانساني كان مشروعا قانونيا،لأنه يقوم على تكافل شعوب العالم للوصول الى حد ادنى من الأمن للانسانية.
2) ان التدخل الانساني يندرج ضمن صور التدخل التي يشملها أحد الاستثناءات الثلاث التي ترد على مبدأ منع استخدام القوة أو التهديد بها في نطاق العلاقات الدولية.
3) ان التدخل الانساني يمكن تسويغه بالاحالة الى نص المادتين (55) و (56) من ميثاق الأمم المتحدة ،وحيث تعترف المادتان بان للمجتمع الدولي مصلحة مؤكدة في حماية حقوق الانسان وتعزيزها والعمل على الارتقاء بها في المجالات كافة.
4) ان التدخل الانساني يهدف الى الدفاع عن القانون الدولي واحترامه،فتعتمد الدول على نظرية الاجراءات المعاكسة التي وردت في المادة (30) من مشروع معاهدة المسؤولية الدولية.
5) ان التدخل الانساني مسوغ قانونيا عند فشل مجلس الأمن في اتخاذ اجراءات بموجب الباب السابع من الميثاق،حيث اباحت المادة (51) اللجوء الى القوة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس.

وقد حاول هذا الجانب المؤيد للتدخل الانساني المنفرد وضع شروط تكون بمثابة ضوابط ومعايير لمشروعية التدخل المنفرد وصحته،ويمكن اجمال هذه الشروط بما يأتي[144]:

1) يجب على الدولة التي تتذرع بالتدخل الانساني ان تحصل على موافقة الدولة التي تتم فيها العمليات العسكرية.
2) يجب الا تتجاوز العمليات العسكرية الهدف الانساني،بحيث يكون غرضها محددا بهدف احترام حقوق الانسان وليس باي هدف اخر.
3) يجب ان يكون التدخل ضروريا لحماية المواطنين،بحيث لا تكون هناك وسيلة اخرى الا وسيلة التدخل العسكري،بمعنى ان استنفاذ الوسائل السلمية شرط ضروري قبل الشروع في التفكير في اللجوء الى الوسائل القسرية العسكرية وغير العسكرية.
4) يجب ان تكون انتهاكات حقوق الانسان صارخة وفعلية وان يكون التدخل العسكري مجردا من أية مصالح للدول التي تقوم بالاجراءات القمعية.

5) يجب ان تقوم الدولة او الدول بعملية التدخل الانساني بعد ابلاغ مجلس الأمن والمنظمات الاقليمية المعنية بحيث تكون هناك ارادة دولية تسوغ التدخل .

- **وجهة النظر الرافضة للتدخل الانساني باعتباره عملا غير مشروع استندت الى الحجج الاتية**[145]:

1) ان ممارسات الدول قبل وجود الأمم المتحدة لا تقدم مسوغا قانونيا للتدخل الانساني،ويعتبر ايان براونلي *IAN BROWLIE* ان الذين يحاولون توسيع تعريف الدفاع الشرعي لا يقرون اعتبار التدخل الانساني مشروعا،بينما يعتبرون التدخل لحماية أرواح المواطنين مشروعا لأنه يستند الى حق الدفاع الشرعي عن النفس،والتدخل الانساني ليس شكلا من أشكال الدفاع الشرعي عن النفس،ولذلك فان أي أساس قانوني للتدخل الانساني قد أصبح ضعيفا للغاية.

2) ان الادعاء بان المادة (4/2) لا تحظر التدخل الانساني، اذا كان لا يؤثر في حياة أراضي الدولة المستهدفة بالتدخل أو استقلالها السياسي،لا يسندها سند على الاطلاق.

3) ان التدخل الانساني لا يتطابق مع المعاهدات الدولية لحماية حقوق الانسان التي تنبذ فكرة استخدام القوة لفرض احترام نصوصها،فمعاهدة تحريم الابادة الجماعية لعام 1948 مثلا اعتبرت الابادة الجماعية جريمة دولية،لكنها لم تنتشر الى استخدام القوة ضد الدولة التي تنتهك المعاهدة.

4) ان استخدام القوة دون تفويض من مجلس الأمن أو في حالة غير حالة الدفاع الشرعي عن النفس،وبغض النظر عن مسوغات الأخلاقية تشكل سابقة تضعف ميثاق الأمم المتحدة، وتفتح المجال واسعا أمام اساءة استخدام القوة مما يؤدي الى تصعيد العنف والفوضى الدوليين.

كشفت الاستخدامات العديدة للتدخل الانساني بشكل عام ان هناك علاقة وثيقة بين قيام دولة ما بالتدخل العسكري ،ووجود مصالح سياسة لها في دولة أخرى.

2) مشروعية تدخل الأمم المتحدة الانساني:

لقد اهتم ميثاق الأمم المتحدة بحقوق الانسان، اذ جاء في ديباجته ما يأتي نحن شعوب الأمم المتحدة، نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية و بكرامة الفرد وقدرة وما للرجال والنساء و الأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،وهذا وقد احتوت مواد الميثاق (13)و (55)و(56) و(56) و(62)و (68) و(76) على نصوص الحقوق الانسان[146].

ويلاحظ ان المفهوم الواسع للاختصاص الداخلي قد بدأ يتلاشى ولاسيما في مسائل حقوق الانسان،ويمكن الاستشهاد على ذلك بالقرائن القانونية الآتية[147]:

1) أدان القاضي امون *AMMOUN* في قضية جنوب افريقيا تذرع الدول بالمادة (7/2) من الميثاق أثناء مناقشة حقوق الانسان بقوله اتيحت الفرصة عدة مرات للجمعية العامة للأمم المتحدة ان تؤكد حق العدالة والحقوق الأساسية المتفرعة عنه،وكان هذا هو الموقف المتبع في كل مرة.

2) ان التسليم بوجود مجموعة من الحقوق التي تخرج من اطار المجال الوطني المحفوظ اكدته محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول التحفظات على معاهدة منع جريمة الابادة الجماعية وقمعها.

فمثلا يرى جاك دونللي *JACK DONNELLY* ان التدخل الانساني للأمم المتحدة يرتكز على القواعد القانونية لحقوق الانسان بشكل عام[148].

وتؤكد ممارسة الأمم المتحدة جنوحها نحو تفسير المادة (7/2) من الميثاق تفسير مرنا، بحيث تدخلت الأمم المتحدة في الدول التي تنتهك فيها حقوق الانسان الأساسية في الحالات الأساسية الآتية:

1) عند حدوث انتهاكات لحقوق الانسان في الأقاليم المستعمرة أو الأقاليم غير المتمعتة بالحكم الذاتي أو الأقاليم المشمولة بنظام الانتداب و الوصاية.

2) في حالة تهديد انتهاك حقوق الانسان للسلم والأمن الدوليين بالخطر،مثلما حدث بالنسبة الى سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا حيث تمت ادانتها باعتبارها جريمة ضد الانسانية.

3) قد يفصح حجم انتهاك حقوق الانسان ومستواه،عن عجز الدولة عن الاضطلاع بمسؤولياتها في تطبيق القواعد الدولية الخاصة بحقوق الانسان .

ولذلك اعتبر مايكل سميث *MICHAEL SMITH* التدخل العسكري مسوغا قانونيا في حالات تهديد السلم والأمن الدوليين،وعندما يتعرض أمن المدنيين للخطر أو في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وحصول ابادة جماعية[149].

ولقد خول ميثاق الأمم المتحدة بموجب الفصلين السادس والسابع،سلطة واسعة في تقرير وجود انتهاك للسلم والأمن الدوليين أو تهديد لهما أو وجود عمل من أعمال العدوان،وهكذا يكون الميثاق قد أعطى مجلس الأمن سلطات فضفاضة في تقدير الحالات التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين ومعالجتها[150].

لذا اتفق رجال الفقه الدولي على شرعية التدخل الانساني الذي تقوم به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية،في حالة الانتهاك الصارخ و الواضح لحقوق الانسان الأساسية باعتبارها تهدد السلم والأمن الدوليين وهذا يمكن الأمم المتحدة من استخدام القوة وتطبيق المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق،ولذلك يمكن القول ان التدخل الانساني من قبل الأمم المتحدة يتوافق مع شروط القانون الحديث.

3) الشروط القانونية للتدخل الانساني :

تعني الحماية الانسانية ان هناك حقوق انسانية للفرد باعتباره بشرا ان يكون عضوا في المجتمع السياسي،بهذا الاتجاه أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (100/45) لعام 1990 وهو الخاص بانشاء ممرات انسانية سريعة لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات المماثلة[151].

واستطاع مجلس الأمن مستغلا صلاحياته الواسعة وفقا للفصل السابع اتخاذ عدة قرارات تكرس حق التدخل الانساني،فاتخذ قراره رقم (688) لعام 1991 المتعلق بحماية الأكراد في شمال العراق[152].

واذا كانت المساعدة الانسانية حقا مشروعا للمجتمع الدولي الدولي ومعترفا به،فان حق تقديم المساعدة يجب ان يتفق مع مبدأ السيادة ،ولذلك وضع القانون الدولي شرطين لمشروعية المساعدة الانسانية[153]:

1. احترام السيادة والاستقلال السياسي للدولة المعنية،حيث اعطت الجمعية العامة في قرارها (131/43) الأولوية للسيادة الوطنية على المبادئ والقيم الانسانية من خلال تأكيد ديباجة القرار على سيادة الدولة وسلامتها الاقليمية ووحدتها الوطنية.
2. النزاهة والحياد وعدم التمييز،بحيث لا تكون المساعدة مشروعة اذا قامت على أساس التمييز.

ومن ناحية أخرى اشترط الفقه الدولي شروطا قانونية عدة تضبط عملية التدخل الانساني في الحالات التي يتم فيها انتهاك صارخ لحقوق الانسان الأساسية.

ومن هذه الشروط القانونية ما يأتي[154]:

1. يجب ان تكون عملية التدخل الانساني التي تقوم به الأمم المتحدة غير موجهة وفقا للمادة (4/2) ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي للدول المعنية أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة المتمثلة بحفظ السلم والأمن الدوليين.
2. يجب ان تكون عملية التدخل الانساني في حالات المعاناة الفضيعة والمنظمة التي يعاني منها الافراد،مثل الابادة الجماعية و التطهير العرقي والقمع الوحشي.
3. يجب ان يكون التدخل الانساني مجردا من كل غرض ذاتي للدول المتدخلة، بحيث يكون الهدف واضحا ومحددا بوقف هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.
4. يتعين قبل ممارسة التدخل الانساني استنفاذ الوسائل السلمية الاخرى كافة،فلا يتم اللجوء الى القوة الا بعد الوسائل الاخرى.

وقد حاول جوناثان تشاربي تطوير مشروع قانون للتدخل الانساني يطبق على حالات الانتهاك الواسع لحقوق الانسان، ويستند هذا المشروع الى الشروط الاجرائية والواقعية الآتية[155]:

1. يجب ان يبرهن دليل متوافر بشكل عام ان هناك جرائم دولية جسيمة واسعة الانتشار ترتكب في دولة ما.
2. يجب ان تطلب منظمة حكومية اقليمية في منطقة الدولة المعنية من الدولة نفسها بالتدخل وحدها او بمساعدة اخرين من اجل وقف هذه الجرائم.
3. يجب ان يستنفذ المجموعة الاقليمية كل الوسائل والحلول المتوافرة بشكل معقول لوقف السلوك الاجرامي من تدابير سلمية كالمفاوضات والمبادرات السياسية والعقوبات الاقتصادية.
4. اذا تم استنفاذ هذه الحلول دون نجاح وجب ان تقوم هذه المنظمة الاقليمية بعرض المشكلة على الأمم المتحدة في اجتماع طارئ تطالب فيه بتفويض من مجلس الأمن وفقا للفصل السابع باستخدام القوة.
5. تقوم المنظمة الاقليمية المعنية باستخدام القوة في ظل القيود الاتية:

- انذار الدولة المنتهكة لحقوق الانسان باستخدام القوة اصبح وشيكا.
- ان تقبل الدول الاعضاء المشاركة في عملية التدخل بان ترفع عليها اية دعوة قضائية من قبل أي دولة تضررت جراء انتهاك القانون الدولي الأنساني امام محكمة العدل الدولية.
- يجب ان يكون هناك تناسب بين الغرض من التدخل ووسائله.
- الانسحاب المباشر للدول المتدخلة بمجرد تحقيق أهداف التدخل وتأمين المستقبل.

المطلب الثالث: مسألة التدخل الانساني والسياسة الدولية مابعد الحرب الباردة

أصبحت النزاعات الداخلية محور اهتمام النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ومعظم هذه النزاعات حصل في دول العالم الثالث نظرا الى التغيرات الدولية الجديدة في النظام الدولي،منها انتشار قيم حقوق الانسان حيث خلال مؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في فينا 1993 نمت ولأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية عولمة الديموقراطية وحقوق الانسان بالمعنى الغربي،فقد وافق المؤتمر على ان تعد الديموقراطية أساس شرعية النظام الدولي.

أولا:اشكالية التدخل الانساني في النظام الدولي الجديد:

لقدت أدت كثافة التفاعلات الدولية الى تدويل الكثير من المشكلات الداخلية،وهذا ما اوضحه جون كنيدي في استراتيجية السلام عام 1961،بقوله ان الحدود التي تفصل المشكلات العالمية عن قضايانا الداخلية غامضة،مثل الخط الذي نرسمه في الماء،فكل ما يحصل عندنا يؤثر مباشرة وبعمق على كل ما يجب علينا القيام به عندنا،لأننا جميعا في الواقع أفرادا كنا أم رجال دولة ننتمي من الآن وصاعدا وفي الوقت نفسه للجماعة الوطنية وللجماعة الدولية[156].

وبانتهاء الحرب الباردة ضعف نظام الدولة القومية،وعند محاولة الدولة التكيف مع متغيرات العولمة الاقتصادية،يفقد مفهوم السيادة قوته نتيجة محاولة الدول الغربية فرض نظام من القيم والأنماط الثقافية والسياسية على دول العالم الأخرى،بوصفها النظام الأمثل الأوحد.

كما ان هذا التدخل الانساني لا يعترف بالفهم التقليدي للسيادة الوطنية ولا يعترف بالقوانين المبنية فوق هذا المفهوم،وهو لا يعترف أيضا بالحدود السياسية التي تشكل اطار هذا المفهوم،لأن التدخل الانساني صفة السيادة الفوقية التي تكسب شرعيتها من تطورين مهمين في النظام الدولي الراهن،وهما نقص شرعية السيادة الوطنية نتيجة للتنازلات المتلاحقة التي قدمتها في الكثير من المجالات لمصلحة سيادات عابرة متعددة،وزوال عدد من الضوابط الدولية التي بنى عليها استقرار النظام الدولي كقاعدة قدسية الحدود[157].

ومما زاد من قدرة الدول الغربية على التدخل العسكري ان انتهاء الحرب الباردة قد وضع التدخل العسكري في اطار مصلحي وقيمي،ولذلك تشهد عمليات التدخل العسكري ثلاث صور تتم باسم الأمن الجماعي هي،التدخل لأسباب أمنية سواء أكان ذلك لوقف استعمال وشيك لأسلحة الدمار الشامل أم كان

لمكافحة الارهاب ،أو من أجل التدخل لأسباب بيئية أو التدخل لأسباب انسانية لمنع انتهاك واسع النطاق لحقوق الانسان أو وقفه[158].

كما ان قيم حقوق الانسان والديموقراطية صارت تفرض نفسها قسرا على الدول غير الغربية،من خلال تنامي حق المجتمع الدولي في التدخل في الشؤون الداخلية بشانها،ويمكن ان نقول ان ازدياد حالات التدخل الانساني منذ انتهاء الحرب الباردة يعود الى الاسباب الاتية[159]:

1) حدوث الكثير من الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوق الانسان الأساسية،ولا سيما حالات الابادة الجماعية والتطهير العرقي التي تمنعها الاتفاقات الدولية.
2) تطور وسائل الاتصال التي جعلت المعرفة بهذه الانتهاكات سهلا.
3) تطور وسائل التكنولوجيا العسكرية الحديثة التي سمحت بالتدخل العسكري في الدول ذات السيادة من أجل وقف هذه الانتهاكات.
4) قدرة الدول بعد نهاية الحرب الباردة من التدخل بالنزاعات الداخلية دون خوف من نشوب حرب دولية.

وضمن هذا الاطار نشأت علاقة معقدة بين السلام الدولي واحترام حقوق الانسان يمكن ان تنظم وفقا لحجتين الاتيتين[160]:

1) هناك علاقة بين احترام الدولة لحقوق الانسان في الداخل وطبيعة سياستها الخارجية،فترى مدرسة السلام ان انكار حقوق الانسان يعني انكار السلام بحد ذاته وحصول عدوان .
2) احتمال ان يؤدي انكار حقوق الانسان في الداخل الى تدخل قوة أجنبية لرفع الظلم،او الى اندلاع حرب أهلية قد تتصاعد الى صراع دولي،ولا سيما في حالات انكار حق تقرير المصير من قبل الدول المستعمرة وحالات التمييز العنصري.

وقد ربط مجلس الأمن بين حقوق الانسان و السلم الدوليين بشكل واضح ومحدد في جلسته رقم (3046) المعقود على مستوى رؤساء الدول و الحكومات في 31 كانون الأول/ديسمبر 1992،حيث ناقش البند المعنون باسم مسؤوليات مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين،وفي نهاية الجلسة صدر البيان التالي باسم الدول الاعضاء يعتبر اعضاء مجلس الأمن اجتماعهم اعترافا جاء في حينه بأن هناك ظروفا دولية جديدة مواتية بدأ في ظلها مجلس الأمن يضطلع بفعالية ومسؤولية أكثر عن صون السلم والأمن الدوليين... ويلاحظ أعضاء مجلس الأمن ان مهام الأمم المتحدة لحفظ السلم قد زادت واتسع نطاقها في السنوات الاخيرة كما ان نشوب الحرب والنزاعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين،فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعيةوالايكولوجية تشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين،ومن الضروري ان تولي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل أولوية عليا لحل هذه المسائل من خلال العمل عن طريق الأجهزة المناسبة[161].

ثانيا:الأمم المتحدة والتدخل الانساني :

لعل الأمم المتحدة غير قادرة على ان تقوم بأي دور مهم في مجال اختصاصها دون الحصول على دعم من قبل الدول الأعضاء خاصة الدول العظمى.

تعاني الأمم المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة حالة غموض وظيفي واضطراب في كيانها،فقد بدأ ان عمل المنظمة الدولية شبه محصور في مجلس الأمن الذي يتخذ قرارات سياسية لحفظ السلم والأمن الدوليين.

لقد أثرت التحولات الدولية وانتهاء الحرب الباردة على العلاقات القائمة بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن،وقد انعكس ذلك على أسلوب الحل والادارة لدى الأمم المتحدة للتراعات الداخلية والدولية،وقد خول الميثاق الدول الدائمة العضوية وفقا للمادة (106) مهمة الحفاظ على السلام الدولي الى حين الانتهاء من ابرام الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة (43)،وبما ان المادة الاخيرة لم تدخل حيز التنفيذ،فان الميثاق يعطي الدول الخمس حق التدخل مجتمعة باسم الأمم المتحدة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين،ويضفي الشرعية على هذا التدخل لحسم المشكلات الداخلية والدولية[162].

كما أثبتت طريقة عمل مجلس الأمن تارخيا ان القرار الاجماعي لمجلس الأمن الذي يسمح باتخاذ تدابير القمع السلمية والعسكرية للتعامل مع تهديدات خرق السلم الدولي،لا يعني بالضرورة ان تكون هذه التدابير عادلة او صحيحة بقدر ما تكون عملية التصويت على القرار انعكاسا لوزن الدول العظمى ومصالحها في النظام الدولي،أو حصيلة صفقة مشتركة بينها[163].

فالتصويت في مجلس الامن مسألة سياسية قبل ان تكون قانونية اذا تدخل فيها مصلحة الدولة المعنية في التصويت قبل الاعتبارات الانسانية والأخلاقية والقانونية،بل ان القرار الذي يطالب بالامتثال للقواعد والمبادئ الاخلاقية هو بحد ذاته قرار سياسي وقرارات مجلس الأمن التي تسمح باستخدام القوة تعد من المسائل غير الاجرائية التي تخضع لحق النقض من الاعضاء الدائمين.

ولذلك دعت دراسة علمية صادرة عن جامعة الأمم المتحدة في طوكيو حول التدخل الانساني الى منع استخدام حق النقض عند نظر مجلس الأمن في مسائل انتهاكات حقوق الانسان،لئلا تستطيع أي واحدة من الدول الدائمة العضوية تعطيل قيام الأمم المتحدة بالتدخل في مثل هذه الحالات [164].

وقد أعلن الرئيس جورج بوش الأب بشكل صريح بعد انتهاء الحرب الباردة ان من أهداف الولايات المتحدة تفعيل العمل الجماعي داخل الأمم المتحدة ،وعبر عن استعداد الادارة الأمريكية لوضع قوات عسكرية أمريكية تحت امرة الأمم المتحدة[165].

وبذلك اصبحت الأمم المتحدة توفر الآلية المناسبة للسماح باستخدام القوة اذا لزم الأمر لفرض احترام المعايير القانونية والدولية وعقاب الخارجين عليها،فالدولة الوطنية لم تعد مصدر السيادة والقانون وانما المجتمع الدولي الذي أصبح مصدرا للشرعية الدولية،وهو ما يفرض على الدول ان تدافع عن هذه الشرعية وتلتزم بها .

وهكذا تغيرت طبيعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة بتغير طبيعة النزاعات،لكون معظم النزاعات ذات طابع عرقي أو ديني فأدى ذلك الى احداث مأساوية وانتهاكات ضخمة لحقوق الانسان،الأمر الذي أعاد تقييم شرعية التدخل الانساني نظرا الى اتجاهات السياسية لمجلس الأمن وللرأي العام العالمي،بحيث أصبحت فكرة استخدام القوة من قبل الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق على أساس انساني مقبولة بشكل واسع من قبل النظام الدولي،نظرا الى ما تشكله هذه النزاعات من خطر على السلم و الأمن الدوليين،ويضفي استخدام الأمم المتحدة الشرعية الدولية على ممارسة التدخل بأشكاله المختلفة ومنها التدخل الانساني،فقد رأى بيان قمة مجلس الأمن لعام 1992 انه لا يمكن ان تبقى قضية حقوق الانسان حبيسة الحدود الوطنية للدول[166].

كما أيد كوفي انان الامين العام للأمم المتحدة تلك الدعوة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما قال يجب على المجتمع الدولي ان يظل على أهبة الاستعداد لأن يشارك سياسيا وعسكريا عند الاقتضاء في احتواء النزاعات التي افلت زمامها وفي ادارتها وحلها في نهاية المطاف.

ويمكن ان نقول ان صياغة التدخل الانساني في قاعدة قانونية أصبحت ضرورة أخلاقية وانسانية،ومن أهم هذه الضوابط والمعايير[167]:

1. تحديد الحالات التي تبيح التدخل الانساني ممثلة في حالات استفحال الحروب الداخلية واتساع نطاقها لتشمل انتهاكات حقوق المدنيين.
2. اعطاء الأولوية للوسائل السلمية لفض النزاعات بحيث يكون التدخل العسكري الملاذ الأخير.
3. ضرورة ان يمر القرار بالمراحل الآتية :
   - اعطاء الفرصة للدول المعنية لحل مشكلاتها بنفسها.
   - قيام دول الجوار الاقليمي بالتدخل بناء على طلب الدول المعنية لمساعدتها في مواجهة المشكلة بالتعاون مع المنظمات الاقليمية.
   - احالة الموضوع الى الأمم المتحدة لبحث المشكلة داخل مجلس الأمن واتخاذ القرار المناسب وفقا لأحكام الميثاق.
4. ضرورة ان يوافق مجلس الأمن على أية أشكال التدخل مهما تكن درجته بمقتضى اختصاصه.
5. وجوب استخدام القوة وفقا لمعايير الضرورة والتناسب و تجنب الآلام التي لا مسوغ لها ومنع تصاعد الأزمة أو زيادة المعاناة الانسانية للمدنيين.
6. وجوب تفادي اعتماد قوالب محددة سلفا لشكل التدخل قياسات الى السوابق المشابهة.
7. احترام سيادة الدولة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي فلا يؤدي التدخل الى احتلالها او النيل من استقرارها او تدمير بنيتها التحتية.

وهكذا يمكن ان يعد التدخل الانساني عملا لم يكن ليحدث لولا ان الدولة المتدخلة اقوى من الناحية العسكرية.

ثالثا:الولايات المتحدة الامريكية والتدخل الانساني:

بزوال نظام الثنائي القطبية أصبحت الولايات المتحدة الامريكية تعد القوة العظمى الوحيدة في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي،الأمر الذي يمكنها من أداء دور مؤثر في أي نزاع دولي وفي أي مكان تختاره من العالم.

لكن ان السياسة الخارجية الأمريكية تفتقد الرؤية الاستراتيجية الواضحة،وبحسب بريجنسكي تواجه هاته الاخيرة غموض في تحديد التحدي الأساسي وفي تحديد القيم التي يجب ان تسود في المستقبل،ففي الماضي مكن الاطار الفكري المحدد بالدفاع عن الحرية الادارة الامريكية من وضع الخطط التكتيكية للتصدي للعدو السوفياتي، ولكن بعد انهياره لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهددة بأخطار استراتيجية تهدد بقاءها،وانما تواجه مشكلات أمنية تضعف مكانتها في النظام الجيو سياسي،وقد حددها شارلز مايتر *CHAERES MAYNES* بالتحركات الديمجرافية عير الحدود والصراعات العرقيةوالارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ونقل التكنولوجيا[168].

ولذلك يرى بريجنسكي ان الولايات المتحدة الأمريكية كي تبقى القوة الكونية الأولى عليها ان تقوم بتحديد مصالحها الحيوية الضرورية لاستمرارية هيمنتها على العالم،ويرتكز تحليله في استمرار الهيمنة على تحليل جيوسياسي يقوم على اوروبا وآسيا وروسيا والشرق الأوسط تشكل محور العالم نظرا الى وجود 75% من سكان العالم ومعظم مصادر الطاقة وثلثي الانتاج العالمي فيها،الأمر الذي يقتضي منع أية دولة أو مجموعة من الدول من السيطرة عليها،ويقسم المصالح الأمريكية الى ثلاثة أنواع:منها ماهو مرتبط بالأمن الدولي الذي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تدعمه بأية وسيلة،ومنها التدخل العسكري المنفرد (لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وضمان الاستقرار،والحفاظ على المواد الاقتصادية المهمة)،ومنها أيضا ماهو مرتبط بالاقتصاد الدولي ويتطلب العمل الجماعي (كالحفاظ على نمو الاقتصاد الأمريكي والدول الحليفة)،فضلا عن مصالح متعلقة بمشكلات عالمية عالية،لا تتطلب الاهتمام المباشر على الرغم من احتمال ان تكتسب هذا الاهتمام مستقبلا (كمعالجة مشكلات الهجرة وتعزيز حقوق الانسان واستئصال وباء الايدز)،ولذا يرفض التدخل العسكري الموجه لغير حماية أمن الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الحيوية لأنه يستنزف طاقاتها[169].

ومنذ عهد الرئيس جيمي كارتر بدأت مسألة حقوق الانسان تحتل مكانة مهمة في سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ولأن ادارة كارتر كانت تراعي الاحتياجات الأمنية أثناء الحرب الباردة،أصدر الكونغرس الأمريكي مجموعة من القوانين التي تمنع المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية عن الدول التي تنتهك حقوق الانسان،بشكل منظم الا اذا قرر الرئيس ان ظروفا استثنائية تقتضي تقديم هذه المساعدات،وبسبب غموض أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وعدم تحديد أولوياتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي،حاولت الادارة الأمريكية بناء استراتيجياتها الجديدة على ركائز الايديولوجية الليبرالية ولا سيما اقتصاد السوق وحقوق

الانسان،وقد ربطت بين المساعدات الاقتصادية ومدى التقدم في عمليات التحول الديموقراطي،ولذلك أكد انتوني ليك مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ان الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تقوم على توسيع جماعة الدول الديموقراطية ذات اقتصاديات السوق[170].

ويمكن تحديد المبادئ التي تحكم الاستراتيجية التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها هي التي تحدد اتخاذ قرار التدخل العسكري بما ياتي[171]:

1) مبدأ القوة العسكرية من حيث هو الفصل النهائي لتسوية مشكلات السياسة الخارجية المتنازع عليها.
2) مبدأ المصلحة الوطنية فحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تسوغ التدخل.
3) مبدأ الرسالة العالمية حيث يصور النموذج الأمريكي بأنه أفضل نظام ثم ايجاده وهو مثال يجب ان يقتدى به.
4) مبدأ كلنتون للتدخل الانساني،وهو يقوم على ان الاعلان حقوق الانسان الامريكي لعام 1776 صدى في التقاليد الأمريكية التي تفرض على الشعب الأمريكي مصدر السيادة ان بطلب من حكومته اتباع سياسة خارجية تبشر بقيمه واخلاقياته عالميا.

ولذلك يمكن القول ان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بحقوق الانسان والديموقراطية في عالم ما بعد الحرب يشوبه نوع من البراغماتية التي تتجلى صورها في المعايير المزدوجة التي تطبقها في هذا الخصوص.

المطلب الرابع:انموذج رواندا للتدخل الانساني

1. نبذة تاريخية عن النزاع:

من المعلوم ان التركيبة السكانية لدولة لرواندا تتميز بالتنوع العرقي حيث أنها تتكون من قبائل الهوتو *HUTU* التي تشكل 84% من مجموع السكان،وقبائل التوتسي *TUTSI* وتشكل 15% من مجموع السكان وقبائل التو *TWA* وتشكل 1% من مجموع السكان[172].

عمل الاستعمار البلجيكي على الاستعانة بأقليات التوتسي في ادارة الحكم مثل ما درجت اليه العديد من الادارات الاستعمارية،وأصبحت هاته الأقليات تحافظ على مصالحها من خلال المحافظة على الوضع الاستعماري خوفا من تولي الأغلبية للحكم بعد الاستقلال.

وهذا ما يفسر تدهور الوضع بين التوتسي والهوتو بعد الاستقلال عام 1959 وتولي الأغلبية الحكم.

تولى هوتو الجنوب الحكم في رواندا في أعقاب ثورة الهوتو عام 1959،و انسحاب بلجيكا،ثم حدث أول انقلاب عسكري أطاح بهوتو الجنوب من الحكم على يد هوتو الشمال عام 1973،عندما كان هابياريمانا رئيسا لهيئة الأركان.

وكان العداء بين هوتو الجنوب وهوتو الشمال طيلة تلك الفترة كفيلا بخلق تحالف بين هوتو الجنوب والتوتسي الذين كانوا يعيشون مرارة التمييز والمذابح العرقية التي ارتكبت ضدهم،فمقابل كل مذبحة تمت في بورندي ضد الهوتو،وكان يحكمها التوتسي،حدثت مذابح في رواندا ضد التوتسي التي كان يحكمها هوتو

الشمال،وبعد نشوء التنظيمات السياسية للتوتسي الروانديين في بلجيكا عام 1986،وتنظيم العسكري في يوغندا في اكتوبر عام 1990،وجد نظام الرئيس هابياريمانا الشمالي نفسه محاصرا بين معارضة هوتو الجنوب من ناحية والجبهة الوطنية الرواندية للتوتسي (تنظيم عسكري) في الشمال من ناحية أخرى،الأمر الذي جعل الرئيس الرواندي هابياريمانا يستعين بالقوات الفرنسية لحمايته من هجمات الجبهة الوطنية الرواندية،وبعد بدء الانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية،بدأت قرات زائرية تحل محلها بطلب من هابياريمانا ودعم من حكومة فرنسا الاشتراكية في ذلك الوقت(173).

وبعد سنتين من ذلك بدأ الرئيس الرواندي هابياريمانا في تنظيم ميليشيات سميت بالانترهاموي لدعم قواته ضد أي غزو محتمل.

استضاف الرئيس التنزاني الأسبق نيريري سلسلة من المؤتمرات في مدينة أروشا عام 1993،جمع فيها طرفي النزاع في رواندا،حكومة رواندا من ناحية والجبهة الوطنية الرواندية من ناحية أخرى لاجراء تسوية للنزاع عن طريق التفاوض،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقفان من وراء تلك الوساطة(174).

وقد أرسلت الأمم المتحدة قوة دولية الى رواندا في سبتمبر من نفس العام هي بعثة الأمم المتحدة في رواندا "*MINUAR*" لمراقبة تنفيذ اتفاقيات أروشا الموقعة بين طرفي النزاع في رواندا.

وفي 6ابريل 1994،بعد وصول قوة الجبهة الوطنية الرواندية،أسقطت الطائرة التي كانت تقل الرئيس الرواندي هابياريمانا والبورندي نتاريراميرا في مطار كيغالي أثناء هبوطها،فاجتاح غضب مليشيات الهوتو وقوات الحرس الجمهوري فانفجرت الى ارتكاب عمليات قتل جماعي في أوساط التوتسي،راح ضحيتها ما بين 500الف الى 800الف توتسي(175).

وافقت الأمم المتحدة على أثر تلك الأحداث على طلب فرنسا ارسال قوات الى رواندا في يونيو عام 1994،وسميت العملية "بتركواز" وذلك لخلق ممرات آمنة للاجئين والنازحين.

2. تاريخ التدخل الدولي في رواندا:

أرسلت أول بعثة مساعدة لرواندا بتوصية من السكرتير العام للأمم المتحدة،وبقرار من مجلس الأمن بنهاية عام 1993، لمراقبة تنفيذ اتفاقيات أروشا التي وقعت في 23 اغسطس 1993،وسعت الى بعث قوات لمراقبة للحدود الرواندية اليوغندية *UNOMUR* ،وكانت تتمثل مهمة البعثة في مراقبة الحدود على اثر اتهامات رواندا ليوغندا بدعم الجبهة الوطنية الرواندية ومراقبة تهريب السلاح عبر الحدود لابعاد شبح العنف المسلح(176).

وقد اختلفت حكومة يوغندا بعض الخلافات مع منظمة الأمم المتحدة حول وضع القوات الدولية مما أدى الى تعطيل نشرها وفقا للخطة الموضوعة وتجاوزت الأحداث تلك الخلافات فارسلت الأمم المتحدة بعثة المساعدة الدولية الأولى *UNAMIR1* الى رواندا تماشيا مع متطلبات و تطورات الأوضاع الجديدة فيها(177).

وأرسلت الأمم المتحدة قوات حفظ السلام الدولية بقيادة الجنرال روميو داليز الذي سبق ان قاد بعثة المراقبة الدولية على الحدود الرواندية اليوغندية،فقامت الأمم المتحدة بدمج بعثة المراقبة الدولية *UNOMUR* في قوات حفظ السلام الدولية التي ارسلت لرواندا لمراقبة تنفيذ اتفاقيات أروشا،وشاركت فيها بلجيكا بقوة رئيسية،وكل من غانا ونغلادش،ووصل حجم قوات حفظ السلام الى الفين وخمسمائة جندي[178].

لقد نفذت بعثة المساعدة الدولية الأولى التابعة للأمم المتحدة *UNAMIR1* عددا من العمليات وحققت عددا من الأهداف في الشهور التي سبقت حادث اسقاط طائرة الرئيس ،وبالرغم من اظطراب الأوضاع في رواندا تمكنت قوات حفظ السلام من انشاء المنطقة الخالية من السلاح في العاصمة كيغالي،وأعطت مهامها لقوتين من بلجيكا وبنغلادش،كما تمكنت قوات حفظ السلام الدولية من نشر وحدات منها لمراقبة عناصر القوات الحكومية وعناصر الجبهة على طول المنطقة المتروعة السلاح[179].

وكان من المنظور ان تبدأ عملية نزع السلاح واعادة تنظيم الجيش بعد ثلاثة شهور من تشكيل الحكومة الانتقالية،الا ان بعثة المساعدة الدولية ارهقت واستنزفت ما لديها من امكانات لوجستية في ادائها اليومي،وكنتيجة لهذا تعطلت خطة الأمم المتحدة وافتقدت القدرة على التعامل بدقة مع المعلومات الاستخبارية.

ومما ساعد من صعوبة المهمة التي أوكلت لبعثة المساعدة الدولية الأولى ان الدعم الذي كانت تتلقاه لم يتجاوز الحد الذي يكفي للقيام بالحد الأدنى من واجباها والصمود مدنيا.

ففي حالة رواندا فان قوات حفظ السلام كانت مؤقتة للاشراف على تنفيذ اتفاقات أروشا،كما لاحظوا ان قوات حفظ السلام الدولية أرسلت قبل ارسال بعثة المساعدة الدولية التي كانت تضم موظفين من ادارة الشؤون السياسية برئاسة الممثل الشخصي للسكرتير العام للأمم المتحدة.

كما ذكر الجنرال داليز أنه كان على مجلس الأمن الدولي ان يصدر قرار بموجب الفصل السابع من أحكام ميثاق الأمم المتحدة يحول بموجبه مهمام قوة حفظ السلام الدولية في رواندا *PEACE_KEEPING FORCE* الى قوات الزام الاطراف باحترام السلام *IMPLEMENTATION FORCE* لتنجز مهمة من خمسة عناصر وهي[180]:

- وقف عمليات القتل الجماعي.
- فرض السلام باستخدام القوة المسلحة.
- المساعدة في عودة اللاجئين وتوطينهم.
- تأمين وصول المساعدات الانسانية.
- المساعدة في وقف العداءات.

3. مراحل التدخل:

ان ارسال قوات التدخل في اطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتطلب تجهيزات بكتائب من مدفعية،وقوات اخرى مساعدة،وقد اقترح الجنرال داليز **كمرحلة اولى**،انزال كتيبتين جوا للعاصمة كيغالي والمنطقة المتزوعة السلاح (*KWSA*)،وفي نفس المرحلة تبعث وحدات الاشارة التابعة لجهاز الاستخبارات ووحدات من القوات الخاصة لتحديد اماكن البث الاذاعي الذي يحرض السكان على تصفية خصومهم واسكاته،كما يصاحب تلك المرحلة تحريك كتيبة ثالثة ماقابيرو *GABIRO* من يوغندا،وعلى طول الجانب الشرقي لرواندا،الى كيبونقو *KIBUNGO* مهمتها وقف العنف في العاصمة واجبار قوات الجبهة الوطنية الرواندية والقوات الحكومية على العودة الى مواقعها التي كانت تحتلها قبل 6ابريل 1994،**وفي المرحلة الثانية** من عمليات قوات الامم المتحدة يتم تحريك كتيبتين اضافيتين لتامين القطاع الشمالي والغربي لرواندا،وهو القطاع الذي كانت تشكله قوات الجبهة الوطنية الرواندية في توجهها الى العاصمة،**وفي المرحلة الثالثة** يتم تحريك كتيبتين روهينقيري وجينتماروكيبوي من الجنوب والغرب باتجاه سيانقوقو وجيكونقورو وبوتاري،وبعد تامين كيغالي نسيبا واقامة مقر قيادة القوات بها،**في المرحلة الرابعة**،تعطى الاولوية للرقابة على حركة اللاجئين ودعم العون الانساني،وبعد توقف عمليات القتل الجماعي تتهيا الظروف لاعلان وقف اطلاق النار،**وفي المرحلة الخامسة**،تلجا الامم المتحدة لاعطاء القوة الدولية مهامها التقليدية المتعلقة بحفظ السلام مع المحافظة على قدرتها في الرد على أي تهديد لعملية السلام،اما المرحلة السادسة والاخيرة تقوم قوات التدخل بتسليم مسؤولياتها لقوات حفظ السلام التقليدية بصلاحيات اقل[181].

من خلال ما تقدم بالمبحث يمكن القول ان مسالة التدخل الانساني وجدت صدى واسع وقبول خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وكذلك انتشار النزاعات الداخلية والتي غالبا يذهب ضحيتها الاف من الناس،كما ان لانتشار القيم العالمية مقابل فكرة السيادة والتي صارت بعالم تحكمه العولمة تنساب نظرا لمختلف التطورات وصار للقيم الانسانية الاثر البارز للتدخل بالدولة من أجلها.

خلاصة الفصل

بعد تعرضنا لكل من أطر الممارستية للدبلوماسية الوقائية واستراتيجياتها وكذلك للدبلوماسية المتعددة المسارات والتدخل الإنساني فالدبلوماسية الوقائية هدفها إن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يدور حول الدور الذي يمكن أن يقوم به الطرف الثالث مقابل طرفي أو أطراف النزاع لمنع تحول أزمة كامنة إلى صراع مسلح يتسم بالعنف الجماعي.

أما دبلوماسية المتعددة المسارات سواء بالجانب الرسمي لها أو غير رسمي فهي السبيل للاطلاع على عملية حفظ السلام باعتبارها شكل حكومي و غير حكومي وتعتمد على مجهودات الأطراف الفردية والشعبية من اجل إدارة النزاع نحو حله عن طريق إنقاص الغضب والخوف والتوتر .

وعن التدخل الإنساني فهو عمل إرادي منظم تقوم به دولة أو مجموعة من الدول باستخدام وسائل اقتصادية أو سياسية أو عسكرية بهدف التغيير في بنية الدولة والهدف الحفاظ عليها،ولا يستند هذا العمل إلى موافقة الأخيرة التي تجد فيه مساس بحقوقها السيادية.

فالهدف من درء النزاعات هو تقوية الوسائل التي يمكن عن طريقها منع اندلاع النزاع، وإذا اندلع منع حدوث العنف، أو إذا حدث الحد من الكوارث التي تصاحبه كالقتل الجماعي واللجوء ومنع تكراره إذا ما وصل الأطراف لتسوية.

الخـــــاتمـــة

إن البحث والتفكير في أدبيات الدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية يعبر عن الرغبة في فهم طبيعة كل من هاذين المتغيرين والعلاقة بينهما،مما جعل العديد من المفكرين يختلفون في إعطاء مفهوم محـــدد،مرد ذلـــك الاختلاف في المعايير المستندة في تحليلهم للظاهرة،ففي دراستنا هذه حاولنا أن نعرف كيفية عمل الدبلوماســية في إدارة النزاعات الدولية وهذا تبعا للمتغيرات الدولية للفترة المدروسة ولقد خلصنا من هذا البحث بما يلي:

من بين مفاهيم درء النزاع هو تحسس مواطن النزاعات الكامنة عن طريق نظام للإنذار المبكر والتحرك لاحتواء النزاع قبل أن ينفجر،فإذا لم يفلح نظام الإنذار المبكر في إعطائنا المؤشرات،فان النظام الوقائي يفشل في الاستجابة لنزع فتيل الاشتعال لذا فان المهمة الوقائية المبدئية تتجه نحو حصر ذلك النزاع في أضـــيق حـــدوده وحله قبل أن يتحول إلى نزاع مميت،أما المهمة النهائية للعمل الوقائي فهي لا تتعلق بتوقيع اتفاقيات سلام بقدر ما تتعلق بضمان عدم عودة النزاع من جديد وذلك لا يتم إلا بإحداث عملية التحـــول في هياكـــل المجتمـــع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ترجع أسباب النزاعات إلى نوعين من الأسباب،الأسباب الجذرية و الأسباب المساعدة،واشرنا إلى أن الأسباب الجذرية تتمثل في الإرث الاستعماري ترســـيم الحـــدود،الإدارة والحكم،وعمليـــة بنـــاء الدولـــة الحديثة،والهجرة،ثم إهمال التنمية،أما الأسباب المساعدة فقد تم حصرها في النمـــو الـــديموغرافي والـــتغيرات الاقتصادية وعجز الدولة عن مواجهة الحاجات الإنسانية كتوفير الأمن والاعتراف بهوية الجماعة أو الـــتطهير العرقي،وكذلك انهيار الدولة أو فقدانها لوظيفتها يرتبط بفشلها في تحقيق الحاجات الإنسانية أو الوســـاطة في النزاع بين مختلف الجماعات المنتمية إليها.

ولو أخذنا أكثر القارات تأثرا وتمزقا بالحروب لوجدنا القارة الإفريقية تحتل المرتبة الأولى بين قـــارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وغيرها.

ما يميز عالم ما بعد الحرب الباردة تفتت الدول المتعددة القوميات فمن المعلوم أن العالم أصبح متأرجحا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي بين نزعتين هما النزعة الشمولية والنزعة التجزيئية،فالأولى تبحث عن نظام يعيد هيكلة العالم بحيث يتم تشكيل مجموعات اقتصادية كبرى نتيجة لدوافع اقتصادية تعمل على توحيد الطبقات الرأسمالية العليا في معظم بلدان العالم تحت قيادة واحدة،وتنتهي وظيفة الدولة لمصلحة فاعل عالمي فوق الأمة،أو كتلة إقليمية تسير نحو الاندماج،أو كتل إقليمية ضخمة تسير تحت قيادة مؤسسة جديدة تتمثل في مؤتمرات الدول الصناعية السبع،أما الثانية فتعمل على تفكيك الدول الأكثر هشاشة وتفتيتها،وهذه النزعة السياسية تثير النزاعات الخطيرة في أنحاء متعددة من العالم.

كما يؤدي تفكك الدولة إلى حدوث صراعات داخلية ترتفع فيها معدلات انتهاكات حقوق الإنسان على أسس عرقية أو لغوية أو دينية.

لقد فتح سقوط الاتحاد السوفياتي الباب أمام الأمم الأسيرة للتحرر وإعادة تأكيد هويتها القومية،ولا سيما أن الدولة بمفهومها الحديث قد نشا تاريخيا عندما ضعف الإمبراطوريات وانهارت،كما لعب عامل القومية الدور الأكبر في التحول التاريخي الذي حصل في الاتحاد السوفياتي فادى ذلك إلى سقوطه،وقد احدث سقوط الاتحاد السوفياتي والإيديولوجيات التي استند إليها فراغا سياسيا واقتصاديا وامنيا،فادى هذا إلى زوال الثقافة التي كانت تحقق نوعا من الوحدة وتشبع الحاجات وتقسم الحصص بين الشركاء،بحيث اختل نظام تقسيم المنافع بينهم،فأيقظ الثقافات الأولية سواء كانت دينية أو اثنية،وسعت كل جماعة لبناء نظامها الخاص الذي يحقق أمانيها القومية،وهو مالا يتحقق إلا بقهر الآخر وتحطيم نظامه ومن هنا نشأت الحروب العرقية والقومية الدينية في إطار ما روج له من صدام الحضارات ونهاية التاريخ.

عمل انتهاء الحرب الباردة أيضا على إزالة الكثير من القيود السياسية والقانونية الناتجة من منطق نظام الثنائية القطبية فسمح ذلك بإطلاق الحركات السياسية القومية والدينية التي تسعى لتحقيق أهدافها السياسية

المتمثلة بحق تقرير المصير و التحرر القومي،ففي ظل نظام الثنائية القطبية الذي أقام استقراره على توازن قـــدرة التدمير الشامل والمتبادل مثلا،نشأت قاعدة مهمة في إدارة العلاقات الدولية تسهم بدورها في استقرار التوازن وتمنع قيام ظروف قد تؤدي إلى المواجهة الشاملة بين القوتين العظمتين،وهي قاعدة عدم جواز المماس بالحدود القائمة بين الدول.وقد زاد من توثيق هذه الأخيرة (القاعدة)في السياسة الدولية أن معظم دول العالم وجـــدت فيها مصدرا خارجيا لتامين سيطرتها على مجتمعاتها المتنوعة،لكن الزلزال السوفياتي اســـقط محرمـــات الدولـــة القومية،كما ظهر مشهد دولي قائم على انفجار الدول المتعددة القوميات وتفتتها،فإذا كان قد تم استعمال مبدأ حق تقرير المصير خلال الحرب الباردة طبقا لميثاق الأمم المتحدة في إطار إنهاء الاستعمار،فانه استعمل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في إطار المفهوم الانفصالي،ومن هنا تتصدر النزاعات القومية لائحة النزاعات المســـتقبلية بعد تصاعد المد القومي عالميا بما يجعل ضبطها صعبا على الدول الكبرى بوصفها نزاعات ممتدة تـــربط بـــين النوعين الداخلي والخارجي للنزاعات فتتفاقم حدة الصراعات.

أسهمت متغيرات النظام الدولي الجديد في تغذية ظواهر العنـــف والانتمـــاءات الأوليـــة والتفكـــك الداخلي،فلقد أدت معدلات الهجرة المتزايدة من دول الجنوب إلى دول الشـــمال مـــثلا إلى تصـــاعد حـــدة البطالة،كما أن كثافة التدفق الإعلامي والمعلوماتي الغربي العابر للحدود عملت على تغذية التيارات المحلية التي تحاول حفظ هويتها وتتشبث بالانتماءات الأولية،بعدما فشلت سياسات الدولة في حل معضـــلة الانـــدماج السياسي والاجتماعي وتدعيم شرعية مؤسسات الدولة وربط هذه الو لاءات في إطار ولاء أسمى لدولة وطنية تعبر عن مصالح مختلف القوى وطموحاتها في المجتمع.

بتحرر العالم الإفريقي والأسيوي واللاتيني من الاستعمار دخل ذلك العالم في دائـــرة مـــن الصـــراع الإيديولوجي الجديد الناجم عن انقسام العالم إلي معسكرين اشتراكي يقوده الاتحاد السوفياتي ومعسكر رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

بانتهاء الصراع الإيديولوجي بسقوط حائط برلين في 9نوفمبر 1989،وتفكك الاتحاد السوفياتي ظهر نوع جديد من الهيمنة تحت مسمى النظام العالمي الجديد،وتبنى عدد من المبادئ أدت لإشعال القوميات بكافة أشكالها العرقية والدينية،فقد عادت الشعوب تنظم نفسها على أساس العودة للأصول فهددت الجهد الكبير الذي بذلته ما بعد الاستعمار خلال عقود طويلة لبناء الدولة القومية أو الدولة الحديثة.

اعتمد الاستعمار من ناحية أخرى على سياسة فرق تسد كإستراتيجية لاستمالة الأقليات والاستعانة بها في الإدارة والحكم حتى تكون بمثابة ترياق في مواجهة الأغلبية صاحبة الحق في الحكم،وقد نتج عن ذلك حالة من عدم التعايش بين الأقليات والأغلبية بعد الاستقلال،وتطور الأمر لتعزيز النزاعات بصورة عرقية أو دينية ونجد من أمثلة ذلك النزاع الشهير بين الهوتو والتوتسي في رواندا سنة 1994.

النظام العالمي الجديد وما ترتب عليه من تكريس لمبادئ كحقوق الإنسان والشعوب وعلى رأسها حق تقرير المصير وتحقيق الديمقراطية التعددية وإتباع النهج الليبرالي في الاقتصاد.

وبعد نهاية الحرب الباردة وزوال وجود معسكرين الغربي والشرقي سعت حكومات غربية لتحسين صورتها في العالم بالضغط على الحكومات الموالية لها لتبني نهج الحكم الموجود لديها،وربطت دعمها السياسي والاقتصادي لتلك الحكومات بتبني التعددية الحزبية والليبرالية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والحكم الراشد وحكم القانون،وتحرير منظمات المجتمع المدني،ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل شرعت الدول الكبرى في تصنيف من يقف لجانب مصالحها بدول حليفة ومن يقف ضدها بدولة مارقة فرضت عليها نظام العقوبات أو التهديد بالتدخل الإنساني.

عند تطرقنا للنظم الوقائية الحكومية وغير الحكومية رأينا كيف أن كثير من النزاعات انفجرت وسببت كوارث إنسانية،كما رأينا كيف أن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية وعلى رأسها منظمة الوحدة الإفريقية السابقة لم تحرك ساكن لدرء تلك النزاعات قبل أن تستفحل،بل أن هذه

المنظمات تدخلت دائما بعد انفجار النزاع،فإرسال قوات حفظ السلام لوقف القتال،أو إرسال مساعدات إنسانية ورعاية حركة اللاجئين،والاهتمام بها،وتوفير الحماية والغذاء لهم،والعمل على إعادتهم إنما هي من نهج إدارة النزاع وليس الوقاية منه.

أن تقرير الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي انطلق من مفهوم شامل لقضية السلم والأمن الدوليين بوصفه مفهوما متعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ،وليس مقصورا فقط على الجوانب العسكرية والسياسية،وقد تم تحديد دور الأمم المتحدة من خلال أربع مراحل لحفظ السلام الدولي،فالدبلوماسية الوقائية تعمل على منع نشوء نزاعات بين الأطراف،أو منع تصاعد حدة النزاع وتحوله إلى صراع،أو وقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها ،وهنا يتم استخدام الأدوات الدبلوماسية لتقصي الحقائق وبناء الثقة،وقد تنشر القوات المسلحة بشكل وقائي أو تقييم مناطق متروعة السلاح،وكل ذلك يعتمد على أجهزة الإنذار المبكر التي تجمع المعلومات عن حالات الكوارث والنزاعات المسلحة وتحللها،أما مفهوم صنع السلام فيعتمد على الإجراءات السلمية لتسوية النزاعات وفقا للفصل السادس بين الأطراف المتعادية،أما مفهوم حفظ السلام فيتم من خلال العمليات الميدانية للأمم المتحدة التي يتم فيها نشر قوات عسكرية أو مدنية ،وأخيرا يصادفنا مفهوم بناء السلم الذي يقوم على الإجراءات المتخذة لتثبيت التسوية ولتجنب الارتداد إلى حالة النزاع ،مجددا من خلال تغيير بيئة الصراع ودعم الهياكل التي تعزز السلم متمثلة بنزع الأسلحة وإعادة اللاجئين ومراقبة الانتخابات وبذل الجهود لحماية حقوق الإنسان وبناء المؤسسات الديمقراطية في حالات النزاعات الداخلية.أما النزاعات الدولية فتعتمد على إيجاد مشروعات مشتركة تهدف إلى إيجاد شبكة من المصالح التي تعزز السلام بينها.

كما أصبح تدخل مجلس الأمن في القضايا الداخلية أمرا مقبولا لحفظ السلام والأمن الدوليين، بعد توسيع مفهومها في بيان مجلس الأمن عام 1992، حيث اقر التنظيم الدولي تقليص سيادة الدولة لمصلحة الإرادة

الدولية.ومع ضرورة الأخذ مدى استقلال تلك الإرادة عن المصلحة الوطنية للولايات الأمريكية في الحسبان ،وبدا في تطبيق مبدأ الدبلوماسية الوقائية التي تتنبأ بالأزمات الدولية والداخلية فتتصدى لها قبل حدوثها،وهذا يعني عمليا إزالة القيود المفروضة على تدخل القوى العظمى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية،لكي يصبح تدخلها بشكل قانوني في أية دولة حتى تمنع تفجر النزاعات الداخلية أو الدولية،مع ضرورة الأخذ بالحسبان أن هذا التدخل سيكون انتقائيا في الواقع التطبيقي بحسب المصالح التي تتعرض للخطر.

فالبرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة وإعلان 1988 حول الوقاية من النزاعات وإزالة أسبابها يحثان الأمم المتحدة على الانخراط مبكرا في الأوضاع المضطربة قبل أن يندلع العنف المسلح إلا أن حقيقة الأمر أن النزاع لا يصل إلى أجندة مجلس الأمن إلا عندما يتطور النزاع إلى مذابح وقتل جماعي وحركة لجوء مكثفة،الأمر الذي أدى إلى أن يسود انطباع بان دبلوماسية الفصل السادس من الميثاق لا تؤدي دورها.

لذلك كشف فشل عمليات الأمم المتحدة في الصومال ورواندا عن حدود قدرتها ومشكلتها مع التدخل الإنساني،فهي تقوم بتلك العمليات لحفظ الاستقرار الدولي إلا أنها تعاني عدم وجود الإرادة السياسية الداعمة لها،فالانطباع الذي خلفته حرب الخليج عن دور الأمم المتحدة المركزي في فرض السلم وحماية حقوق الإنسان سرعان ما انتهى ليكشف عن ندرة الموارد القادرة على تكاليف التدخل،إضافة إلى وجود المشكلة البيروقراطية ونقص الخبرات في إدارة النزاعات غير التقليدية.

إن الدور الجديد الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحث والدراسة في الوقاية من النزاعات قد جعلها تحظى باهتمام المجتمع الدولي،وتحصل على وضع المراقب في العديد من المنظمات الدولية والإقليمية بسبب وجودها في مناطق النزاع بحكم ما تؤديه من مهام إنسانية.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين بدأت الشركات المتعددة الجنسية تصل محل السلطة الاستعمارية في نهب ثروات العالم النفطية والمعدنية وغيرها،وتحقيقا لمصالح دوائر غربية محددة من خلال إثارة نزاعات ثم

التدخل لتسويتها ومن خلال تطوير نظم للاتصال ومراكز للقوى والاستعانة بحكومات تابعة لتحقيق تلك المصالح.

من ناحية أخرى أثرت متغيرات العولمة الاقتصادية والسياسية والإعلامية على أهمية السيادة الوطنية،ولا سيما أن الدولة تخلت عن الكثير من وظائفها الأمنية والاجتماعية لهيئات خارجية،وهو ما أعاد ترتيب أولويات النظام الدولي لمصلحة قيم إنسانية مشتركة جديدة، ومن ثم زيادة غموض العلاقة بين الاختصاصيين الداخلي والخارجي،ولذلك أصبح التدخل الدولي في بعض القضايا ،أمرا مقبولا وضروريا مادام يؤثر على السلم والأمن الدوليين،وقد أصبح مفهوم الأمن ونطاقه أوسع بكثير مما كانا عليه عند تأسيس الأمم المتحدة،وقد أثبتت ظاهرة النزاعات الداخلية بعد الحرب الباردة أن الأمن غير قابل للتجزئة،بحيث تؤثر الأحداث داخل أية دولة على الدول الأخرى،وهو ما أثار مسالة التدخل الإنساني لمواجهة الكثير من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبالأخير لعلنا نجد من سيتناول القانون الدولي الإسلامي مهتدين بالمنظور الإسلامي في إدارة النزاعات ،وهو أمر له مراجعه في الكتاب والسنة الحميدة والسيرة النبوية وحكم الصحابة و اجتهاد العلماء،بمعنى أخر أن العالم الإسلامي في حاجة إلى صياغة متكاملة للقانون الإسلامي لإدارة النزاعات من حيث الفقه والممارسة فما قيل بهذه الدراسة هو ما تكلم عنه الغرب ومارسه في إدارته للنزاعات وحلها.